

# التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن

الدكتور  
حزنيحة موسى عريقات

دار الفكر





# التَّئِمَّةُ والتَّخْطِيطُ الْاِقْتِصَادِي مفاهيم عامّة مع التركيز على تجرّبة الاردن

الدكتور  
حزني محمد موسى عريقات

---

---

---

---

---

التنمية والتخطيط الاقتصادي  
مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن  
د. حربي محمد موسى عريقات  
الطبعة الأولى. عمان: ١٩٩٣  
رقم الاجازة التسلسل: ٦٢٠ / ٨ / ١٩٩٣

٣٣٨٩

حربي

حربي محمد موسى عريقات

التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة  
الأردن / حربي محمد موسى عريقات. - عمان: دار الكرميل، ١٩٩٣  
(٤٥٥) ص

ر.أ (١٩٩٣/٨/٩١٤)

١ - التنمية الاقتصادية أ - العنوان

(تمت الفهرسة من قبل المكتبة الوطنية)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف والناشر



بسم الله الرحمن الرحيم

«وما أوتيتم من العلم إلا قليلا»

صدق الله العظيم

اهداء إلى  
الوالدين وزوجتي واولادي الاعزاء



## مقدمة

التخطيط هو سمة من سمات العصر الآن. ويعتبر احد السبل المؤدية الى التقدم الذي تتسابق اليه معظم الدول، من اجل تحقيق الحياة الأفضل للفرد في شتى المجالات. وقد اتبعت معظم البلدان النامية ومنها البلاد العربية اسلوب التخطيط كوسيلة ناجحة لتنظيم عمليات التنمية وترشيدها سعيا الى تحقيق ارتفاع متواصل في مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ثم الخلاص تدريجيا من قيود التبعية الاقتصادية والاعتماد على النفس (الذات) باستغلال كافة الموارد المتاحة سواء كانت طبيعية أو مادية أو بشرية. هذا وان التخطيط لم يقتصر على البلدان النامية فقط بل أخذت به أيضا الدول المتقدمة التي يقوم التقدم الاقتصادي والاجتماعي بها على آلية السوق. # ولكي ينجح التخطيط في الدولة التي تتبع التخطيط كاسلوب أو نهج علمي يجب أن يكون هناك ارتباط حقيقي بين أهداف الخطة والامكانيات المادية والبشرية والطبيعية المتاحة. كما أن الخطة الناجحة لا بد وأن تنصف بواقعية الاهداف وشمولها وان تكون مرنة قابلة للتكيف والتناسق والترابط بين المتغيرات القطاعية اثناء التنفيذ. ويشتمل هذا الكتاب على سبعة أجزاء، والتركيز في هذا الكتاب على الاجزاء الاربعه الاخيرة الرابع، الخامس، السادس والسابع على وطننا العزيز الاردن من أجل الوقوف على الصورة الحقيقية لاقتصادنا الوطني ومن ثم التعرف بالتفصيل على مسيرة التنمية والتخطيط خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٠ والاتفاق المستقبلية لعملية التنمية والتخطيط في الاردن

هذا وبالنسبة لمحتويات الاجزاء السبع يمكن ايجازها كما يلي: -

الجزء الاول: يتناول مفهوم التخلف والتقدم والاسباب التاريخية للتخلف ومن ثم التعرف على خصائص البلدان النامية

الجزء الثاني: يتناول التنمية الاقتصادية من حيث مفهومها، اهميتها، عملية التنمية، اهداف التنمية، نظرية النمو الاقتصادي، تمويل التنمية، استراتيجية التنمية الاقتصادية واخيرا التعرف على التنمية في الاسلام.

الجزء الثالث: يتناول التخطيط الاقتصادي من حيث تاريخ التخطيط، تعريفه، اهدافه،

أنواعه، مراحل التخطيط الاقتصادي، البيانات والاحصاءات اللازمة للتخطيط الاقتصادي ومفهوم المتابعة وموقعها في العملية التخطيطية واخيرا الوقوف على الصورة الحقيقية لتجارب الدول العربية في التخطيط للتنمية وتجارب بعض الدول في العالم.

الجزء الرابع: يتناول معلومات عامة وأهم الموارد الطبيعية المتاحة في الأردن كالاراضي الصالحة للزراعة، الموارد المائية، الثروة المعدنية والموارد البشرية من سكان وقوى عاملة.

الجزء الخامس: يتناول التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٠ ، والتنمية والتخطيط الاقتصادي في الأردن خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٠ .

الجزء السادس: يتناول الاستثمار في الأردن من حيث مقومات مناخ الاستثمار في الأردن، وأهم المزايا والحوافز ومؤسسات لخدمة الاستثمار، فرص الاستثمار، واخيرا قوانين الاستثمار في الأردن.

الجزء السابع: وهو الملحق الاحصائي ويتناول احصاءات عامة عن الأردن لحدث بيانات متاحة وهي حتى عام ١٩٩٠ بالنسبة لبعض الانشطة الاقتصادية والاجتماعية.

واخيرا لا يسعني الا ان اتوجه بالشكر الجزيل الى الدكتور أديب حداد عميد معهد الدراسات المصرفية في عمان على مراجعته وأبداء الملاحظات القيمة على محتويات الكتاب.

والله ولي التوفيق

الدكتور حربي محمد موسى عريقات

الاستاذ المساعد في

كلية العلوم الادارية والمالية

جامعة الاسراء

عمان - الأردن

وان التخطيط الواعي المدروس يمثل القاعدة التي تنطلق منها خطط اردنا  
التموية وهو المنهاج الذي يوجه برامجنا الاقتصادية والاجتماعية.

جلالة الملك الحسين بن طلال

وان المواطن الاردني الذي تمرّس على تجاوز العقبات والصعوبات قادر  
بعزمته وبتوجيه من ملكه وحكومته على المضي قدما في مسيرة الخير التي  
رعاهها قائد هذا الوطن. وان قول الحسين ان الانسان اغلى ما تملك هو  
الحقيقة التي ترسخ يقيننا وتعمق قناعتنا بأن هذا الوطن هو وطن العمل والانتاج  
وهو أرض السواعد التي لا تعرف الكلل ولا تفت من عضدها الصعوبات.

سمو ولي العهد الامير الحسن بن طلال



## المحتويات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
مقدمة: -	
الجزء الأول: التخلف والتقدم .....	٢١
الفصل الأول: التخلف والتقدم (مفاهيم عامة) .....	٢٣
١ - ١ مفهوم التخلف والتقدم .....	٢٣
١ - ٢ الاسباب التاريخية للتخلف .....	٢٤
١ - ٣ خصائص البلدان النامية .....	٢٦
أولاً: الخصائص الاقتصادية	
ثانياً: خصائص ديموغرافية.	
ثالثاً: خصائص ثقافية وسياسية	
رابعاً: خصائص تكنولوجية	
هوامش ومراجع الفصل الأول: - .....	٤٦
الجزء الثاني: التنمية الاقتصادية .....	٤٧
الفصل الثاني: مفاهيم أساسية في التنمية. ....	٤٩
٢ - ١ مفهوم التنمية .....	٤٩
٢ - ٢ أهمية التنمية .....	٥٣
٢ - ٢ - ١ التنمية كوسيلة لتقليل الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة .....	٥٣
٢ - ٢ - ٢ التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي .....	٥٤
٢ - ٣ التميز بين النمو الاقتصادي والتنمية .....	٥٤
٢ - ٤ عملية التنمية .....	٥٥
٢ - ٤ - ١ اهداف التنمية .....	٥٥
أولاً: زيادة الدخل القومي	
ثانياً: رفع مستوى المعيشة.	
ثالثاً: تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات	
رابعاً: التوسع في الهيكل الانتاجي.	

٥٨	١ - ٤ - ٢ عقبات التنمية
٥٨	١ - ٢ - ٤ العقبات الاقتصادية
٥٩	١ - ٢ - ٤ العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية
٦٠	١ - ٢ - ٤ العقبات التكنولوجية والتنظيمية
٦٢	هوامش ومراجع الفصل الثاني
٦٥	الفصل الثالث: نظرية النمو الاقتصادي
٦٧	٣ - ١ ما المقصود بنظرية النمو الاقتصادي
٦٧	٣ - ٢ العوامل المحددة للنمو الاقتصادي
٧٠	٣ - ٣ تكاليف النمو الاقتصادي
٧٣	هوامش ومراجع الفصل الثالث
٧٥	الفصل الرابع: تمويل التنمية الاقتصادية
٧٧	٤ - ١ التمويل الداخلي
٧٩	٤ - ٢ التمويل الخارجي
٨٢	هوامش ومراجع الفصل الرابع
٨٣	الفصل الخامس: استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٨٥	٥ - ١ استراتيجيات التنمية
٨٦	٥ - ١ - ١ استراتيجية النمو المتوازن
٨٧	٥ - ١ - ٢ استراتيجية النمو غير المتوازن
٨٩	٥ - ١ - ٣ استراتيجية احلال الواردات
٩١	٥ - ١ - ٤ استراتيجية بناء الصناعات للتصدير
٩٤	٥ - ١ - ٥ استراتيجية التوجه الداخلي او الاعتماد على النفس (الذات)
٩٧	٥ - ١ - ٦ استراتيجية التنمية الزراعية والريفية
١٠٣	٥ - ١ - ٧ استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية
١٠٩	٥ - ٢ العناصر الاساسية التي تتضمنها استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية



هوامش ومراجع الفصل الخامس ..... ١١٢

الفصل السادس: التنمية في الاسلام ..... ١١٥

٦ - ١ مقدمة ..... ١١٧

٦ - ٢ مصادر الشريعة الاسلامية ..... ١١٨

٦ - ٢ - ١ القرآن الكريم ..... ١١٨

٦ - ٢ - ٢ السنة النبوية والحديث الشريف ..... ١١٨

٦ - ٢ - ٣ الاجماع ..... ١١٩

٦ - ٢ - ٤ القياس والاجتهاد ..... ١١٩

٦ - ٣ الخصائص الاساسية للاقتصاد الاسلامي ..... ١١٩

٦ - ٤ مفهوم الملكية في الفكر الاسلامي ..... ١٢١

٦ - ٤ - ١ الانتفاع من الممتلكات ..... ١٢١

٦ - ٤ - ٢ الاستخدام النافع للمال ..... ١٢٢

٦ - ٤ - ٣ الحيازة المشروعة ..... ١٢٢

٦ - ٤ - ٤ الاستخدام المتوازن ..... ١٢٢

٦ - ٤ - ٥ الزكاة ..... ١٢٢

٦ - ٥ الخصائص الاساسية للنظام الاداري في الاسلام ..... ١٢٣

٦ - ٦ السياسة الاقتصادية في الاسلام ..... ١٢٥

٦ - ٧ تحليل النظام التنموي في الاسلام ..... ١٢٩

هوامش ومراجع الفصل السادس ..... ١٣١

الجزء الثالث: التخطيط الاقتصادي ..... ١٣٣

الفصل السابع: مفاهيم اساسية في التخطيط الاقتصادي ..... ١٣٥

٧ - ١ تاريخ التخطيط ..... ١٣٥

٧ - ٢ ما المقصود بالتخطيط الاقتصادي؟ ..... ١٣٦

٧ - ٣ اهداف التخطيط الاقتصادي ..... ١٣٨

٧ - ٣ - ١ اهداف التخطيط في النظام الرأسمالي ..... ١٣٨

## الموضوع

## الصفحة

١٣٩	٧ - ٣ - ٢ أهداف التخطيط في البلدان الاشتراكية .....
١٤٠	٧ - ٣ - ٣ أهداف التخطيط في البلدان النامية .....
١٤١	٧ - ٤ أنواع التخطيط .....
١٤١	٧ - ٤ - ١ التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل .....
١٤٢	٧ - ٤ - ٢ التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي .....
١٤٢	٧ - ٤ - ٣ التخطيط القومي والتخطيط الاقليمي .....
١٤٣	٧ - ٤ - ٤ تخطيط طويل المدى ومتوسط المدى وقصر المدى .....
١٤٤	٧ - ٤ - ٥ التخطيط المادي والتخطيط المالي .....
١٤٥	٧ - ٤ - ٦ التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي .....
١٤٦	٧ - ٤ - ٧ تخطيط كلي وتخطيط قطاعي .....
١٤٧	٧ - ٥ مقومات نجاح التخطيط .....
١٤٨	٧ - ٦ المبادئ الأساسية للتخطيط .....
١٥٢	٧ - ٧ الأساليب الفنية للتخطيط .....
١٥٨	هوامش ومراجع الفصل السابع .....
١٦١	الفصل الثامن: مراحل التخطيط الاقتصادي .....
١٦٣	٨ - ١ مراحل التخطيط الاقتصادي .....
١٦٤	٨ - ١ - ١ المرحلة التحضيرية .....
١٦٥	٨ - ١ - ٢ مرحلة اعداد الخطة واقرارها .....
	١ - تحديد الاهداف العامة للخطة
	٢ - اعداد الاطار المبدئي للخطة
	٣ - اعداد الخطط القطاعية
	٤ - وضع الخطة في صورتها النهائية
	٥ - مرحلة اقرار الخطة
١٦٧	٨ - ١ - ٣ مرحلة تنفيذ الخطة ومتابعتها .....
١٦٨	هوامش ومراجع الفصل الثامن .....

## الموضوع

## الصفحة

الفصل التاسع: البيانات والاحصاءات اللازمة للتخطيط الاقتصادي ..... ١٦٩

- ١ - الاحصاءات الصناعية
- ٢ - الاحصاءات الزراعية
- ٣ - احصاءات السكان
- ٤ - احصاءات النقل والمواصلات
- ٥ - احصاءات التعليم
- ٦ - احصاءات الصحة
- ٧ - احصاءات الاسكان
- ٨ - احصاءات الخدمات الاجتماعية
- ٩ - احصاءات الاعلام والسياحة
- ١٠ - احصاءات القوى العاملة
- ١١ - احصاءات التجارة الخارجية
- ١٢ - الحسابات القومية والاحصاءات المالية

هوامش ومراجع الفصل التاسع ..... ١٧٧

الفصل العاشر: مفهوم المتابعة وموقعها في العملية التخطيطية ..... ١٧٩

- ١٠ - ١ مفهوم المتابعة ..... ١٨١
- ١٠ - ٢ علاقة المتابعة بالتخطيط والتنفيذ ..... ١٨٢
- ١٠ - ٣ المتابعة والرقابة ..... ١٨٢
- ١٠ - ٤ العناصر الاساسية لعملية المتابعة ..... ١٨٣
- ١٠ - ٥ انواع المتابعة واجهزتها ..... ١٨٤
- ١٠ - ٦ اساليب وطرق المتابعة ..... ١٨٦

هوامش ومراجع الفصل العاشر ..... ١٨٩

الفصل الحادي عشر: تجارب الدول العربية وغير العربية في التخطيط للتنمية ..... ١٩١

- ١١ - ١ خطط التنمية في الدول العربية ..... ١٩٣
- ١١ - ٢ نماذج مختارة للتخطيط من تجارب الدول الأخرى ..... ٢٠٦

## الموضوع

## الصفحة

هوامش ومراجع الفصل الحادي عشر ..... ٢١٨

الجزء الرابع: معلومات عامة والموارد الطبيعية المتاحة في الأردن ..... ٢٢١

الفصل الثاني عشر: معلومات عامة عن الأردن ..... ٢٢٣

١٢ - ١ معلومات عامة عن الأردن ..... ٢٢٣

١٢ - ١ - ١ الموقع والمساحة ..... ٢٢٣

١٢ - ١ - ٢ التضاريس الطبيعية ..... ٢٢٣

١٢ - ١ - ٣ المناخ ..... ٢٢٦

١٢ - ١ - ٤ التقسيمات الادارية ..... ٢٢٧

هوامش ومراجع الفصل الثاني عشر ..... ٢٣٦

الفصل الثالث عشر: الموارد الطبيعية المتاحة في الأردن ..... ٢٣٧

١٣ - ١ الموارد الطبيعية المتاحة في الأردن ..... ٢٣٩

١٣ - ١ - ١ الموارد الزراعية ..... ٢٣٩

١٣ - ١ - ٢ الموارد المائية ..... ٢٤٠

١٣ - ١ - ٣ الثروة المعدنية ..... ٢٤١

١٣ - ٢ الموارد البشرية ..... ٢٤٣

١٣ - ٢ - ١ السكان والقوى العاملة ..... ٢٤٣

هوامش ومراجع الفصل الثالث عشر ..... ٢٥٠

الجزء الخامس: التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية والتخطيط الاقتصادي في الأردن. .... ٢٥١

الفصل الرابع عشر:

١٤ - ١ التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن خلال الفترة ٥٢ - ١٩٨٥ ..... ٢٥٣

١٤ - ١ - ١ التطورات الاقتصادية. ..... ٢٥٣

أولاً: الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦

١ - اتجاهات النمو الاقتصادي

٢ - القطاع الخارجي:-

- أ - الصادرات والمستوردات السلعية
- ب - الميزان التجاري
- ج - ميزان المدفوعات.
- ٣ - المالية العامة
- أ - الإيرادات العامة
- ب - النفقات النقدية
- ٤ - التطورات النقدية

ثانيا: الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢

- ١ - اتجاهات النمو الاقتصادي
- ٢ - القطاع الخارجي
- ٣ - المالية العامة
- ٤ - التطورات النقدية

ثالثا: الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠

- ١ - اتجاهات النمو الاقتصادي
- ٢ - القطاع الخارجي
- أ - الصادرات السلعية
- ب - المستوردات السلعية
- ج - الميزان التجاري
- د - الصادرات من الخدمات
- هـ - المستوردات من الخدمات
- و - الحساب الجاري
- ٣ - المالية العامة
- أ - الإيرادات الكلية
- ب - النفقات العامة.
- ج - الدين العام الخارجي.
- د - الدين العام الداخلي.
- ٤ - التطورات النقدية

رابعا: الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥

- ١ - اتجاهات النمو الاقتصادي
- ٢ - التطور القطاعي
- ٣ - المالية العامة

## الموضوع

## الصفحة

١٤ - ١ - ٢ التطورات الاجتماعية للفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٥ ..... ٢٩٠

أولاً: التعليم

ثانياً: الصحة

- ١ - المرافق الصحية
- ٢ - القوة العاملة في قطاع الصحة
- ٣ - وفيات الاطفال الرضع
- ٤ - العمر المتوقع عند الولادة

ثالثاً: الخدمات العامة

- ١ - المياه
- ٢ - الكهرباء
- ٣ - الطرق والنقل
- ٤ - الاتصالات والبريد
- ٥ - الاسكان

١٤ - ٢ - ٢ التطورات الديموغرافية: السكان والعمالة للفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٥ ..... ٢٩٦

أولاً: السكان

- ١ - تطور النمو السكاني
- ٢ - التوزيع الجغرافي للسكان

ثانياً: العمالة

١٤ - ٣ - ٣ الخصائص الرئيسية للاقتصاد الاردني في منتصف الثمانينات ..... ٣٠١

أولاً: الموارد البشرية

- ١ - السكان وتوزيعهم الجغرافي
- ٢ - القوة العاملة
- ٣ - التعليم والتدريب المهني

ثانياً: الموارد الطبيعية

- ١ - المياه
- ٢ - الطاقة
- ٣ - الثروات المعدنية

ثالثاً: الاقتصاد الوطني

- ١ - الانتاج
- ٢ - الاستهلاك والادخار



## الموضوع

## الصفحة

٤ - تمويل الاستثمار	
ثانياً: الخصائص والمشكلات والاهداف والاجراءات التنظيمية لبعض القطاعات في الخطة الخمسية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .....	٣٤٥
١ - قطاع الزراعة	
٢ - المياه والري	
٣ - قطاع الصناعة والتعدين	
٤ - الطاقة والثروة المعدنية	
٥ - القوة العاملة والعمل	
٦ - التربة والتعليم	
٧ - التعليم العالي	
٨ - الصحة	
٩ - الانشاءات	
١٠ - الاسكان والابنية الحكومية	
١١ - التجارة والتموين والمناطق الحرة والجمارك	
١٢ - السياحة والآثار	
١٣ - العلوم والتكنولوجيا	
هوامش ومراجع الفصل السادس عشر .....	٣٨٢
الفصل السابع عشر: متابعة وتنفيذ خطط التنمية في الأردن .....	٣٨٣
١٧ - ١ متابعة تنفيذ الخطط الانمائية وآفاق التنمية بعيدة المدى ومدى نجاح العملية التخطيطية في الأردن. ....	٣٨٥
١٧ - ١ - ١ العملية التخطيطية ومتابعة تنفيذ الخطط الانمائية .....	٣٨٥
١٧ - ١ - ٢ آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى .....	٣٨٨
١٧ - ١ - ٣ مدى نجاح العملية التخطيطية والبرامج الحالية لتحسين عملية الاداء التخطيطي والتنفيذي في الأردن. ....	٣٩٣
١٧ - ١ - ٤ اسلوب التخطيط واجراءاته في الأردن. ....	٣٩٩
هوامش ومراجع الفصل السابع عشر .....	٤٠٣
الجزء السادس: الاستثمار في الأردن .....	٤٠٥



## الصفحة

## الموضوع

٤٠٧ .....	الفصل الثامن عشر: مناخ الاستثمار في الاردن
٤٠٧ .....	١٨ - ١ مقدمة
٤٠٧ .....	١٨ - ٢ مزايا وحوافز الاستثمار في الاردن
	١ - ضريبة الدخل
	٢ - حماية الاستثمارات المحلية من خلال بعض الاجراءات
	٣ - اعفاءات على المشاريع الاستثمارية
	٤ - تشجيع الصادرات
	٥ - حوافز للمستثمر غير الاردني
٤١٢ .....	١٨ - ٣ مؤسسات لخدمة الاستثمار
	١ - مؤسسة المدن الصناعية
	٢ - مؤسسة المناطق الحرة
٤١٣ .....	١٨ - ٤ خدمات الاستثمار
٤١٤ .....	١٨ - ٥ فرص الاستثمار في الأردن
	أولاً: الاستثمار الصناعي
	ثانياً: الاستثمار الزراعي
	ثالثاً: الاستثمار الخدمي
٤١٦ .....	١٨ - ٦ قوانين الاستثمار في الاردن
	١ - قانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٧، قانون تشجيع الاستثمار
	٢ - قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار
٤٣٧ .....	هوامش ومراجع الفصل الثامن عشر
٤٣٨ .....	الجزء السابع: ملحق احصائي
٤٣٨ .....	الفصل التاسع عشر: احصاءات عامة عن الأردن



## الجزء الأول

### الفصل الأول التخلف والتقدم «مفاهيم عامة»

- ١ - ١ التخلف والتقدم
- ١ - ٢ الأسباب التاريخية للتخلف
- ١ - ٣ خصائص البلدان النامية

هوامش ومراجع الفصل الأول



## الجزء الأول

### الفصل الأول

## التخلف والتقدم «مفاهيم عامة»

### ١ - ١ مفهوم التخلف والتقدم

يعتبر مصطلحا «التخلف» و «التقدم» من أكثر المصطلحات شيوعا واستعمالا في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتناول أوضاع البلدان النامية. وهذان المصطلحان لا يزالان يفتقران الى التحديد العلمي الصحيح<sup>(١)</sup>. ولقد شاعت المقاييس المادية الانتاجية أو الاستهلاكية في المقارنة بين البلدان وتصنيفها الى متخلفة ومتقدمة حتى اليوم.

فالمقاييس التي كانت تقاس في الخمسينات والستينات وحتى اليوم ومن أهمها مستوى الدخل، والانتاجية، ومعدل التراكم، ومعدل النمو، ومستوى المعيشة والاستهلاك... الخ، بالإضافة الى مؤشرات مساعدة تستخدم ايضا منها كنصيب الفرد من السكان في بعض المواد الأساسية مثل الحديد والاسمنت والكهرباء، أو متوسط الانتاجية الفرد المشتغل، أو نصيب الفرد من الانتاج والدخل الوطني، الخ... وغيرها، أو نسبة الاستهلاكية: كمستوى استهلاك الفرد من الغذاء، أو الكساء، أو السكن، أو نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل الاستهلاك المعمرة (تلفزيون، براد، سيارة... الخ) أو نصيب الفرد من نفقات التعليم أو الصحة أو أسرة المستشفيات... الخ.

والتخلف لا يعدو كونه حالة ذات خصائص مناقضة ومعاكسة لحالة التقدم. فالتخلف ليس فقط نتيجة قلة الموارد المالية ومقاييس اخرى ولكن التخلف يحد ذاته عبارة عن حالة معينة نشأت بفعل ظروف تاريخية وتطورات في البلدان النامية بسبب دمج اقتصادات هذه الدول في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة بحيث أصبحت جزءا لا يتجزأ من هيكل النظام الرأسمالي العالمي<sup>(٢)</sup>.

ولا بد من التأكيد على أن التخلف ليس حالة اقتصادية فقط بل هو وضع اقتصادي

## ١ - ٢ الأسباب التاريخية للتخلف:

ويعود السبب الرئيسي في دمج اقتصادات البلدان النامية بمجمل هيكل اقتصادات البلدان الرأسمالية الى الاستعمار الغربي للبلدان الفقيرة المسماة بالبلدان النامية مما أدى الى نهب خيراتها وانسياب مواردها وفوائدها الاقتصادية الى الاقطار المتقدمة<sup>(٣)</sup>. ولقد أدى الاستغلال الذي مارسته الدول المتقدمة الصناعية المستعمرة الى إجهاض امكانية التطور للبلدان النامية خلال فترة قصيرة بل وحتى متوسطة. الامر الذي يحتاج الى زمن طويل للقضاء تدريجيا على مخلفات الاستعمار الغربي.

وتتفق هنا مع ما أورده طلال البابا في كتابه حول الاسلوب الذي مارسته الدول الأوروبية في تطويرها الرأسمالي من نهب لثروات البلدان النامية مما أدى الى تزايد التبعية باشكالها المختلفة (اقتصادية، وسياسية، وثقافية) حيث بقيت علاقة التبعية مرتبطة منذ الاستعمار وحتى الان<sup>(٤)</sup>.

ويرمز موريس دوب في كتابه (دراسات في تطور الرأسمالية، لندن ١٩٤٦) الدور الرئيسي للسياسة الاستعمارية في بداية التطور الرأسمالي في القرنين السابع عشر والثامن عشر وكما يؤكد في كتابه «دراسات في تطور الرأسمالية» ان السياسة الاستعمارية في القرنين السابع والثامن عشر لم تختلف من حيث جشع الاستغلال الا قليلا عن الاساليب التي اتبعها الصليبيون والتجار المسلحون في المدن الايطالية في قرون مبكرة، في نهب اقاليم يزنطة والشرق الادني. ويؤكد طلال البابا في كتابه حول قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ان هنا وهناك صوراً متعددة الى جانب هذا النهب لثروات البلدان النامية ونقلها الى البلد الام، أرغمت البلدان الأوروبية بلدان العالم الثالث، حتى توسع وتحكم القبضة الاقتصادية والسياسية على المناطق الواقعة تحت سيطرتها، على تحويل جزء من فائضها الاقتصادي لتحسين انظمة المواصلات فيها، وانشاء خطوط السكك الحديدية والموانئ والطرق، موفرة بذلك، كنتاج ثانوي، التسهيلات التي يحتاج اليها الاستثمار المربح لرأس المال. فهناك مثال من الجمع لبريطانيا عندما نهبت من الهند المستعمرة وفقاً للتقديرات ما قيمته، بين ٥٠٠ مليون استرليني الى ١٠٠٠ مليون جنية استرليني في الفترة (١٧٥٧ - ١٨١٥). ويمكن تصور ضخامة هذا المبلغ اذا علمنا بأن رأس المال الاجمالي لجميع الشركات المساهمة التي كانت تعمل في الهند في نهاية القرن التاسع عشر قد بلغ

٢٦ مليون جنيه استرليني فقط.

ولم تكن بريطانيا تنهب موارد الثروة الوطنية بل استطاعت ضرب امكانية التطور الرأسمالي في الهند. فقد قامت بضرب الصناعة الهندية وفي الوقت ذاته فككت أسس أساليب المشاعة ولكنها لم تسمح بالتطور الرأسمالي. عند ذلك اتسع الانتاج والاستهلاك الطبيعي - الى العلاقات الرأسمالية في مرحلة الانتاج السلمي الصغير، ذلك لأن تفسخ الانتاج الطبيعي وتطور الرأسمالية سارا بوتائر مختلفة نتيجة لسياسة المستعمرين.

ان افضل صورة للسياسة الاستعمارية في الهند هو ما رسمه روميش ذات في كتابه (التاريخ الاقتصادي للنهب) الذي نقتبس من كتاب طلال البابا: انها الحقيقة للأسف، ان مصادر الثروة القومية في الهند قد ضيقت بالكثير من الطرق في ظل الحكم البريطاني. فقد كانت الهند في القرن الثامن عشر بلدا صناعيا كبيرا بقدر ما كانت بلدا زراعيا كبيرا، وكانت منتجات المغزل الهندي تمتد اسواق آسيا وأوروبا. وانه لصحيح، للأسف، أن شركة الهند الشرقية والبرلمان البريطاني باتباعهما السياسة التجارية الانانية لقرن مضى من الزمان، قد هبطا عزم رجال الصناعة الهنود في السنوات الاولى للحكم البريطاني لتشجيع رجال الصناعة الانجليز الناشئين. ولقد كانت سياستهما الثابتة التي اتبعت اثناء العقود الاخيرة من القرن الثامن عشر والعقود الاولى من القرن التاسع عشر، هي جعل الهند خاضعة لصناعات بريطانيا العظمى، وجعل الشعب الهندي لا يفعل شيئا سوى زراعة المنتجات الاولى فحسب، لكي يوفر المواد اللازمة للمنازل والصناعات في بريطانيا العظمى. ولقد اتبعت هذه السياسة بتصميم لا يتزعزع وبنجاح مدمر، فقد ارسلت الاوامر لاجبار الحرفيين الهنود على العمل في مصانع الشركة، وغول الوكلاء التجاريون سلطات واسعة من الناحية القانونية على القرى الهندية وعلى جماعات الغزاليين الهنود، وأدت الرسوم الجمركية المانعة الى استبعاد المنسوجات الحريرية والقطنية الهندية من المجلتراء، وسمح للبضائع الانجليزية بالدخول الى الهند دون رسوم أو مقابل رسوم اسمية... وأدى اختراع المغزل الآلي الى اتمام انهيار للصناعات الهندية وعندما اقيم المغزل الآلي في الهند في السنوات الاخيرة، تصرفت إنجلترا مرة أخرى تجاه الهند بحقد ظالم. فقد فرض رسم على انتاج المنسوجات القطنية في الهند، أدى الى خنق المصانع التجارية الجديدة في الهند. والزراعة هي الآن في الواقع المصدر المتبقي الوحيد من الثروة القومية في الهند. ولكن ما تأخذ الحكومة البريطانية في شكل ضريبة أراضي في الوقت الراهن يقارب في بعض الاحيان الربيع الاقتصادي بأكمله وهذا يؤدي الى شل الزراعة ومنع الادخار، ويقضي

على كادح الارض في حالة من الفقر والمديونية. وفي الهند تتدخل الدولة فعلا في تراكم الثروة عن طريق الارض، وتحدد من دخول ومكاسب الفلاحين تاركة للمزارعين في حالة من الفقر الدائم. وفي الهند لم تشجع الدولة على قيام أية صناعات جديدة، ولا على انعاش أية صناعات قديمة من أجل الشعب، وفي صورة أخرى تدفق الى أوروبا كل ما كان يمكن جمعه من الهند عن طريق الضرائب الباهظة، وبعد دفع نفقات ادارة هزيلة. والحقيقة أن امطار الهند كانت تبث البركة والخصوبة في بلاد اخرى. والواقع ان هذه السياسة الاستعمارية الظالمة في تطبيقها كانت الصفة المميزة المشتركة لكل الدول الاستعمارية في نهب البلدان المتخلفة، فسياسة وأهداف المستعمرين الفرنسيين والبلجيكيين والبرتغاليين وغيرهم لم تكن تختلف عن ممارسة وأهداف المستعمرين الانجليز التي تجسد في تكريس البنى الاقتصادية المتخلفة كعامل رئيسي داخلي للتخلف واستمراره. الهدف واحد وهو ابقاء البلدان المستعمرة في حالة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي واستمرار امكانية نهبها وخضوعها وتبعيتها حتى بعد الاستقلال السياسي.

وعلى هذا الاساس يمكن القول أن الرأسمالية هي التي تتحمل، تاريخيا، مسؤولية التخلف والفقر في البلدان المتخلفة. وذلك من خلال النهب الذي مارسه في بداية تطورها، أي في بداية عملية التراكم الاول لرأس المال واستمرارية هذا النهب من خلال التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل الذي فرضته على البلدان النامية مما جعلها تشكل سوقا زراعي - خاما تلبي حاجات التطور الاقتصادي للبلدان الرأسمالية المتطورة (٥). وبالطبع لا يمكن أن تتجاهل الانظمة الاجتماعية والاقتصادية التي تكونت في هذه الدول خلال الفترة الاستعمارية من ترسيخ جوانب التخلف على البنى الاقتصادية والاجتماعية فيها.

### ١ - ٣ خصائص البلدان النامية:

تعتبر قائمة Harvey Leibenstein من أهم وأكمل ما اعطى للدول النامية حيث قسم خصائص هذه الدول الى اربع مجموعات. وهذه تشمل الخصائص الاقتصادية والديموغرافية، والثقافية والسياسية والخصائص التكنولوجية<sup>(٦)</sup>.

#### أولاً: الخصائص الاقتصادية

تنقسم الخصائص الاقتصادية الى قسمين هما:

أ - خصائص عامة

ب - خصائص القطاع الزراعي



## أ - الخصائص العامة وتشمل ما يلي:-

١ - ارتفاع نسبة السكان العاملين بالزراعة وتقدر نسبتهم ما بين ٧٠ - ٩٠٪ حيث أن معظم البلدان النامية تعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع الزراعة. فالمرتبة الاولى للعاملين في البلاد النامية في قطاع الزراعة ثم يأتي قطاع الخدمات فيحتل المرتبة الثانية وأما قطاع الصناعة فيحتل المرتبة الثالثة.

٢ - وجود بطالة مقنعة في قطاع الزراعة، حيث يمكنهم نقل عدد من العمال الزراعيين للعمل في قطاعات أخرى كقطاع الصناعة والخدمات دون ان يضر الناتج الزراعي. هذا في نفس الوقت الذي تكون فيه فرص العمل خارج القطاع الزراعي محدودة ويعود ذلك الى حاجات القطاعات الأخرى من الفنيين وذوي الكفاءات والمختصين.

### ٣ - انخفاض متوسط دخل الفرد

يعتبر متوسط دخل الفرد في جميع الدول النامية ما عدا عدد قليل جداً منها مثل دولة الامارات العربية، قطر، الكويت وفنزويلا من الدول النامية ضعيفاً اذا ما قورن بمتوسط دخل الفرد في امريكا واليابان وفي دول أوروبا الغربية. وتوضح الجداول رقم (١) و (٢)، متوسط دخل الفرد للدول العربية والدول النامية والدول المتقدمة.

تأتي دولة قطر في المرتبة الاولى بين الدول العربية عام ١٩٩١ حيث بلغ متوسط دخل الفرد في ذلك العام ٢٣٢٠٤ دولاراً (انظر الجدول رقم (١)). وفي الجدول رقم (٢) تأتي سويسرا في المرتبة الاولى بين الدول المتقدمة في عام ١٩٨٩ . وفنزويلا في المرتبة الاولى من الدول النامية حيث متوسط دخل الفرد في عام ١٩٨٩ . حيث بلغ حوالي ٢٧٥٠٠ لسويسرا، وحوالي ٣٢٥٠ دولاراً لفنزويلا في عام ١٩٨٩ .

ويلاحظ في الجدول رقم (٢) ان متوسط دخل الفرد في معظم الدول المتقدمة مرتفعاً مقارنة مع بعض الدول العربية النفطية حسب الجدول رقم (١). ويتم الحصول على متوسط دخل الفرد عن طريق قسمة الدخل القومي على عدد السكان يلاحظ ان هناك تفاوت كبير وفجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية بالنسبة لمتوسط دخل الفرد باستثناء بعض الدول العربية النفطية حسب ما ذكرنا سابقاً.

٤ - هيمنة الانشطة الأولية كمصادر للدخل القومي ولغرض العمل، كالزراعة والصيد، واستخراج بعض المعادن.

٥ - تكون المواد الغذائية والمواد الأولية معظم الصادرات.

يتضح من دراسة اقتصاديات الدول النامية ان معظمها يعتمد اعتماداً اساسياً على منتج واحد أو منتجين من المنتجات الاساسية اي المواد الأولية والمواد الغذائية. ويترتب على ذلك أن يكون هذا المنتج أو هذين المنتجين بنسبة كبيرة من مجموع الصادرات لمعظم الدول النامية. والواقع ان عدم تنوع صادرات الدول النامية المصدرة للمنتجات الاساسية والمستوردة للسلع تامة الصنع يجعل اقتصادياتها خاضعة لتقلبات الاقتصاد العالمي وما يصيبه من كساد أو رواج ولا سيما تقلبات الاسعار العالمية للمواد الأولية.

وبالاضافة الى ذلك، فإن كانت صادرات دولة مامن الدول النامية تتكون اساساً من منتج واحد أو منتجين من المنتجات الزراعية، فإن الاقتصاد القومي لهذه الدولة لن يكون خاضعاً فقط لتقلبات الاقتصاد العالمي، ولكن كذلك للظروف خارجة عن ارادة الانسان ألا وهي الظروف المناخية وما يصيب الانتاج الزراعي من قحط وامراض...الخ.

٦ - سوء اجهزة الائتمان وضعف امكانيات التسويق.

ان فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية لا يرتبط بكيفية استخدام أدوات هاتين السياستين وإنما يرتبط بمدى امكان استخدام وتأثير هذه الادوات وتحقيق النتائج العملية المتوقعة من استخدام هذه الادوات. الا أن أهمية السياسة النقدية والمالية وفعاليتها تبقى متواضعة في البلدان النامية لأسباب عديدة أهمها: -  
لاسباب عديدة أهمها: -

أ - غياب الاسواق المالية والنقدية المتطورة.

ب - تخلف العادات المصرفية للمجتمع.

ج - الحدالة النسبية في نشأة المصارف والاجهزة المالية.

د - ضعف الادخار المحلي نتيجة لضعف الانتاج القومي.

هـ - المعجز المستمر في الموازنة العامة للدول النامية.

٧ - نقص الادخار لدى اغلبية السكان.

ان معظم البلدان النامية تعاني من نقص الادخار لدى اغلبية السكان ويعود ذلك الى ضعف البنين الاقتصادي وعدم تنوع مصادر الدخل بالاضافة الى محدودية الموارد من جهة وعدم استغلال بعض الموارد المتاحة من جهة ثانية نتيجة لعدم توافر التمويل اللازم في معظم الدول النامية.

#### ٨ - تدهور حالة المنازل.

تعاني الدول النامية وخاصة في دول اسيا وافريقيا من سوء حالة المنازل والتي لا تلائم مع متطلبات الحياة من حيث نوعية المساكن، وحجمها، وعدم وجود تهوية صحية... الخ

#### ب - خصائص القطاع الزراعي تتمثل في الآتي:

- ١ - قلة رؤوس الاموال المستثمرة في الزراعة، ومع ذلك فان هذا الاستثمار قد لا يكون مجزياً، بسبب صغر الملكيات الزراعية.
- ٢ - انخفاض مستوى الوسائل الزراعية المستخدمة (المخصبات، البذور الجيدة، الدورات الزراعية... الخ) وبداية الادوات الزراعية.
- ٣ - رداءة سبل المواصلات مما يفوت فرصة التسويق المربح لمنتجات المزارعين وايصالها للأسواق التي تتطلبها في حالة جيدة وفي الوقت المناسب.
- ٤ - زراعة بعض المحاصيل المطورة بغرض التصدير للأسواق الخارجية.
- ٥ - بداية طرق الانتاج للسوق المحلي وانخفاض كفاءتها الانتاجية وبالتالي يكون الفاقد للتسويق محدوداً.
- ٦ - كبر حجم الديون التي على الفلاح بالنسبة للأرض التي زرعها أو الدخل الذي يحصل عليه.

#### ثانياً: خصائص ديموغرافية وهي: -

- ١ - ارتفاع معدل الخصوبة الاجمالي ونسبة المواليد.  
يتضح من خلال الجدول رقم (٣) أن معدل الخصوبة الاجمالي مرتفع في البلدان النامية مقارنة مع البلدان المتقدمة. ففي البلدان النامية معدل الخصوبة الاجمالي يتراوح بين ٣ - ٨ أما في البلدان المتقدمة فان معدل الخصوبة الاجمالي لم يتعدى ٢.٥ حسب الجدول رقم (٣).
- أما بالنسبة لمعدل المواليد فهو مرتفع في الدول النامية والتي تبلغ حوالي ٥١ في الالف في بعض الدول مثل تنزانيا وزامبيا في عام ١٩٨٩ حسب الجدول رقم (٤). أما في الدول المتقدمة فيلاحظ من خلال الجدول رقم (٤) أن معدل المواليد لم يتعدى ١٨ في الالف. ويعود اسباب ارتفاع معدل المواليد في الدول النامية الى الآتي: -
  - ١ - سن الزواج المبكر للنساء.
  - ٢ - انخفاض مستوى وتكاليف المعيشة. فالمبالغ اللازمة لتربية الاطفال ليست

مرتفعة ولا تسفل جزءاً كبيراً من ميزانية الاسرة لذلك لا يخشى الوالدين انجاب عدد كبير من الاطفال.

٣ - ارتفاع نسبة الأميين اي ارتفاع نسبة، من لا يعرفون القراءة والكتابة في الدول النامية ولا يكون في مستوى يسمح له بعمل او حتى مجرد التفكير في التخطيط العائلي:-

٤ - انتشار فكرة العائلة الكبيرة.

٥ - الرغبة في انجاب طفل ذكر حيث ان كثيراً من الالهة ما يفضل ان يكون من بين ذريتهم ابن ذكر.

٦ - ارتفاع معدل وفيات الاطفال.

٧ - تعدد الزوجات وانتشار الطلاق.

٨ - عدم انتشار وسائل تنظيم النسل.

٩ - التفاوت الكبير في توزيع الدخل بين طبقة الاغنياء وطبقة الفقراء.

١٠ - ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض توقعات الحياة عند الولادة.

يعتبر كثير من الاقتصاديين ان ارتفاع معدل الوفيات يعبر تعبيراً صادقاً عن التخلف الاقتصادي وهي ظاهرة عامة منتشرة في البلدان النامية ويرجع السبب في ارتفاع معدل الوفيات الى عدم تطبيق القواعد الصحية الصحيحة، قلة عدد الاطباء، وعدم انتشار الوعي الصحي بين عدد كبير من السكان في الدولة ووجود الامراض الكثيرة التي تفتك بالبشر في معظم الدول النامية. ولكن يلاحظ من خلال الجدول رقم (٥) ان هناك انخفاضاً ملحوظاً في معدل الوفيات في بعض الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة، في نفس الجدول ويرجع السبب في ذلك الى الآتي: -

١ - تطبيق القواعد الصحية الحديثة.

٢ - زيادة عدد الاطباء.

٣ - انتشار الوعي الصحي بين عدد كبير من سكان الدول النامية.

٤ - توفير العناية الصحية في الارياف.

٥ - القضاء على بعض الامراض المعدية والأوبئة الخطيرة التي كانت تقضي على اعداد كبيرة من السكان مثل الكوليرا.

ولكن على الرغم من الجهود الضخمة التي بذلها المسؤولون في عدد من الدول النامية لخفض معدل الوفيات وبصفة خاصة معدل وفيات الاطفال فإن معدل الوفيات ما

زال مرتفعاً نسبياً في الدول النامية اي بالنسبة لما هو عليه في الدول المتقدمة اقتصادياً كما اوضحته في الجدول رقم (٥). والجدول رقم (٦) يوضح معدل وفيات الرضع في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة. يلاحظ من خلال الجدول رقم (٦) ان معدل وفيات الرضع في الدول النامية مرتفع جداً مقارنة مع الدول المتقدمة.

واما بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة، يتضح من خلال الجدول رقم (٧) ان العمر المتوقع عند الولادة منخفض في معظم الدول النامية حيث يتراوح المعدل ما بين ٤٢ - ٦٥ في معظم البلدان النامية، أما في الدول المتقدمة فتتراوح ما بين ٧٥ - ٧٩ سنة.

٣ - نقص الغذاء وسوء التغذية.

تنتشر ظاهرة سوء التغذية في معظم الدول النامية ما عدا عدد قليل جداً من الدول النامية وتنخفض مستوى التغذية في بعض دول افريقيا وجنوب شرق آسيا حتى يصل الى حد المجاعة. والمعروف في الدراسات الاقتصادية أن هناك علاقة بين مستوى الدخل وبين النفقات المخصصة للغذاء. فكلما زاد الدخل زادت النفقات المخصصة للغذاء، ولما كان مستوى دخل الفرد في الدول النامية ضعيفاً فإن النفقات المخصصة على الغذاء ستكون ايضا ضعيفة. الجدول رقم (٨) يوضح نصيب الفرد من الامداد اليومي من السرعات الحرارية عام ١٩٨٨ في بعض البلدان النامية.

ولا شك أن سوء التغذية له آثار سيفة من عدة نواح: -  
أولاً: الحالة الصحية للسكان، فمما لا شك فيه أن سوء التغذية وبصفة خاصة نقص البروتينات التي توجد بكثرة في البيض واللبن واللحم هو السبب الرئيسي في كثير من الأمراض المنتشرة في البلاد النامية.

ثانياً: انتاجية العمال - فمن المعروف ان انخفاض مستوى التغذية يؤدي الى انقاص انتاجية العامل. ومن المعروف كذلك ان العمال الذين يقومون باعمال شاقة ومجهدة (مثل عمال المناجم) يحتاجون الى كمية من الغذاء تتحوى على عدد كبير من السرعات الحرارية ونسبة كبيرة من البروتينات.

٤ - بدائية الخدمات الصحية.

على الرغم من الجهود الكبير والتقدم الملموس في الميدان الطبي بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية فإن المستوى الصحي في معظم الدول النامية ما زال منخفضاً لا سيما اذا ما قورن بمثيله في الدول المتقدمة اقتصادياً. ولقياس المستوى الصحي في دولة ما لمعرفة

مدى ما حققته هذه الدولة من تقدم في هذا المجال خلال فترة معينة او لمقارنة المستوى الصحي بينها وبين دولة أو دول أخرى. يلجأ الاقتصاديون الى عدة مقاييس أو معايير أهمها:-

١ - عدد السكان بالنسبة لكل طبيب.

٢ - عدد السكان بالنسبة لكل سرير بالمستشفيات.

الجدول رقم (٨) يوضح لنا عدد السكان لكل طبيب وممرض أو ممرضة حسب البيانات المتاحة لعام ١٩٨٤ . وفي الجدول رقم (٩) يوضح بعض المؤشرات الصحية لبعض الدول النامية فيما يخص السكان الذين تتوافر لهم مياه نقية للمدن والأرياف والسكان الذين تتوافر لهم الخدمات الصحية للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨ موزعة بين الحضر (المدن) والأرياف. يلاحظ من خلال الجدول أن المدن تحظى بنصيب أفضل من هاتين الخدمات المياه والصحة عن الأرياف في نفس الدولة.

ولا شك فيه أن انخفاض المستوى له آثار سيئة متعددة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. ولعل أخطر هذه الآثار السفة انخفاض الانتاجية.

٥ - ارتفاع الكثافة السكانية في الريف. يتضح من خلال الجدول رقم (١٠) ان معظم السكان في البلدان النامية يسكنون في الأرياف ويعتمدون على قطاع الزراعة فالاحصائيات المتوفرة عن عام ١٩٨٩ في الجدول رقم (١٠) توضح ان ٦٠٪ من معظم الدول النامية يعيشون في الأرياف والباقي في المدن.

**ثالثاً:** خصائص ثقافية وسياسية وهي: -

١ - ارتفاع نسبة الأميين وانخفاض مستوى التعليم.

تميز الدول النامية بارتفاع نسبة الأميين بعكس الحال في الدول المتقدمة اقتصادياً. والواقع ان نسبة من يعرفون القراءة والكتابة الى مجموع السكان تتفاوت تفاوتاً كبيراً من دولة لأخرى.

فالتفاوت كبير في الدول النامية بين المدن والمناطق الريفية من حيث مدى انتشار التعليم وقد تصل أحياناً الى ان نسبة الأميين في المناطق الريفية ضعف ما هي عليه في المدن، هذا علاوة على أن بعض المناطق الريفية محرومة تماماً من التعليم. وهناك تفاوت كبير في نسبة التعليم بين كل من الجنسين.. فتدل الاحصاءات على أن نسبة التعليم بين الإناث في الدول النامية أقل من نسبة التعليم بين الذكور. وهناك نقص كبير في عدد المدرسين وفي المباني المدرسية في معظم البلدان النامية مما

يزيد من ارتفاع نسبة الامية بين الناس. كما وان المستوى العام للتعليم اقل من الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة.

٢ - دخول الاطفال ميدان العمل بشكل متزايد.  
تعتبر هذه ظاهرة منتشرة في الدول المتقدمة. والسبب يعود الى اشتغال الاطفال في الدول النامية الى ما يلي:-

- ١ - انخفاض مستوى الدخل حيث تلجأ العائلات الفقيرة الى تشغيل اطفالهم.
- ٢ - عدم العدالة في توزيع الدخل.
- ٣ - عدم وجود قانون للتعليم الاجباري.
- ٤ - عدم وجود تشريع يحرم تشغيل الاطفال.
- ٣ - اعتبار المرأة اقل مرتبة من الرجل.

ان نسبة العمالات الى مجموع السكان الاناث في الدول المتقدمة تتراوح بين ٦٠٪ و ٧٠٪ في حين ان الدول النامية لا تتعدى ١٥٪ وفي الدول النامية تعمل المرأة في حقل التعليم والتمريض. اما في الدول المتقدمة فتعمل المرأة في جميع المجالات. ويؤكدون بعض الاقتصاديون ان عدم اشتغال المرأة يعني عدم اسهامها في الناتج القومي بالاضافة الى ذلك فإن عدم اشتغال المرأة يعني زيادة عدد الافراد الذين يعولهم كل فرد من افراد القوة العاملة في المجتمع. وهذا يؤدي بلا شك الى نقص المقدرة على الادخار نتيجة لانخفاض متوسط دخل الفرد.

وعلاوة على ما تقدم فقد اثبتت المرأة لنا اقدر واكثر انتاجية من الرجل في اداء بعض الخدمات ولا سيما التمريض والخدمة والاستقبال في الفنادق وغيرها.

(رابعاً: خصائص تكنولوجية، وتشمل: -

١ - انخفاض متوسط انتاجية الأرض المزروعة.

هناك عدة وسائل يلمح اليها الاقتصاديون لقياس درجة التقدم أو التخلف الزراعي مثل كمية الغلة بالنسبة للفرد من العمال الزراعيين، أو عدد الجرارات بالنسبة للمساحة المزروعة أو الكمية المستخدمة من السماد بالنسبة للمساحة المزروعة... الخ. فمعظم الدول النامية متأخرة في هذه المجالات وخاصة في مناطق افريقيا وجنوب شرق آسيا. وعلاوة على ما تقدم تستخدم الدول النامية انواع بلور رديئة في قطاع الزراعة حيث يعتبر هذا سبب في ضعف الانتاجية الزراعية في معظم الدول النامية. ومن اهم الاسباب الاخرى في ضعف الانتاجية الزراعية هو عدم محاربة الافات الزراعية بطريقة فعالة وعدم اتخاذ

الاحتياجات الكافية قبل ظهورها وانتشارها في مساحات شاسعة.

٢ - عدم وجود أو عدم كفاية متطلبات التدريب والارشاد الزراعي.

تعاني معظم البلدان النامية من نقص في التدريب والارشاد الزراعي حيث أن التثقيف الزراعي للمزارعين له آثار ايجابية على غلة المساحات المزروعة وكيفية مقاومة الافات الزراعية ومن ثم كيفية استخدام افضل انواع البلور والسماذ من اجل الحصول على محصول زراعي جيد.

٣ - عدم كفاية وسائل النقل والمواصلات وبالذات في الارياف.

لا تتوفر وسائل نقل (براً، جواً، وبحراً) جيدة في معظم البلدان النامية وخاصة في مناطق الارياف مقارنة مع الدول المتقدمة والتي تربط مدنها واريافها بشبكة نقل مواصلات جيدة وحديثة مما يسهل على المواطنين التنقل بين المدن والارياف. وحتى السكك الحديدية غير متوفرة بين المدن في معظم البلدان النامية لنقل المواطنين والبضائع.

٤ - محدودية الخبرة الفنية.

تعاني معظم البلدان النامية في نقص شديد في الخبرات الفنية في المجالات المختلفة كالزراعة، الصناعة، والخدمات الاخرى كالصحة، التعليم، النقل والمواصلات... الخ مقارنة مع البلدان المتقدمة والتي تتمتع بوجود كفاءات عالية في شتى المجالات والسبب يعود في توفير فرص التعليم والتدريب المستمر وزيادة قدرات العاملين في القطاعات المختلفة.

في السابق كان التصور بأن التخلف هو الانخفاض النسبي في متوسط دخل الفرد. ولكن متوسط دخل الفرد يعكس فقط مظهر واحدا من مظاهر الاقتصاد القومي وهو مستوى المعيشة. أما مشكلة التخلف فهي مشكلة مركبة وليست مشكلة بسيطة فالتخلف مفهوم ذو ابعاد متعددة وليس بعدا واحدا. فدول عربية كالكويت والامارات العربية المتحدة مثلا قد يفوق متوسط الدخل الفردي فيها ذلك المتوسط السائد في الدول المتقدمة (كالولايات المتحدة الامريكية مثلا)، وهذه الدول تعتبر دولاً غنية ولكنها ليست دولاً متقدمة، لو أخذنا في الاعتبار العامل الاجتماعي، أو التعليمي أو مستوى التقدم الفني والتكنولوجي ومدى انتشاره أو قدرات القوى البشرية فيها مقارنة بالولايات المتحدة الامريكية أو أي دولة متقدمة.

إن متوسط الدخل الفردي كقياس لا يعكس نمط الدخل القومي ولا يمكن اعتباره مؤشرا سليما لمستوى معيشة غالبية السكان. فعندما نشير الى الدول المتخلفة بوصفها



الدول التي ينخفض فيها متوسط دخل الفرد عن المتوسط الفردي السائد في الدول المتقدمة، فإننا نعني بذلك أن عملية التنمية ما هي إلا الانتقال من متوسط دخل فردي قدره ما بين ٢٥٠ دولار وهو المتوسط السائد في عدد من الدول النامية - إلى متوسط دخل فردي فوق ٥٠٠٠ دولار في الدول المتقدمة، وأن هدف عملية التنمية إنما هو تحقيق ذلك المستوى من الدخل، بالإضافة إلى أهداف أخرى ستوردها في الجزء الثاني من الكتاب.

وبناء على ذلك لا يمكن اعتبار متوسط دخل الفرد كمقياس ومؤشر للتقدم والتخلف وإنما هناك متغيرات كثيرة يجب اعتبارها مقياس أيضا للتقدم والتخلف وهي: -

- توقع الحياة عند الولادة.
- عدد الأطباء لكل ألف من السكان.
- نسبة التعليم.
- نسبة الدخل المتولد من القطاع الغير زراعي.
- متوسط الدخل الزراعي.
- الطاقة والوقود المستهلكان.
- أطوال الطرق بالميل.
- الغذاء اليومي للفرد.
- السرعات الحرارية للفرد.
- نسبة البروتين الحيواني في السرعات الحرارية.
- نصيب الفرد من المنسوجات.

فإنخفاض متوسط دخل الفرد يؤدي إلى انخفاض قيمة هذا المتوسط. متوسط دخل الفرد يمكن اعتباره كما ذكرنا سابقا كمؤشر وليس كتحريف للتخلف والتقدم. فإنخفاض متوسط دخل الفرد يعني أن الدخل القومي لا يزيد بمعدل مرتفع يفوق معدل النمو السكاني مما يترتب عليه انخفاض متوسط دخل الفرد أو زيادته بمعدل منخفض. فالعامل الأساسي هو حجم الدخل القومي ومعدل زيادته بالنسبة لزيادة السكان. وتعني زيادة حجم الدخل القومي زيادة في حجم السلع والخدمات المنتجة ويعني زيادة في الطاقة الانتاجية للمجتمع. ففي الجدول رقم (٢) يوضح متوسط دخل الفرد للدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة لعام ١٩٨٩ .

➔ ونظرا للتشابك القائم بين جوانب التخلف فقط أدخل بعض الكتاب مفهوم حلقات الفقر المفرغة (Vicious Circle). وتعني كل حلقة منها مجموعة من العوامل تعتبر أسبابا ونتائج في آن واحد.

في الجدول رقم (٢) يتضح لنا أن متوسط دخل الفرد للدول النامية باستثناء فنزويلا وإيران والبرازيل يتراوح ما بين ١٢٠ - ٣٢٥٠ دولار ولكن الدول المتقدمة فأن متوسط دخل الفرد ما بين ٥٠٠٠ دولار الى ٢١٠٠٠ دولار. وأما في الدول العربية فمتوسط دخل الفرد في بعض الاقطار العربية يفوق الدول المتقدمة. وهذا يمكن رؤيته في الجدول رقم (١) الذي يشمل متوسط دخل الفرد للاقطار العربية. ويوضح الجدول كيف أن الدول العربية النفطية تحتل نصيب عالي في متوسط دخل الفرد مقارنة بالدول العربية غير النفطية.

### جدول رقم (١)

السكان ومتوسط دخل الفرد للدول العربية في عام ١٩٩١

الدولة	السكان (مليون نسمة)	دخل الفرد (بالدولار الأمريكي)
الامارات العربية المتحدة	١,٩٠٩	١٧,٨٩٤
قطر	٠,٢٢٦	٢٣,٢٠٤
البحرين	٠,٠٥١	٧٨,٠٧
سلطنة عمان	١,٠٥٢	٦,٧٨٢
السعودية	١٥,٣٠٨	٧,٢٠٠
الكويت	١,١٠٠	١٣,٢٠٨
العراق	١٩,٥٨٣	٢,٨٤١
ليبيا	٤,٧٠٧	٦,٣٦٩
الجزائر	٢٥,٧٥٢	١٥,٨٦
الأردن	٣,٦٤٥	١,١٤٠
مصر	٥٤,٢٣٥	٥٦٠
لبنان	٢,٧٣٠	١٣,٥٥
المغرب	٢٦,٦٨٤	٩٨٩
سوريا	١٢,٥٢٦	٢,١٢٥
السودان	٢٦,٥٧١	٣٩٤
تونس	٨,٤٦٠	١٦,٥٧
المغرب	٢٦,٦٨٤	٩٨٩
اليمن	١٢,٦٢٥	٥٨٣
الصومال	٦,٣٠٠	١٧٠

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مجلة المصارف العربية، التطورات الاقتصادية والمالية والتقنية في الوطن العربي، العدد ١٤٣، نوفمبر ١٩٩٢، عمان، الأردن.

جدول رقم (٢)  
السكان ومتوسط دخل الفرد للدول المتقدمة  
والدول النامية عام ١٩٨٩

الدولة	الدول المتقدمة السكان (مليون نسمة)	دخل الفرد بالدولار	الدولة	الدول النامية السكان (مليون نسمة)	دخل الفرد (بالدولار)
أمريكا	٢٤٧٠٣	١٩٨٤٠	أفغانستان	١٥٠٧	٢٨٠
إيطاليا	٥٧٠١	١٣٣٣٠	إثيوبيا	٤٧٠٩	١٢٠
الجمها	٧٠٦	١٥٤٧٠	النيجر	٧٠٥	٣٠٠
الدانمارك	٥٠١	١٨٤٥٠	تشاد	٥٠٥	١٦٠
النرويج	٤٠٣	١٩٩٩٠	السنگال	٧٠١	٦٥٠
اسبانيا	٣٩٠١	٧٧٤٠	بنغلادش	١١٢٠٥	١٧٠
بريطانيا	٥٧٠١	١٢٨١٠	تنزانيا	٢٦٠٣	١٦٠
استراليا	١٦٠٧	١٢٣٤٠	نيجيريا	١٠٥٠٠	٢٩٠
كندا	٢٦٠٣	١٦٩٦٠	باكستان	١١٨٠٨	٣٥٠
فرنسا	٥٦٠٠	١٦٠٩٠	الهند	٨٣٥٠٦	٣٤٠
سويسرا	٦٠٦	٢٧٥٠٠	كينيا	٢٣٠٢	٣٧٠
هولندا	١٤٠٩	١٤٥٢٠	هندوراس	١٨٠٠٨	٨٦٠
فنلندا	٥٠٠	١٨٥٩٠	تشيلي	١٣	١٥١٠
السويد	٨٠٤	١٩٣٠٠	المكسيك	٨٦٠٧	١٧٦٠
اليابان	١٢٣٠٠	٢١٠٢٠	ماليزيا	١٧٠٤	١٩٤٠
اليونان	١٠٠٠	٤٨٠٠	اندونيسيا	١٨٠٠٨	٤٤٠
بلجيكا	٩٠٨	١٤٤٩٠	البرازيل	١٤٧٠٤	٢١٦٠
نيوزيلندا	٣٠٤	١٠٠٠٠	الفلبين	٦٠٠٩	٦٣٠
			ايران	٥٣٠٤	٢٥٣٠
			فنزويلا	١٩٠٢	٣٢٥٠

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، ١٩٩٠ .

جدول رقم (٣)  
معدل الخصوبة الاجمالي في بعض البلدان  
النامية مقارنة مع الدول المتقدمة لعام ١٩٨٩

الدول المتقدمة		الدول النامية	
معدل الخصوبة الاجمالي	الدولة	معدل الخصوبة الاجمالي	الدولة
١٠٨	امريكا	٦٠٩	افغانستان
١٠٣	ايطاليا	٦٠٤	انغولا
١٠٤	التمسا	٧٠١	مالي
١٠٥	الدانمارك	٦٠٩	اثيوبيا
١٠٧	النرويج	٧٠١	النيجر
١٠٥	اسبانيا	٦٠٦	الصومال
١٠٨	بريطانيا	٦٠٥	موريتانيا
١٠٨	استراليا	٧٠٧	اليمن
١٠٦	كندا	٦٠٤	السودان
١٠٨	فرنسا	٧٠١	تنزانيا
١٠٥	سويسرا	٦٠٤	باكستان
١٠٦	هولندا	٤٠٢	الهند
١٠٦	فنلندا	٥٠٤	هندوراس
٢٠٠	السويد	٧٠١	غواتيمالا
١٠٧	اليابان	٧٠١	السعودية
١٠٥	المانيا	٤٠٠	الاكوادور
٢٠٤	ايرلنده	٣٠١	البرازيل
٢٠٠	نيوزيلنده	٥٠١	ايران
١٠٦	اليونان	٢٠٩	الارجنتين

المصدر: المصدر السابق.

جدول رقم (٤)

معدل المواليد في البلدان النامية والبلاد المتقدمة لعام ١٩٨٩

البلدان المتقدمة		البلدان النامية	
معدل المواليد (بالألف)	الدولة	معدل المواليد (بالألف)	الدولة
١٢	بلجيكا	٤٩	افغانستان
١١	اليونان	٤٥	انغولا
١٧	نيوزيلنده	٤٥	مالي
١٥	امريكا	٥٠	اثيوبيا
١٨	ايرلنده	٥٢	النيجر
١٠	ايطاليا	٣٥	تشاد
١١	النمسا	٤٥	السنتغال
١١	الدانمارك	٤١	بنغلاديش
١٢	النرويج	٥١	تنزانيا
١٢	اسبانيا	٤٨	نيجيريا
١٤	بريطانيا	٤٢	بوليفيا
١٥	استراليا	٤٦	باكستان
١٤	كندا	٣١	الهند
١٤	فرنسا	٤٦	زائير
١٢	سويسرا	٥١	زامبيا
١٣	هولندا	٣٩	هندوراس
١٣	فنلندا	٤٠	غواتيمالا
١٣	السويد	٤١	نيكاراغوا
١١	اليابان	٣٦	السلفادور
١٢	المانيا	٢٨	البرازيل
		٣٢	الاكوادور
		٢٨	المكسيك

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، ١٩٩٠ .

جدول رقم (٥)

معدل الوفيات الخام في الدول النامية والدول المتقدمة في عام ١٩٨٩

الدول المتقدمة		الدول النامية	
الدولة	معدل الوفيات الخام (في الألف)	الدولة	معدل الوفيات الخام (في الألف)
أفغانستان	٢٣	اليونان	١٠
انغولا	٢٠	بلجيكا	١٢
مالي	٢٠	نيوزيلنده	٩
غينيا	٢٢	امريكا	٩
اثيوبيا	٢٠	ايطاليا	١٠
التيجر	٢٠	النمسا	١٢
السنگال	١٧	الدانمارك	١١
بنغلاديش	١٥	النرويج	١١
الغابون	١٦	اسبانيا	١٠
باكستان	١٢	بريطانيا	١٢
الهند	١١	استراليا	٨
زائير	١٤	فرنسا	١٠
هندوراس	٨	كندا	٨
اندونيسيا	٩	سويسرا	١٠
غواتيمالا	٨	هولندا	٩
نيكاراغوا	٨	فنلندا	١١
السلفادور	٨	السويد	١٢
البرازيل	٨	اليابان	٧
فيتنام	٩	المانيا	١٢
زامبيا	١٣	ايرلنده	٩
فنزويلا	٥		

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، ١٩٩٠ .

جدول رقم (٦)  
معدل وفيات الرضع في الدول النامية  
والدول المتقدمة في عام ١٩٨٩

الدول المتقدمة		الدول النامية	
الدولة	معدل وفيات الرضع (بالآلف)	الدول	معدل وفيات الرضع (بالآلف)
امريكا	١٠	افغانستان	١٦٩
بريطانيا	٨	اثيوبيا	١٣٣
ايطاليا	١٠	النيجر	١٣٢
النمسا	٨	تشاد	١٢٩
الدانمارك	٨	السنغال	٨٥
النرويج	٨	بنغلاديش	١١٦
اسبانيا	٩	تنزانيا	١٠٣
استراليا	٨	نيجريا	١٠٢
كندا	٧	باكستان	١٠٦
فرنسا	٨	الهند	٢٩٦
سويسرا	٧	كينيا	٧٠
هولندا	٧	هندوراس	٦٦
فنلندا	٦	اندونيسيا	٧٣
السويد	٦	البرازيل	٦١
اليابان	٤	الفلبين	٤٤
بلجيكا	١٠	ايران	٥٠
اليونان	١١	فنزويلا	٣٥
نيوزيلندا	١٠	المكسيك	٤١
		ماليزيا	٢٣
		تشيلي	٢٠

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، ١٩٩٠ .

جدول رقم (٧)  
العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات  
في الدول النامية والدول المتقدمة في عام ١٩٨٩

الدول المتقدمة		الدول النامية	
الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات
أفغانستان	٤٢	امريكا	٧٦
اثيوبيا	٤٥	ايطاليا	٧٦
النيجر	٤٥	النمسا	٧٥
تشاد	٤٦	الدانمارك	٧٦
السنگال	٤٨	النرويج	٧٧
بنغلاديش	٥١	اسبانيا	٧٧
تنزانيا	٤٥	بريطانيا	٧٦
نيجيريا	٥١	استراليا	٧٦
باكستان	٥٧	كندا	٧٧
الهند	٥٩	فرنسا	٧٦
كينيا	٥٩	سويسرا	٧٧
هندوراس	٦٥	هولندا	٧٧
اندونيسيا	٦١	فنلندا	٧٥
البرازيل	٦٥	السويد	٧٧
الفلبين	٦٤	اليابان	٧٩
ايران	٦٧	بلجيكا	٧٥
فنزويلا	٧٠	اليونان	٧٦
تشيلي	٧٢	نيوزيلندا	٧٥
ماليزيا	٧٠		
المكسيك	٦٩		

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، ١٩٩٠ .



جدول رقم (٨)  
بعض المؤشرات عن الصحة والتغذية في البلدان النامية

معدل وفيات الاطفال لكل ألف من المواليد احياء عام ١٩٨٩	نصيب الفرد من الامداد اليومي من السعرات الحرارية ١٩٨٨	عدد السكان لكل		
		ممرض او ممرضة	طبيب	
		١٩٨٤	١٩٨٤	
١٣٣	١٦٥٨	٥٣٩٠	٧٨٧٠٠	اليونان
١١٢	٢١٥١	٥٤٩٠	٢٤٩٨٠	تنزانيا
١٢٨	١٧٣٦	١٥٣٠	٢٦٠٨٠	الصومال
١٠٦	١٩٢٥	٨٩٨٠	٦٧٣٠	بنغلاديش
١٢٧	١٨٥٢	٣٣٩٠	٣٨٣٦٠	تشاد
١٠٠	٢٠٣٩	٩٠٠	٦٤٤٠	ليبيريا
١٣٠	٢٣٤٠	٤٦٠	٣٩٦٧٠	النيجر
٩٥	٢١٠٤	١٧٠٠	٢٥٢٠	الهند
١٠٦	٢٢٠٠	٤٩٠٠	٢٩١٠	باكستان
٦٤	٢٦٧٠	١٢٦٠	٩٤٦٠	اندونيسيا
١٢٣	٢٥٢٨	١١٨٠	١١٩٠٠	موريتانيا
١٠٤	١٩٩٦	١٢٦٠	١٠١٩٠	السودان
٣٢	١٧٢٥	١٠٢٠	١٧٧٩٠	انغولا
٦٦	٢١٦٤	٦٧٠	١٥١٠	هندوراس
٥٥	٢٣٥٢	٨٥٠	٢١٨٠	غواتيمالا
٦١	٢٣٣٨	٦١٠	٨٢٠	اكوادور
٥٥	٢١٤٥	٩٣٠	٢٨٣٠	السلفادور
٣٨	٢٥٦١	٦٦٠	١٢٤٠	كولومبيا
٥٣	٢٩٠٧	١٢٧٠	١١٢٠	الاردن
٤٠	٣١٣٥	٨٨٠	١٢٤٢	المكسيك
٦٩	٢٧٢٦	٣٠٠	٢٣٤٠	الجزائر
٥٩	٢٧٠٩	١٢١٠	١٠٨٠	البرازيل
٩٠	٣١٠٠	١١١٠	٢٨٤٠	ايران
٧٧	٣٣٨٤	٧٥٠	٦٩٠	ليبيا
٦٧	٢٩٦٢	١٦٦٠	١٧٤٠	العراق

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩١ .

جدول رقم (٩)

بعض المؤشرات الصحية لبعض البلدان النامية (%)

الدولة	السكان الذين تتوافر لهم مياه نقية ١٩٨٥ - ١٩٨٨			السكان الذين تتوفر لهم الخدمات الصحية (١٩٨٥ - ١٩٨٨)		
	المجموع	المدن	الارياض	المجموع	المدن	الارياض
أفغانستان	٢١	٣٨	١٧	٣٩	٨٠	١٧
النيجر	٤٧	٣٥	٤٩	٤١	٩٩	٣٠
تنزانيا	٥٦	٩٠	٤٢	٧٦	٩٩	٧٢
نيجيريا	٤٦	١٠٠	٢٠	٤٠	٧٥	٣٠
اوغنده	٢٠	٣٧	١٨	٦١	٩٠	٥٧
باكستان	٤٤	٨٣	٢٧	٥٥	٩٩	٣٥
غانا	٥٦	٩٣	٣٩	٦٠	٩٢	٤٥
زائير	٢٣	٥٢	٢١	٢٦	٤٠	١٧
هندوراس	٥٠	٥٦	٤٥	٧٣	٨٥	٦٥
غواتيمالا	٣٨	٧٢	١٤	٣٤	٤٧	٢٥
نيكاراغوا	٤٩	٧٦	١١	٨٣	١٠٠	٦٠
السلفادور	٥٢	٦٨	٤٠	٥٦	٨٠	٤٠
الاكوادور	٥٨	٨١	٢١	٧٥	٩٢	٦٥
ايران	٧٦	٩٥	٥٥	٨٠	٩٥	٦٥
الارجنتين	٥٦	٦٣	١٧	٧١	٨٠	٢١
تايلاند	٦٤	٥٦	٦٦	٧٠	٨٥	٨٠
كوريا	٧٧	٩٠	٤٨	٩٣	٩٧	٨٦

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، ١٩٩٠.

جدول رقم (١٠)  
السكان الحضر في البلدان النامية كنسبة  
من اجمالي السكان خلال الفترة ١٩٦٥ و ١٩٨٩ .

السكان الحضر		الدولة
اجمالي السكان	كنسبة مئوية من	
١٩٨٩	١٩٦٥	
١٣	٨	اليونان
٣١	٥	تنزانيا
٣٦	٢٠	الصومال
١٦	٦	بنغلاديش
٢٩	٩	تشاد
٣٥	١٧	نيجيريا
١٩	٧	النيجر
٢٧	١٩	الهند
٣٢	٢٤	باكستان
٢٥	١٢	غينيا
٢٢	١٣	السودان
٢٨	١٣	انغولا
٤٧	٣٢	المغرب
٤٣	٢٦	هندوراس
٣٩	٣٤	غواتيمالا
٥٠	٤٠	سوريا
٤٠	١٦	الكامرون
٥٥	٣٧	اكوادور
٤٤	٣٩	السلفادور
٥٤	٤٠	تونس
٦٧	٤٦	الأردن
٧٢	٥٥	المكسيك
٥١	٣٨	الجزائر
٧٤	٥٠	البرازيل
١٠	٤	عمان
٦٩	٢٦	ليبيا
٧١	٥١	العراق

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، لعام ١٩٩١ .

## هوامش ومراجع الفصل الاول

- (١) د. عارف ديلة، أزمة التنمية والفكر التنموي الجديد، التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي (دراسات مختارة) للدكتور عبد الله يوسف ابو عياش، وكالة المطبوعات ١٩٨٣، الكويت ص ص ٤٨ - ٥٣ .
- (٢) طلال البابا قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث في المنهج، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، فبراير ١٩٨٣ ص ٣١ .
- (٣) لمزيد من التوسع عن كيفية نهب ثروات البلدان النامية من قبل البلدان المتقدمة انظر، بول بوران، الاقتصاد السياسي للتنمية، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧١ .
- (٤) طلال البابا، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢ (لمزيد من التفاصيل انظر موريس دوب، دراسات في تطور الرأسمالية، لندن ١٩٤٦ .
- (٥) طلال البابا، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣ .
- (٦) انظر المراجع التالية حول الخصائص العامة للتخلف الاقتصادي.
- غالب الحمود عريبات، تخلف العرب والعالم الثالث المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٣، ص ص ١٧ - ٣٦ .
- د. محمد جلال الدين أبو الذهب، محاضرات في التخلف والتنمية، مذكرة رقم (٩٦٢) الجزء الأول، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مايو ١٩٧٠، ص ص ٧ - ١١ .
- د. مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٠، ص ص ١٩ - ٢٧ .
- د. عبد الحميد محمد القاضي، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٩، (الفصل الثاني).
- د. فؤاد محمد الصقار، الملامح الاقتصادية للدول النامية، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٨٢، ص ص ١٧ - ٢٠ .
- د. فؤاد مرسى، التخلف والتنمية، دراسة في التطور الاقتصادي، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٢ .
- د. علي لطفي، التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية. «بدون سنة نشر ونشر».

## الجزء الثاني التنمية الاقتصادية

### الفصل الثاني مفاهيم أساسية في التنمية

٢ - ١ مفهوم التنمية.

٢ - ٢ أهمية التنمية.

٢ - ٢ - ١ التنمية كوسيلة لتقليل الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة.

٢ - ٢ - ٢ التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي.

٢ - ٣ التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية.

٢ - ٤ عملية التنمية.

٢ - ٤ - ١ أهداف التنمية.

أولاً: زيادة الدخل القومي.

ثانياً: رفع مستوى المعيشة.

ثالثاً: تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات.

رابعاً: التوسع في الهيكل الانتاجي.

٢ - ٤ - ٢ عقبات التنمية

٢ - ٤ - ١ - ٢ العقبات الاقتصادية.

٢ - ٤ - ٢ - ٢ العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية.

٢ - ٤ - ٢ - ٣ العقبات التكنولوجية والتنظيمية.

هوامش ومراجع الفصل الثاني.



## الجزء الثاني التنمية الاقتصادية

### الفصل الثاني مفاهيم اساسية في التنمية

#### ٢ - ١ مفهوم التنمية:

كلمة التنمية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، أي أن التنمية عملية حضارية شاملة. والتنمية يختلف مفهومها في الدول النامية عن مفهوم النمو في الدول المتقدمة. ففي الدول النامية، تعني التنمية تغييرا جذريا في أوضاع ومجالات مختلفة وأما في الدول المتقدمة فإن مفهوم النمو يعني التغير في الأوضاع القائمة والتي قد لا تكون متخلفة.

ولا زال مفهوم التنمية حتى الآن غير واضح في أذهان بعض صانعي القرارات ومبغذيها<sup>(١)</sup>. ولو كان هناك وضوح لمفهوم التنمية في البلدان النامية ومنها الدول العربية لما وصلت هذه الدول الى تراجع وتدهور في معظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك انه كان هناك بعض التطور في مجالات التعليم والصحة في بعض الدول النامية ومنها الدول العربية لكن دون مستوى الطموح الذي ترغب هذه الدول في تحقيقه. ونود هنا أن نعود للوراء الى معرفة جذور طرح قضية التنمية وبالذات في الدول النامية أو ما يسمى الآن بدول العالم الثالث.

طرحت قضية التنمية نفسها على شعوب العالم الثالث<sup>(٢)</sup> (آسيا، افريقيا وامريكا اللاتينية) غداة الحرب العالمية الثانية من أجل الاستقلال السياسي<sup>(٣)</sup>. فالاستقلال السياسي ليس غاية في ذاته وإنما هو بداية للتطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. حيث واجهت البلدان النامية بعد الحصول على استقلالها السياسي ان عليها ان تبذل جهودا لتخلص اقتصاداتها من التبعية الاجنبية ولتحقق معدلات سريعة للتنمية. فالاستقلال السياسي

الذي حصلت عليه شعوب بلدان العالم الثالث بعد السيطرة الاستعمارية السياسية والاقتصادية وبعد النهب الطويل والمنظم لثروات هذه الشعوب (حسب ما ذكرنا سابقا في الفصل الاول عن التخلف ونشأته) لم يكن سوى مرحلة من مراحل مهامها للتخلص من كل اشكال السيطرة والنهب والتبعية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي والنهوض بالبلد اقتصاديا واجتماعيا عن طريق وضع وتنفيذ خطط تنمية تتناول مجمل جوانب التطور الاقتصادي والاجتماعي.

فان الكتاب اختلفوا في تعريف التنمية الاقتصادية ونظراً لان عملية التنمية معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع اجزاء النظام الاقتصادي، كما انها تؤدي الى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض خاصة وان التنمية الاقتصادية تقتن بنمو السكان، وتراكم رأس المال، وتطبيق الابتكارات الجديدة في اساليب الانتاج، بتغير تركيب السكان، وتغير توزيع الانفاق القومي بين الاستهلاك والادخار، وايضا توزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية<sup>(4)</sup>.

وفي كلاسيكيات الفكر التنموي، هناك بعض الكتاب امثال Baldwin Meier قد عرفوا التنمية الاقتصادية على انها «عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالاضافة الى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم»<sup>(5)</sup>.

ويتفق في الشق الاول من التعريف بعض الكتاب العرب حيث يرى الدكتور مدحت العقاد ان التنمية الاقتصادية هي «العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه»<sup>(6)</sup>.

أما الاقتصادي Kindleberger فيؤكد أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن «الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة أو التي ينتظر انشاؤها»<sup>(7)</sup>.

اما نيكولاس كالدور Nicolass و Kaldor فقد عرّف التنمية الاجتماعية على انها «مجموعة من اجراءات وسياسات وتدابير متعمدة موجهة لتغيير بنى وهيكلا الاقتصاد القومي تهدف في النهاية الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الافراد»<sup>(8)</sup>. وترتكز هذه الآراء المشار اليها على زيادات الدخل ومتوسط نصيب الفرد منه



والسياسات الواجب اتباعها إلا أن التنمية الاقتصادية لا تتحمل فقط تغيير كمي يتمثل في زيادة دخل الفرد الحقيقي فقط وإنما يتمثل في الحقيقة في تغيير وتطوير هيكل وبنیان الاقتصاد القومي. لأن هدف تحقيق متوسط دخل الفرد الحقيقي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تغيير وتطوير هيكل وبنیان الاقتصاد القومي<sup>(٩)</sup>. وفي هذا النطاق يؤكد الدكتور محمد زكي شافعي على أن التنمية الاقتصادية عبارة عن «عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة، وموروثة وغير مرغوب فيها، الى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية».

إذن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، وهذا غير طبيعي ويعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف الى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بل حتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائماً الى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة.

وحتى يمكن تحقيق أهداف برامج التنمية يتطلب ذلك أحداث تنمية متوازنة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وليس التركيز على جانب واحد على حساب الجانب الآخر كما هو حاصل الآن في معظم البلدان النامية. لذلك لا بد من التأكيد على أن التنمية لا تحدث إلا للإنسان نفسه لأنه الهدف من التنمية. كما انه لا يمكن ان يكون هناك تنمية اقتصادية واجتماعية بدون البدء أولاً بتنمية هذا الإنسان. فالإنسان هو عماد الدولة التي يعتمد تطور الدولة أو تخلفها على كيفية تنميته.

فالآثار الحقيقي للتنمية يقاس بمقدار تحسين ظروف الحياة للجماهير البشر في الاقتصاد المتخلف. فالإنسان في النهاية هو الهدف من التنمية، وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هو المقياس الحقيقي للنجاح فيها. فإذا اقتصرَت التنمية على رفع معدلات النمو دون ان تحسن نوعية حياة جماهير السكان، لا يمكن القول بأن ثمة تنمية قد تحققت.

تعطي الدول المتقدمة اهتماما كبيرا للتنمية الإنسان بالمقارنة مع البلدان النامية ومنها الدول العربية والتي تزخر بموارد بشرية هائلة.

ايضا فان تحديد مفهوم علمي دقيق عن التنمية يجب أن يكون مبنيا على فهم صحيح لأسباب وعوامل التخلف، وللكيفية التي أدت الى وجود التخلف في اقطار العالم الثالث. فالتنمية في نهاية الامر هي عملية تحطيم التخلف والقضاء عليه، مما يحتم ان نفهم جيداً الظاهرة التي نحاول القضاء عليها.

ولا يقدم الفكر التنموي التقليدي - الذي ظهر وساد بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات تقريبا - تفسيراً مقبولا لظاهرة التخلف. فالفكر التنموي التقليدي كان بصفة عامة، ينظر لظاهرة التخلف على انها ظاهرة اقتصادية بحتة، وكان يفسر التخلف باسباب ذاتية أو داخلية في المجتمعات المتخلفة نفسها. ولم يلتفت هؤلاء الكتاب الى العوامل التاريخية الهامة التي اسهمت الى حد بعيد في ايجاد وتوطيد التخلف<sup>(١٠)</sup>. ولا شك ان للاستثمار والمعدل التراكمي الرأسمالي دورا هاما في عملية التنمية، وهو دور لا يمكن اهماله. ولكن لا شك كذلك أن الاستثمار ليس هو وحده العامل الاستراتيجي الاساسي في تحقيق التنمية. فبدون احداث تغيير وتطوير شامل في كثير من العوامل الاجتماعية والسياسية في المجتمعات المتخلفة، فانه لا يمكن لاية استثمارات وكذلك لاية معدلات من التراكم الرأسمالي ان تولد الحركة الديناميكية التي تدفع عملية التنمية. بل ان حجم الاستثمارات التي يمكن ان يحققها المجتمع المتخلف تتوقف لدرجة كبيرة على عوامل تنظيمية لها اثرها البالغ والهام في تكوين المدخرات، ومن ثم في توفير الموارد التي تمول هذه الاستثمارات. وهذه العوامل التنظيمية لا تتصل بالجوانب الاقتصادية وحدها، ولكنها تنصب ايضا على الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمع. بل ان توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة في داخل الاقتصاد المتخلف يتوقف على موقف الدولة من الاوضاع الاجتماعية والسياسية<sup>(١١)</sup>.

ويؤكد الدكتور الامام في دراسته حول مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر انه لا يمكن اعتبار التنمية قد تحققت لجرد وصول القطر المتخلف الى رفع معدل نمو الناتج القومي الاجمالي أو الدخل القومي، والى ارتفاع متوسط دخل الفرد، انما بتحسين ظروف الحياة للقاعدة الاوسع من الناس.

فالانسان في النهاية كما ذكرنا هو الهدف من التنمية وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هو المقياس الحقيقي للنجاح فيها. كذلك ان نجاح التنمية لا يتوقف فقط على مجرد الارتفاع بمعدلات نمو الناتج القومي الاجمالي، وانما ايضا وربما بدرجة أكبر على هيكل معدلات النمو، اي على الكيفية التي يتولد منها المعدل الكبير للنمو بين القطاعات والفروع والصناعات المختلفة.

فالتركيز في التنمية مثلا على الصناعات التي يتبع انتاجها طلب الفئات ذات الدخل المرتفع فقط، يجعل التنمية تصل بالضرورة الى طريق مسدود لان هذه الفئة محدودة العدد ولا تمثل سوقا واسعة بالقدر الكافي الذي يسمح باستمرار التنمية. وهذه من اهم

العوامل التي أدت الى فشل استراتيجية التصنيع التي تقوم على «الاحلال محل الواردات». وعلى العكس من ذلك فان التركيز في التنمية على القطاعات والصناعات التي تنتج السلع التي يتبع انتاجها طلب غالبية السكان من شأنه ان يتلافى هذه العقبات وان يندأ التنمية من امكانات سوق اوسع نسبيا.

## ٢ - ٢ أهمية التنمية:

٢ - ٢ - ١ التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة. التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة، هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة. والتي ما زالت متأصلة ومتوازنة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. ويمكن ايجاز هذه العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في المجموعتين التاليتين<sup>(١٢)</sup>.

### أ - مجموعة العوامل الاقتصادية وتمثل في:

- ١ - التبعية الاقتصادية للخارج.
- ٢ - سيادة نمط الانتاج الواحد.
- ٣ - ضعف البنيان الصناعي.
- ٤ - ضعف البنيان الزراعي.
- ٥ - نقص رؤوس الاموال.
- ٦ - انتشار البطالة باشكالها المختلفة وبخاصة البطالة المقنعة.
- ٧ - انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.
- ٨ - سوء ادارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- ٩ - استمرارية ازمة المديونية الخارجية.

### ب - العوامل غير اقتصادية وتمثل في:

- ١ - الزيادة السكانية الهائلة.
- ٢ - انخفاض المستوى الصحي.
- ٣ - سوء التغذية.
- ٤ - انخفاض مستوى التعليم.
- ٥ - ارتفاع نسبة الاميين.

ويمكن تجاوز هذه الاوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية تدريجيا باحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تعتمد اعتمادا كبيرا على رؤية واستراتيجية مدروسة وواضحة.

اقتصرت التنمية في الدول النامية كنتيجة للمفاهيم الكلاسيكية للتنمية على الاهتمام بمعدل نمو الدخل القومي ورفع متوسط دخل الفرد، دون النظر الى الكيفية التي يتولد بها هذا النمو، ولا الى حالة توزيع الدخل بين فئات السكان.

#### ٢ - ٢ - ٢ التنمية اداة للاستقلال الاقتصادي:

والتنمية الحقيقية لا بد وأن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على اساس تبعيته. هذا ونود أن نؤكد هنا أن مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه اذا استمرت هيكلها وآلياتها المشار اليها، بل أن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، كل ذلك يزيد وعمق من روابط تبعية الاقطار المتخلفة والتي توارثت من فترة ما قبل الاستقلال. هنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي باحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحاً.

#### ٢ - ٣ التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية:

البلدان النامية كانت عبارة عن مستعمرات تابعة للبلدان الاوروبية الغربية ولم تتحرر معظمها الا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وحصل كثير منها وبدرجات متفاوتة على الاستقلال السياسي والاقتصادي وعندما بدأت بناء اقتصادياتها واجهتها مشكلة التخلف الاقتصادي واتضح امامها مدى اختلال ابنيتها الاقتصادية ومدى ضعف كميات وكفاءة العناصر الانتاجية المستخدمة. فالبلدان النامية تحاول جاهدة الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وذلك عن طريق احداث تغيرات جذرية في ابنيتها الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الكفاءة الانتاجية للعناصر المتاحة.

وبعني النمو الاقتصادي زيادة الناتج القومي الصافي بينما تتضمن التنمية اضافة الى ذلك تغيرات اساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي<sup>(١٣)</sup>.  
فالتنمية تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وان النمو الاقتصادي ينبني

ان يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية. فإذا ازداد الدخل القومي الحقيقي مثلاً بمعدل ٨٪ وكان معدل زيادة السكان ٣٪ فإن نصيب الفرد من الدخل القومي سيزداد بمعدل ٥٪ سنوياً.

ومن الممكن ان ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية. فالنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود ومنعزل عن بقية الاقتصادي القومي، كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جداً من السكان.

ان التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداماً أمثل عن طريق أحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وفي توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة.

وخلاصة القول أن هذا المفهوم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يمثل للبلدان النامية طريقاً للخروج من دائرة التخلف وللوصول إلى النمو الذاتي في المستقبل.

## ٢ - ٤ عملية التنمية:

تطلعت البلدان النامية إلى التنمية الوطنية لتوطيد الاستقلال وتحسين مستويات المعيشة فيها. وبغض النظر عن خصائصها الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية فيها، تبنت معظم البلدان النامية تخطيط التنمية، وبدرجات متفاوتة من المركزية والالتزام لتعجيل تحقيق غاياتها وأهدافها. وقد بدأت فكرة التنمية في الظهور بعد الحرب العالمية الثانية للتخلص من الاستعمار الذي نهب خيرات البلدان النامية والحصول على الاستقلال السياسي وتغيير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

## ٢ - ٤ - ١ أهداف التنمية:

تسمى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها. وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية. ولكن هناك أهدافاً أساسية تسمى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية. ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية في الآتي<sup>(١٤)</sup>:

## أولاً: زيادة الدخل القومي الحقيقي:

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لان زيادته من أهم الاهداف لتلك الدول. فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة الا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من أحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

ان زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الامكانيات المادية والتكنولوجية الملزمة لتلك الدول. فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا، كلما اضطرت الدولة الى العمل، على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية. ولكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة ايضا بامكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس اموال وكفاءات بشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي<sup>(١٥)</sup>. ولا ننسى أن السكان انفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج لو وظفوا بشكل واع مع التدريب مما سوف يزيد من الانتاجية.

## ثانياً: رفع مستوى المعيشة:

وتسمى الدول النامية في خططها الانمائية الى تحقيق مستوى معيشة مرتفع. وان الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هو ايضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

ففي معظم دول العالم الثالث، هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان. علما أن هناك ارتباطا وثيقا بين زيادة السكان

والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد وأدى ذلك بالتالي الى انخفاض مستوى المعيشة. ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وباشباع احتياجاته الثقافية والحضارية ايضا. وتقاس قدرة الفرد على الاشياء بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل وبمستوى توزيع الدخل، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعاً كلما دل ذلك على ارتفاع في مستوى المعيشة.

### ثالثاً: تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات هدفاً من الاهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية. فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني ايضا من اختلالات في توزيع الدخل والثروات. فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي الى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي. وتزداد هذه الظاهرة تفاقماً كلما كبر حجم السكان واتسعت اقاليم الدولة وتباينت.

ولا شك أن للتفاوت في توزيع الدخل والثروات مساويء تتمثل في عدم شعور الاغلبية بالعدالة الاجتماعية، كما أن هذا التفاوت يميل الى وضع الافراد في طبقات. وأهم هذه المساويء على الاطلاق هي هدر الموارد الاقتصادية فالاغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع الى هذه الناحية، هذا ان افترضت أن الجهاز الانتاجي قادر على التحرك لاشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة، ولو أننا نرى غالبية الدول المتخلفة بعجز جهازها الانتاجي عن تلبية الاستهلاك المظهري الذي تتمتع به طبقة الاغنياء فتتجه الدولة الى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى وكذلك فان زيادة الطاقات الانتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة الى خلق الطلب عليها وأحد وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الاوسع من المجتمع.

### رابعاً: التوسع في الهيكل الانتاجي:

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية الى توسيع قاعدة الهيكل الانتاجي، لان التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية. كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة ان امكن ذلك من أجل ان تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة. ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الانتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، ارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالاضافة الى النقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.

#### ٢ - ٤ - ٣ عقبات التنمية:

تعتبر سمات التخلف التي اشرنا اليها في الجزء الاول هي مجموعة من العقبات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تواجه الدول النامية. وهي تختلف من مجتمع لآخر وان كان يوجد حد أدنى مشترك بينها.

ويمكن تقسيم عقبات التنمية الى ثلاث اقسام رئيسية هي<sup>(١٦)</sup>:

أولاً: العقبات الاقتصادية.

ثانياً: العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية.

ثالثاً: العقبات التكنولوجية والتنظيمية.

#### ٢ - ٤ - ٢ العقبات الاقتصادية:

تعاني غالبية الدول النامية من عقبات اقتصادية عديدة من أهمها انخفاض مستوى الدخل مما يسبب انخفاضاً في مستوى التغذية يؤدي الى انخفاض مستوى الصحة، وانخفاض مستوى الصحة يسبب بدوره انخفاضاً في مستوى انتاجية الفرد العامل. ومن الطبيعي ان ينعكس انخفاض الانتاجية على مستوى الدخل، ويعمق من أسباب انخفاض الانتاجية تخلف اساليب الانتاج المتبعة، تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة، وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الانتاجية.

ومعروفاً ان الدول النامية تعاني بشكل عام من قلة تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية. وهناك دول نامية مثل الدول العربية النفطية لا تعاني من هذه المشكلة وهي قلة رأس المال اللازم لعملية التنمية والسبب يعود الى وجود العائدات النفطية رغم ان هذه





ولا شك أن هناك عادات وتقاليد اجتماعية تقف عائقاً امام عملية التنمية. فالعمل ليس له مواصفات ومسؤوليات محددة، وكذلك التعيين لا يتم بناء على القدرات والكفاءات الثقافية والخبرات، وانما الاعتماد فقط على المحسوبيات العشوائية والواسطات الطائفية والحزبية بشكل عام، مما يؤدي الى في النهاية الى جيش كبير من العاملين وراء الطاولات (المكاتب) والانتاج سيكون قليل. قال الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز «ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»<sup>(١٧)</sup>.

فالتغيير لا بد وأن يأتي من أفراد المجتمع بدون استثناء وذلك عن طريق العمل الجاد والصدق والامانة في المعاملات لتحقيق النمو المنشود، والقضاء تدريجياً على العادات والتقاليد والطقوس المتبعة في الدول النامية من أجل توفير المناخ الملائم لعملية التنمية واتخاذ القرارات المناسبة لدفع عملية التنمية الى الامام في سبيل تحقيق الرفاهية والسعادة لكل افراد المجتمع.

#### ٢ - ٤ - ٢ - ٣ العقبات التكنولوجية والتنظيمية:

تحتاج عملية التنمية في أي دولة الى جهاز حكومي وحتى خاص لكفاءة عالية لتحمل المسؤوليات من أجل تحقيق النمو المنشود. الجهاز الحكومي يلعب دوراً رئيسياً في تحريك عجلة التنمية، وايضا لا ننسى دور القطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في دفع عملية التنمية الى الامام. فالتعاون والتنسيق ضروري بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل رفاهية وسعادة المجتمع، هناك مشروعات مكلفة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، وبعض المشروعات يمكن اعطاها من قبل القطاع العام للقطاع الخاص.

ومن أجل دفع عجلة التنمية الى الامام لا بد من الابتعاد عن اتباع الاساليب الادارية المعقدة والروتين والبيروقراطية والعشائرية والطائفية والمحسوبيات في شتى المجالات لانها تعتبر من عوائق التنمية. التطوير الاداري ضروري في شتى المجالات وللحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الاداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سوياً لان القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية الادارية في الدولة. لان الافراد العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص جزء لا يتجزأ من المجتمع.

تحتاج الدول النامية الى نقل تكنولوجيا بسيطة وليست معقدة اي بما يتناسب مع

طبيعة وظروف الدول. لأن نقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة دون القيام بأي دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا لن يحل مشكلات التنمية في هذه الدول بل يعتبر عقبة كبيرة أمام عملية التنمية. كما أن في حالة نقل أي نوع من التكنولوجيا للدول النامية بما يتناسب مع طبيعة وظروف هذه الدول، فلا بد من تدريب كوادر محلية وطنية للقيام في المستقبل القريب بمسؤوليات لوحدهم دون الاعتماد على خبرات خارجية.

## هوامش ومراجع الفصل الثاني

- (١) لا يوجد تعريف قاطع ومحدد من قبل الاقتصاديين والعلماء حول مفهوم التنمية. وتحقيق التنمية لا بد وأن يسبقه وعي كامل وناضج بمشاكل التخلف وإقرار بالحاجة إلى عملية التنمية مع تخطيط علمي دقيق لها. وسوف نتناول موضوع التخطيط بالتفصيل في الجزء الثالث.
- (٢) العلامة الفرنسي سوفي A. Sauvey هو أول من وضع تعبير (العالم الثالث) واتخذه عنواناً لكتاب نشره في سنة ١٩٥٦ .
- (٣) انظر اسماعيل العربي، هيئة الأمم المتحدة والتنمية الاقتصادية في البلدان المتطورة، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٢٤٤ .
- (٤) انظر د. مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٠ .
- (٥) G.M.Meier and R.F.Baldwin, **Economic Development theory History and Policy**, John Wiley and Sons, New York 1967
- (٦) انظر د. مدحت محمد العقاد، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣ .
- (٧) C.P.Kindleberger, **Economic Development**, MC Graw Hill Book, New York, 1958
- (٨) Kaldor Nicolas, **Essays on Economic Stability and Growth**, 1960 P.23 .
- (٩) انظر د. محمد زكي الشافعي التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٨ ص ٧٨ .
- (١٠) د.محمد محمود الامام، مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، يناير ١٩٨١ ، ص ٣ .
- (١١) د. محمد محمود الامام، مرجع سبق ذكره ص ٤ .
- (١٢) Harvey Leibenshtein, **Economic Backwardness and Economic Growth**, 1957 , PP 40 - 40

- (١٣) انظر د. محسن كاظم، التخطيط التنموي بين النظرية والتطبيق في دول مجلس التعاون، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد ٥ ، يناير ١٩٨٧ ، الرياض ص ص ١٠ - ١١ .
- (١٤) انظر د. مدحت العقاد مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٣ - ٨٧ .
- (١٥) زيادة الدخل القومي يتمثل في السلع والخدمات التي تتجهها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.
- (١٦) انظر د. فايز ابراهيم الجيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، جامعة الملك سعود، حمادة شعون المكتبات الفصل الثاني، ١٩٨٥ الرياض، ص ص ٣٦ - ٦٠ .
- (١٧) سورة الرعد آية (١١).



## الفصل الثالث نظرية النمو الاقتصادي

٣ - ١ ما المقصود بنظرية النمو الاقتصادي

٣ - ٢ العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

٣ - ٣ تكاليف النمو الاقتصادي

هوامش ومراجع الفصل الثالث





## الفصل الثالث

### نظرية النمو الاقتصادي<sup>(١)</sup>

#### ٣ - ١ ما المقصود بنظرية النمو الاقتصادي؟

يقصد بالنمو الاقتصادي «أنه عبارة عن معدل زيادة الانتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة». ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة والانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي.

وبالنسبة للبلدان النامية تتميز اقتصادياتها بوجود موارد متاحة غير مستغلة لذا فإنه باستغلال هذه الموارد تدريجيا يمكن لهذه الاقطار ان تحقق معدلات نمو مرتفعة وسريعة في الدخل القومي.

ويمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي بطريقتين هما:

١ - تحديد معدلات النمو (نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي او الناتج القومي الصافي).

٢ - او تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

هذا وتستخدم الطريقة الاولى لقياس التوسع في الانتاج، أما الطريقة الثانية فتستخدم للتعبير عن تطور مستوى المعيشة المادي للأفراد في قطر معين ومقارنته بمستويات المعيشة في الاقطار الاخرى.

#### ٣ - ٢ العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن ايجازها بما يلي:

## ١ - كمية ونوعية الموارد البشرية:

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة معدل الدخل الفردي الحقيقي ومعدل الدخل الحقيقي للفرد =  $\frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل القومي الحقيقي اكبر، وبالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي اما اذا تضاعف الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان الى الضعف ايضا فمعنى هذا ان الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير.

ان زيادة عدد السكان يؤدي الى زيادة حجم القوى العاملة أي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل. كما وتؤثر انتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي حيث تستخدم عادة مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية الى سلع وخدمات ومن العوامل الرئيسية المحددة لانتاجية العمل هي:

- ١ - مقدار الوقت المبذول في العمل اي معدل ساعات العمل في الاسبوع.
  - ٢ - نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمل.
  - ٣ - كمية ونوعية الماكائن الحديثة المستخدمة في الانتاج والموارد الاولى المتوفرة.
  - ٤ - درجة التنظيم والادارة والعلاقات الانسانية في العمل.
- إن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من نمو معدل الطاقة الانتاجية للفرد، ويرجع السبب الى أن الافراد يميلون عادة الى الاشتغال ساعات عمل اقل مهما تحسن مستواهم المعاشي. اي كلما ارتفع المستوى المعاشي للافراد كلما قل حجم القوة العاملة الفعالة في سوق العمل، وذلك بسبب زيادة الاقبال على التعليم، تقليل ايام العمل، زيادة التمتع الرغبة في التمتع بالعطل، كذلك حجم السكان غير الفعال، حيث أن نسبة كبيرة من الافراد تفضل ترك العمل في سن مبكر نسبيا، الاحالة على التقاعد كذلك زيادة معدل سن الحياة الذي يبلغ حوالي (٥٦) سنة في الاقطار المتقدمة بالمقارنة مع حوالي (٤٥) سنة في الاقطار النامية.

## ٢ - كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يعتمد انتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية

مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات... الخ.

فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الاهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وان كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة.

فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، تحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة (رأس المال، العمل... الخ)، نحو مجالات الابحاث. ويعني ذلك انه لا بد من التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الاجل القصير لتمكين الاقتصاد الوصول الى اعلى من القدرات الانتاجية في المستقبل.

٣ - تراكم رأس المال.

لا بد للمجتمع أن يضحي بجزء من الاستهلاك المادي لانتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، المكائن، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، والجامعات، والمستشفيات... الخ، فالعوامل المحددة لمعدل التراكم الخاص برأس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها:

- ١ - توقعات الارباح.
  - ٢ - السياسات الحكومية تجاه الاستثمار.
- وان كلفة (أو ثمن) النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب ان يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال.
- ٤ - التخصيص والانتاج الواسع الكبير.
- يعتبر آدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذي أبرز أهمية التخصيص أو تقسيم العمل في كتابة المشهور ثروة الامم الذي نشر في سنة (١٧٧٦)، فقد اوضح ان التحسين في القوى الانتاجية ومهارة العامل يعزي الى تقسيم العمل. واكد سميث بان تقسيم العمل يحدد بحجم السوق. فاذا كان حجم السوق صغيرا كما هو في الحال في معظم الاقطار النامية فان تقسيم العمل سيكون اقل بالتالي يقل حجم العمليات الانتاجية.
- ويكون حجم الانتاج عادة في المراحل الاولى للتنمية الاقتصادية ضئيلا وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصيص كما ان معظم الانتاج يكون لاغراض الاستهلاك العائلي وليس من اجل السوق. وبعد ان يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي عندئذ يزداد التخصيص في العمليات الانتاجية الذي يؤدي بدوره الى زيادة حجم الانتاج وتقليل التكاليف.

يتضح اذن بأن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الانتاج وانما يتضمن تغيرات اساسية في تنظيم العمليات الانتاجية كذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين، جزئيا في الاقل، بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية.

٥ - معدل التقدم التقني:

يعتبر هذا العامل ايضا من اهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي الى زيادة مستوى المعيشة للسكان. ولعل الاختراعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي الذي رافق هذه الاختراعات في كل من انكلترا والولايات المتحدة كما اسهم نمو القطاع المصرفي في تمويل الاختراعات والابداعات التكنولوجية.

لذلك فان التقدم التكنولوجي يشكل اكثر من مجرد ظهور الاختراعات، فانه يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

٦ - عوامل بعية:

النمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، فوجود استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي.

### ٣ - ٣ تكاليف النمو الاقتصادي

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي الثمن أو التضحيات التي يتحملها المجتمع مقابل تحقيق معدلات عالية للنمو ولعل اهم هذه التضحيات هي:

#### ١ - التضحية بالراحة الانية:

يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادي باستغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع استغلالا كاملاً. واذا امكن تحقيق ذلك بصورة دائمة سواء بزيادة الاستخدام أو بزيادة ساعات العمل فسوف يكون بالامكان زيادة الانتاج.

الا ان كلفة هذه الزيادة في الانتاج لا بد ان تقاس بدرجة التضحية أو المتعة التي كان يمكن لافراد المجتمع التمتع بها. ولا يقصد بالراحة هنا الكسل وانما يقصد بها الاختيار بين الاشتغال في ايام الاسبوع كلها أو تفضيل الراحة ليوم أو ليومين مثلا من كل اسبوع. اي قد يرغب بعض الافراد ممارسة بعض الهوايات بدلا من الاشتغال ساعات اضافية ومهما

يمكن الامر فيمكن التعبير عن قيمة الراحة بانها: -

- ١ - الدخل الذي كان يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء اجر معين.
- ٢ - الاسهام في انتاج بعض السلع والخدمات التي يمكن تحقيقها بفعاليات هوايات معينة (ليس لقاء أجر) والتي كان على اولئك الافراد شراؤها من السوق ومن الامثلة على هذه الفعاليات التي يقوم بها بعض الافراد: كالنجارة، التصوير، البستنة الاعمال البيتية الاخرى.

#### ٢ - التضحية بالاستهلاك

وفي حالة عدم امكانية استغلال الموارد الاقتصادية استغلالا كاملا في بلد معين فهل بالامكان في هذه الحالة زيادة الانتاج للفرد الواحد او زيادة معدل النمو الاقتصادي. من المحتمل تحقيق ذلك بشرط تخفيض الاستهلاك الحالي لزيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة الانتاج في المستقبل. لهذا فان نسبة الاستهلاك المضحي بها (أو المؤجلة) تصبح مؤشرا لقياس الكلفة الحقيقية للنمو في مجتمع معين. فالمهم ليس كمية الاستثمار ومن اجل زيادة الانتاج والمما المهم هو في نوعية الاستثمار.

#### ٣ - التضحية بالرغبات الالية:

كلما رغبنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي كلما تتطلب الامر زيادة في التضحية سواء بتأجيل الراحة او بالاستهلاك. فلا بد من مقارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب القيام بها اليوم أو غدا لاجل تحقيق معدل معين في النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل.

#### ٤ - تردي البيئة

يبدو وأن من نتائج التصنيع الواسع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الاقطار المتقدمة بصورة خاصة والاقطار الاخرى بصورة عامة حدوث مخلفات انواع التلوث في البيئة سواء تلوث الجو أو تلوث المياه. وزيادة عدد السيارات أدى الى تصاعد عام ورائه المحروقات في الجو خاصة في المدن المزدحمة في السكان، بحيث اصبح حتى التنفس في المدن يشكل خطرا على الصحة العامة. كما أدى انتشار طرق المواصلات البرية والجوية بين المدن والريف الى تمكين الراحة العامة بزيادة ضجيج السيارات واصوات الطائرات

المختلفة كما أن تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ادى الى انتشار الجرائم بجميع انواعها المختلفة.

#### ٥ - علم الاستقرار الاقتصادي

ان الاقطار الرأسمالية تعاني من مشكلة معقدة وهي عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يأخذ اشكالا عديدة منها:

التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجية... الخ وتعمري السبب في ذلك الى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة. الخلاصة انه لا بد من المحافظة على نوع من التوازن الامثل بين التكاليف والمنافع المترتبة على النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل.

## هوامش ومراجع الفصل الثالث

- ١ - د. عبد الوهاب الامين و د. زكريا عبد الحميد الباشا؛ مبادئ الاقتصاد، دار المعرفة، الكويت، ١٩٨٣ ، الفصل الحادي عشر.





## الفصل الرابع تمويل التنمية الاقتصادية

٤ - ١ التمويل الداخلي

٤ - ٢ التمويل الخارجي

هوامش ومراجع الفصل الرابع



## الفصل الرابع

### تمويل التنمية الاقتصادية<sup>(١)</sup>

#### ٤ - ١ التمويل الداخلي: -

ان اهم مشكلة تعاني منها البلدان النامية تتمثل في مشكلة تمويل الاستثمار. وإن أحد الاركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية هو رفع معدل التراكم الرأسمالي (الاستثمار).

والتمويل قد يكون محليا وقد يكون أجنبيا. ولا شك أن التمويل المحلي يجب أن يكون هو الأساسي أي الاعتماد في تمويل التنمية ويفضل أن يُعتمد على الموارد المحلية وليس التركيز في تنميتها الدول على الموارد الأجنبية، لأن تدفق الموارد الأجنبية قد لا يكون ثابتا ولا مؤكدا كما إنه يخضع لاعتبارات مختلفة يصعب التحكم بها.

والاعتماد المستمر في تمويل التنمية الاقتصادية على مصادر التمويل الخارجية يجعل عملية التنمية عرضة للانهايار والتوقف اذا توقفت هذه المصادر. أضف الى ذلك أن التمويل الخارجي يرتب على الإقتصاد القومي اعباءا ويرتهن الموارد القومية في المستقبل لسداد الديون الخارجية.

وتمويل التنمية الاقتصادية في الأساس هو بحث مصادر الإدخار المحلي وبحث الوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات لأغراض التنمية. والإدخار كما هو معروف بالامتناع عن الاستهلاك. وكلما كان هناك زيادة في مقدار الامتناع عن الاستهلاك كلما كان هناك زيادة في المدخرات، ويؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمار (التراكم الرأسمالي) طالما استطاعت الدولة توجيه هذه المدخرات لأغراض الاستثمار المنتج.

كذلك يترتب على الإمتناع عن الاستهلاك (زيادة الإدخار) التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي تصاحب في العادة عملية الاتماء الاقتصادي. .

وإذا نظرنا الى مصادر الإدخار المحلي نجدها تتمثل في القطاع العائلي وهو مصدر الإدخار الفردي أو العائلي، قطاع الأعمال سواء قطاع الاعمال العام (القطاع العام) أو قطاع الاعمال الخاص وتتمثل مدخراته في الأرباح المحتجزة في هذا القطاع أو يطلق عليه

فائض المشروعات العامة والخاصة، والمدخرات الحكومية وتمثل مدخراته في فائض الميزانية العامة للدولة أي في زيادة الإيرادات عن المصروفات العامة الجارية. أما إذا نظرنا إلى وسائل تعبئة هذه المدخرات فقد تكون الوسائل اختيارية وقد تكون اجبارية أي وسائل انتزاع الادخار جبرا عن الأفراد والمؤسسات مثل الضرائب والتضخم. ويرى البعض في الضرائب والتضخم والقروض مصادر للادخار، وهناك مصدر آخر للادخار ووسيلة أخرى لتعبئته في الدول النامية، هذا المصدر هو الادخار الكامن في البطالة المقنعة (أو فائض قوة العمل) والتي يمكن استخدامه في أغراض التكوين الرأسمالي بوسائل مختلفة. ويجب أن نشير إلى أن لتمويل التنمية معنيان، معنى حقيقي ومعنى نقدي. أما المعنى الحقيقي فنقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية. وتمثل هذه الموارد الحقيقية في سلع الاستهلاك اللازمة لسد حاجات المشتغلين في مشروعات التنمية (المشروعات الاستثمارية).

فتمويل خدمة التعليم وتمويل مصنع للصلب هو غذاء وسكن وشرب المدرس والمهندس والعاملين في مصنع الصلب. فإذا لم تتوافر هذه السلع فانه يستحيل تمويل خدمة التعليم أو بناء وتشغيل مصنع الصلب. ولذا فان الشرط الاساسي لتمويل التنمية هو وجود فائض من هذه السلع عن حاجة القائمين بانتاجها. وهذا يعني وجود فائض من هذه السلع عن حاجة القائمين بانتاجها. وهذا يعني وجود فائض في قطاع انتاج السلع الاستهلاكية عن حاجة القائمين بالانتاج في هذا القطاع. أما النوع الثاني من الموارد الحقيقية فيتمثل في سلع الاستثمار (أي المعدات والآلات) وهذه السلع انما تمثل في الأساس موارد حقيقية، كانت موجهة إلى الاستهلاك ولكنها بدلا من ذلك وجهت إلى انتاج سلع الاستثمار. فالآلات والمعدات تتضمن ادخار بما يساوي قيمتها، أي تتضمن امتناعا عن الاستهلاك. وقد جرى الاقتصاديون الكلاسيك على النظر إلى رأس المال بما فيه المعدات والآلات على أنه ليس في الأساس إلا سلعا استهلاكية، غذائية (سلعا أجرية). فرأس المال ليس هو المعدات والآلات والسكك الحديدية ولكنه غذاء هؤلاء الذين قاموا بانتاج المعدات والآلات وبناء السكك الحديدية ولكنه غذاء هؤلاء الذين قاموا بانتاج المعدات والآلات وبناء السكك الحديدية. ولذا ليس غريبا ان يجمع الاقتصاديون على أن اعظم الموارد الحقيقية شأنًا هي السلع الاستهلاكية اللازمة لسد احتياجات المشتغلين في المشروعات الاستثمارية. أما المعنى النقدي للتمويل فنقصد به المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد النقدية أو مصادر الموارد النقدية التي تم بموجبها توفير الموارد الحقيقية للتنمية.

#### ٤ - ٢ التمويل الخارجي:

ان التمويل الخارجي لعملية التنمية يكون عن طريق تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية. ويرجع أهمية التمويل الخارجي إنه في أغلب الدول النامية يعجز المستوى الملائم للاستثمارات اللازم تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية. وتؤدي رؤوس الأموال الأجنبية الى التغلب على صعوبة العجز المحلي للمدخرات المحلية ومن ثم تسهيل القيام بعملية التنمية الاقتصادية. وحيث أن المدخرات المحلية تمثل في حقيقة الأمر إمتناع عن الاستهلاك فإن إضافة المدخرات الأجنبية الى المدخرات المحلية يؤدي الى تخفيف عبء التنمية (عبء الإمتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات) عن الأجيال الحاضرة بحيث تتحمل جزء منها الأجيال المستقبلية. ويتمثل عبء الأجيال المستقبلية في تحمل تلك الأجيال عبء سداد الفوائد وأصل الديون المستحقة. ذلك أن هذا العبء سوف يقع على الموارد المحلية في المستقبل التي يجب تحويلها الى الخارج لسداد هذه الديون.

ويمثل انسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج عاملاً أساسياً في توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد احتياجات الاستثمار. وترجع أهمية ذلك إلى أن الدول النامية تفتقد وجود قطاع انتاج سلع الاستثمار داخلياً ومن ثم فإن مستوى الاستثمار يتوقف على قدرتهم على استيراد مكوناته من الخارج. وحيث تعجز حصيلة الصادرات عن الوفاء بهذه الاحتياجات فإن انسياب المساعدات الأجنبية من الخارج يمثل إضافة الى موارد النقد الأجنبي المتاحة.

ويعتبر انسياب رؤوس الأموال الأجنبية هاماً في توفير موارد النقد الأجنبي حتى لو توفر الإدخار المحلي. وإن انسياب رؤوس الأموال من الخارج لا يمثل فقط إضافة الى الموارد المحلية المتاحة للإستخدام بل يتضمن هذا الانسياب إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية. فقد يترتب على هذا الانسياب تشغيل موارد كانت عاطلة كما قد تؤدي الى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلاً.

وبسبب انسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج مشاكل سواء من وجهة نظر الدول المصدرة لرؤوس الأموال أو الدولة المتلقية لها. فمن وجهة نظر الدول المصدرة لرؤوس الأموال فإن انسياب رؤوس الأموال للخارج يعني أن جزء من الموارد قد تم سحبه من استخداماتها في الداخل. ويتضمن ذلك نفقة يمكن قياسها بالاستخدامات المختلفة التي كان يمكن ان يوجه إليها هذه الموارد من الداخل الى الخارج. كذلك فإن إعادة انسياب الفوائد على الديون وأصل الديون والأرباح المتولدة عن الاستثمارات الأينية إنما

يمثل اضافة الى مواردها. اما بالنسبة للدول التي ينساب اليها رؤوس الاموال، فان عملية الانسياب تمثل اضافة حقيقية الى مواردها المتاحة للاستخدام. الا أن عملية الانسياب ترتب عليهما اعباء للسداد في المستقبل. وتقع هذه الاعباء على مواردها المحلية في المستقبل. ذلك أن عملية سداد الديون إنما تمثل تحويل جزء من مواردها المحلية الى الخارج ومن ثم يقع عبئها على حجم الموارد المتاحة للاستخدام. وهذه حقيقة يجب أن تضعها نصب أعينها الدول التي تطلب المزيد من انسياب رؤوس الاموال اليها. فلا بد أن تضع الدول المتلقية لرؤوس الاموال الاجنبية نصب عينها أن هدفها الاساسي في أي سياسة ائتمانية هو الانخفاض المستمر - عبر الزمن - في اعتمادها على رؤوس الاموال الاجنبية. فيجب أن يكون التركيز الاساسي لخطط الائماء الاقتصادي هو الزيادة المستمرة لمعدل الادخار حتى ينخفض باستمرار الاعتماد على الاستثمارات الخارجية، كذلك يجب العمل باستمرار على زيادة الصادرات عن الواردات حتى يتزايد قدرة الدولة على سداد التزاماتها دون أن يؤثر ذلك على حجم الموارد الموجهة لاغراض الائماء.

وتثير القضية السابقة مشكلة كفاءة استخدام الاستثمارات الاجنبية في الدول التي تنساب اليها. ذلك إن انخفاض كفاءة استخدام الموارد الأجنبية المناسبة أو انعدامها سوف يؤدي الى تحميل الموارد المحلية في المستقبل بعبء السداد دون أن تساهم هذه الموارد في زيادة القدرة الانتاجية، وبالتالي حجم الموارد المتاحة. وسوف يترتب على ذلك أن تتزايد باستمرار تلك النسبة من الموارد القومية الموجهة لخدمة (سداد) هذه الالتزامات دونما زيادة في حجم الموارد ما يترتب عليه الزيادة المستمرة في الاعتماد على انسياب رؤوس الاموال الاجنبية وما يترتب عليه من أعباء متراكمة على الاقتصاد القومي. وتتوقف كفاءة استخدام الموارد الاجنبية المناسبة الى الدول النامية على عوامل عدة منها المجالات التي توجه اليها الاستثمارات الاجنبية، توافر عوامل الانتاج الاخرى المتعاونة مع الاستثمار الاجنبي، القدرات التنظيمية والادارية المتاحة، كفاءة العملية التخطيطية والجهاز التخطيطي، وطبيعة الانسياب وشروطه وقيوده... الخ

وإذا كنا قد أشرنا فيما سبق الى بعض هذه المزايا المترتبة على انسياب رؤوس الاموال الاجنبية فان هناك مخاطر أيضا تصاحب هذا الانسياب. بل قد تبلغ هذه المخاطر حدا تفوق المميزات المتولدة عن انسياب رؤوس الاموال الاجنبية. وتتمثل هذه المخاطر في القيود والشروط المصاحبة لعملية الانسياب والتي قد تقلل من كفاءة استخدام تلك الموارد، كما تتمثل في عدم ملائمة الانسياب مع نمط التنمية المستهدف أو التأثير فيه بما لا يتلائم مع

الاهداف القومية. كذلك تمثل المخاطر في الاعباء التي يفرضها على الاقتصاد القومي وتزداد هذه المخاطر في حالة انسياب رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة، تابعة في حقيقتها الى الاقتصاديات المتقدمة، دونما تأثير يذكر على تنوع وتنمية الاقتصاد المحلي. كما تمثل في عدم استخدام الارباح المتولدة في رفع معدل التراكم المحلي في القطاعات الاخرى، غير قطاع الاستثمار الاجنبي، وكذلك في الاعباء التي يفرضها اعادة تحويل الارباح على ميزان العمليات الخارجية. والواقع أن المتتبع لعملية اعادة الارباح سواء بالنسبة للاستثمارات المباشرة في القرن التاسع عشر أو الاستثمارات المباشرة في القرن العشرين يجد أن الارباح التي أعيد تحويلها للخارج الى الدول صاحبة الاستثمار تفوق أضعاف حجم الاستثمارات الاصلية، التي انسابت للدول النامية والتي تولدت عنها هذه الارباح.

ولا تقف هذه المخاطر عند النتائج الاقتصادية للانسياب بل تمتدداها الى المجال السياسي. فانسياب رؤوس الاموال الأجنبية يحمل معه أخطار الارتباط والتبعية السياسية في المدى الطويل. فالتدفقات الثنائية الحكومية (القروض الحكومية والهبات) قد تستخدم كأداة للضغط السياسي ولتحقيق الاهداف الاستراتيجية للدول صاحبة التدفق سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. ولعل الامثلة على ذلك واضحة وكثيرة وأقربها الى ذهن ايقاف معونة القمح الامريكية لمصر سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥م واستخدام هذا الايقاف كأداة للضغط السياسي. كذلك فان الاستثمارات المباشرة الخاصة تخلق بطول مدة اقامتها في الدول المناسبة اليها بعض المصالح والفئات الاجتماعية مراكز للقوى السياسية تستخدمها مراكز الاستثمار الاجنبي لتحقيق مصالحها. ان الاستثمارات الاجنبية لها دور ايجابي ولا شك، الا أن الاعتماد الاساسي يجب أن يركز على الموارد المحلية.

## هوامش ومراجع الفصل الرابع

- ١ - انظر د. عمرو محيي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣ ،  
الفصل العاشر والحادي عشر.



## الفصل الخامس

### استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

#### ٥ - ١ استراتيجيات التنمية

- ٥ - ١ - ١ استراتيجية النمو المتوازن
- ٥ - ١ - ٢ استراتيجية النمو غير المتوازن.
- ٥ - ١ - ٣ استراتيجية احلال الواردات
- ٥ - ١ - ٤ استراتيجية بناء الصناعات للتصدير
- ٥ - ١ - ٥ استراتيجية التوجه الداخلي او الاعتماد على النفس (الذات)
- ٥ - ١ - ٦ استراتيجية التنمية الزراعية والريفية.
- ٥ - ١ - ٧ استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية.

#### ٥ - ٢ العناصر الاساسية التي تتضمنها استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

هوامش ومراجع الفصل الخامس



## الفصل الخامس

# استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

### ٥ - ١ استراتيجيات التنمية

تقرف الاستراتيجية بأنها مجموعة من العناصر والمرتكرات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الاهداف العامة أو القطاعية المرغوب فيها، والاسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق، والذي يتم ضمن اطارها تنفيذ كافة الجهود الاتمائية. في هذا الفصل سنحاول أن نلقي الضوء على الاستراتيجية المناسبة لاتباعها في الدول النامية لتحقيق عملية التنمية.

ولدفع اقتصادات الدول النامية الى الامام لا بد من احداث تغيرات مستمرة من أجل نجاح عملية التنمية. فكما أوضحنا فالتغير لا يشمل الجوانب الاقتصادية بل يشمل ايضا جوانب الاجتماعية وتنظيمية وإدارية وسياسية. وتحتاج الدول النامية الى دفعة قوية لنجاح عملية التنمية حيث يتطلب كفاءة في الجهاز الاداري مع وجود مناخ اجتماعي ملائم. والسؤال الآن هو كيف يمكن للدول النامية الاعتماد على نفسها في سد الاحتياجات الاساسية لأفراد المجتمع؟ فالجواب واضح ويكون عن طريق استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة استغلالا حقيقيا ومشاركة حقيقية لكل افراد المجتمع في عملية التنمية، بما يزيد من قدرتها الانتاجية ويقلل من درجة اعتمادها على العالم الخارجي. ولقد اختلف الاقتصاديون فيما بينهم على الاسلوب الافضل في تحديد الاستراتيجية التنموية الملائمة للدول النامية. فالتنمية تعتبر حربا ضد مظاهر التخلف من قعر وجهل ومرض وضعف المكانة الاقتصادية والسياسية للمجتمع في المعترك الدولي<sup>(١)</sup>. وهذه الحرب تختلف من بلد لآخر على حسب ظروف وطبيعة الدولة. ولا بد من دراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسة لوضع استراتيجية طويلة الامد لتحقيق أهداف التنمية المنشودة. فالرؤية المستقبلية الواضحة للاهداف التنموية التي تضعها الدولة تعتبر مفتاح الوصول الى النمو المنشود ونجاح المسيرة التنموية. ولا شك أن عدم وضوح مفهوم التنمية وابعادها ومشكلاتها أدى الى وجود المشاكل

الحالية التي تعاني منها الدول النامية ومن بينها الدول العربية رغم وجود أجهزة التخطيط في معظم الدول النامية. فلا بد أن يكون هناك استراتيجية واضحة لمسيرة التنمية. أما بخصوص رأي الاقتصاديين بخصوص الاستراتيجية الملائمة. هناك فريقان مختلفان من حيث وجهة النظر بشأن اتباع الأسلوب الملائم للتنمية. ويؤيد الفريق الأول استراتيجية النمو غير المتوازن، بينما يؤيد الآخر استراتيجية النمو المتوازن. وسنحاول هنا التعرف بالاجاز على رأي الفريقين<sup>(٧)</sup> وبعض استراتيجيات التنمية الأخرى.

#### ٥ - ١ - ١ استراتيجية النمو المتوازن:

ان هذا الفريق الذي يؤيد استراتيجية النمو المتوازن يرى أن يكون برنامج التنمية في الدول النامية شاملا لكافة القطاعات المختلفة أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته وذلك نتيجة لوجود تشابه بين القطاعات بعضها ببعض، لأن كل قطاع يمثل سوقا لناتج القطاع الآخر من أجل أحداث تغيير كبير واعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني للتغلب على كثير من عوائق التنمية لتصبح عملية التنمية عملية تراكمية وتقوي ذاتها بذاتها. يتضح أن الاستراتيجية تهدف الى تحقيق النمو المتوازن. ولكن الاختلاف يتركز حول كيفية تحقيق هذا الهدف لتحقيق التنمية المنشودة وأحداث تغييرات جذرية على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني.

ويعتبر روزنشتين - يوجل P.N.Rosenstein وارجر نيركسه Ragnet Nurkse من أهم مؤيدي استراتيجية النمو المتوازن. وان من أهم تبريرات روزنشتين رودان ونيركسه لأتباع استراتيجية النمو المتوازن تتمثل في أن ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف عتبة في طريق التنمية. ويرجع ضيق السوق الى انخفاض القوة الشرائية وانخفاض القوة الشرائية بسبب انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي الذي يسهم فيه انخفاض مستوى الانتاجية.

فالحل لهذه المشكلة عند روزنشتين ونيركسه يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا وكبيرا بدلا من انشاء صناعة واحدة داخل الدول النامية. ويعلل مؤيدوا استراتيجية النمو المتوازن ان الافراد سوف يعملون بكفاءة اثنائية عالية عند انشاء مجموعة من الصناعات المختلفة والتي سوف تساعد بدورها على خلق سوق واسع لتلك الصناعات. فالاستثمار حسب رأي نيركسه يجب أن يشمل الاقتصاد الوطني ككل لأن الاقتصاد الوطني وحدة واحدة يتألف من اجزاء عديدة مترابطة.

ويؤكد مؤيدوا استراتيجية النمو المتوازن ذلك ايضا بخصوص العلاقة بين القطاع الزراعي والصناعي حيث يعتمد معدل التنمية في القطاع الصناعي الى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي. وتؤدي تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية الى الاعتماد على ايدي عاملة كثيرة مما سوف يؤدي الى زيادة دخولهم وزيادة دخول العمال يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الصناعية أي ارتفاع في القوة الشرائية لدى العمال في القطاع الزراعي نتيجة لارتفاع في دخولهم. كما تساعد زيادة الانتاج الزراعي على انشاء صناعات عديدة ترتبط اساسا بالقطاع الزراعي، كصناعات الاغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية والخشب... الخ. والحصله النهائية ان الاستثمار يجب أن يوزع ما بين القطاع الصناعي والزراعي بحيث يكون كل منهما يمثل سوقا للآخر.

بالاضافة الى ذلك فان التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية. ويعود السبب الى أن الدول النامية بحاجة الى استيراد المعدات والسلع الضرورية لعملية التنمية. كما أن الزيادة في الانتاج سوف يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة. ولذلك فالدول النامية بحاجة الى تشجيع الصادرات من أجل تمويل الطلب على الواردات. ويؤكد نيركسة أنه من الصعب الخروج من مشكلة ضعف السوق عن طريق التجارة الخارجية لتصرف منتجات الدول النامية أي لا يمكن الاعتماد على التجارة الخارجية كبديل عن الدفعة القوية والنمو المتوازن.

#### ٥ - ١ - ٢ استراتيجية النمو غير المتوازن:

يرى انصار استراتيجية النمو غير المتوازن ان يكون هناك تركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية، والتي سيؤدي هذا القطاع الرائد على جذب القطاعات الأخرى الى مرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي الى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ان انصار استراتيجية النمو غير المتوازن يرى أن اتباع هذا الأسلوب هو الأفضل كاستراتيجية ملائمة للدول النامية مما يؤكد اعتراضهم على أسلوب انصار النمو المتوازن بخصوص الدفعة القوية والنمو المتوازن ويركزون على الدفعة القوية للاقتصاد الوطني بحيث تكون في اطار النمو غير المتوازن.

ومن أهم مؤيدي هذه الاستراتيجية ألبرت هيرشمان<sup>(٤)</sup> Albert Hirschman وهانز

سنجر<sup>(٥)</sup> Hans Singer اللذان اتفقا اسلوب النمو المتوازن على الرغم من وجود اتفاق في الرأي من قبل هيرشمان مع نيركسه وروزنشتين رودان في أن عملية التنمية تحتاج الى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير، إلا أن هيرشمان يرى أن هناك قدرة محدودة من الاستثمارات موجودة أصلا في الدول النامية. كذلك يتفق هيرشمان مع نيركسه في تكامل الاستثمارات مع بعضها البعض.

### السؤال أين وجه الاختلاف بين النظريتين؟

يؤكد هيرشمان أن الدول النامية تحتاج الى دفعة قوية من أجل تحقيق نمو ذاتي ولكن نتيجة لظروف وطبيعة معظم الدول النامية ووجود بعض العوائق امام عملية التنمية فانها لا تستطيع أن تنفذ وتدير برنامج استثماري واسع وشامل يغطي كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا يصر هيرشمان المناداة باتباع اسلوب النمو غير المتوازن والتي تتمثل في الدفعة القوية في بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة من الاقتصاد الوطني<sup>(٦)</sup>.

ويؤكد هيرشمان وسنجر في دفاعهما عن استراتيجية النمو غير المتوازن أن على الدول النامية اتباع هذا الاسلوب ويرجع ذلك لانفقار الدول النامية الى الموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموي شامل يغطي جميع قطاعات الاقتصاد الوطني في زمن متقارب حسب رأي استراتيجية النمو المتوازن. وحسب رأي هيرشمان وسنجر ان استراتيجية النمو المتوازن قياسية لاقتصاد عصري متقدم وليس اقتصادا متخلفا. لذا فهذا الافتراض حسب رأيهم غير واقعي ولا يمكن تطبيقه على الدول النامية.

ويؤخذ ايضا على استراتيجية النمو المتوازن أن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشروعات ينتج عنه صفر حجم المشروعات عن الحجم الامثل بحيث يضر بناحية الكفاءة الانتاجية<sup>(٧)</sup>. أي يكون التركيز هنا على تنمية بعض الصناعات الرائدة والتي سوف تعمل بدورها هذه الصناعات على جذب صناعات اخرى في طريق التنمية على حسب استراتيجية النمو غير المتوازن.

أما بخصوص موضوع ضيق السوق حسب استراتيجية النمو المتوازن فان صحة اقامة مشاريع وصناعات عديدة يساعد على توسيع السوق لتصرف منتجات هذه الصناعات. يوجه هيرشمان انتقادا الى مسألة ضيق السوق من وجهة نظر مؤيدي استراتيجية النمو المتوازن بأن هدف التنمية ليس خلق اسواق جديدة ولكن بتنمية الاسواق الموجودة فعلا أو

استبدال الواردات بمنتجات محلية. ويعطى مؤيدوا استراتيجية النمو غير المتوازن بعض الشواهد التاريخية التي تدعم وجهة نظرهم بالتركيز على قطاعات رائدة مثل<sup>(٨)</sup>:

- ١ - قطاعات المنسوجات في بريطانيا في القرن التاسع عشر.
- ٢ - قطاعات السكك الحديدية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر.
- ٣ - قطاع انتاج المواد الغذائية في الدانمارك في النصف الثاني من القرن العشرين.
- ٤ - قطاع الصناعات الكيماوية والصناعات الالكترونية في النصف الثاني من القرن العشرين في أوروبا الغربية.
- ٥ - قطاع الكهرباء في الاتحاد السوفيتي في العشرينات والصناعات الثقيلة (الآلات) في الثلاثينات والاربعينات.

وأما كانت الاستراتيجية المقترحة أو المتبعة، فالدول النامية تعاني من قلة الموارد المالية وفائض في الموارد البشرية ولا يمكنها أن توزع جميع استثماراتها على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدول.

لذلك لا بد من اعطاء أولويات لبعض القطاعات الاساسية والرائدة دفعة قوية من الاستثمارات ولكن مع عدم اهمال القطاعات الاخرى لأن جميع القطاعات جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني. كما أن التخطيط الشامل ضروري للدول النامية، فالتنمية لا يمكن أن تسير بدون أن يكون هناك تخطيط علمي وسليم لتوزيع الاستثمارات وعمل دراسات لتحليل الوضع السابق والمستقبل لكل قطاع من القطاعات من اجل اعطاء صورة حقيقية عن الوضع لتحقيق النمو المنشود لكافة القطاعات تدريجياً.

كما ان الاستراتيجية - أية استراتيجية - يجب أن تنبع من طبيعة وظروف وامكانيات كل الدول النامية ذاتها لتحقيق النمو المنشود في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ولا يجب أن تغفل الاستراتيجية المتبعة وضع اهداف وخططها التنموية على اشباع الحاجات الاساسية لافراد المجتمع ضمن أولوياتها.

### ٥ - ١ - ٣ استراتيجية احلال الواردات<sup>(٩)</sup>

تعتبر استراتيجية احلال الواردات من سياسات التصنيع التي سلكتها الدول النامية ومنها الدول العربية. ويعني احلال الواردات ان تنتج محلياً ما كنا نستورده من قبل او تنتج محلياً ما كان يمكن أن نقوم باستيراده لو لم نقم بهذا الانتاج. ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحمل محل الواردات وهذا يترتب عليه في خلق الحماية

الكافية لهذه الصناعة وذلك عن طريق منع استيراد السلع نريد احلالها بالانتاج المحلي مستخدمين في ذلك اما التعريف الجمركي أو أدوات قيود الاستيراد الاخرى.

ويستفاد من فرض القيود على استيراد تلك السلع التي تهرب الدولة احلالها بالانتاج المحلي فالتدتين هاتين هما: -

أ - ان المنتج المحلي يصبح في وضع أفضل من المنتج الاجنبي من حيث المنافسة السعرية. وذلك أن سعر السلعة المستوردة بعد اضافة التعريف عليها تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية.

ب - اما الفائدة الثانية والتي تترتب على فرض القيود على الاستيراد لهذه السلع ينشأ محليا فائض في الطلب على هذه السلع مما يترتب عليه ارتفاع اسعارها وبالتالي ربحية الاستثمار فيها ففتحه الموارد المحلية الى الاستثمار في انشاء الصناعات التي تقوم بانتاج هذه السلعة التي كان يتم استيرادها من قبل.

وفي اطار هذه الاستراتيجية نشأت كثير من الصناعات العربية خاصة في مجال الصناعات الاستهلاكية بفرض انتاج بدائل للمنتجات الصناعية الاستهلاكية التي كانت تستورد من الخارج. حيث أدت هذه الصناعات الى اشباع السوق المحلية تدريجيا بالمنتجات المحلية طبقا لنمط الاستهلاك السائد مستفيدة من الحماية الجمركية ومن سعر الصرف المغالي فيه مما أدى في مرحلة أولى الى التغلب على ميزان المدفوعات وانخفاض الواردات من السلع الاستهلاكية المصنعة وزيادتها بالنسبة للسلع الوسيطة والانتاجية. ويترتب حسب ما ذكرنا سابقا ان استراتيجية التنمية عن طريق احلال الواردات يؤدي الى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات والتوفير في استخدام موارد النقد الاجنبي النادرة وإلى انخفاض نسبة الواردات الى اجمالي التجارة الخارجية وانخفاض الاهمية بالنسبة للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية يترتب عليه زيادة الواردات من السلع الاستثمارية، حيث ان تقييد الواردات من السلع الاستهلاكية، سوف يترتب عليه تحرير موارد النقد الاجنبي، التي كانت تستخدم في استيرادها من قبل. وتستخدم هذه الموارد المحررة في الاستيراد المعدات والالات والسلع الاخرى اللازمة لرفع معدل الاستثمار (التراكم الرأسمالي) في القطاع الصناعي وفي جملة الاقتصاد القومي.

وتؤدي سياسة احلال الواردات الى التوسع المستمر في انشاء الصناعات التي تحمل محل الواردات عن طريق خلق الظروف الملائمة لتوجيه الاستثمارات اليها وذلك برفع ربحية الاستثمار فيها. ويؤدي ذلك الى الزيادة المستمرة في الأهمية النسبية للنتاج القومي



المتولد في القطاع الصناعي. كذلك سوف يؤدي هذه السياسة عن طريق احلال الواردات الى توسع مستمر في فرص العمالية الصناعية وبالتالي زيادة الاهمية النسبية للعمالة في الصناعة ولكن على حساب القطاعات غير الصناعية وبصورة خاصة قطاع الزراعة والتي لم تشملها الحماية.

الا ان هذه الاستراتيجية لم تؤدي الى نتائج ايجابية على مستوى الدول العربية في تصحيح الاختلال في الهياكل الانتاجية العربية في القطاعات الاخرى.

ومن أهم آثار سياسة احلال الواردات نتيجة هيكل الحماية (هيكل التعريف) خلق هيكل صناعي غير متوازن تسوده الصناعات الاستهلاكية اي بعبارة اخرى يكون هناك نوعا من التحيز ضد اقامة الصناعات الثقيلة أو الوسيطة ويترتب على ذلك ايضا ان يبقى الاقتصاد القومي والقطاع الصناعي غير قادر على دخول مجال الصادرات بالإضافة الى عجز هذا القطاع في خلق فرص العمالة الكافية نتيجة للتحيز الذي يترتب عليها هذه الاستراتيجية احلال الواردات لاستخدام الفنون الانتاجية كثيفة رأس المال.

هذا وتؤكد خبره الدول النامية ومنها الدول العربية ان هذه الاستراتيجية لم تؤدي الى زيادة الادخار والاستثمار بل أدى اتباع هذه الاستراتيجية للتصنيع الى انخفاض مستوى الادخار والاستثمار والى انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية للصناعات التي تم خلقها. كذلك تؤدي اتباع هذه الاستراتيجية للتصنيع في عدم التغلب في حل مشكلة البطالة الظاهرة والمقنعة في الدول النامية ويعود السبب في أن القدرة الاستيعابية للعمالة للقطاع الصناعي ضعيفة بسبب استخدام الفنون الانتاجية كثيفة رأس المال.

وفي الختام نستطيع ان نقول أنه كان هناك تحيزا بالنسبة لهيكل الحماية للصناعات الاستهلاكية الاساسية وغير الاساسية مع تحرير استيراد السلع الوسيطة وادوات الاستثمار حيث ان هذه الاستراتيجية للتصنيع لا تقدم حلا سليما للتنمية ولا مخرجا من مشكلة التخلف. اذن المطلوب كان خلق نمط للتصنيع الاستهلاكي يكون متوازنا من حيث خدمته لاحتياجات الطلب الاستهلاكي وهذا متطابق مع ما طالبت به استراتيجية النمو المتوازن التي تم شرحها سابقا.

## ٥ - ١ - ٤ استراتيجية بناء الصناعات للتصدير<sup>(١٠)</sup>

بعد ان عجزت استراتيجية احلال الواردات من تحقيق اهداف التنمية في الدول

النامية لجأت بعض الدول النامية ومنها العربية الى اقامة صناعات يخصص انتاجها للتصدير دون استبعاد استهلاك جزء منه في السوق المحلية. وقد اتضح هذا الاتجاه بالنسبة للدول العربية في اعقاب مؤتمر التنمية الصناعية الثالث، كما تظهره بوضوح خطط التنمية لبعض الدول العربية للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠، ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

ويتمثل الهدف الظاهر من اتباع هذه الاستراتيجية في التغلب على مشاكل عجز موازين المدفوعات بالنسبة لبعض الدول العربية وتجنب الاعتماد على تصدير الموارد الاولية او على مصدر واحد للدخل، وضرورة بناء هيكل صناعي بالاستفادة من الموارد النقدية المتوفرة بالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط.

وقد اتخذت في هذا السبيل اجراءات عدة مثل اقامة المناطق الحرة واصدار قوانين تشجيع الاستثمار الاجنبي، خاصة لاقامة صناعات تصديرية وفي انشاء مشاريع مشتركة بين رؤوس الاموال العربية والشركات الدولية النشيط في مجالات تكرير البترول وصناعة البتروكيماويات والحديد والصلب والاسمدة والالمنيوم لدى بعض الدول الاخرى. وبهدت المشاركة في هذه الحالات ضرورة للحصول على الخبرات الفنية لهذه الشركات في التصميم والانتاج والتشغيل والصيانة والادارة وضمان تصريف الانتاج في اسواق الدول التي تسيطر عليها هذه الشركات.

يترتب على اتباع هذه الاستراتيجية تعميق التبعية للخارج. فالى جانب الاعتماد على العالم الخارجي في انشاء المشروع وتشغيله وصيانته يتم الانتاج لاشباع حاجات السوق الخارجية وهذا يعني ان تسويقه مرتبط بوضع هذه السوق وحالتها بمعنى ان أية أزمة أو انكماش في السوق الدولية تنعكس مباشرة على المشروعات الموجهة للتصدير وتتحمل هذه كل الخسائر الناجمة عن تخفيض الانتاج. كما ان امكانية تسويق جزء من الانتاج في اسواق الدول المتقدمة تتوقف على الشروط التي تسمح بها هذه الدول على الاخص فيما يتعلق بالحصول الكمية والاجراءات الحمائية المختلفة، خاصة وان تسويق المنتجات المصنعة أعقد بكثير من تسويق المتاجات الاولية.

وتتبلور التبعية للخارج اخيرا بالتبعية التكنولوجية لان الشركات الاجنبية هي التي تحدد التكنولوجيا المستخدمة وفقا لمصلحتها دون مراعاة لظروف البلد المضيف. وغالبا ما تتطلب الصناعات المقامة على اساس هذه الاستراتيجية تكنولوجيا حديثة متطورة وسريعة التقادم مما يعني اعتمادا متزايدا على الخارج في استيراد التكنولوجيا الحديثة ويؤدي بالتالي الى اعاقا الدوافع الذاتية لتنمية قاعدة تكنولوجية محلية.

ان اتباع هذه الاستراتيجية يؤدي الى ازدواجية الهيكل الانتاجي، فيكون هناك قطاع متقدم تكنولوجيا ترتفع فيه الانتاجية هو قطاع التصدير، بينما يظل القطاع الموجه لاشباع الحاجات الداخلية مختلفا يعاني من انخفاض الانتاجية ويعجز عن تحقيق اية زيادة في معدلات النمو (الزراعة في تايبان وكوريا الجنوبية، الصناعات التقليدية في البرازيل) مما يؤدي الى زيادة اختلال الهيكل الانتاجي. وهكذا يبقى القطاع المتقدم جيدا منزلا لا تمتد اثاره الى بقية اجزاء الاقتصاد القومي، مما يحول دون وصول الاقتصاد القومي الى مرحلة الانطلاق.

يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية غالبا عبر التعامل مع الشركات دولية النشاط، ولهذه الشركات سياسات واضحة المعالم. فهي تعمل على اقامة نوع جديد من تقسيم العمل الدولي بعد اصرار الدول النامية على السيطرة على مواردها وتصنيع نفسها، وفي هذا الاطار قبلت هذه الشركات ان تقام صناعات تحويلية في الدول النامية، وعلى ان تقتصر على المراحل الاولى (انتاج الايثلين مثلا) وهي أقل المراحل توليدا للقيمة المضافة واكثرها تلويثا للبيئة.

كما تستفيد هذه الشركات من توفر الطاقة والمواد الأولية واليد العاملة بأسعار رخيصة ويتم هذا في اطار تدويل الانتاج حيث تنجح هذه الشركات اكثر فاكتر الى التوسع الرأسي في الانتاج اي الى صناعات المصب حتى المنتج النهائي. ولهذا يقتصر ما تسمح به هذه الشركات في اقامة أنشطة صناعية في الدول النامية على حلقة تكنولوجية واحدة، وتسيطر هي على باقي السلسلة التكنولوجية موزعة على عدد آخر من الدول. واذا كان الاخذ بهذه الاستراتيجية في بعض دول آسيا وامريكا اللاتينية قد أدى الى زيادة تبعيتها للعالم الخارجي، فان الحل بالنسبة للدول العربية لا يمكن في التوقف عن تصدير جانب من الانتاج الصناعي العربي بل امر ضروري وحيوي جدا. لكن المشكلة تتعلق عندئذ بالاجابة على سؤالين: -

**ماذا تنتج للتصدير؟**

**ولمن تصدر؟**

الاجابة على السؤال الاول ترتبط بالاستراتيجية المقترحة للتنمية الصناعية العربية. اما الاجابة على السؤال الثاني فترتبط بتحديد الاسواق المضمونة لتصريف هذا الانتاج، وهي السوق العربية، دون ان يعني ذلك توجيه الانتاج الى السوق العربية حصرا ولكن القسم الاكبر منه، ويصار تصدير الباقي الى السوق الدولية. ولكن الموقع التفاوضي يكون عندئذ

أكثر قوة وصلابة. على أن هذا لا يعد مجرد اختيار السوق يتم فيها تصريف الانتاج، ولكنه بالدرجة الأولى اختيار بين تكامل الاقتصاديات العربية مع اقتصادات الدول المتقدمة وبين تكامل الاقتصاديات العربية فيما بينها، ومن ثم فحقيقة الخيار هي بين تكامل التبعية وتكامل التكافؤ.

## ٥ - ١ - ٥ استراتيجية التوجه الداخلي أو الاعتماد على النفس (الذات) (١١)

### لماذا الاستراتيجية البديلة؟

تبين أن استراتيجية احلال الواردات لم تتمكن من تحقيق تنمية اقتصادية وصناعية متكاملة. وأن التجربة التاريخية للبلدان التي اتبعت استراتيجية اقامة الصناعات اساسا من أجل التصدير اثبتت أن هذه الاستراتيجية محفوفة بالمخاطر. كما أن هاتين الاستراتيجيتين لم تستطعا في النهاية ادخال تغيرات هيكلية وإيجابية في البنية الاقتصادية، مما حال بالتالي دون القضاء على التخلف والتبعية.

وامام ذلك تبدو الحاجة ملحة للبحث عن الاستراتيجية للتنمية في البلدان النامية وخاصة في الدول العربية تحقق أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية العربية من أجل الارتقاء بالإنسان العربي ومواجهة التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول العربية ومن أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي العربي وتقليل تدريجيا من التبعية للعالم الخارجي، والتعويض عن انخفاض أهمية النفط كسلاح اقتصادي وسياسي في المستقبل بسبب النضوب أو إيجاد بدائل جديدة للطاقة كل هذه الأهداف العامة أقرها وزراء الصناعة العرب في اجتماعهم الأول وهي من الأهداف العامة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية العربية.

وأن من أهداف هذه الاستراتيجية التي أقرها وزراء الصناعة العرب يمثل أيضا في الارتفاع بمستوى الدول العربية لأقل نموا وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. ويمكن القول بأن الاستراتيجية التي تحقق ذلك وتقلل من التبعية للخارج، وتتمكن من أحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة هي استراتيجية التوجه الداخلي وهذا حسب ما أكدته المؤتمرات والندوات لدول عدم الانحياز والتي شاركت فيها جميعا الدول العربية وبالإضافة للمؤتمرات والندوات في نطاق هيئة الأمم المتحدة والتي أقرت باستراتيجية التوجه الداخلي. وأما بالنسبة للإطار العام لاستراتيجية التوجه الداخلي فيمكن القول في أن نقطة

البداية في هذه الاستراتيجية ان الانتاج يكون في الاساس من اجل السوق المحلية، وبالتالي فان الهدف الاساسي للعملية الانتاجية يتمثل في اشباع الحاجات الاساسية لكافة السكان، وهي الحاجات التي تتيح بتعددتها وشمولها السوق الواسعة اللازمة لنجاح عملية التصنيع. وابتداء من هذا الهدف يتحدد دور كل فروع النشاط الاقتصادي ابتداء بالصناعة والزراعة والخدمات، وانتهاء بالعلاقة مع العالم الخارجي.

ان استراتيجية التوجه الداخلي المعتمدة على السوق المحلية، تعني قبل كل شيء الاعتماد على النفس (الذات) والاستفادة الكاملة من كافة الموارد المالية والاجتماعية في عملية التصنيع. والاعتماد على الذات لا يعني الانفلاق والعزلة عن العالم الخارجي. ان هذه الاستراتيجية تعني انتاج ما يمكن انتاجه محليا. علما انه لا يمكن انتاج كافة السلع الوسيطة والانتاجية او حتى كافة السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية. وهذا يعني ان العلاقة مع العالم الخارجي مستمرة والاستيراد منه يبقى ضروريا، ولا بد بالتالي من تصدير المنتجات الصناعية لتغطية نفقات الاستيراد على الاقل، وبذا يكون التصدير ضروريا غير ان تحديد نوعية المنتجات المصدرة وحجم التصدير يتم في اطار هذه الاستراتيجية المتكاملة.

هذا ويتحدد عندئذ العلاقة مع العالم الخارجي انطلاقا من مصلحة الدولة وظروف سوقها المحلية واحتياجاتها الفعلية والتغيرات الهيكلية التي تستلزمها عملية التنمية وبهذا يتحقق في الوقت نفسه الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول العربية من ناحية، والحفاظ من هذا المنطلق على علاقة متوازنة مع العالم الخارجي من ناحية اخرى. ويتطلب تطبيق استراتيجية التوجه الداخلي بالنسبة للعالم العربي، توافر اربعة شروط اساسية هي: -

اولاً: تقليل التبعية تدريجيا للعالم الخارجي وذلك عن طريق تحقيق الاتي: -  
أ - حصر الموارد العربية وتحريرها من السيطرة الاجنبية. وتستلزم استراتيجية التوجه الداخلي تعبئة كافة الموارد العربية المتاحة والاجمالية، بحيث تساهم ايجابيا في تحقيق ما تهدف اليه الاستراتيجية من انتاج لما يشبع الحاجات الاساسية للسكان وتطوير للهيكل الاقتصادي وتدعيم للاستقلال السياسي والاقتصادي للدول العربية. ان تعبئة هذه الموارد تستلزم حصرها وتحريرها من السيطرة الاجنبية. ولا يقصد بتحرير الموارد مجرد استرداد السيطرة القانونية عليها، بل يعني السيطرة الفعلية

على عمليات الانتاج والتسويق والتسعر والتمويل والادارة.

ب - تحقيق الامن الغذائي العربي ويعتبر تحقيق الامن الغذائي العربي من الشروط الاستراتيجية لنجاح عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي المستندة الى التوجه الداخلي. فالعالم العربي يعتمد على الخارج في الحصول على نصف احتياجاته من الغذاء، وهو وضع لا يمكن قبول استمراره في ظل التغيرات السريعة والمستمرة في سوق الحبوب الدولية وفي ما عرف بأزمة الغذاء العالمي، خاصة فيما يتعلق بسيطرة عدد محدود من الدول على معظم الصادرات الغذائية العالمية، والتي ما فتئت تستخدم الغذاء كسلاح سياسي يضمن تحقيق مصالحها ومنافعها.

ان تحقيق الامن الغذائي يعني تطوير دور العالم العربي في التقسيم الدولي وهذا يتطلب بالضرورة اتباع نوع من التخصص وتقسيم العمل بين الدول العربية بحيث يتم زراعة المحاصيل المختلفة في أنسب المناطق لزراعتها، وذلك في اطار نوع من التكامل العربي.

ج - اقامة قاعدة تكنولوجية عربية

ان سوق التكنولوجيا تتسم بالاحتكار وسيطرة البائع عليها ومحدودية الخيارات التي تتاح للمشتري، فان هذه السوق تعتبر سوقا غير متوازنة تكبد الدول النامية اموالا طائلة نتيجة للتكاليف الباهظة هذا وتعرض على الدول النامية تكنولوجيا لا تلائم ظروفها ولا تساهم في تطوير التكنولوجيا المحلية مما يزيد ابعاد التنمية، وبالنسبة لاستيراد التكنولوجيا من قبل الدول العربية فلا بد من اتخاذ بعض الاجراءات التالية: -  
- اختيار التكنولوجيا الملائمة.

- توحيد التشريعات الخاصة بشراء التكنولوجيا، وایجاد مؤسسات قطرية تنحصر فيها المصادقات على عقود نقل وشراء التكنولوجيا.

- تبادل المعلومات بين البلدان العربية بصدد انواع التكنولوجيا المستوردة وشروط عقودها عبر قناة محددة.

- انشاء اجهزة لتجميع وتوثيق وتوزيع المعلومات التكنولوجية التي تقوى المركز التفاوضي لكل بلد عند التعاقد على شراء التكنولوجيا وترشيد اختيارها.

- العمل على توحيد التكنولوجيا المستخدمة في بعض الصناعات الاساسية التي تقام بشأنها مشاريع متماثلة في عدد من الدول العربية والدخول في مفاوضات جماعية لشرائها.

## ثانياً: توسيع السوق

يشكل ضيق السوق عقبة رئيسية امام التنمية الصناعية العربية. وينطوي توسيع السوق على مفهومين متكاملين وهما التوسع الرأسي والتوسع الافقي. والتوسع الرأسي للسوق يتحقق عن طريق:-

- تعبئة الموارد المالية عن طريق تحقيق الفائض الاقتصادي المتمثل بالفرق بين الانتاج والاستهلاك في كل دولة عربية.

- توسيع السوق عن طريق ازالة الفوارق بين الريف والحضر في الدول العربية وذلك عن طريق سياسات جديدة للتوطن واقامة وحدات زراعية صناعية مركبة ترتفع مستويات معيشة سكان الريف ودخولهم سوق الاستهلاك الصناعي.

واما بالنسبة لمفهوم التوسع الافقي للسوق فينطلق هذا المفهوم من ان السوق الوطنية لكل دولة عربية مهما اتسعت اذ تشكل اساسا كافيا لتحقيق تنمية صناعية متكاملة بمعدلات سريعة. وبالتالي لا بد ان تمتد هذه السوق الوطنية محققة تكاملها مع اسواق اخرى، وهي اما ان تتكامل مع اسواق الدول المتقدمة او مع اسواق الدول النامية. ان التكامل مع المجموعة الاولى يعني تكاملا بين ضعفاء واقياء، ومن ثم يكون تكامل التبعة بالنسبة للدول العربية. اما التكامل مع المجموعة الثانية فانه بسبب تقارب مستويات النمو وتجانس الظروف يكون تكامل التكافؤ. ومن ثم يطرح التكامل الاقتصادي العربي نفسه لكل دولة عربية، دون ان يعني ذلك انخفاض تعميق التعاون مع الدول النامية الاخرى والتبادل المتكافئ مع الدول المتقدمة.

ثالثاً: زيادة الانتاج والانتاجية: -

تتم زيادة الانتاج والانتاجية بتحقيق زيادة عددية وكيفية للقوى العاملة، اذ يتعين تحقيق الاستفادة الكاملة من القوى البشرية العربية عن طريق اعداد الكوادر الفنية الماهرة وتصحيح الخلل في تركيبها بما يمكن من المساهمة في تحقيق اهداف الاستراتيجية، ان خلق وتطوير هذه الكوادر يتطلب تعديل نظم التعليم جاذباً بالتركيز على التعليم الفني والمهني وتطوير المناهج وطرق التدريس بحيث يرتبط التعليم بخطة الانتاج واحتياجاتها، واتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف نزيف القوى العاملة العربية الى خارج العالم العربي.

## ٥ - ١ - ٦ استراتيجية التنمية الزراعية والريفية<sup>(١٢)</sup>

يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية لاقتصاد البلدان النامية، وتنميته سوف

تؤدي الى زيادة الناتج القومي الاجمالي. فان التنمية الزراعية يعني زيادة الانتاج مما سيكون لهما الاثر الكبير على مجمل التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان ومساعدة موازين المدفوعات على مواجهة متطلبات استيراد السلع الصناعية وبيع وسائل الانتاج اللازمة للتنمية الاقتصادية الشاملة.

فالتنمية الزراعية هي مصدر الغذاء اللازم لسكان المدن وهي المجهز الرئيسي للمواد الاولية التي تدخل في الصناعات الزراعية، وهي المساعد على دعم الميزان التجاري اذا كان فائض الانتاج الزراعي قادرا على أن يجد طريقة للاسواق الخارجية. كما ان التنمية الزراعية المقترنة بالتطور التكنولوجي تساعد على تحرير قسم من اليد العاملة الزراعية للعمل في القطاعات الاقتصادية الاخرى، كما انها تساهم في تمويل المشاريع الصناعية والخدمية اذا ما وجد فائض من الموارد المالية التي تكونت في الريف وزادت عن الحاجة الحقيقية لتطوير او انشاء المشروعات الزراعية. واخيرا فالتنمية الزراعية وزيادة الانتاج وارتفاع معدل دخول المزارعين ستؤدي الى خلق المحفزات لنمو اسواق السلع الصناعية الوطنية وزيادة النشاط الاقتصادي بصورة عامة.

ان توفير الأمن الغذائي في البلدان النامية يحتاج الى استثمارات كبيرة وإلى الاستغلال الامثل للأراضي الصالحة للزراعة واستغلال المياه الموجودة. وان تحقيق الامن الغذائي العربي يعتبر كجزء رئيسي من الأمن الاستراتيجي أو القومي. يضاف الى ذلك أن معظم الريف العربي يعاني من تخلف وتدهور مستوى معيشة سكانه مما أدى الى زيادة الهجرة من الريف الى المدن حيث نتج عن ذلك مشاكل واختناقات لكل من الارياف والمدن في معظم الدول العربية.

لهذا تستدعي مضاعفة الجهود لتنمية الريف وزيادة الانتاج الزراعي ولا سيما في الاقطار العربية ذات الطاقات الانتاجية الزراعية الكبيرة كالسودان والصومال والمغرب وسوريا واليمن حيث تتراوح الاهمية النسبية لنتائج القطاع الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي بين ٣٠ - ٥٠٪ تقريبا.

أن اختيار استراتيجية بعيدة المدى للتنمية الزراعية منبثقة من واقع التنمية العربية الحالية ومشاكلها ومتغيراتها النوعية والكمية تمثل الرؤيا الواضحة والتي بموجبها يتم ترشيد الخطط الزراعية.

ووضع قرارات التنمية المتوسطة والقصيرة بما يضمن الاستمرارية في اتخاذ القرارات التخطيطية السليمة في المستقبل.



التخطيطية السليمة في المستقبل.

البلدان النامية ومنها البلدان العربية تعاني من خلل في البنية الاقتصادية مما يتطلب ضرورة اصلاح الخلل في البنية الاقتصادية لجميع البلدان النامية التي تعاني من هذه المشكلة وذلك بزيادة الدخل وتنوع الانتاج مع ضرورة تنمية الموارد البشرية والقضاء على البطالة بصورها المختلفة واستغلال الموارد الطبيعية المحلية استغلالا امثل ورفع مستوى معيشة السكان والاهتمام بالتخطيط الاقليمي لتقليل واذابة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل بين المدن المختلفة من ناحية وبين الريف والحضر من ناحية أخرى.

ومن دراسة خطط التنمية الزراعية في الوطن العربي يمكننا استخلاص اهداف عامة وضعها المخططون العرب كخطوط عامة للسياسة الزراعية تدخل تحت باب الاستراتيجية التنمية الزراعية وتخضع للاجل الطويل او المتوسط. ومن أهم الاهداف المعلنة في خطط التنمية الزراعية العربية يمكن ايجازها ما يلي: -

١ - زيادة معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي عن طريق زيادة حجم الانتاج الزراعي النباتي والحيواني.

٢ - زيادة انتاجية الارض ورأس المال، ورفع انتاجية العمل بالتدريب والتأهيل والارشاد واستخدام الآلات الزراعية، وتنظيم العمل الزراعي عن طريق الادارة الناجحة والرشيدة.

٣ - اضافة طاقات ارضية ومائية جديدة في الاستغلال الزراعي.

٤ - تطوير اساليب الانتاج الزراعي بما يضمن زيادة انتاجية عناصر الانتاج المختلفة.

٥ - التشغيل الامثل للطاقات البشرية من اجل الاقلال من البطالة المقنعة والموسمية.

٦ - زيادة نصيب الفرد العامل في الزراعة من الناتج الزراعي وضمان مستوى معاشي مناسب للمنتجين الزراعيين.

٧ - تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاساسية لضمان الامن الغذائي العربي.

٨ - زيادة الصادرات الزراعية واستبدال الواردات بالانتاج المحلي دعما للميزان التجاري وكمساهمة ايجابية في حل مشكلة موازين المدفوعات بالنسبة لبعض الدول العربية.

٩ - التنسيق والتكامل بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية وذلك عن طريق توفير احتياجات الصناعات الوطنية من المواد الاولية الزراعية.

١٠ - الاهتمام بقطاع التخزين سواء للمنتجات أو للمستلزمات الزراعية.

١١ - اجراء مسح شامل للتربة والثروات المائية من اجل تنظيم استغلالها وحفظها وفقا للاسس العلمية السليمة.

١٢ - الاهتمام بمؤسسات البحث العلمي الزراعي وربط خططها بأحتياجات التنمية الزراعية.

١٣ - تحقيق العدالة والاستقرار في العلاقات الزراعية لضمان زيادة الانتاج والانتاجية.

١٤ - تحقيق التنمية الريفية مع التركيز على افادة سكان الريف عن طريق تمكينهم من امتلاك أو حيازة عناصر الانتاج وتوفير العمل لجماهير سكان الريف.

١٥ - اجراء الدراسات السعريه والتسويقية والضرائبية وبلورة سياسات محددة بما يخدم سياسات تطوير الانتاج الزراعي والمجتمع الريفي ونبد السياسات التي تركز على حساب المنتج والانتاج الزراعي.

١٦ - العمل على التنسيق بين الاقطار العربية في مجال التخطيط الزراعي باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ويمكن تلخيص اهم المعوقات التي تواجه التنمية الريفية المتكاملة في الأقطار العربية فيما يلي: -

أ - نمط الانتاج السائد في القطاعات الريفية بآثاره المتعددة والتكنولوجيا المرتبطة به.

ب - شحة الموارد الطبيعية في عدد من الأقطار العربية.

ج - عدم ملائمة الظروف الجغرافية والبيئية كالحراة والرطوبة والرياح والقحط والسيول وانتشار الحشرات والامراض في بعض الاقطار العربية.

د - النقص الواضح في الكوادر الفنية والادارية المؤهلة والمدركة لأهمية التنمية الريفية المتكاملة.

هـ - قصور الأطر المؤسسية التي تتم من خلالها التنمية الريفية.

و - عدم النجاح بدرحة كافية في تحقيق مشاركة السكان الريفيين في عملية التنمية الريفية بطريقة ديمقراطية وشعبية ولا مركزية واعتمادهم على انفسهم بصفة اساسية في احداث التنمية.

ز - نقص البيانات الدقيقة والمتصلة عن حقيقة الاوضاع الريفية ومن ثم صعوبة التخطيط السليم لمشروعات التنمية الريفية.

س - عدم تحديد واعداد وتقييم وتنفيذ ومتابعة مشروعات التنمية الريفية بطريقة علمية.

ش - عدم توافر البنية الاساسية اللازمة للتنمية الريفية.

ص - نقص الموارد المالية في عدد من الاقطار العربية.

ط - عدم توفير عوامل الجذب في الريف كالخدمات التعليمية والصحية والسكنية والترفيهية.

ومن أهم اسس استراتيجية التنمية الزراعية في الوطن العربي يمكن توضيحها كما يلي: -

١ - اعطاء الاولوية في الاهتمام وفي الاستثمارات لتنمية وتطوير القطاع الزراعي القائم (التقليدي والحديث) بالاعتماد على التوسع الرأسي (العمودي).  
أما التوسع الافقي والمشاريع الجديدة يمكن أن تحتل المرتبة الثانية في الاهتمام، ان مشروعات التنمية الرأسية تدخل تحت نطاق خطط التنمية الزراعية القصيرة والمتوسط الاجل ذات المردود العالي والسريع بسبب انخفاض معامل رأسمالها وبمعكسها نجد مشروعات التوسع الافقي تدرج تحت خطط التنمية الزراعية طويلة الاجل ذات المردود البطيء والمحدود في المراحل الأولى، كما ان معامل رأسمالها مرتفع جدا. ان اتساع الفجوة الغذائية من ناحية وعجز الدول العربية الزراعية ذات الموارد الطبيعية الهائلة عن تحويل مشاريعها الصناعية والزراعية واختلال موازين مدفوعاتها من ناحية ثانية تستلزم الاهتمام بتنفيذ المشروعات الزراعية التي لا تحتاج الى موارد مالية كبيرة والتي تدر على بلدانها مردودا اقتصاديا سريعا. اما بالنسبة للدول العربية الغنية ذات الموارد الزراعية الكبيرة فانها تستطيع ان تفي باحتياجات القطاع الزراعي من استثمارات وغبرات فنية دون ان تؤثر على خططها الصناعية.

٢ - شمول التنمية الزراعية للتنمية الريفية بكامل متطلباتها المادية والبشرية: -

حيث تسير تنمية البيئة والمجتمع الريفي بجانب تنمية وزيادة الانتاج الزراعي فالسياسة الزراعية التي تهدف الى زيادة الانتاج الزراعي وتوفير الغذاء لا بد وان تبنى على اسس لتطوير العنصر البشري باعتباره وسيلة وهدفا للتنمية الزراعية من خلال برامج للتنمية الريفية المتكاملة. فرفع مستوى معيشة المزارع واعطائه حياة لا تقل في رونقها وبهجتها عن نمط واسلوب الحياة التي يتمتع بها زميله في المدينة يجب أن تكون احد الاهداف الرئيسية لخطط التنمية الريفية خلال هذا العقد. ومن هذا المنطلق لا بد من انتاج سياسات تشجيعية وتقديم المساعدات لسكان الريف بحيث تجعل المزارع يتمسك بالبقاء في الريف والارتباط بالارض والاعتزاز بها وعدم هجرها الى المدينة مهما كانت الدوافع المغرية، لان الانتاج الزراعي والريف العربي في حاجة ماسة لليد العاملة الشابة والكفوة اسوة بما تحتاج اليه الصناعة والخدمات.

ان جميع الاجراءات اللازمة للحد من الهجرة الواسعة من الريف الى المدينة ذات طابع سياسي كعدالة توزيع الدخل لصالح صغار المزارعين وتقليك الارض لمن يزرعها وتخفيض الضرائب او الغائتها عن المزارعين ودعم اسعار المنتجات الزراعية وتقديم القروض الزراعية والخدمات الضرورية... الخ مما يقلل الفوارق بين حياة الريف والمدينة ويحقق توازن نسبي بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية دون تحيز أو تمييز. ان السياسات التشجيعية هذه من اجل المحافظة على سكان الريف في قراهم لا يؤثر على متطلبات التنمية الصناعية من العمال، اذ بإمكان سكان المدن تزويد الصناعات الناشئة بكل ما تحتاج اليه من اليد العاملة بالإضافة الى اليد العاملة الريفية التي تساهم في نشاط الصناعات الزراعية التي تقام في المناطق الريفية.

٣ - ترشيد السياسة الزراعية بما يتلائم ومتطلبات التنمية الزراعية في تحديد حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي وفي مجال تدخل الدولة في سياسة الاسعار:-  
أ - في مجال الاستثمار نرى ضرورة اعطاء الاولوية في الاهتمام وفي تحديد حجم الاستثمارات في الخطط العربية للتنمية الريفية وتنمية الانتاج الزراعي عامة و انتاج الغذاء خاصة.

ب - في مجال تدخل الدول نرى ضرورة دعم الانتاج الزراعي عن طريق تقديم جميع المساعدات المادية والمالية والتنظيمية التي تساعد على تنمية الريف العربي وسكان القرى مما يؤدي الى زيادة انتاجيتهم ورفع مستوى معيشتهم.

ج - في سياسة الاسعار نرى ضرورة الغاء السياسة السعري التمييزية ضد المزارعين ولصالح المستهلكين من سكان المدن واحلال محلها سياسة سعري لدعم اسعار المنتجات الزراعية وذلك لحماية المنتجين ومساعدتهم على زيادة الاستثمار والانتاج الذي سيخدم المستهلكين في نهاية الامر. ولذلك فاننا ندعو الى تصحيح الخلل الهيكلي الذي يترتب على تخصيص نسب متزايدة من الموارد المالية لامداد سكان المدن بغذاء مستورد مرتفع التكاليف مع تحميل باقي فئات المجتمع وفي مقدمتها المجتمع الريفي اعباء استيراد الغذاء، وتثبيت الاسعار المحلية في مواجهة الارتفاع المطرد في الاسعار العالمية الامر الذي كان له اثاره العكسية على توزيع الدخل وعلى مؤشرات تخصيص الموارد المالية لاغراض استيراد سلع وموائيل الانتاج والسلع الوسيطة التي تحتاج اليها مشروعات التنمية الاقتصادية.

٤ - التركيز على التنمية القطرية في اطار قومي شامل للتنمية الزراعية العربية

متوازنين ومتكاملين. لذلك يجب العمل على تنمية الانتاج الزراعي على كافة المستويات القطرية والقومية، فدعم الزراعة قطريا هو دعم لها في ذات الوقت قوميا وذلك في اطار الميزة النسبية للاقطار العربية. ولتحقيق ذلك يجب التنسيق بين الخطط الزراعية القطرية للدول العربية من ناحية وان يراعي عدم تعارض الاهداف القطرية بالاهداف القومية العربية من ناحية ثانية.

ان استراتيجية التنمية الزراعية الشاملة للوطن العربي يجب أن تنطلق من الاحتياجات العربية والموارد القومية المتاحة لتنفيذ السياسات الزراعية القطرية كل حسب امكاناته وموارده وذلك في اطار السياسة القومية المعتمدة على مزايا التخصص ووفق الميزة النسبية لكل قطر ليكون بالمستطاع الارتفاع الى مستوى الاهداف القومية في التنمية الزراعية والامن الغذائي العربي. لذلك نجد من الضرورة ان يتضمن مفهوم الاكتفاء الذاتي والقطري الذي طالبت جميع خطط التنمية الزراعية العربية في الماضي ان يتحول الى مفهوم الاكتفاء الذاتي القومي والامن الغذائي العربي مما يتطلب ايجاد التفاعل والقيام بعمل عربي مشترك لتحقيق ذلك بدلا من ان تسعى كل دولة منفردة لتحقيق هذا المفهوم بعيدا عن استراتيجية زراعية عربية واحدة وبدون التنسيق بين السياسات الزراعية القطرية.

#### ٥ - ١ - ٧ استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية<sup>(١٣)</sup>

لقد ظهرت في السنوات الاخيرة محاولات للتركيز على اشباع الحاجات الاساسية، كأحد اهداف التنمية، ولكن حتى الآن لا يوجد تعريف شامل ومقبول لمفهوم الحاجات الاساسية، اذ أن التعريف المقبول عادة يعتمد على التوقعات الراهنة في البلد المعين. وتعتمد هذه التوقعات بدورها على مستوى الانجازات المحققة والفلسفة التي يترتب بها البلد وامكانات الانجاز في المستقبل. ولكن المتعارف عليه الآن ان توفير الطعام والسكن والخدمات الصحية والتعليم يعتبر الحد الأدنى لتوفير الحاجات الاساسية للسكان. وسنحاول هنا ان نستعين بمعلومات حديثة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٠ حول مؤشرات السكان، الغذاء، الخدمات الصحية والتعليمية للاقطار العربية. قُدر عدد سكان الوطن العربي في سنة ١٩٩٠ بحوالي ٢٢١ مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي ٣ في المائة بالمتوسط. ويلاحظ أن هذا المعدل مرتفع مقارنة بمثيله على المستوى العالمي الذي يقدر بنحو ١,٧ في المائة، وفي الدول المتقدمة الذي لا يزيد عن ٠,٥ في المائة وباقتراض استمرار نمو السكان بالمعدل نفسه خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠، يقدر

المائة وبافتراض استمرار نمو السكان بالمعدل نفسه خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ، يقدر أن يرتفع سكان الوطن العربي إلى ٢٥٦ مليون نسمة في عام ١٩٩٥ وإلى ٢٩٧ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ .

ونظراً لغلبة المناطق الصحراوية وشبه القاحلة في الأراضي العربية، فإن متوسط الكثافة السكانية للوطن العربي يبدو منخفضاً حيث لا يتعدى ١٦ نسمة لكل كيلومتر مربع، وينخفض متوسط الكثافة إلى أقل من ٢ نسمة في موريتانيا، ٢٥٥ نسمة في ليبيا و ١٠ نسمة في كل من الجزائر والسودان لكل كيلومتر مربع. غير أن مؤشر الكثافة في الأراضي الصالحة للزراعة يعتبر مرتفعاً حيث لا يتعدى متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي ٠٦٥ هكتاراً (أو حوالي ١٥٤ نسمة لكل كيلو متر مربع). ويخفي هذا المؤشر المتوسط التباين بين البلدان العربية، فباستثناء السودان الذي يتميز باتساع رقعة الأراضي الصالحة للزراعة حيث يبلغ نصيب الفرد حوالي ٣٠٤٦ هكتاراً فإن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الدول العربية الأخرى لا يتجاوز ٠٠٥ هكتاراً في مصر، و ٠٣٣ هكتاراً في المغرب و ٠٣٤ هكتاراً في الجزائر. وقد يكون ضغط الكثافة السكانية في الأراضي الزراعية العربية أحد العوامل التي ساهمت في ارتفاع معدلات النزوح نحو المدن، الأمر الذي أدى إلى تزايد نسبة سكان الحضر في الدول العربية بشكل ملحوظ حيث تغير المجتمع العربي في فترة وجيزة من مجتمع ريفي قروي في أغلبيته العظمى إلى مجتمع يقطن حوالي ٥٥ في المائة منه في المدن.

ويتسم الوطن العربي بارتفاع نسبي في معدل النمو الطبيعي حيث تراوح بين ٤٠ في المائة منه في سلطنة عمان و ٢٠٣ في تونس في عام ١٩٨٩ ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل المواليد وإنخفاض معدل الوفيات بصفة عامة، وهو ما يفسر ارتفاع معدل الخصوبة العربي الذي يزيد عن مثيله العالمي في المتوسط. فمعدل المواليد في الوطن العربي يبلغ في المتوسط نحو ٤٠ ولادة لكل ألف نسمة، أما متوسط معدل الوفيات فلا يتعدى ١٠ في الألف نسمة. ويلاحظ أن مستوى هذا المعدل مماثل لنظيره في الدول الصناعية المتقدمة، وينخفض عن ذلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث لا يتعدى ٥ في الألف نسمة.

ورغم التحسن الملحوظ في معدل الوفيات في الوطن العربي بشكل عام، فإن متوسط معدل وفيات الأطفال الرضع لا يزال مرتفعاً حيث يبلغ حوالي ٧٣ في الألف، ويزيد عن ذلك في بعض الدول العربية ليلبلغ ١٣٢ في الألف في الصومال، و ١٢٧ في

الألف في موريتانيا و ١٠٠ في الألف في عمان. كما أنه ينخفض عن المتوسط في الامارات والبحرين (٢٦ في الألف) وفي قطر (٣١ في الألف) والأردن (٤٤ في الألف).

ويتسم الهرم السكاني في الوطن العربي بصفة عامة بقلبة فئة الأعمار دون ١٥ سنة، والتي تمثل حوالي نصف سكان الوطن العربي، ولا يتوقع أن يشهد هذا الهيكل تغيراً كبيراً في السنوات القادمة، مما يوضح مدى جسامته الجهود التي يجب بذلها في قطاعات الرعاية الصحية والتعليم من أجل تأهيل الأعداد المتزايدة من الأطفال والشباب وإيجاد فرص العمل المناسبة لهم وتحسين نسبة مشاركتهم في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى بذل الجهد لزيادة الانتاج الزراعي بمعدلات نمو تساهم في تقليص الفجوة الغذائية وتحسين مستوى المعيشة.

وقد سجل متوسط توقع الحياة عند الولادة تحسناً ملحوظاً في الوطن العربي، إذ يبلغ حوالي ٦١ سنة في المتوسط، وبذلك يماثل المستويات المحققة في البلدان المتقدمة. وفي بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يزيد مؤشر توقع الحياة عند الولادة عن ٥٠٪ سنة، إلا أنه لا يزال منخفضاً نسبياً في بعض الدول العربية حيث تقل عن ٥٠ سنة، كما في الصومال والسودان وجيبوتي وموريتانيا مما يستلزم مزيداً من الجهد والموارد للعناية بالمرافق الصحية والوقائية وخاصة بالنسبة للأطفال الرضع في هذه الدول.

أما بالنسبة لحجم القوى العاملة فيقدر حجم القوة العاملة بحوالي ٦٥ مليون عامل عام ١٩٩٠، ومن المتوقع أن يصل إلى ٨٧ مليون عامل في نهاية هذا القرن، أي بمعدل نمو يبلغ حوالي ٣٠٠ سنوياً. ويشير ذلك من الناحية العددية أن ما يزيد عن مليونين من العمال في المتوسط ينضمون إلى سوق العمل العربية كل عام، بصرف النظر عن العمالة الأجنبية الوافدة من الخارج. وتتسم العمالة العربية بانخفاض المشاركة في النشاط الاقتصادي بشكل عام، وعلى الخصوص مشاركة الإناث. كما أن نسبة العمالة العربية في قطاع الصناعة منخفضة نسبياً، بينما لا تزال مرتفعة في قطاع الزراعة بشكل عام.

ففي قطاع الصناعة لا تتجاوز النسبة ١٨ في المائة في تونس، و ١٥ في المائة في سورية، وتبلغ حوالي ١٥ في المائة في كل من المغرب والجزائر، وتنخفض إلى نحو ٧ في المائة و ٦ في المائة و ٥ في المائة في الامارات والبحرين والسودان على التوالي، وإلى ٣ في المائة في موريتانيا.

ولا يزال قطاع الزراعة المستخدم الرئيسي لقوة العمل العربية، مع تفاوت النسبة من

بلد آخر. ففي السودان والصومال واليمن تزيد عن ٦٤ في المائة، وفي مصر وموريتانيا تزيد عن ٤٥ في المائة، في حين تنخفض إلى حوالي ٥ في المائة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويلاحظ أن العمالة العربية تتسم بغلبة العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة، في حين أن العمالة العربية الفنية والمؤهلة نادرة في معظم البلدان وبصاحب هذه الظاهرة تزايد عدد الحائزين على مؤهلات جامعية أو تكوين متوسط في الوقت الذي أصبح عدد متزايد منهم يعاني من صعوبة إيجاد فرص عمل مناسبة للمساهمة في النشاط الاقتصادي. وتجدر الملاحظة إلى أن نسبة الفنيين من قوة العمل المندمجة في النشاط الاقتصادي لا تزال منخفضة في معظم اقتصادات البلدان العربية، إذ تتراوح بين ١٦ في المائة في الكويت و٢٥ في المائة في السودان.

ونظراً لتفاوت حجم القوة العاملة العربية وتباين هياكل الانتاج في البلدان العربية وقدرتها على استيعاب العمالة بمختلف فئاتها، فقد شهدت الفترة الماضية بشكل عام وعقد السبعينات بشكل خاص، حركة هجرة واسعة النطاق من الدول العربية ذات الفائض في العمالة، مثل بلدان المغرب العربي ومصر إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق وليبيا وإلى بلدان المجموعة الأوروبية. وقد ساهمت هذه الحركة بشكل ملحوظ في تعزيز قدرات ومهارات العمالة العربية وفي حصول بلدان المصدر والبلدان المتلقية لها على مزايا ومنافع متبادلة ساهمت في دفع عجلة النمو الاقتصادي لديهما. ولكن الأوضاع الاقتصادية والتغيرات الرئيسة التي يشهدها العالم، وخاصة التوجه نحو تحقيق السوق الأوروبية الموحدة بنهاية عام ١٩٩٢، والتحولات الجذرية في مجموعة الدول الاشتراكية، إضافة إلى تقلبات سوق النفط، تستوجب أخذ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للهجرة العائدة سواء من البلدان العربية أو البلدان الأوروبية بعين الاعتبار ووضع الخطط المناسبة لمواجهتها سواء على المستوى الوطني أو القومي؟

ولو أخذنا أيضاً مؤشرات الأوضاع الصحية والغذاء بين البلاد العربية تظهر بعض المؤشرات التي تدل على مدى إشباع الحاجيات الأساسية للسكان وخاصة في مجال الخدمات الصحية ونصيب الفرد من الغذاء والماء الصالح للشرب واستهلاك الطاقة تحسناً ملموساً خلال السنوات الأخيرة.

ففيما يتعلق بالخدمات الصحية، ورغم التباين الكبير المسجل بين الدول العربية في هذا المجال، يلاحظ حصول تطورات ايجابية سواء من حيث عدد الأسرة بالمستشفيات أو



عدد الأطباء والصيادلة والممرضين. وتدل بعض المقاييس المسجلة في الدول النفطية العربية وبعض الدول الأخرى التي بذلت جهوداً مكثفة في مجال التجهيز الصحي انها قد بلغت درجة مرضية تكاد تضاهي بعض المقاييس المسجلة في الدول الصناعية المتقدمة. فعدد السكان لكل سرير يقل عن ٥٠٠ في كل من الامارات والبحرين وعمان وليبيا والجزائر وتونس وفلسطين وجيبوتي. ورغم أنه يفوق ألف ساكن لكل سرير في بعض البلدان العربية ويصل إلى ١٥١٨ في اليمن، فإن المتوسط العام للأقطار العربية لا يتعدى ٦٠٠ نسمة لكل سرير.

وكتيجة لزيادة عدد المتخرجين سنوياً من كليات الطب في الدول العربية وكليات الطب الأجنبية، فقد زاد عدد الأطباء العرب من ٧٨١٣٣ طبيب سنة ١٩٨٠ إلى ١٢٢٩٨١ طبيب في عام ١٩٨٥ ، وبذلك انخفض عدد السكان لكل طبيب من ٢٠٠٣ عام ١٩٨٠ إلى ١٤٧٥ عام ١٩٨٥ ، ويقل هذا العدد بكثير عن هذا المتوسط العربي العام في كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إضافة إلى الأردن والجزائر وليبيا ومصر. ويلاحظ أن هذا المؤشر لا يزال دون المستوى المنشود في بعض الدول العربية وخاصة الدول الأقل نمواً منها حيث يبلغ عدد السكان لكل طبيب ١٦٠٨٩ في الصومال، و ١٠٧٦٥ في موريتانيا، و ٩٨٣٦ في السودان. وبشكل عام أصبحت الخدمات الصحية تغطي بشكل جيد المجتمعات الحضرية في الدول العربية، إلا أن نسبة التغطية في الأرياف ما تزال منخفضة جداً في البعض منها، إذ لا تتعدى ١٥ في المائة في الصومال، و ٢٤ في المائة في اليمن، و ٤٠ في المائة في السودان.

أما بالنسبة لتطور الأوضاع الغذائية في الوطن العربي قياساً لما كان عليه في أواخر السبعينات، فيلاحظ أن هناك تبايناً ملحوظاً بين الدول العربية وفي اتجاهين متعاكسين. ففي الوقت الذي زاد فيه مؤشر انتاج الفرد للغذاء عام ١٩٨٨ قياساً لفترة الأساس (١٩٧٩/١٩٨١) في كل من الأردن والسعودية والعراق ولبنان ومصر والمغرب واليمن، فإن الأرقام المتوفرة تشير إلى تناقص في هذا المؤشر في دول عربية أخرى.

ويعطي مؤشر نصيب الفرد من السعرات الحرارية صورة أوضح عن الحالة الغذائية بالمقارنة بمتوسط نصيب الفرد منها في الدول المتقدمة والنامية. ففي بعض الدول العربية يزيد متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية عن متوسط نصيب الفرد في الدول النامية البالغ (٢٣٩٢ سعرة/ يوم) ويساوي أو يقارب نصيب الفرد في الدول المتقدمة البالغ (٣٣٧٦ سعرة/ يوم). فعلى سبيل المثال يبلغ نصيب الفرد في الامارات (٣٧٣٣

سعة/ يوم)، وفي ليبيا (٣٦٠١ سعة/ يوم)، وفي مصر (٣٣٤٢ سعة/ يوم)، وفي سورية (٣٢٦٠ سعة/ يوم). وإذا كان متوسط نصيب الفرد العربي اليومي كنسبة من الاحتياجات الضرورية يوماً مريضاً على المستوى الإجمالي، فإنه لا يزال دون تغطية الحاجات الأساسية في مجموعة الدول الأقل نمواً.

ولا يزال مؤشر التمتع بالمياه الصالحة للشرب دون المستوى المنشود بشكل عام. إذ تشير البيانات المتاحة إلى أن التغطية بالماء الصالح للشرب تكاد تكون شاملة في المناطق الحضرية في معظم البلدان العربية، ولكنها منخفضة في المناطق الريفية.

أما بالنسبة لمؤشر متوسط استهلاك الطاقة، وباستثناء البلدان العربية النفطية، فإنه لا يزال متواضعاً جداً ويقل في بعض البلدان العربية عن مثيله للبلدان النامية البالغ ٣٢٤ كلف معادل نفط، حيث بلغ نحو ٥٨ كلف معادل نفط في السودان، و ٨١ كلف معادل نفط في الصومال، علماً بأن متوسط الاستهلاك الفردي في الدول الصناعية المتقدمة يبلغ ٤٨٨٥ كلف معادل نفط.

وأما بالنسبة لمؤشرات التعليم في البلدان العربية فقد قدر عدد المسجلين بمؤسسات التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته ومراحل خلال موسم ١٩٨٧/١٩٨٨ في مجموع الوطن العربي بحوالي ٤٦ مليون، أي ما يناهز خمس سكان الوطن العربي، وتستحوذ المرحلة الابتدائية في التعليم العام على الغالبية المطلقة منهم. وإذا كانت بعض البلدان العربية قد غطت مرحلة التعميم المطلق للتعليم الابتدائي، فالملاحظ أن نسبة التحاق الأطفال في سن الدراسة (٦ - ١٢ سنة) بالمدارس وخاصة الإناث منهم لا تزال منخفضة في عدد من الدول العربية. فعلى سبيل المثال لا تتعدى نسبة تعميم التعليم ٤٩ في المائة في السودان. ٥٢ في المائة في كل من موريتانيا والصومال، و ٧١ في المائة في المغرب. وتنخفض هذه النسبة عن ذلك في مراحل التعليم الثانوي والعالي نظراً لارتفاع نسب التسرب والتكرار. ويلاحظ أن التوزيع النسبي لاجمالي التلاميذ المسجلين في مراحل التعليم العام الحكومي يتسم باتساع قاعدته في التعليم الابتدائي حيث تستأثر بحوالي ٦٩ في المائة وبضيق قمته حيث يشتمل على ٤ في المائة في التعليم العالي، مما يدل على ارتفاع نسب الانقطاع في المراحل المتوسطة والثانوي، مما يثير بعض التساؤلات حول مسألة التعليم ومردوديته ومدى ملاءمته لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يلاحظ أنه رغم الجهود المبذولة والنتائج المحققة خلال العقود السابقة، فإن مزيداً من الأطفال العرب لا تتوفر لهم فرص التعليم الأساسي وبالتالي فإنهم ينضمون إلى فئة

الأميين في الدول العربية الذين يزيد عددهم سنة بعد أخرى رغم التحسن الملحوظ على المستوى النسبي حيث انخفضت نسبة الأمية في الوطن العربي من ٥١,٣ في المائة عام ١٩٦٠ إلى ٤٣,٩ في المائة في عام ١٩٨٥ وكما هو الشأن في المؤشرات الأخرى فإن نسبة الأمية وفقاً لأخير بيانات متاحة في الوطن العربي تخفي التفاوت بين البلدان العربية، حيث تزيد عن ٨٠ في المائة في بعض البلدان العربية الأقل نمواً في حين تنخفض إلى أقل من ٢٣ في المائة في البلدان العربية النشطة ولبنان. كما تخفي الأمية التفاوت بين الذكور والإناث حيث هي أعلى بالنسبة للإناث منها للذكور في الوطن العربي بشكل عام. وتجدر الملاحظة إلى أن نسبة الأمية في البلدان العربية لا زالت مرتفعة بالمقارنة بمثيلاتها في العدد من بلدان العالم، حيث تبلغ واحد في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية، و ٣ في المائة في إيطاليا، و ٥ في المائة في أسبانيا، و ٨ في المائة في يوغسلافيا، و ٩ في المائة في تنزانيا، و ١٥ في المائة في البيرو

## ٥ - ٢ العناصر الأساسية التي تتضمنها استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ذكرنا سابقاً أنه يعتبر تحديد الاستراتيجية أمراً هاماً للدولة لتحقيق أهدافها معينة. أي أن يكون هناك من خلال استراتيجية ورؤية واضحة ومعروفاً أن كل دولة تختلف عن الأخرى في اتباع استراتيجية تتلائم وطبيعة وخصائص الدولة. وتحديد الاستراتيجية العامة للدولة مسألة هامة لأنها تحدد مسار التنمية عبر الزمن، ويجب أن تتصف تلك الاستراتيجية بالشمول بمعنى أنها يجب أن تغطي جميع قطاعات الاقتصاد القومي. ولكن هناك عناصر أساسية تتضمنها استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن إيجازها بما يلي<sup>(١٤)</sup>:

### أولاً: دور الحكومة:

التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحاجة إلى أن تلعب الحكومة دوراً كبيراً في الأنشطة المختلفة في الدولة لما يتوفر للحكومة من نفوذ وقوة في التغلب على معظم العوائق التي تعترض عملية التنمية، وميادين الحكومة تنحصر في الآتي:

أ - المشروعات الانتاجية الحكومية المباشرة في المجالات التي تقل أرباحها فترفع فيها درجة المخاطرة بحيث لا يستطيع القطاع الخاص المخاطرة في تلك الأنشطة لأنها تتطلب أيضاً بعض المشروعات تمويل ليس للقطاع الخاص قدرة على ذلك.

ب - هناك بعض الأنشطة الاقتصادية التي تقوم الحكومة بها وكذلك الافراد ولكن قيام الحكومة بها يكون على الوجه المرضي بدرجة أكبر.  
ج - دور الحكومة مطلوب من أجل تشجيع تحقيق الوفورات الخارجية والنمو المتوازن بشكل عام.

#### ثانياً: الخدمات الاجتماعية - التعليم والصحة والاسكان:

التوسع في الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والاسكان يقلل من حدة عوائق التنمية بفضل رفع مستوى التعليم للسكان وتحسين انتاجهم وتهيئة ظروف صحية واسكانية لائقة، وهذه الخدمات تقع ضمن مسؤولية الحكومة.

#### ثالثاً: المرافق العامة:

وسائل النقل والمواصلات وتجهيزات الطاقة وموارد المياه النقية والطرق والسكك الحديدية والموانئ والمواصلات السلوكية واللاسلكية وجميع هذه من المستلزمات الاساسية للتنمية والتي تكون بوضع افضل تحت اشراف الحكومة وحتى لو كان تنفيذ هذه المشروعات عن طريق القطاع الخاص.

#### رابعاً: السياسة المالية العامة:

الدولة تسمى في سبيل الاسراع بعملية التنمية الى الاستخدام الامثل لاداة السياسة المالية العامة. فالسياسات المتعلقة بايرادات الحكومة ومصروفاتها يمكن أن يكون لها ثلاثة آثار بارزة على معدل التنمية وهي:

#### أ - التأثير في توزيع الموارد:

ان نمط الادرادات والمصروفات اذ يؤثر في مرونة تنقل عناصر الانتاج فيما بين الصناعات والمهن والأنشطة فانه بذلك يؤثر في توزيع الموارد.

#### ب - التأثير في توزيع الدخل:

تستطيع اجراءات المالية العامة تعديل توزيع الدخل بتغيير البنية المؤسسية الى تحقيق توزيع الدخل من خلالها، أو بتغيير التوزيع ذاته، مثلاً جعل توزيع الدخل أكثر تكافؤاً عن

طريق المزيد من التصاعدية في تركيب الضرائب وعن طريق توجيه المصروفات الحكومية صوب افادة الفئات الدنيا.

### ج - الآثار في مجال تشجيع رأس المال والحد من التضخم:

فاستخدام السياسة المالية العامة لتشجيع تكوين رأس المال والحد من التضخم تعني أكثر أهمية من أثرها في توزيع الموارد والدخل ذلك أن مشكلة التنمية هي بالدرجة الأولى مشكلة ندرة الموارد وبخاصة رأس المال عن طريق الاستثمار الخاص أما بواسطة الزيادة في المدخرات أبو بواسطة فائض الائتمان الموازي أو عن طريق تدفق الاستثمارات الاجنبية أو عن طريق الاستثمار العام الممول من الاقتراض أو الضرائب.

### خامساً: السياسة النقدية:

قد تلعب السياسة النقدية ايضاً دوراً في الاسراع بالتنمية عن طريق التأثير في الائتمان وفي استخداماته، وعن طريق محاربة التضخم والحفاظ على توازن ميزانية المدفوعات.

### سادساً: التطوير الاداري:

اتخاذ الاجراءات الملائمة من قبل الحكومة لخلق قياديين اداريين من داخل البلد والاستعانة بخبرات من خارج البلد لتولي عملية مسار التنمية في الطريق الصحيح.

## هوامش ومراجع الفصل الخامس

- ١ - انظر الدكتور اسماعيل صبري عبد الله، نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث، الحلقة النقاشية السادسة حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي، الواقع والممكن «الجزء الاول» المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨٣ ، ص ٢٤ .
- ٢ - لمزيد من التفاصيل انظر د. فايز ابراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره ص ص ١٢٥ - ١٥٥ (الفصل الخامس).
- ٣ - لمزيد من التفاصيل انظر:  
P.N.Rosentein - Rodan, **Industrialization Of Eastern and South Eastern Europe**, The Economic Journal 1943,  
R. Nurkse, **Problems of Capital Formation in under development Countries** , oxford Uneversity Press 1953
- ٤ - A. O. Hirschman, **The Strategy Of Economic Development**, New Haven, Yale University Press, 1968
- ٥ - H.W. **International Development Growth and change**, New York, MC Graw - Hill Book co. 1964
- ٦ - هيرشمان يضرب مثلاً بذلك الولايات المتحدة الاميركية عندما قارن اقتصاد الولايات المتحدة في عام ١٩٥٠ مع الوضع في عام ١٨٥٠ ، اتضح من عملية التنمية خلال هذا القرن تمت على اساس تنمية قطاعات رائدة في الاقتصاد القومي والتي بدورها ساعدت القطاعات التابعة على النمو من صناعة الى اخرى ومن منشأة الى اخرى، انظر الدكتور فايز ابراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠ .
- ٧ - د. فايز ابراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٢ .
- ٨ - د. فايز ابراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره ص ١٤٣ .
- ٩ - د. عمرو محيي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت: ١٩٧٣ ، الفصل السابع.

- مجلة التنمية الصناعية، ورقة مناقشة التنمية الصناعية العربية، العدد ٢٨ ، ١٩٧٦ .
- ١٠ - المرجع السابق.
- ١١ - المرجع السابق.
- ١٢ - انظر د. عبد الحسين وادي المعلى، التخطيط للتنمية الزراعية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الحلقة النقاشية السنوية الرابعة، الكويت، ١٩٨١ .
- د. سعد نصار، بعض القضايا الاساسية في تخطيط التنمية الريفية، ندوة التنمية الريفية في بعض الاقطار العربية، ٢٣ - ٢٧ ابريل (نيسان) ١٩٧٨ ، الخرطوم، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٨ ، ص ص ٢٩ - ٣٤
- ١٣ - انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٠ .
- ١٤ - انظر د. مدحت العقاد، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٣ - ١٦٥ .





## الفصل السادس التنمية في الاسلام

- ٦ - ١ مقدمة
  - ٦ - ٢ مصادر الشريعة الاسلامية
  - ٦ - ٢ - ١ القرآن الكريم
  - ٦ - ٢ - ٢ السنة النبوية والحديث الشريف.
  - ٦ - ٢ - ٣ الاجماع
  - ٦ - ٢ - ٤ القياس والاجتهاد
  - ٦ - ٣ الخصائص الاساسية للاقتصاد الاسلامي
  - ٦ - ٤ مفهوم الملكية في الفكر الاسلامي
  - ٦ - ٤ - ١ الانتفاع من الممتلكات
  - ٦ - ٤ - ٢ الاستخدام النافع للمال
  - ٦ - ٤ - ٣ الحيابة المشروعة
  - ٦ - ٤ - ٤ الاستخدام المتوازن
  - ٦ - ٤ - ٥ الزكاة
  - ٦ - ٥ الخصائص الاساسية للنظام الاداري في الاسلام
  - ٦ - ٦ السياسة الاقتصادية في الاسلام.
  - ٦ - ٧ تحليل النظام التنموي في الاسلام
- هوامش ومراجع الفصل السادس



## الفصل السادس

### التنمية في الاسلام<sup>(١)</sup>

#### ٦ - ١ مقدمة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم القضايا التي طرحت منذ عشرات السنين وذلك نتيجة عاملين اساسيين هما: -

١ - التزايد المطرد في عدد السكان.

٢ - وزيادة الحاجات الأساسية للإنسان وجميع دول العالم وخاصة البلدان النامية ومنها البلاد العربية بحاجة ماسة الى التنمية من اجل تحقيق التقدم ولتقليل التفاوت بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فلا بد من الاستفادة والاستغلال الامثل للثروات المتاحة في البلدان النامية.

وتعتبر التنمية من المفاهيم التي عرضها الاسلام واولاها اهتماما كبيراً من النواحي الفكرية والتطبيقية. فالاسلام يبنى مدخلاً نظاماً وشمولاً للتنمية المجتمعية وادارتها الفعالة. ان التعرف الدقيق على طبيعة التنمية في الاسلام لا بد التطرق الى تحليل جوانب عديدة ذات الصلة بهذا الموضوع اهمها: الاسلام والوصايا العشر، مصادر الشريعة الاسلامية، الخصائص الاساسية للاقتصاد الاسلامي، مفهوم الملكية في الفكر الاسلامي، الخصائص الاساسية للنظام الاداري في الاسلام، السياسة الاقتصادية في الاسلام، وتحليل النظام التنموي في الاسلام.

#### الاسلام والوصايا العشر

يعتبر الاسلام الدين الوحيد الذي وضع المبادئ الاساسية التي تشمل كل جوانب الحياة الانسانية، وليس الجوانب المادية فقط، وقد وضع الاسلام اطاراً من المبادئ العامة التي يمكن أن يسترشد بها المسلمون في حياتهم اليومية. فقد جاء في سورة الانعام من القرآن الكريم «قل تعالوا، اتل ما حرم ربكم عليكم: الا تشركوا به شيئاً، وبالوالدين

احساناً، ولا تقتلوا أولادكم من اطلاق، نحن نرزقكم واباهم، ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق، ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون. ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده واوفوا الكيل والميزان بالقسط لا نكلف نفساً الا وسعها، واذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله اوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون. وان هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله، ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون».

لقد عرفت هذه المبادئ بالوصايا العشر وهي: (١) النهي عن الاشراك بالله، (٢) الاحسان الى الوالدين، (٣) النهي عن قتل الاولاد، (٤) النهي عن قربان الفواحش، (٥) النهي عن قتل النفس الا بالحق (٦)، المحافظة على مال اليتيم وتربيته وتثمينه، (٧) ابقاء الكيل والميزان، (٨) العدل في الاقوال والافعال والاحكام (٩) الوفاء بالعهد، و (١٠) اتباع الصراط المستقيم.

## ٦ - ٢ مصادر الشريعة الاسلامية:

من المعروف أن مصادر الشريعة الاسلامية هي أربعة: (١) القرآن الكريم، (٢) السنة النبوية والحديث الشريف، (٣) الاجماع، و (٤) القياس والاجتهاد.

## ٦ - ٢ - ١ القرآن الكريم:

يعتبر القرآن الكريم المصدر الاساسي الاول للشريعة الاسلامية. ولا يقتصر الهدف الرئيس للقرآن الكريم على تنظيم العلاقة بين الانسان وخالقه حسب، بل يشتمل أيضاً على تنظيم العلاقة بين الانسان وبقية أفراد المجتمع. ويعتبر القرآن الكريم بمثابة وثيقة مهمة تؤكد الروابط الاخلاقية الضرورية للسلوك الانساني، حيث ان محور اهتمامه هو الفرد واصلاحه.

## ٦ - ٢ - ٢ السنة النبوية والحديث الشريف:

تعتبر السنة النبوية (التي تعني لغوي الطريق أو العرف) المصدر الاساسي الثاني للشريعة الاسلامية لانها تعكس سلوك النبي (ص) النموذجي الذي أمر الله تعالى المسلمين أن يحلوه حذوه. ويعتقد بعض الفقهاء أن كلا من السنة والحديث قد تلازما كشيء واحد في الفترة التي تلت وفاة الرسول (ص). والحديث هو رواية شفوية وعادة ما يكون قصيراً،

بقصد الاخبار عما قاله الرسول (ص) وما فعله وما أقره وما لم يقره. أي بعبارة أخرى، ان السنة تمثل معيارا للسلوك والمبادئ العملية التي يسير عليها المسلمون، أما الحديث فيعتبر بمثابة الوسيلة للتعبير عن المبادئ التشريعية في الفكر الاسلامي.

#### ٦ - ٢ - ٣ الاجماع:

يقصد بالاجماع اتفاق الامة واتفاق فقهاء الدين على أمر من الأمور. ويتمثل وجه الاختلاف بين مفهوم السنة والاجماع في أن السنة محددة أساسا بتعاليم الرسول (ص) وتمتد الى صحابته باعتبارهم مصدرا لنقل هذه التعاليم، بينما الاجتماع هو مبدأ تشريعي جديد ظهر كنتيجة للاجتهد العقلي والمنطقي ازاء الاتساع المستمر للمجتمع وتعقد مشكلاته.

#### ٦ - ٢ - ٤ القياس والاجتهاد:

يقصد بالاجتهاد «بذل كل جهد من أجل الحكم بشيء من الترجيح في مسألة شرعية» الا انه يحتمل الصبح والخطأ من الناحية القانونية. قال الرسول (ص) «من اجتهد منكم وخطأ فله اجر واحد ومن اجتهد واصاب فله اجران». ولما كانت الحياة تتعقد يوما بعد يوم مع تقدم الحضارة الانسانية، فإن الافق العقلي والفكري يتسع أيضا مع تقدم المعارف الانسانية. لذلك، فإن الشريعة الاسلامية نشأت وتطورت مع ظهور مشكلات جديدة منذ عهد الرسول (ص) وانها فسرت واعيد تفسيرها تبعا للظروف المتغيرة. ولما كان الاجتهاد يتناول أساسا المسائل الشرعية التي تنشأ في المجتمع من وقت لآخر، فإن احكامه لا يمكن أن تظل كما هي بالنسبة للعصور التالية نظرا لأن متطلبات الحياة لا بد وأن تتغير مع مرور الزمن. والجدير بالملاحظة، أن الاجتهاد يتطلب الامام في اصول الفقه والاستنباط من القرآن والسنة.

#### ٦ - ٣ الخصائص الاساسية للاقتصاد الاسلامي

يتسم الاقتصاد الاسلامي بخصائص نجملها فيما يلي:-

- ١ - يعتبر الاقتصاد الاسلامي جزءاً من النظام الاسلامي الشامل.
- ٢ - للنشاط الاقتصادي في الاسلام طابع تبديلي فليس الهدف منه المنافسة او الاحتكار او مصلحة الفرد فقط ولكن العمل على خير المجتمع وتحقيق المصلحة

العامه. وان هذا النشاط تحكمه نية المسلم المستمدة من عقيدته والتي تحول اي عمل حتى في المعاملات الى عمل تعبدى ما دام يتغني وجه الله ومرضاته.

٣ - ان الرقابة على النشاط الفردي تتكون اساساً من ضمير الانسان ذاته وخوفه من الله وطاعته للقوانين الالهية.

٤ - التوازن بين الفرد والمجتمع والتعاون بينهما، فالفرد مسؤول عن اعماله وبمحاسب عليهما كما انه لا يتمتع بالحرية المطلقة واضماً مصلحته الشخصية فوق كل شيء بل يخضع لما يحقق المصلحة العامة طبقاً لما املته الشريعة الاسلامية، فبالنسبة للملكية الفرد فهي استخلاف من الله جل شأنه على أن المال في حوزته ورخص له أن يمتلكه فهو موكل في حاله متمثلاً لامر الشرع الاسلامي «وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه» فالله هو المالك الحقيقي لكل شيء.

كما أن الاسلام يستهدف بطبيعة نظمه الاقتصادية الى توزيع الثروة عن طريق التكافل الاجتماعي الذي يتحقق عن طريق الزكاة التي تؤخذ من الاغنياء لترد على الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل، فهي تدفع عجلة الاستثمار وتؤدي الى سرعة دوران المال من القنوات الانتاجية وتضبط الميل الحدي للاستهلاك في اطار متوازن وتعمل على حسن توزيع الثروة وامتصاص الحقد الطبقى كما انها تعمل على زيادة الانتاج وتحقيق الامن العام ومنع الاكتناز وتوفير السيولة للمشروعات الاستثمارية.

ويفرض الاسلام على صاحب المال علاوة على الزكاة واجبات اخرى كالانفاق على الوالدين والاولاد والزوجة والانفاق على من ارهقتهم الحاجة وصدقة الفطر والكفارات والنذور وحق الماعون واکرام الضيف والبر والعناية بالجوار.

فالجوانب العقائدية في الاقتصاد الاسلامي يمكن ايجازها بما يلي: -

أولاً: الايمان الصادق بأن الله المالك الاصلي والحقيقي لمستلزمات النشاط الاقتصادي. ثانياً: الايمان بأن الله سخر ما في الكون لخدمة الانسان ولزواله النشاط الاقتصادي. ثالثاً: الايمان بالتفاوت في الرزق.

رابعاً: الايمان بأن مزاوله النشاط الاقتصادي عبادة وشكر لله.

خامساً: الايمان بالحساب في الآخرة عن نشاط الفرد في الحياة الدنيا.

سادساً: الايمان بأن الله يراقب الفرد في كل تصرفاته ومنها نشاطه الاقتصادي.

ويمكن ايجاز اهم خلق وسلوك المسلم في نشاطه الاقتصادي ومعاملاته في الآتي:-

- ١ - الامانة والصدق
  - ٢ - المسامحة في المعاملات أي سهولة التعامل وتيسير المعاملات.
  - ٣ - المعاملة في الطيبات والبعد عن المحرمات.
  - ٤ - الاعتدال في الربح والقناعة.
  - ٥ - الاحتياط والحفاظة على رأس المال.
- أي أن لا ينفق التاجر المسلم أكثر مما يكسب وان يحتاط المسلم للظروف غير المرغوبة في المستقبل.
- ٦ - الانفاق بالمال لتليل البر.

## ٦ - ٤ مفهوم الملكية في الفكر الاسلامي:

تعتبر الملكية لكل شيء هي لله وحده وما الانسان الا خليفة الله على هذه الارض. قال تعالى «ولله ملك السموات والارض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على كل شيء قدير». أي أن ملكية كل هبات الطبيعة لا تخص أي فرد، وان حيازة الافراد هي مشتركة ومشروطة بأنتفاع الجميع دون استغلال. أي بعبارة أخرى، أن الاسلام يسمح بالملكية الخاصة ولكنها مقيدة بأن تكون من أجل الصالح العام. كما يشجع الاسلام اكتساب الملكية الخاصة للمال ولكن بشرط ان لا يكون اكتسابه بوسائل تعود بالخير على الامة ككل. كما تشترط التعاليم الاسلامية على المالكين الالتزام ببعض الشروط لضمان حسن استغلال اموالهم. ويمكن تحديد خمسة شروط رئيسة هي: (١) الانتفاع من الممتلكات (٢) الاستخدام النافع للمال، (٣) الحيازة المشروعة، (٤) الاستخدام المتوازن، (٥) الزكاة.

## ٦ - ٤ - ١ الانتفاع من الممتلكات:

يعتبر عدم الانتفاع من حيازة الممتلكات غير مسموح به في التشريع الاسلامي، حيث تدعو تعاليم الاسلام الى ضرورة قيام الملاك بالانتفاع من ملكيتهم الى اقصى حد ممكن من اجل ان تظل الثروة متداولة بين جميع طبقات المجتمع والا تصبح حكرا على طبقة الاغنياء فقط. فالاراضي الزراعية مثلا يجب أن تستغل باستمرار من أجل خدمة المجتمع، لان عدم استغلالها لا يؤدي الى تبديد الثروة بالنسبة للمالك فحسب بل كذلك بالنسبة للمجتمع ككل. لذلك، فمن حق الدولة الاسلامية التدخل وانتزاع ملكية

الأراضي من الأفراد الذين يعجزون عن استغلالها لقاء تعويض مناسب إذا كان الحصول عليها قد تم بطرق مشروعة أصلاً. فقد جاء على لسان الرسول (ص) أنه «ليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنوات». وقد طبق هذا المبدأ الخليفة عمر بن الخطاب عندما استعاد بعض الأراضي التي منحها الرسول (ص) إلى بلال بن الحارث لأنه لم يستغل جميع الأراضي التي منحها له الرسول (ص) وبذلك وجه الاهتمام إلى زراعة الأراضي البور.

#### ٦ - ٤ - ٢ الاستخدام النافع للمال:

يمكن التعرف على الفلسفة العامة التي تحكم كيفية استغلال الملكية من خلال بعض النصوص القرآنية. فقد جاء في القرآن الكريم «مثل الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون». ويقول تعالى «مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله مثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم». يتضح من هذا أن الاستخدام النافع للملكية لا يمكن أن يكون مطلقاً فهو يرتبط بحاجات المجتمع وقيم الحياة.

#### ٦ - ٤ - ٣ الحيازة المشروعة:

تحرّم الشريعة الإسلامية الوسائل غير المشروعة لكسب الملكية سواء عن طريق الاحتيال أو الغش أو الاحتكار فقد جاء في القرآن الكريم «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضي منكم». ويتضح من هذه الآية الكريمة القاعدة التي تحكم سلوك المالك.

#### ٦ - ٤ - ٤ الاستخدام المتوازن:

تلزم الشريعة الإسلامية المالك بوجوب استعمال ماله بطريقة متوازنة. أي يجب ألا يكون مبلّراً أو مقترأً في انفاقه. وجاء في القرآن الكريم «ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً».

#### ٦ - ٤ - ٥ الزكاة:

يمكن تعريف الزكاة بأنها تمثل حصة المجتمع من الثروة المكتسبة التي يحققها العمال، الزارع وأصحاب رأس المال. وتعتبر الزكاة محور المالية العامة في الإسلام، وهي تشمل



النواحي الاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية. فمن الناحية الاخلاقية تخلص الزكاة النفس من الجشع واللف وراء اكتناز الثروة. ومن الناحية الاجتماعية تمثل الزكاة الوسيلة الفاعلة للتخلص من الفقر في المجتمع. أما من الناحية الاقتصادية فإن الزكاة تحول دون تركز الثروة في أيدي قلة من الافراد وتعمل على توزيعها من قبل الدولة.

ولما كانت الزكاة تعتبر من الأركان الأساسية في الاسلام، لذلك نجد ان هناك تفاعلا حركيا بين الجانبين الروحي والمادي في المجتمع الاسلامي يرمز الى الوحدة الداخلية القائمة بين الدين والاقتصاد. ومن المبادئ الرئيسة التي تحكم الزكاة هي: (١) مبدأ الايمان، (٢) مبدأ العدالة، (٣) مبدأ الانتاجية.

المبدأ الأول الذي يحكم الزكاة هو الايمان بالاسلام، حيث ارتبطت الزكاة بالصلوة في أكثر من عشرين موضعاً في القرآن الكريم: «واقموا الصلاة وآتوا الزكاة واقرضوا الله قرضاً حسناً». لذلك، فإن الاسلام ينظر الى الزكاة باعتبارها عملاً من أعمال العبادة التي يجب على المؤمن أن يؤديها.

أما المبدأ الثاني الذي يحكم الزكاة فهو مبدأ العدالة، فيؤخذ العشر من الأراضي التي تروى بماء المطر أو بالعيون أو التي تروى بماء يجري فوق سطح الأراضي، أما الأراضي التي تروى من الآبار فيؤخذ منها نسبة أقل وهي نصف العشر. ومن هنا نجد أن الاسلام قد راعي مبدأ العدالة، حيث كلما زاد الجهد قل معدل الضريبة.

أما المبدأ الثالث فهو مبدأ الانتاجية أو الاستحقاق. فالزكاة تدفع سنوياً بعد حسب النصاب. والحد الأدنى للنصاب هو ربع العشر. ولا تستحق الزكاة على النصاب الا عندما يكون نامياً وتستحق بعد مرور سنة حتى تؤتى فيها الانتاجية ثمارها. ولا تستحق الزكاة عن الأشياء الهالكة أو المخصصة للاستهلاك الشخصي.

## ٦ - ٥ الخصائص الأساسية للنظام الإداري في الاسلام:

وتشمل هذه الخصائص ما يلي: -

١ - حماية انسجام المفاهيم والممارسات الإدارية مع نص وروح القرآن الكريم والسنة الشريفة واجتهادات أئمة المسلمين وفقاً لهذا التسلسل التشريعي الهرمي بحيث إن النص الواضح والروح المستخلصة من التشريع الأعلى تحكمان التشريعات الأدنى منها في الهرم التشريعي.

٢ - نظام اتخاذ القرارات يقوم على مبدأ المشاركة والتشاور بين الحكام والمحكومين وبين

الرؤساء والرؤوسين في مختلف القضايا الادارية والسياسية والاقتصادية وغيرها. وتشمل المشاركة مختلف انواع القرارات وعلى كافة المستويات الادارية من رأس الدولة الى اصغر تنظيم اداري فيها. حيث ان مبدأ المشاركة (الشوري) هو من المبادئ الاسلامية العامة والراسخة في اعماق الفكر والممارسة الاسلامية.

٣ - وجود نظام رقابة عامة وادارية محكم وفعال يشمل الرقابة الذاتية للفرد المسلم والرقابة الخارجية التي تتضمن ادوات رقابية محددة مثل رقابة الرئيس المباشر والسجلات وامكانية المسألة (من اين لك هذا؟) ورقابة الرأي العام (جماعة المسلمين). ومن المعروف ان وجود الرقابة الذاتية لدى الأفراد هو من أقوى وسائل الرقابة والتي تحاول المنظمات الحديثة تنشيطها وتدعيمها لدى الأفراد في حي ان هذا المبدأ متأصل في الادارة الاسلامية منذ زمن بعيد.

٤ - وجود نظام حوافز مادية ومعنوية كافية تكفل كفاءة وفعالية الاداء الفردي والمؤسسي. فلقد حرص الاسلام على كفاية المسلمين (بمن فيهم العاملين) المادية بحدود العيش الانساني الكريم. ان ضمان مستوى معين من المعيشة هو مسؤولية فردية وجماعية مؤكدة في مختلف التشريعات الانسانية مبررات عامة تتمثل في احترام الانسان وارتفاع قيمته في الاسلام وان اشباع الحاجات الانسانية هو من فضل الله على الجميع وما الى ذلك من قيم. بالاضافة الى هذه المبررات العامة، فإن ضمان العيش الكريم يمس مبررات ادارية تحرص عليها المؤسسات الاسلامية. ومن أهم هذه المبررات الادارية هو حفز الافراد على بذل أقصى طاقاتهم في العمل الاداري الكفوء والمنتج والمخلص من ناحية وتجنب إمكانية الفساد الاداري... مثل الرشوة وغيرها من ناحية أخرى. أما الحوافز المعنوية فتتمثل بالرضا الوظيفي والاطمئنان العام من حيث ان العامل مهما كان مستواه الاداري أو طبيعة عمله يشعر داخليا بأنه ينفذ ارادة الخالق من خلال خدمة مجتمعه.

٥ - عدالة وتوازن العلاقات بين مختلف المستويات التنظيمية والادارية اقسياً وعمودياً حيث ان الاسلام أوجب على جميع افراد الحكم بالعمل والمساواة وفقاً للاصول الشرعية دوماً تمييز أو ظلم. ومن الطبيعي أن هناك مزايا كثيرة لعدالة العلاقات التنظيمية منها مثلاً لا حصراً احترام النظام الاداري العادل بذاته وبذلك الجهود لخدمة اهدافه والاطمئنان النفسي وغيرها.

٦ - وجود نظام اتصال فعال وواضح بسبب تجانس القيم ووحدة المفاهيم وترباط الاهداف وتشابه المعاني والرموز والمذلولات الفكرية بين عناصر عملية الاتصال والتي

تشمل المرسل والمستقبل وواسطة الاتصال. ان وجود شبكة ونظام فقال للاتصالات التنظيمية يعتبر من أهم عوامل نجاح المنظمة الادارية في تحقيق اهدافها.

٧ - قيام النظام الاداري الاسلامي على مبدأ الجدارة والكفاءة حيث يجب أن تتسجم عملية التوظيف بمختلف مراحلها (التعيين والترقية والعزل) مع هذا المبدأ. يخضع التعيين في الوظائف الادارية خصوصاً العامة منها الى مجموعة من الشروط والمواصفات التي يجب توافرها في المرشح لشغل المراكز الوظيفية المختلفة. ومن هذه الشروط الكفاءة الفنية والسلوكية والخلقية والجدارة عموماً. كذلك فإن الامور الوظيفية الاخرى مثل الترقية أو العقاب أو العزل أو غيرها تقوم على أساس موضوعي من بين اركانه الجدارة. ان المعيار الاساسي في النظام الوظيفي الاسلامي هو الجدارة والمنافسة بمعزل عن أية استثناءات غير موضوعية مثل المحاباة في تعيين الاقرباء أو الاصدقاء أو الولاءات والمصالح الخاصة.

## ٦ - ٦ السياسة الاقتصادية في الاسلام

تشكل السياسة الاقتصادية جزءاً حيوياً من النظام التنموي الاسلامي وغيره أيضاً. وتمثل السياسة الاقتصادية مكيانيكية التعامل الفعال مع المشكلات الاقتصادية والفرص المتاحة في إطار البيئة المجتمعة. وتهدف السياسة الاقتصادية إلى تحليل المشكلات وبيان سبل مواجهتها بالإضافة الى تسخير المصادر والامكانيات والفرص المتوفرة من اجل إنجاز الأهداف التنموية الشاملة.

وتبين السياسة الاقتصادية طبيعة المشكلة الاقتصادية وكيفية التعامل معها من خلال تبنى استراتيجية مجتمعة محددة. وقد تتضمن هذه الاستراتيجية درجات متفاوتة من الحرية الفردية والتدخل الحكومي أو المشاركة بين القطاعين العام والخاص وفقاً للنظام المجتمعي السائد. وبالرغم من الاختلاف الواسع في أدوات السياسة الاقتصادية والاستراتيجية التي تنطلق منها فإن الهدف العام لهذه السياسة هو المحافظة على التوازن والاستقرار والرفاه الاقتصادي العام.

تتركز الدراسات الاقتصادية على تحديد المشكلة الاقتصادية وابعادها وحقيقتها تمهيداً لوضع الحلول المناسبة لمواجهتها ومعالجتها. ويعتبر البحث في المشكلة الاقتصادية هو نقطة البداية في محاولات المفكرين والعلماء الاقتصاديين ورجال الحكم والساسة لتوفير سبل العيش الكريم للمواطن.

يسود الاعتقاد لدى الكتّاب الاقتصاديين (غير المسلمين) بان المشكلة الاقتصادية

تتمثل في ندرة المصادر والموارد الطبيعية بمختلف أنواعها وبالتالي فإن هذه الندرة في المصادر تقف وراء الحاجة الانسانية بشكل عام من النواحي المادية والاجتماعية والثقافية والرفاه الانساني بشكل عام. فالحاجة التي تعاني منها البشرية مردها عجز الطبيعة عن تلبية الاحتياجات الانسانية الاساسية.

كذلك فإن المشكلة الاساسية التي تواجه المجتمعات الانسانية في مجال الاقتصاد هي مشكلة تخلف الموارد الاقتصادية وعجزها عن مواكبة الزيادة في عدد السكان، ونمو المجتمعات البشرية بحيث تبدو هذه المصادر وكأنها في وضع تناقصي بالمقارنة مع الزيادة المضطردة في عدد السكان وتطور حاجاتهم.

تختلف النظرة الاسلامية للمشكلة الاقتصادية بشكل اساسي عن الافكار الاقتصادية العلمانية حيث انه بالرغم من اعتراف الاسلام بالفقر كمشكلة انسانية الا انه يعلل اسبابها في المجتمعات الانسانية بحد ذاتها وليست ارثا من الطبيعة.

إن سوء استغلال الانسان للموارد الطبيعية وظلم الانسان لأخيه الانسان واتانيته هي أبرز الاسباب التي تخلق الفقر وتسهم في ظهور الطبقة وتوسيعها وتعزيزها.

كما ان المصادر الطبيعية والموارد متوفرة وليست نادرة كما يقول الكتاب غير المسلمين. فقد انعم الخالق سبحانه وتعالى على بني البشر بثروات غنية في البحر والبر والسماء. وبالتالي فما على الانسان الا ان يسعى في أنحاء الكون والمعورة ليكتشف هذه النعم ويعمل على استغلالها واستثمارها وتصنيعها وتوفيرها لاستهلاك البشر لما فيه نفعهم وخيرهم جميعا.

إن حقيقة توفر ثروة غير محدودة في بواطن الارض والبحار والسماء هو أمر تؤكدته تطورات التاريخ الانساني حيث تتوالي الاكتشافات وتزايد كما ونوعا وعمقا في كافة مجالات الحياة. فلو رجعنا الى عصر الانسان الأول على سبيل المثال لوجدنا انه بدأ بحياة بسيطة جدا وبداية لكنها تتلاءم مع طبيعة احتياجاته في تلك الحقبة الزمنية، وبمرور الزمن تتابعت الاكتشافات الانسانية وتزايد التقدم الانساني في مختلف مناحي الحياة وفقا لمطالبات الانسان واحتياجاته المتزايدة كل يوم. وهكذا تستمر التطورات والاكتشافات الانسانية للطبيعة ومواردها ونعمها بحيث يترافق ظهور الحاجات الانسانية الجديدة مع المزيد من الاكتشافات والاختراعات التي من شأنها تلبية هذه الحاجات.

تطلق السياسة الاقتصادية في الاسلام من الاسس التشريعية العامة للاسلام وعلى رأسها القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات وممارسات العلماء والائمة والقادة

المسلمين. ففي اطار هذه الاسس التشريعية يتم تخطيط وتعميم كافة السياسات العامة للدولة الاسلامية كما يتم تنفيذ ومراقبة ومتابعة وملائمة هذه الخطط والسياسات وفقا لتغيرات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة عبر الأزمان والعصور دون مساس بالجوهر والمبادئ الثابتة.

لا شك في أن الخطوط الاساسية العريضة لكافة امور المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها محددة ومنظمة باحكام ومرونة تستوعب كافة التطورات المجتمعية والانسانية الا ان تفصيلات وشكليات واساليب ترجمة هذه السياسات الثابتة في القرآن والسنة تختلف نسبيا من عصر وظرف لآخر وفقا لتطور وتغير تركيبة الحياة الانسانية واحتياجاتها وظروفها العامة وبالتالي كان لا بد من فتح المجال لاجتهادات العلماء المسلمين وتطوير امكانية وقدرة المجتمع الاسلامي الذاتية على ملائمة المستجدات والمتغيرات البيعية بشكل يتوافق مع ثوابت العقيدة والشرع الاسلامي.

لقد نظم الاسلام المجتمع الانساني واعطى المشروعية والاهلية والواجب والسلطة للدولة كمنظمة سياسية اجتماعية واقتصادية تكون مهمتها قيادة وإدارة وتوجيه المجتمع بطاقاته المختلفة (البشرية والاقتصادية والفنية) ضمن الاطار التشريعي الاسلامي لخدمة المصلحة العامة وتحقيق الخير والرفاه الاقتصادي والاجتماعي والروحي لبني البشر. وبعبارة أخرى فقد رسم الاسلام الحدود الاساسية لكل من الحرية الفردية ودرجة تدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع.

حيث حرص الاسلام على مبدأ التوازن والاعتدال العادل والملائم في كافة الامور ومنها الحريات الفردية ومحدداتها ودواعي تدخل الدولة وشروطه واصوله بحيث لا تطغى الحرية الفردية على الحرية والمصلحة المجتمعية العامة كما لا يجوز سيطرة الجماعة على الحريات الفردية المشروعة وعدم تقييدها الا في الحالات والشكل الذي يتطلبه الشرع. لقد عجزت المجتمعات غير الاسلامية عن تحقيق توازن ديناميكي مستقر بين حرية الفرد وتدخل الدولة حيث اتسمت بعضها بالتركيز على حرية واسعة للأفراد وتدخل محدود من قبل الدولة او العكس وما يرافق ذلك من مشاكل وقلاقل.

إن نجاح المجتمع الاسلامي في تحقيق توازن ديناميكي مستقر يعني اعطاء حرية واسعة في الاصل للأفراد ضمن اطار الشرع الاسلامي وتحديد الحالات التي تستوجب تدخل الدولة لحماية المجتمع والمصلحة العامة واحقاق الحق وازهاق الباطل وللنهوض بالمسلمين عموما. أي أن الاسلام اباح الحرية المشروعة وبنفس الوقت وضع ضوابط واضحة

وحاسمة لبقاء هذه الحريات في اطارها السليم.  
ففي مجال الملكية اجاز الاسلام حق الافراد في التملك بالطرق المكتسبة والموروثة  
وبين ايضا حقوق الآخرين (المجتمع) في هذه الممتلكات، وقد وضع الاسلام أيضا ضوابط  
استعمال الممتلكات (الاموال مثلا) وواجه استثمارها وحدود ذلك، حيث يجب استعمال  
الاموال في الاشياء المباحة شرعا سواء في الاستهلاك أو الانتاج. كما حارب الاسلام  
اكتناز الأموال وحجبها عن المنفعة العامة وخصص الاسلام أيضا نصيبا للمجتمع (الفقراء  
وغيرهم) من هذه الاموال الخاصة على شكل زكاة واجبه على الفرد المسلم ضمن احكام  
وشروط محددة.

كذلك فإن من واجب المسلم استثمار امواله وممتلكاته بطريقة مشروعة وخيرة تنفع  
المسلمين عموما وبمعكس ذلك جاز للدولة بل من واجبها اجباره على اتباع السبيل الاثمل  
والمشروع. أما المجتمعات غير الاسلامية فقد تباينت في معالجتها وتحديد مفهوم الملكية  
حيث غالت بعضها في حرية التملك لدرجة الظلم والطبقية الفاحشة بينما حرمت  
مجتمعات أخرى الافراد من حقوق التملك الخاص الا في حدود بسيطة جداً. وقد كان  
المنظور الاسلامي للملكية وحريتها النسبية مبنيا على قاعدة جوهرية في صميم النظام  
الاسلامي الا وهي ان الملكية الاصلية تعود للخالق سبحانه وتعالى وان استخلاف الانسان  
في هذه الملكية على الارض ما هو الا نعمة من الخالق الذي تقتضي مشيئته استغلال هذه  
الممتلكات لصالح الفرد والجماعة بشكل متوازن ومتزامن.

ولا تقتصر حقوق الغير في اموال وممتلكات الافراد على الزكاة أو اجور العمل  
وغيرها انما تعدى ذلك عند الحاجة في الاحوال العادية أو الطارئة الى فرض ضرائب على  
القادرين لسد احتياجات المجتمع المسلم الذي يقوم على التكافل والتضامن وروح التعاون  
والأخوة. فالضرائب هي وسيلة الدولة المشروعة لتحصيل الاموال اللازمة لمواجهة حالات  
طارئة مثل الكوارث الطبيعية أو الحروب او حالات عادية تستلزم تقديم خدمات معينة  
للمجتمع. كذلك فإن الضرائب يمكن ان تشكل عنصرا ثابتا للدخل والموازنة العامة  
الاسلامية اذا رأى القادة وذوي الشأن والاختصاص ذلك حيث ان الضرائب تختلف عن  
الزكاة في أن الأخيرة هي واجب ديني بالدرجة الأولى نحو الخالق سبحانه وتعالى، بينما  
تكون الضرائب بالدرجة الأولى تلبية لحاجة مجتمعية وطاعة لأولي الأمر والتي هي  
بالتالي طاعة للخالق.

## ٦ - ٧ تحليل النظام التنموي في الاسلام:

تجلى خصائص النظام (System) بأفضل صورها في النظام الاسلامي ومكوناته الفرعية. ومن المعروف أن خصائص النظام تتمثل في الوحدة والتكامل والترابط والانسجام والتعاون والانفتاح الحيوي بين مكونات النظام الداخلية من جهة وبين هذه المكونات والبيئة المحيطة به من جهة أخرى ويعتبر النظام التنموي نظاماً فرعياً في النظام الاسلامي العام.

ويرتكز النظام التنموي الاسلامي إلى مجموعة من الخصائص والأهداف والوسائل والاستراتيجيات المترابطة. حيث تتضمن خصائص النظام التنموي الاسلامي مجموعتين من الخصائص الفرعية وهي: -

أ - الخصائص العامة لأي نظام والمتمثلة بالوحدة والتكامل والترابط والانسجام والانفتاح.

ب - خصائص النظام الاسلامي العام والتي ذكرنا أهمها أنفاً بالاضافة الى الخصائص الاقتصادية والادارية بشكل خاص والتي ذكرت أنفاً أيضاً.  
أما أهداف التنمية في الاسلام فأهمها ما يلي: -

١ - تعزيز قوة ومنعة المجتمع الاسلامي وبالتالي المحافظة على إستقراره الاقتصادي والاجتماعي والعام.

٢ - توفير السلع والخدمات بكميات ونوعيات ملائمة وتطويرها باستمرار وبشكل يعزز الرفاه العام للأفراد والجماعات في المجتمع.

٣ - الحفاظ على إستقلالية المجتمع المسلم ومحاربة التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها. وهذا يعني الانفتاح المتوازن والفاعل وليس الانغلاق وعدم التعاون الايجابي.

٤ - تفعيل الاقتصاد الاسلامي وتنشيطه في مختلف القطاعات الانتاجية المادية والصناعية والتكنولوجية والزراعية وغيرها.

٥ - العدالة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.  
أما الوسائل التي تستخدم في تحقيق أهداف التنمية الاسلامية فيجب أن تكون ضمن دائرة الحلال والشرع الاسلامي وان تبتعد عن المحرمات من الوسائل والسبل التنموية. وتشمل وسائل التنمية الاسلامية ما يلي: -

١ - استثمار الأموال الفردية والجماعية العامة والخاصة وفقاً للأطر الشرعية المعروفة

أي توجيهها لانتاج النافع من السلع والخدمات. كما يجب أن تبتعد الاستثمارات عن الحرام بمختلف أشكاله وموضوعاته مثل الربا أو إنتاج المحرمات مثل الخمر وغيرها.

٢ - استثمار الجهود والامكانيات البشرية من خلال العمل المخلص والبناء والاستغلال الأمثل للأوقات والامكانيات المختلفة.

٣ - استعمال التكنولوجيا الحديثة والملائمة لزيادة الانتاجية وتحقيق الكفاية والفعالية والكفاءة في الانجاز للأهداف التنموية.

٤ - تطوير الادارة بمختلف جوانبها لخدمة أهداف التنمية.

٥ - مقاومة الهدر في الطاقات الانتاجية والاستهلاكية ومكافحة الإكتناز وتشجيع الادخار والاستثمار والتمويل التنموي.

وهناك عدد من الاستراتيجيات للتنمية في الاسلام وأهمها:-

أ - إستراتيجيات مالية تشمل المراهجة والمضاربة والقروض.

ب - استراتيجيات خاصة بالعنصر البشري وتدور حول تشجيع العمل المنتج والنافع والمخلص حيث أن الاسلام يعتبر العمل عبادة لله سبحانه وتعالى.

ج- إستراتيجية التوازن بين القطاعين العام والخاص في مجال الجهد التنموي الشامل والفعال فالدولة والأفراد هما محركان للتنمية الشاملة.



## هوامش ومراجع الفصل السادس

- ١ - تم الاعتماد بالكامل على مصدرين في هذا الفصل والمصدرين: -  
- د. نائل عبد الحافظ العواملة، ادارة التنمية: الالمس النظرية وتطبيقاتها في الأردن، زهران للنشر والتوزيع، ١٩٩٢ ، الفصل الثامن.  
- د. عبد الوهاب الامين، النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة الرأسمالية والاشتراكية والاسلام، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الكويت، ١٩٨٦ ، الفصل السابع عشر.



## الجزء الثالث التخطيط الاقتصادي

### الفصل السابع مفاهيم اساسية في التخطيط الاقتصادي

- ٧ - ١ تاريخ التخطيط
  - ٧ - ٢ ما المقصود بالتخطيط الاقتصادي
  - ٧ - ٣ أهداف التخطيط الاقتصادي
    - ٧ - ٣ - ١ اهداف التخطيط في النظام الرأسمالي.
    - ٧ - ٣ - ٢ اهداف التخطيط في البلدان الاشتراكية.
    - ٧ - ٣ - ٣ اهداف التخطيط في البلدان النامية:
  - ٧ - ٤ أنواع التخطيط
    - ٧ - ٤ - ١ التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل
    - ٧ - ٤ - ٢ التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي
    - ٧ - ٤ - ٣ التخطيط القومي والتخطيط الاقليمي.
    - ٧ - ٤ - ٤ تخطيط طويل المدى ومتوسط المدى وقصير المدى
    - ٧ - ٤ - ٥ التخطيط المادي والتخطيط المالي
    - ٧ - ٤ - ٦ التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي
    - ٧ - ٤ - ٧ تخطيط كلي وتخطيط قطاعي.
  - ٧ - ٥ مقومات نجاح التخطيط
  - ٧ - ٦ المبادئ الاساسية للتخطيط
  - ٧ - ٧ الاساليب الفنية للتخطيط
- هوامش ومراجع الفصل السابع.



## الجزء الثالث التخطيط الاقتصادي

### الفصل السابع «مفاهيم أساسية في التخطيط الاقتصادي»

#### ٧ - ١ تاريخ التخطيط<sup>(١)</sup>

كان أول من أبرز فكرة التخطيط الاقتصادي العالم النرويجي كريستيان شونهيذر في بحث نشره في عام ١٩١٠، ثم طورت الفكرة من الناحية العملية، أثناء الحرب العالمية الأولى في ألمانيا واتخذتها هذه الدولة وسيلة لإدارة دفة الحرب واتبعت الدول المتحاربة نفس الأسلوب التخطيطي في إدارة دفة الحرب.

بريطانيا اتبعت نفس الأسلوب التخطيطي، وذلك لأغراض المواءمة بين الاقتصاد القومي وبين مقتضيات المجهود الحربي. وبعبارة أخرى كان التخطيط الاقتصادي في الدول الرأسمالية وسيلة مؤقتة تنظم عملية تحول الاقتصاد القومي من ظروف السلم إلى ظروف الحرب.

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد ثانية، ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط السليم للموارد الاقتصادية. كما أخذت دول جنوب شرق آسيا كالفلبين وبورما واندونيسيا بفكرة التخطيط القومي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وبمعدلات سريعة والتغلب على ما تعانيه من تخلف وفقر وانخفاض المستويات المعيشية فيها. وظهر أيضاً هذا الاتجاه نحو التخطيط في دول أمريكا اللاتينية.

ومن أهم أسباب الاهتمام بالتخطيط للدول الذي أخذت بهذه الفكرة يرجع إلى العوامل التي يمكن أن نجملها فيما يلي:-

١ - اثر الكساد العظيم (١٩٢٩ - ١٩٣٢) في زعزعة ثقة الناس في الأسلوب التقليدي على تحقيق النمو الاقتصادي المستمر، والتغلب على الازمات الحادة المتكررة، والافراط في

الانتاج، والبطالة المزمنة، التي كانت طابع الحياة الاقتصادية، انذاك في المجتمعات الغربية، ذات الاقتصاد الحر.

٢ - اندلاع الحربين العالميتين الاولى والثانية، بفاصل زمني بينهما لا يزيد عن ربع قرن مما كان سببا مباشرا لتأييد فكرة التخطيط الاقتصادي في كثير من الدول الغربية، التي طبقتة بدرجات متفاوتة لتمكين من متابعة الحرب.

٣ - الدمار المادي في دول اوربا من جراء الحرب العالمية الثانية، وما استتبعه ذلك من تطبيق فكرة التخطيط الاقتصادي كضرورة حتمية اقتضتها الظروف الملحة لاعادة تعمير ما خربته الحرب.

٤ - وضوح الرؤيا فيما يتعلق باساليب التنمية الاقتصادية في المجتمعات المختلفة الاخذة باسباب النمط الاقتصادي السريع.

أما بالنسبة للدول العربية فالتجربة التخطيطية العربية بدأت باعداد الخطة العشرية الاولى في مصر ١٩٥٩ / ١٩٦٠ - ١٩٦٩ / ١٩٧٠ الذي أعد فيها تفصيلا للخطة الخمسية الاولى ١٩٥٩ / ١٩٦٠ - ١٩٦٤ / ١٩٦٥ . وأعدت الخطة الخمسية الاولى في سوريا في نفس الوقت لكن لم يكتب لها الاستمرار أو التطبيق اذ توقفت على اثر حركة الانفصال في سنة ١٩٦١ - كما واعدت السودان الخطة العشرية ١٩٦١ / ١٩٦٢ - ١٩٧٠ / ١٩٧١ تلتها الجزائر. ولم تبدأ السبعينات بعد وكانت الاقطار العربية جميعا قد أعلنت قيام الاجهزة التخطيطية وبدأت في اعداد خططها القطرية.

## ٧ - ٢ ما المقصود بالتخطيط الاقتصادي:

تعرض كثير من الكتاب لتعريف المقصود بالتخطيط الاقتصادي. فيعرفه البعض بأنه «العملية التي تقوم الدولة بمقتضاها بوضع قطاعات الاقتصاد القومي في صورة متكاملة لفترة زمنية مقبلة» ويعرفه البعض الاخر بأنه استخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق أقصى اشباع ممكن، وعرفه آخرون بأنه «اختيار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محدودة»، كذلك يعرف التخطيط «بأنه تحديد أهداف معينة مع وضع الاساليب والتنظيمات والاجراءات لتحقيق تلك الاهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة»<sup>(١)</sup>.

يلاحظ أن هناك اختلاف في وجهات النظر حول المقصود بالتخطيط الاقتصادي. فالتخطيط هو التوجيه الواعي لموارد المجتمع كافة لتحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية<sup>(٢)</sup>. فالاداة التي يستخدمها التخطيط في تحقيق أهدافه هي الخطة القومية التي

يقوم باعدادها الجهاز المركزي للتخطيط وتقوم بتنفيذها كافة الوحدات الانتاجية على مستوى الاقتصاد القومي.

ويمكن اعتبار التخطيط (نوعاً من تدخل الدول، لتحقيق موازنة واعية بين الناجح القومي وهيكله من جهة، وبين الحاجات الاجتماعية من جهة أخرى، وذلك في شكل تصميم وتنفيذ برنامج عمل مستقل، وذلك لضمان اتجاه وقيم المتغيرات الاقتصادية العامة<sup>(٤)</sup>.

أما شارلز بتلهام Charles Bettelheim فيقول «أن التخطيط عملية يمكن لها أن تنظم جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتستلزم ترابطاً وتنسيقاً بين قطاعات الاقتصاد القومي، مما يستدعي دراسة على نطاق عام وشامل للتأكد من أن المجتمع سوف ينمو بصورة منتظمة ومتسقة وبأقصى سرعة ممكنة، وذلك مع التصدير بالموارد الموجودة وبالأحوال والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة بحيث يمكن السيطرة عليها، وذلك ضماناً للنتائج المستهدفة من الخطة»<sup>(٥)</sup>.

ويذهب ديكسون Dickinson إلى أن التخطيط هو عبارة عن «وضع القرارات الكلية المتعلقة بماذا، وكم ينتج؟ وكيف، ومتى، وأين؟ ولن يوزع ذلك على أساس تقرير واع من سلطة حازمة، وعلى أساس شامل للنظام الاقتصادي»<sup>(٦)</sup>.

ويقرب بالدوين Baldwin التخطيط بأنه «أسلوب لاستخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق له الحصول على أقصى اشباع ممكن»<sup>(٧)</sup>. أما برلوف وساتز Perlogg, Sacz فيعتبران أن التخطيط هو «أي فعل تقوم به الدولة بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي عن ذلك المعدل الذي كان يتحقق لو لم تقم بهذا الفعل»<sup>(٨)</sup>.

ويقرب واترسون Waterson بأن التخطيط «عبارة عن اختيار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محدودة»<sup>(٩)</sup>.

كما يعرف مصطفى الخشاب التخطيط بأنه «عملية تجميع للقوى، وتنسيق للجهود وتنظيم للنشاط الاجتماعي الذي تبذله جماعة من الجماعات، في إطار واحد مع تكامل الأهداف وتوحيد المواقف، مستغلين في ذلك خبراتهم ومعلوماتهم، مقدرتهم الذهنية والعلمية وامكانيات البيئة، ومستعينين بتجارب الماضي ووسائل الحاضر للوصول إلى أهداف تقابل حاجات المجتمع وتحقق ارتقاءهم إلى حياة اجتماعية أفضل»<sup>(١٠)</sup>.

ويرى الدكتور محمد محمود الأمام أن التخطيط لا يخرج عن كونه «وسيلة لا غاية، وهو يتميز بأنه وسيلة منظمة ومستمرة - وإذا كان قومياً قلنا أيضاً شاملة - يتم فيها حصر كافة موارد المجتمع مادية كانت أو مالية أم بشرية وتحويل طريقة تبنيها واستغلالها

أو تشغيلها وتوجيهها وتوزيعها، بشكل يساعد على تحقيق الغايات المرجوة في أقصر فترة ممكنة، وبأقل جهد أو تكلفة اجتماعية واقتصادية، وبأدنى قدر من الضياع في هذه الموارد<sup>(١١)</sup>.

ولا بد هنا ألا نخلط بين التخطيط الاقتصادي والاشتراكية. فالتخطيط الاقتصادي كما عرّفه الاقتصاديون هو أسلوب علمي أو وسيلة تهدف إلى الاستغلال الأمثل للثروات المتاحة في البلد خلال فترة معينة من أجل رفع مستوى البلد ورفاهية المجتمع. أما الاشتراكية فهي مذهب أو نظام قد يطبق كله أو بعضه حسب طبيعة البلد<sup>(١٢)</sup>. وقد تبنت معظم الدول النامية إلى هذه الحقيقة وخاصة بعض الدول العربية أن هناك اختلافا جديرا بين التخطيط والاشتراكية فاتبعت أسلوب التخطيط وبدرجات متفاوتة وذلك حسب ظروف وطبيعة كل دولة.

### ٧ - ٣ أهداف التخطيط:

من الطبيعي أن تبدأ أي خطة عامة بتحديد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها، فالخطة تمر عن بعض الرغبات الكامنة التي يود القائمون على تنفيذ الخطة تحقيقها. وعادة ما تتبلور هذه الرغبات في رغبة عامة واحدة وهي رفع مستوى المعيشة للأفراد. وتنبثق أهداف التخطيط من طبيعة ذات النظام الذي يمارس فيه التخطيط. وكما نعلم هناك نظامان اقتصاديان رئيسيان: النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي إلى جانب نظام غير متميز كثيرا هو النظام الاقتصادي في البلدان النامية ذو الصفة المزدوجة. وهذه الأنظمة متباينة من حيث فلسفتها وطريقة سيرها ومرحلة نموها وطاقاتها ودرجة طموحها. وتبعاً لهذا التباين تتباين أهداف التخطيط. ولذلك سنحاول أن نتعرف على الأهداف في كل نظام من خلال تصورنا وفهمنا لطبيعته<sup>(١٣)</sup>.

### ٧ - ٣ - ١ أهداف التخطيط في النظام الرأسمالي:

يعتمد النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. وأن القوة المحركة لآلية هذا النظام هي المزاومة وقوانين السوق. ان طبيعة النظام الرأسمالي ذاتها تجعل قطاعات الاقتصاد القومي متباينة في تطورها. وأما الأهداف العامة التي تحاول الدول الرأسمالية الوصول إليها باتباعها أسلوب التخطيط يمكن تحديدها بالنقاط التالية:

١ - تصحيح الانحرافات الناجمة عن طريقة ونمط سير اقتصادياتها الرأسمالية والتي تظهر



في صورة الدورات الاقتصادية والبطالة، والاهداف هنا في تحقيق التوظيف الكامل للموارد الانتاجية المادية والبشرية.

٢ - رفع معدل نمو الدخل القومي بحيث لا تتخلف الاقتصاديات الرأسمالية عن التقدم الاقتصادي السريع الذي تسجله الدول الاشتراكية.

٣ - تنمية بعض قطاعات الاقتصاد القومي التي تكون متخلفة في نموها أو التي يرد تعجيل النمو فيها بمعدل أعلى.

وباختصار يمكن القول بأن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هي المسيطرة في النظام الرأسمالي، وأن معظم القرارات تكون في أيدي الافراد، وان الحكومة لا تؤثر الا بطريق غير مباشر في هذه القرارات ومن خلال سياستها النقدية والمالية وسياسة الاجور، الامر الذي يجعل تنفيذ تلك الاهداف خاضعا لرغبة الافراد ومشيتهم وتابعا للكيفية التي تتطابق أو تتعارض فيها مصلحة الافراد مع تلك الاهداف.

#### ٧ - ٣ - ٢ أهداف التخطيط في البلدان الاشتراكية:

يعتمد النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج. فالدول تملك كل وسائل الانتاج. وأما الاهداف العامة التي تحاول الدول الاشتراكية بتابع أسلوب التخطيط يمكن تحديدها كما يلي:

١ - ان التخطيط الاقتصادي باعتباره أحد الاسس الرئيسية للاشتراكية يهدف من قبل كل شيء الى تصفية الاقتصاديات الرأسمالية وغيرها التي تعترض وتعيق بناء الاشتراكية.

٢ - تكوين قطاع اشتراكي كبير يكون دعامة للحياة الاقتصادية واداة التوجيه الاقتصادي في المرحلة الانتقالية، وبحيث يستطيع هذا القطاع توجيه انماط الانتاج غير الاشتراكية التي يستمر نشاطها في هذه المرحلة.

٣ - دعم الجهاز الانتاجي بالاعتماد على التصنيع السريع وتطوير الزراعة وتكوين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الاشتراكية، وذلك من أجل تعطيل معدلات النمو طويل الاجل وحسن توزيع الدخل اعتمادا على أسس علمية وفنية تحقق أقصى عائد في أقرب وقت وبأقل كلفة.

وترجع أهمية التصنيع السريع كهدف للتخطيط الاقتصادي الى أن التنمية الاقتصادية تحتاج الى قاعدة صناعية كافية لأن تكون لها ركيزة في انطلاقتها التنموية واستمرارها. كما أن التصنيع السريع يحتاج الى التوسع في التنمية الزراعية كي يستطيع

القطاع الزراعي تلبية مطالب الصناعة بتوفير مستلزمات الانتاج الزراعية، وتوفير الغذاء للعمال الزراعيين الذين ينتقلون الى الصناعة. ونجاح التنمية الزراعية رهن بتوفير وسائل التقنية التي على الصناعة أن تقدمها بها.

من ذلك يبين أن التصنيع يحتاج الى الزراعة التي تفتقر بدورها اليه، الامر الذي يتطلب تحقيق التوازن في تنمية هذين القطاعين.

ومن الجدير بالذكر أن التصنيع السريع يتطلب حصر وتوجيه الموارد بشكل مركزي كي يصبح بالامكان تركيز كل الموارد لأغراض معينة والحيلولة دون تسربها الى اغراض أخرى لا تخدم عملية التصنيع، كما أن التسلط المركزي على الموارد يسهل عملية التخطيط وتخصيص الموارد وتوزيعها حسب أولية الاهداف.

### ٧ - ٣ - ٣ أهداف التخطيط في البلدان النامية:

ان البلدان النامية على اختلاف مستوياتها الاقتصادية وعلى اختلاف انواع الاقتصاديات التي تتواجد فيها وتشترك جميعا بخاصة رئيسية هي كونها متخلفة اقتصاديا وتقنياً عن الدول المتقدمة الرأسمالية والاشتراكية على السواء. ووضع التخلف في البلدان النامية يظهر بصور شتى متداخلة فيما بينها وكثيرا ما يكون كل منها سببا لظهور الأخرى ونتيجة لظاهرة غيرها. وأهم هذه الصور القصور الكبير في استغلال الموارد الطبيعية وندرة رأس المال وسوء استخدام وانخفاض مستوى الانتاجية. وحصول ذلك تظهر في الضائقة النسبية للدخل القومي وسوء توزيعه، كما أن التخصيص في انتاج المواد الأولية يعتبر أحد الصور السيقة للتخلف ذلك لانه يجعل البلدان النامية تقع بشكل أو بآخر في تبعية الدول المتقدمة.

وبما لذلك نستطيع القول بأن أهداف التخطيط في البلدان النامية تكمن في ازالة تلك الصورة. وعليه ويمكن تجسيدها في النقاط التالية:

- ١ - التركيز على تنمية المورد البشري وهو الثروة الحقيقية للمجتمع.
  - ٢ - رفع مستوى استغلال الموارد الطبيعية ليصبح من الممكن زيادة الدخل القومي.
  - ٣ - قلب بنية المجتمع ليصبح بالامكان تحقيق توزيع صحيح وعادل للدخل القومي.
  - ٤ - تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من وضع التبعية.
- وبلوغ هذه الاهداف ليس بالعملية السهلة، خاصة وأن تحقيق أي هدف منها يرتبط ويتعلق بتحقيق الاهداف الأخرى.

## ٧ - ٤ أنواع التخطيط:

تختلف أنواع التخطيط باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي. والاختلاف في نوع التخطيط لا ينمكس فقط في طبيعة الاهداف التي ترمي الخطط الانمائية تحقيقها، ولكن ايضا في الوسائل التي يعتمد عليها في تحقيق هذه الاهداف. فالتخطيط في النظم الاشتراكية المخططة مركزيا يختلف عن التخطيط في النظم الاقتصادية الرأسمالية القائمة على حرية الفرد. كما يختلف التخطيط في الدول المتقدمة بصفة عامة عن التخطيط في الدول المتخلفة اقتصاديا وذلك تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة. وفيما يلي عرض لاهم أنواع التخطيط. وسوف نتمتع في بيان ذلك على مرجعين اساسيين في هذا الشأن هما للدكتور حسين عمر والدكتور محمود يونس<sup>(١٤)</sup>.

## ٧ - ٤ - ١ التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل:

الدولة قد تأخذ بأسلوب التخطيط في معناه الجزئي على أساس تخطيط قطاعات معينة يكون لها أهمية خاصة على المستوى القومي دون بقية القطاعات، كأن تخطط مثلاً لقطاع الزراعة أو الصناعة. وقد يشمل التخطيط الجزئي بعض أوجه النشاط فقط في قطاع معين. فبدلاً من أن تقوم الدولة مثلاً بتخطيط القطاع الزراعي بأكمله تقوم بتخطيط زراعة محصول واحد كالقطن، أو خطة للقمح، أو خطة للارز أو خطة للذرة أو خطة للحبوب أو مجموعة من هذه المحاصيل. وفي كل هذه الأحوال فإن الخطة تسمى بالخطة الجزئية. وقد يكون هناك مبرر للدولة باتباع أسلوب التخطيط الجزئي وذلك لعدم توفر البيانات والمعلومات الكافية عن كل القطاعات الاقتصادية.

وأما التخطيط الشامل فينصب على كافة قطاعات الاقتصاد القومي أي يتضمن وضع خطة تشتمل على كل القطاعات الاقتصادية، وتغطي كل جوانب الاقتصاد القومي. ويلعب القطاع العام دوراً كبيراً في الاقتصاد القومي حيث يكون مسؤولاً عن الجانب الأكبر في تنفيذ الاهداف المرسومة في الخطة. ولا ننسى أن القطاع الخاص له دوره أيضاً في التخطيط الشامل.

إن التخطيط الشامل يساعد المخططين في مهمة اختيار أفضل الاستعمالات البديلة للموارد المتاحة في المجتمع، على العكس من التخطيط الجزئي. فشمول الخطة لكل القطاعات الاقتصادية يسمح بمواجهة كل الامكانيات القومية، وكل الاهداف القومية معاً، على حين أن جزئية الخطة لا تسمح الا بمواجهة جزء من هذه الامكانيات وجزء من الاهداف.

## ٧ - ٤ - ٢ - التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي:

ويُفَرَّقُ صيراء التخطيط بين التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي على أساس ما تتمتع به السلطة المركزية من سلطات في اعداد الخطة الاقتصادية القومية. ويقصد بالتخطيط المركزي أن تتولى السلطة العامة ممثلة في جهاز التخطيط، اصدار كل القرارات الخاصة بالخطة وبمشاركة الاجهزة التخطيطية الاخرى. أي تصدر القرارات بعد استطلاع رأي الوحدات الانتاجية المختلفة داخل الانشطة والقطاعات الاقتصادية. ولا أساس للكلام بأن السلطة المركزية لا تستطلع رأيهم.

أما التخطيط اللامركزي فإن جهاز التخطيط يقوم باتخاذ بعض القرارات تاركا للمشروعات القائمة اتخاذ البعض الآخر. وقد حدد دعاة هذا النوع من التخطيط تلك القرارات التي تكون من اختصاص جهاز التخطيط في جوانب ثلاث: تحديد الحجم الكلي للاستثمار، وتحديد الائمان التي تتم على أساسها المعاملات بين المشروعات، وتحديد سعر الفائدة. هذا على أن يتم تحديد الحجم الكلي للاستثمار على أساس تحقيق العمالة الكاملة، وأن يتم تحديد سعر الفائدة عند المستوى الذي يضمن للمشروعات الحصول على التمويل اللازم لذلك الحجم الذي تُحدد للاستثمار، وأن يتم تحديد أثمان المنتجات، من السلع الاستثمارية والمواد الأولية وغيرها من مستلزمات الانتاج، عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين عرض كل سلعة وبين الطلب عليها.

وباختصار، ففتنصر الخطة الاقتصادية هنا على تحديد عدد من الاهداف الكلية التي يتسنى بتحقيقها بلوغ الغايات العامة للخطة. ومن هذه الاهداف الكلية مثلا الارتفاع بمستوى الدخل القومي، ارساء قواعد الصناعة، تعزيز قدرة الدولة على الدفاع... الخ. ويعبر عن هذه الاهداف بصورة كمية دون التطرق الى أهداف مفصلة لختلف المشروعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي. ويعتمد التخطيط اللامركزي غالبا على الحوافز أكثر من اعتماده على الأوامر والتعليمات في حمل الافراد والمشروعات على بلوغ الغايات التي تستهدفها الخطة الاقتصادية.

## ٧ - ٤ - ٣ - التخطيط القومي والتخطيط الاقليمي:

يشمل التخطيط القومي جميع الاقاليم والمناطق التي تضمها الدولة. أما التخطيط الاقليمي فمن أهدافه تحقيق درجة من التوازن في نمو اقاليم ومحافظة الدولة لانها غالبا ما تختلف فيما بينها من حيث درجة النمو الاقتصادي، وعليه، فيتم وضع خطة لاقليم أو

أقاليم معينة بقصد تحقيق هذا الهدف. ولتحقيق التوازن بين أقاليم الدولة يتطلب دراسة امكانيات كل اقليم وتخصيص اكثر الاستثمارات ملائمة له. والتخطيط الاقليمي قد يكون جزء من التخطيط القومي. وفي هذه الحالة يعتبر التخطيط الاقليمي صورة من صور لامركزية التخطيط على المستوى الجغرافي، اي لامركزية اقليمية في وضع وتنفيذ ومتابعة الخطة القومية.

وجدير بالملاحظة، لكي يكون التخطيط ناجحاً أن تسبقه دراسات جزئية على مستوى المناطق المختلفة والانشطة النوعية المتعددة، بحيث تدرس كل منطقة المشروعات التي يمكن ان تقوم بها والموارد التي يمكن أن تعتمد عليها في تحقيق هذه المشروعات، بحيث تدرس كل جهة مشرفة على قطاع من القطاعات امكانيات النمو في القطاع دراسة مستفيضة. وعندما تتم هذه الدراسات على المستوى الاقليمي، وعلى المستوى القطاعي، تقدم ل جهاز التخطيط لكي يضع خطة شاملة متوازنة على أسس مدروسة صادرة عن المناطق المختلفة والقطاعات المتعددة.

#### ٧ - ٤ - ٤ - تخطيط طويل المدى ومتوسط المدى وقصير المدى:

ويتضمن التخطيط القومي الشامل ثلاثة أنواع من الخطط من حيث بعدها الزمني هي:

الخطة طويلة المدى، والخطة متوسطة المدى، والخطة قصيرة المدى.

فالخطة طويلة المدى تتراوح مدتها بين ١٠ - ٢٠ عاماً، ويكون من طبيعتها التنبؤ العام بالاتجاهات الرئيسية في الاقتصاد القومي دون التعمق في التفاصيل بمعنى تحديد الاهداف الاساسية لعملية التنمية الاقتصادية، كاحداث تغير اساسي في الهيكل الانتاجي، تغيير نمط توزيع الدخل، القضاء على البطالة، الارتفاع بمستوى التكنولوجي عن طريق التوسع في التعليم والارتقاء به في كافة مستوياته.

ان درجة التفصيل في هذا النوع من الخطط تكون قليلة على أساس انها تستخدم كمرشد في اعداد الخطط المتوسطة وقصيرة المدى. ومن الاسباب التي تدعو الى بناء خطة طويلة المدى هو وجود بعض المشروعات التي تتجاوز مدة انشائها فترة الخطة متوسطة المدى، مثل مشروع السد العالي والاثار المترتبة عليه كاستصلاح الاراضي وتوليد الطاقة الكهربائية... الخ، فالاستفادة من هذه الاثار يستلزم رسم السياسات المطلوبة في الفترة الطويلة.

والتخطيط متوسط المدى يتراوح مدته ما بين ٥ - ٧ سنوات، وهو النمط السائد في الدول التي تتبنى التخطيط الموجه وتلك التي تتبع التخطيط غير الموجه. وترتبط الخطة متوسطة المدى بالخطة طويلة المدى عن طريق الاطار العام الذي ترسمه الخطة طويلة المدى. ويحتوي هذا النوع من الخطط على درجة اكبر من التفصيل مقارنة بالخطة طويلة المدى وان الخطة متوسطة المدى تتعرض لهيكل القطاعات تفصيلا أي قد تصل الى مستوى فرع الصناعة أو الوحدة الانتاجية.

وتقسم الخطة متوسطة المدى الى خطط سنوية (قصيرة الاجل)، توضح كل خطة سنوية حجم الموارد المتاحة، والاهداف المقررة في ضوء هذه الموارد والامكانيات، وما يتطلبه ذلك من تحديد المشروعات والبرامج اللازمة لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق الاهداف المقررة في الزمن المحدد.

ويطلق على الخطة قصيرة الاجل، الخطة التنفيذية، وهي في الواقع غالبا ما ترتبط بالميزانية العامة للدولة. وتتميز الخطة قصيرة الاجل بتفصيل الاهداف مثل معدل نمو الدخل القومي، ومعدل نمو الانتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وفي شتى الصناعات الرئيسية، تحديد الاهداف الانتاجية للعديد من السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية. كما تتميز هذه الخطة ايضا بتحديد السياسات النقدية والائتمانية والضريبية وسياسات الاسعار والاجور.

#### ٧ - ٤ - ٥ - التخطيط المادي والتخطيط المالي:

التخطيط المادي يعني التخطيط على أساس الموارد الحقيقية اللازمة لعمليات الانتاج، كالالات والمعدات والانشاءات والقرى العاملة، ويتطلب كل مشروع من مشروعات التنمية قدرا معينا من الموارد الحقيقية. وهنا ينبغي على جهاز التخطيط أن يتأكد لدى وضع الخطة من توافر الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ اهدافها.

أما التخطيط المالي فهو تنظيم الموارد المالية الضرورية لسد احتياجات التنمية. أي تدبير الاموال المحلية والاجنبية اللازمة لتمويل كمية السلع والخدمات المقرر انتاجها في ظل التخطيط المادي. والواقع في الامر ان التخطيط المادي والتخطيط المالي وجهان لصورة واحدة اذ لا يمكن ان تتضمن أي خطة كمية السلع والخدمات المزمع انتاجها خلال فترة زمنية معينة دون أن يتم توضيح كيفية الحصول على الاموال اللازمة لتحقيق الاهداف المرسومة.

والخلاصة ان النموذج السليم للتخطيط لا يلغي التخطيط المالي كلية، بل يأتي بصورة تالية للتخطيط المادي، اذ لا يمكن لأي منهما أن يرتب وحده سير الأمور أو يحقق نجاح التخطيط، وعلى ذلك فلا بد من تحقيق توازن سليم بين التخطيط المادي والتخطيط المالي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الخطوة الأولى في الهند قامت على أساس التخطيط المالي. اذ حددت وجودها معينة من الانفاقات الاستثمارية على مشروعات التنمية، يتم تمويلها من الموارد المالية المتاحة. وبذلك فرض التمويل نفسه على الخطوة، ووضع حدا أقصى لا يتعداه الاستثمار، مع امكان ترك بعض البنود أو تعديلها في حالة عدم كفاية الموارد المالية المتوفرة.

#### ٧ - ٤ - ٦ - التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي:

وقد يكون التخطيط مستهدفا لتحقيق اهداف اقتصادية تمثل في زيادات معينة من عناصر الخطوة، وتنصرف الى زيادة الانتاج السلمي في قطاعات الزراعة والصناعة والكهرباء والتشيد والبناء، أو زيادة انتاج الخدمات وثيقة بالانتاج السلمي كخدمات النقل والمواصلات والتخزين وخدمات قطاع المال والتجارة، دون غيرها من الخدمات ذات الصبغة الاجتماعية. وهنا يكون التخطيط اقتصاديا. اما التخطيط الاجتماعي فهو يستهدف تحقيق أهداف اجتماعية تمثل في زيادات معينة في عناصر الخطوة الاجتماعية التي تغطي بعض قطاعات الخدمات التي تكون لها في العادة الصفة الجماعية في الاستهلاك والتي تقدمها الدولة عادة بلا مقابل أو بمقابل رمزي، كخدمات التعليم والصحة والخدمات الدينية والاجتماعية والثقافية والترفيهية والسياحية والتنظيمية. ولا شك أن التخطيط قد يكون اقتصاديا واجتماعيا في وقت واحد، بمعنى أن الخطوة القومية الشاملة تستهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معا، قد لا تدل تسمية الخطوة وحدها على طبيعة الاهداف، اذ قد يطلق على الخطوة اسم (خطة التنمية الاقتصادية)، ومع ذلك فقد تتضمن اهدافا اقتصادية واجتماعية معا.

غير أن بعض الدول الاشتراكية تضع خططا للانتاج السلمي وحده دون انتاج الخدمات، سواء كانت ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي، تفاديا للصعوبات التي يلاقيها المخططون في وضع أهداف قطاعات الخدمات، والرقابة على تنفيذها، ومتابعة نتائج تنفيذها، اذ ان ذلك ينطوي على قدر كبير من الاجتهاد والتحكم. ومرد ذلك الى سببين رئيسيين، الأول: ان انتاج الخدمات غير قابلة للقياس الكمي، بطبيعة الحال، ولذلك فان

وضع الاهداف الخاصة بقطاعات الخدمات لا بد أن يقوم على أساس التقدير القيمي وما يصاحبه من صعوبات احصائية جمة. فاذا انتقلنا من تقدير قيمة الخدمة، أو الزيادة في قيمتها كهدف يبنني تحقيقه، الى تقدير نوعية الخدمة، يصادف المخططون كثيرا من الصعوبات في وضع معايير موضوعية لقياس تطوير هذه النوعية. أما السبب الثاني في الاجتهاد والتحكم في التخطيط لقطاعات الخدمات، فهو ان القطاع الخاص يلعب دوره الهام في كثير من المجتمعات التي تأخذ بأسلوب التخطيط، وذلك فيما يتصل بالنتائج والخدمات، وعلى الاخص الخدمات التعليمية والصحية والشخصية. ولهذا فان البيانات والمعلومات المتاحة عن قطاع الخدمات الخاص قد لا تكون من الشمول والدقة بحيث يمكن أن تكون أساسا للتخطيط أو لمتابعة التنفيذ على الوجه المنشود.

#### ٧ - ٤ - ٧ - تخطيط كلي وتخطيط قطاعي:

ذكرنا أن مهمة التخطيط القومي، في معناه الصحيح، هي تحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تحديد الوسائل التي يتعين الاخذ بها لبلوغ تلك الاهداف. وتتمثل هذه في زبادات مستهدفة في العناصر التي تتكون منها الخطوة، كالانتاج والدخل والعمالة والاستثمارات... الخ. ولذلك فان التخطيط بحكم طبيعته، هو من اختصاص السلطة العامة، لما يقتضيه من تنسيق دقيق بين مختلف القطاعات التي يشملها التخطيط.

ومن ثم يفترق البعض بين التخطيط الكلي الذي يتضمن وضع أهداف اجمالية للاقتصاد القومي بكل قطاعاته المختلفة وبين التخطيط القطاعي الذي يتضمن وضع أهداف فرعية لقطاع معين. وسواء كان التخطيط من القاعدة الى القمة أو من القمة الى القاعدة فان الخطوة العامة هي في الواقع، مجموعة متناسقة ومتماسكة من الخطط القطاعية، كما أن الاهداف الاجمالية للخطوة العامة على مستوى الاقتصاد القومي هي محصلة الاهداف الفرعية لخطط القطاعات.

ولو تتبعنا مراحل اعداد أية خطة قومية شاملة، فاننا نجد لها في العادة تبدأ بخطط للقطاعات المختلفة، يتولى جهاز التخطيط المركزي دراسة كل منها دراسة فنية واقتصادية، على المستوى القطاعي ثم يقوم، بعد ذلك، بالتنسيق بينها وادماجها داخل اطار موحد لخطة عامة شاملة. واجمال القول ان الخطوة العامة ذات الاهداف العامة تتضمن خططاً فرعية للقطاعات. ويتضمن كل قطاع اهدافاً فرعية خاصة. فالتخطيط العام الشامل يضع



اهدافا اجمالية للانتاج والدخل والعمالة والاستثمارات وغير ذلك من عناصر الخطة، على مستوى الاقتصاد القومي الا ان هذه الاهداف الاجمالية تتجزأ بدورها إلى أهداف فرعية على المستوى القطاعي، بحيث يصبح لقطاع الصناعة أو الزراعة أو النقل أو المواصلات أو غيرها من القطاعات خطة قائمة بذاتها تتضمن أهدافا للانتاج والدخل والاستثمارات... الخ. يجب تحقيقها بالنسبة لكل قطاع وان كانت خطة كل قطاع تدخل بصورة متناسقة ضمن اطار الخطة العامة.

## ٧ - ٥ مقومات نجاح التخطيط والتنفيذ:

وعلى ضوء تجارب التخطيط في كثير من المجتمعات النامية التي تأخذ بأسلوب التخطيط من أجل التنمية، هنالك مبادئ عامة يتوقف عليها نجاح التخطيط إلى حد كبير يمكن ايجازها بما يلي<sup>(١٥)</sup>:

- توفر جهاز تخطيطي قادر بكوادره على وضع الخطط ومتابعتها.
- لا بد من توفر جهاز احصائي قوي قادر على خدمة التحليل التخطيطي للمشروعات، بغية وضع اطار الخطة العامة والخطط السنوية التفصيلية، وذلك بتوفير الاحصاءات عن السكان والارقام القياسية للأسعار وميزانيات الأمر.
- لا بد أن يسبق التخطيط عملية التمويل، بمعنى أن تكون أهداف الخطة أساسا لاعداد مشروع الميزانية العامة والميزانيات الملحقه. وتعد هذه على ضوء التقديرات الواردة في مشروع الخطة السنوية. كما أنه لا يجوز الارتباط بأية أعمال أو برامج أو مشروعات خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الاطار العام للخطة.
- أن يكون التوزيع الجغرافي لمشروعات الخطة توزيعا عادلا، فليس من العدالة، في شيء، أن تتركز المشروعات في العواصم وحدها، لان عدالة التوزيع الجغرافي للمشروعات هي ضمان لحسن استغلال الموارد، وضمنان لمد الخدمات الاساسية الى كافة اقاليم الدولة على قدم المساواة.
- وان يجري تخطيط الطاقات البشرية، جنبا الى جنب، مع تخطيط الطاقات المادية، حتى لا يكون قصور بعض فئات العاملين والفنيين عن سد احتياجات مشروعات الخطة بمثابة اختناقات تعوق الخطة عن تحقيق أهدافها المرسومة.
- أن يكون اعداد الخطة وتنفيذها على أساس المشاركة الايجابية بين جهاز التخطيط

وبين الاجهزة المختلفة بالدولة على مختلف المستويات لان هذه المشاركة ضرورية لتضافر جهود العاملين في هذه الاجهزة على المضى بالخطه - في عزم وتصميم - نحو أهدافها المرجوة، حيث ان حق هؤلاء في المشاركة في اعدادها تقابله مسؤوليتهم عن تنفيذها وتحقيق أهدافها كاملة.

- لا بد أن يقاس نجاح كل وحدة انتاجية بمدى تنفيذ نصيبها من الخطه، ولا بد أن يقرن أي تقصير في الاداء بالجزاء الرادع عنه، وتحمل الادارة العليا في الوحدة الانتاجية بمسؤولياتها الكاملة عن التنفيذ وعن تحقيق أهداف الخطه.

- لا بد من نشر الوعي التخطيطي بكل وسائل الاعلام، حتى يعرف كل مواطن أهمية التخطيط في المجتمع ومبرراته، ويعرف الاطار الفلسفي العام للخطه الشاملة. ويعرف اهداف الخطه واتجاهاتها، وعلى الجميع يعرف حقوقه وواجباته ازاءها كمواطن منتج، أو مواطن مدخر، أو مواطن ممول.

## ٧ - ٦ المبادئ الاساسية للتخطيط

ان من اهم المبادئ الاساسية للتخطيط التنموي الشامل والتي يجب أن تتحلى بها الخطط التنموية ما يلي<sup>(١٦)</sup>:

### ★ الواقعية:

لا بد أن يكون وضع الخطه على أساس المعرفة الواقعية لصورة المجتمع والحقائق الاقتصادية القائمة فيه، وان تكون الغايات المخططة متلائمة مع حقيقة هذا الوضع القائم، وبالتالي اختيار الوسائل الواقعية التي توصل لنفى هذا الواقع القائم واحلال الواقع المنشود. ونقطة البداية هنا، هي واقعية البيانات الاحصائية، وواقعية التنبؤات لكمية وكيفية الحاجات المستهدفة. فوضع غايات غير واقعية يتضمن بالضرورة وسائل غير واقعية ويقوم على واقع اقتصادي واجتماعي غير حقيقي.

### ★ الشمول:

بمعنى شمول عملية التخطيط لكل المتغيرات الاساسية في سياق تحديد الانتاج الموسع: الانتاج، التوزيع، التبادل، الاستهلاك. وان تغطي الخطه كافة المصادر الرئيسية واستخداماتها على الصعيد المادي والمالي والبشري. لان الاقتصاد القومي كل مترابط عضويا، فلا يمكن تخطيط جزء منه، كتخطيط الاستثمارات، وإهمال الجوانب الاخرى المتداخلة مع عمليات الاستثمار. مثل الدخول التي يولد هذا الاستثمار وما تعكسه هذه

الدخول من آثار على الاستهلاك، كما أن الاستثمار يعني ازدياد الحاجة للقوى العاملة، وله تأثير أيضا على التجارة الخارجية وعلى ميزان المدفوعات... الخ. فالخطيط يتميز بصفة أساسية، هي صفة الشمول، أي شمول الخطة لكافة نواحي الحياة في المجتمع، فلا يقتصر التخطيط على متغير دون آخر، ولا على قطاع دون آخر. ومثل هذا الشمول لا يمكن بلوغه مرة واحدة، وإنما ينبغي أن نصل إليه بالتدرج المخطط.

### ★ المركزية الديمقراطية:

بمعنى وجود مركز تتركز فيه مسألة اتخاذ القرارات التخطيطية، وإن يكون له صفة الالتزام على كافة المستويات. أما الشق الثاني من هذا المبدأ، وهو الديمقراطية فيعني ضرورة المشاركة الفعالة لأوسع الجماهير ومنظماتها، في صياغة القرارات التخطيطية، قبل أن تأخذ شكلها ومحتواها النهائي. وهذا المبدأ يعني أيضا، تقسيم العمل القائم على مركزية قرارات التخطيط والمتابعة والمراقبة والتقييم ولا مركزية التنفيذ، ضمن عملية واحدة مترابطة عضويا.

إن درجة المركزية في اتخاذ القرارات واتساع حجم القرارات التخطيطية المركزة، يتناسب عكسيا مع ندرة الكوادر الكفوة والمتخصصة، وقلة عدد المؤسسات المشمولة بالتخطيط. فكلما ارتفع عدد الموجود من هذه الكفاءات التخطيطية المتخصصة، ارتفعت درجة النمو الاقتصادي وتعددت وتنوعت وتشابكت مؤسساته، كلما أمكن التخفيف من عدد القرارات التي تتخذ مركزيا، وترك المجال الواسع للوحدات الاقتصادية في حرية التصرف ضمن الأطار المخطط.

وكل بلد يختار، حسب ظروفه الموضوعية والذاتية، الأطار التنظيمي والإداري الذي يضمن له أعلى فعالية وأكبر كفاءة للعملية التخطيطية وللقرار التخطيطي في المرحلة التي يجتازها من تطوره الاقتصادي والاجتماعي.

### ★ التناسق

وهو يعني أن تكون أجزاء الخطة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة متكاملة عضويا، وأن تشكل في مجموعها كلا متكاملا متناسقا تناسقا مبررا علميا، مع تشخيص للحلقة المركزية التي يخضع لها سلم الأولويات المخططة. وهذا التناسق مطلوب بين الأهداف بعضها مع بعض، وبين الوسائل بعضها مع بعض، وبين الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيقها.

إن تطوير الاقتصاد الوطني بصورة مخططة يتطلب شرطا ضروريا، وهو إيجاد

النسب الصحيحة بين مختلف فروع الانتاج المادي، وبين الانتاج والاستهلاك، بين الاستهلاك والتركيب، بين الانتاج والبناء، بين الانتاج والنقل، بين نمو انتاجية العمل والاجور، بين مقدرة السكان الشرائية وموجودات السوق من سلع الاستهلاك للجماهير الواسعة، بين مصادر العمل المتاحة وحاجة الاقتصاد الوطني للكوادر... الخ وهناك نسب اخرى لا تقل أهمية عن النسب التي مر ذكرها، وهي النسبة بين الفروع المرتبطة ببعضها اقتصاديا (بين الصناعة الاستخراجية والصناعية التحويلية، بين الانتاج ومصادر الوقود والطاقة... الخ)، والنسب بين انواع الانتاج المرتبطة ببعضها تكنولوجيا (استخراج النفط ومعالجته، استخراج المعادن ومعالجتها، زراعة النباتات وتربية المواشي، والحالات المماثلة الاخرى).

ان مبادئ الواقعية والشمول والمركزية الديمقراطية كلها تساعد على تأمين هذا التناسق المتناسب بين جميع اجزاء الخطة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وبين الخطط المتتابعة.

### ★ الانحياز

الخطة هي احد الادوات لتنفيذ سياسة اقتصادية واجتماعية معينة، لا بد ان ترتبط بتحقيق مصالح محددة في المجتمع. وعندما تكون ملكية وسائل الانتاج تعود للمجتمع بأكمله، فان الانحياز قائم في مثل هذه الحالة لتحقيق مصالح المنتجين المباشرين. اما اذا كانت وسائل الانتاج الرئيسية ملكا لطبقة أو اقلية من افراد المجتمع، فان الانحياز وان لم يعلن عنه لكنه في الواقع يكون الى جانب تحقيق مصالح هذه الطبقة المالكة، بالدرجة الرئيسية، اذا كان هناك تخطيط فعلي، ومن هذا يتبين بانه لا وجود لما يسمى بحياد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

### ★ المرونة

في عصر الثورة العلمية - التقنية نشهد تغيرا متسارعا في مختلف المجالات، كما ان هناك حالات طارئة لا يمكن التنبؤ بها. ولهذا يجب أن لا تكون الخطة قيда يحد من تقدم المجتمع، ولا بد من أن تتجاوب الخطة مع الظروف المتجددة. كما حصل مثلا بعد تأمين النفط ورفع معدلات انتاجه وتصحيح اسعاره لصالح بعض الاقطار العربية في السبعينات، مما ولد مصادر في الدخل لم يدخلها المخطط في حسابه عند اعداد الخطة الجاري تنفيذها، وكذلك صعوبة التنبؤ بحجم الطلب على النفط المستخرج والمصدر والتقلبات السريعة التي رافقت اسعاره مؤخرا وبالتالي حجم العوائد التي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل المخطط.

الانمائية في عدد من الاقطار العربية. وهذا هو احد الاسباب لمبدأ المرونة من اجل تعديلها.

### ★ الالتزام

الخطوة ينبغي ان تكون برنامج عمل يشارك في تحضيره جميع العاملين في القطاعات الرئيسية، فهو محصلة عمل جماعي، وتنفيذه ملزماً لهؤلاء جميعاً. ومبدأ الالتزام هذا صفة اساسية من صفات التخطيط التنموي الشامل، ومن هنا يبرز المعنى في صدور الخطوة بقانون من اعلى سلطة تشريعية في البلاد.

### ★ الاستمرارية

التحضير للخطوة يولد الخطوة، ثم تعقبها عملية التنفيذ والمتابعة، وقد يقتضي الوضع المتجدد التصحيح، ثم عملية التقييم... وهكذا فالعملية التخطيطية عملية مستمرة وعامل الزمن مترابط باستمرار يجسده وجود خطط تتفاوت في آجالها الزمنية، فكلما بدأنا بتنفيذ خطوة، يلاحقنا العمل لوضع بذور الخطوة التالية. ويجري حالياً في بعض الدول التي تأخذ بالتخطيط الاقتصادي الشامل، العمل بما يسمى بالخطط المتحركة اي العمل باستمرار على تمديد سنوات الخطوة سنة الى الامام. فالخطوة الخمسية مثلاً لسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠، بعد عام من بدءها تمتد لخطوة سنوية معدلة لسنوات ٨٧ - ١٩٩١، ومن ثم تعدل أو تمتد لسنوات ٨٨ - ١٩٩٢. ومثل هذا النوع من التخطيط القائم على الخطط المتحركة يضمن تحقيق المرونة الكاملة للخطوة على مواجهة الظروف الجديدة كما يضمن استمرار العملية التخطيطية، الا انه يتطلب قدرة ناضجة في الممارسة التخطيطية، ووضع حدود زمنية للاهداف لتسهيل مهمة متابعة تنفيذها وتقييم الاداء.

هذه المبادئ الاساسية العامة، ومعها المقدمات الضرورية للتخطيط التنموي الشامل من الممكن ان تعيننا عند تقييم محاولات التخطيط الاقتصادي الجارية في هذا البلد او ذلك. وفي حالة توفرها وتكاملها فان هذا يعني الانتقال من قانون المزاحمة والتطور النقائمي للانتاج القائم على قرارات عشرات الآلاف من الافراد، مما يؤدي الى عدم التناسب وبالتالي الى تعطيل جزء من قوى المجتمع المنتجة الى قانون التطور المنهجي المتناسق لمجمل الاقتصاد الوطني. وهذا القانون الموضوعي يتيح امكانية توجيه وضبط الانتاج بصورة واعية استناداً لمخططات التنمية، وتحديد افضل النسب لتطور فروع الاقتصاد الوطني (زراعة، صناعة، بناء... الخ)، وتوزيع القوى المنتجة توزيعاً رشيداً على الصعيد المكاني وبين فروع انتاج وسائل الانتاج وفروع انتاج سلع الاستهلاك. كل ذلك من اجل الوصول الى تحقيق الاشباع المثل لحاجات الانسان، اذا توفرت الظروف الذاتية المساندة لوضعه

موضوع التنفيذ.

## ٧ - ٧ الاساليب الفنية للتخطيط<sup>(١٧)</sup>

سوف نقتصر هنا على نوع واحد من الاساليب الفنية اللازمة لاعداد الخطة دون أن يعنى ذلك الأقلال من أهمية الاساليب الفنية اللازمة لتحضير للخطة أو لوضعها موضع التنفيذ بالإضافة الى اسلوب تحليل المدخلات والمخرجات وسوف نقتصر هنا على الموازين التخطيطية فقط.

لقد اعتمد المخططون، في دول التخطيط المركزي، أساساً على الموازين التخطيطية التي تضمن التعادل بين المتاح من منتج ما أو مورد ما مع جميع استخداماته. وحيث يتحقق التوازن في كل الموازين، فإن ذلك قد يضمن في النهاية تحقيق التوازن العام في الاقتصاد القومي. ومن أمثلة الموازين التخطيطية ميزان الاستثمارات، وميزان القوى العاملة، وميزان الناتج القومي والانفاق عليه، وميزان التجارة الخارجية... الخ. والصورة العامة للميزان في أبسط أشكالها هي:

مجموع الموارد = مجموع الاستخدامات

وبصفة عامة يمكن تقسيم الموازين التخطيطية إلى مجموعتين رئيسيتين هما: الموازين التركيبية، والموازين السلبية. وفيما يلي لمحة موجزة عن كل مجموعة.

### أ - الموازين التركيبية:

وهي الموازين التي تبين توازن المتغيرات القومية الكلية أو أجزاء منها. ومن أمثلتها ميزان الناتج القومي الاجمالي والانفاق عليه، وميزان الاستثمارات، وميزان الدخل والانفاق النقدي... الخ وفيما يلي بعض صور هذه الموازين.

#### ١ - ميزان الناتج القومي الاجمالي والانفاق عليه:

ويحدد هذا الميزان انتاج الأنشطة المختلفة للاقتصاد القومي وكيفية توزيعه بين استخداماته المختلفة سواء كانت بسيطة أو نهائية. وكذلك يظهر مكونات الطلب النهائي أن الاستهلاك (العام والخاص)، والاستثمار (العام والخاص)، والتغير في المخزون، وصافي العلاقات الخارج. وقد تظهر صورة هذا الميزان في الشكل التالي:

**صورة مبسطة**  
**لميزان الناتج القومي الاجمالي والاتفاق عليه**

الناتج القومي الاجمالي (بسر السوق)	الاتفاق على الناتج القومي الاجمالي
- الدخل المحلي الاجمالي (بتكلفة عوامل الانتاج)	- الاستهلاك (العام والخاص)
- صافي عوائد الدخل مع العالم الخارجي	- اجمالي استثمار المحلي الثابت
- الضرائب غير المباشرة	- التغير في المخزون
ناقصاً: اعانات الانتاج	- صافي عوائد الدخل مع الخارج

**٢ - ميزان الاستثمارات:**

نظراً لما للاستثمار من أهمية خاصة فإنه يمكن وضع موازين مختلفة حسب الجوانب المراد ابراز أهميته. فيمكن مثلاً وضع ميزان لتحديد حصص الانشاءات والمبالغ اللازمة للآلات، أو وضع ميزان لتوزيع اجمالي مخصص التجديدات (سواء كانت اصلاح شامل أو احلال)، أو وضع ميزان يبين توزيع اجمالي الاستثمار على القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي،... الخ وقد تظهر صورة ميزان الاستثمار الاجمالي كما في الجدول التالي:

**صورة مبسطة لميزان الاستثمار الاجمالي (ارقام افتراضية)**

المصادر	الاستخدامات
اجمالي الاستثمار ١٠٠٠	- الصناعة ٣٧٠
- استثمار انتاجي ٣٥٠	- الزراعة ٢٢٠
- استثمار جاري ٢٠٠	- الاسكان ١٨٠
- مخزون سلمي ٤٥٠	- خدمات أخرى ١٠٠
الاجمالي ١٠٠٠	الاجمالي ١٠٠٠

### ٣ - ميزان الدخل والانفاق النقدي:

ويبين هذا الميزان الدخل النقدي والإنفاق النقدي لمجموع السكان بفرض توضيح التوازن بين القوة الشرائية المتاحة للسكان (الدخل النقدي) والمعرض من السلع والخدمات في ضوء مستوى الأسعار السائدة وإذا كان رصيد الميزان - مع ثبات الأسعار - سالباً، أي الانفاق النقدي المتوقع يفوق قيمة السلع والخدمات المتاحة - فإن الاقتصاد القومي يعاني من فجوة تضخمية وتميل الأسعار إلى الارتفاع حتى تملأ الفجوة. أما إذا كان الرصيد موجباً - مع بقاء افتراض ثبات الأسعار - بمعنى أن الانفاق النقدي المتوقع يقل عن قيمة السلع والخدمات المتاحة فإن الاقتصاد القومي يعاني من فجوة انكماشية ويكون من المتوقع ميل الأسعار نحو الانخفاض.

#### صورة مبسطة لميزان الدخل والانفاق النقدي (أرقام افتراضية)

الدخل	الانفاق
أجور ٢٠٠٠	استهلاك (عام وخاص) ٤٤٠٠
عوائد حقوق التملك ٣٠٠٠ (فوائد، ربح، أرباح)	استثمار (عام وخاص) ٧٠٠ الرصيد:
	(-) فجوة تضخمية ١٠٠ (+) فجوة انكماشية
المجموع ٥٠٠٠	المجموع ٥٠٠٠

### ٤ - ميزان القوى العاملة:

تحدد القوى العاملة ودرجة كفاءتها - إلى حد كبير - القدرة على تحقيق أهداف الخطة. ومن ثم فيلزم التنسيق بين احتياجات مختلف قطاعات الاقتصاد القومي من القوى العاملة وبين المتاح منها لأن الأمر قد يتطلب تعديلات في سياسات الأجور والتدريب والتعليم والتشريعات المالية والاجتماعية بما يحقق الأهداف المرجوة للخطة. ويمكن القول بصفة عامة أن ميزان القوى العاملة يهدف إلى ما يلي:

- تحقيق التوازن العام بين العرض من العمل والطلب عليه.
- ضمان تحقيق احتياجات كافة قطاعات الاقتصاد القومي من القوى العاملة على



### اختلاف أشكالها.

- إتاحة فرص العمل للذين بلغوا سن العمل.
  - الربط بين تخطيط استخدام القوى العاملة وتخطيط زيادة إنتاجية العمل.
  - الربط بين تطور الفن الانتاجي وأثره على حجم القوى العاملة المطلوبة وإنتاجيتها.
  - الربط بين سياسة الأجور وسياسة العمالة والإنتاجية.
- وقد تظهر صورة هذا الميزان كما في الشكل التالي:

صورة مبسطة لميزان القوة العاملة (أرقام افتراضية)

الاستخدامات	الموارد
● عدد السكان ٤٥	● السكان العاملون في
ناقصاً:	- الزراعة ٩
- السكان تحت سن ١٥ سنة ١٦	الصناعة ٥
- السكان فوق سن التقاعد ٤	- الخدمات ٣
● السكان في سن العمل ٢٥	● سكان في سن العمل ولا يعملون (بطالة) ٢
مضافاً:	● الطلبة فوق سن ١٥ سنة ٢
- السكان العاملون بعد ٢	● الهجرة إلى الخارج ٣
سن التقاعد	● ربات البيوت ٣
المجموع ٢٧	المجموع ٢٧

### ب - الموازين السليمة:

وهي تعد من أقدم الموازين استعمالاً في الدول التي تأخذ مبدأ التخطيط الشامل مثل الاتحاد السوفيتي. وعادة ما يتم بناء هذه الموازين بالنسبة للسلع الرئيسية والاستراتيجية بهدف تحقيق التوازن بين المتاح والمستخدم منها، أي بهدف تحقيق التوازن بين الطلب على - والعرض من - هذه الموارد، ثم العمل على تحقيق التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي.

وجدير بالذكر أن الميزان السلي على مستوى الاقتصاد القومي ليس إلا تجميعاً لمجموعة من الموازين التي يتم إعدادها بواسطة المستويات التخطيطية المختلفة، يتضمن كل منها الوحدات المتاحة من السلعة واستخداماتها المختلفة، ولذا فإن السلعة التي يعد لها

الميزان يجب أن تكون وحداتها متجانسة إذا كان الميزان يعد في صورة كمية، أما إذا لم تكن وحدات السلعة متجانسة فإن الميزان يعد في صورة قيمة.

وقد يتخذ الميزان الخاص بسلعة معينة الشكل التالي:

الموارد «العرض»	الاستخدامات «الطلب»
١ - المخزون في أول الفترة	١ - الاستخدامات الوسيطة
٢ - الانتاج	٢ - الاستثمار (تكوين رأس المال)
٣ - الواردات	٣ - الاستهلاك (الفردى والجماعى)
٤ - السحب من الاحتياطي لدى الدولة	٤ - الصادرات
٥ - أية موارد أخرى	٥ - مخزون آخر الفترة
إجمالي الموارد	إجمالي الاستخدامات

ومن الضروري أن يتساوى إجمالي الموارد مع إجمالي الاستخدامات، وأن يتحقق توازن الميزان على مستوى كل من المشروع، والقطاع، والمستوى القومي.

وعند إعداد الميزان الخاص بسلعة معينة فإنه يتم تقدير كل بند من بنود الموارد والاستخدامات استناداً الى تجارب الماضي واعتماداً على بعض المعاملات الفنية. ولا نستطيع في المجال الراهن أن نعرض للكيفية التي يتم بها هذا التقدير ولكن ما ينبغي توضيحه هو أنه عند الانتهاء من تقدير كافة البنود في كل من جانبي الموارد والاستخدامات في الميزان الخاص بكل سلعة فمن الضروري القيام بما يلي:

- التحقق من وجود الترابط بين الموارد والاستخدامات.
- قياس مدى الدقة في تقدير كل من الموارد والاستخدامات بغرض الكشف عن أية اختناقات قد تؤدي الى عدم توازن الميزان السلمي.
- دراسة مدى تحقيق الميزان لأهداف الخطة القومية في كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية.

وإذا ما أسفرت النتيجة عن عدم توازن الميزان فذلك يعني وجود اختناقات يتعين التغلب عليها. وحتى يمكن تحقيق ذلك، فإن الأمر قد يتطلب:

- مراجعة التقديرات الاحصائية لكافة بنود الميزان السلمي.
- محاولة تخفيض معاملات بعض البنود مثل بنود الاستهلاك النهائي.

- محاولة البحث عن موارد إضافية، والارتفاع بمستوى الاستفادة من الطاقات القائمة.

- تحريك بعض الموارد سواء بتشغيلها في مناطق جغرافية أكثر ملاءمة، أو استخدامها في إنتاج سلع أخرى لم تكن تستخدم فيها من قبل.

هذه باختصار أهم الموازين التخطيطية. وبطبيعة الحال فهناك موازين أخرى مثل ميزان التجارة الخارجية، والميزان الخاص بتكلفة الإنتاج والربحية، وميزان توزيع مخصص الاستثمار، وميزان المدفوعات الدولية، وميزان نفقات الدولة وإيراداتها... وغير ذلك من الموازين الأخرى. وليس الهدف هنا هو عرض كل هذه الموازين، وإنما الهدف هو توضيح أن نظام الموازين التخطيطية إنما يعني في النهاية ضمان التوازن العام في الاقتصاد القومي، وكذا تحقيق التوازن في السلع الهامة والاستراتيجية (مثل الوقود، والمواد الأولية، والسلع النهائية، والآلات، وخدمات النقل والمواصلات.... الخ) بين المتاح منها وأغراض استخدامها سواء كانت وسيطة أو نهائية. والسبب في ذلك بطبيعة الحال هو استحالة تخطيط جميع جوانب الاقتصاد عن طريق جهة مركزية واحدة. ولذا يهتم نظام الموازين بأهم الروابط القائمة في الاقتصاد مع عدم الاهتمام بالترابط غير الاستراتيجي ومهما يكن الأمر، فإن من عيوب نظام الموازين التخطيطية ما يلي:

أ - الوقوع في بعض التناقضات نتيجة لإهمال بعض البنود. فعلى سبيل المثال، عند وضع ميزان التجارة الخارجية نجد أن هناك بيانات تتعلق بالصادرات والواردات ذات الأولوية فقط وليس لجميع السلع المصدرة أو المستوردة. وقد يترتب على ذلك عدم توازن ميزان السلع غير الهامة.

ب - احتمال عدم توافق الأجزاء مع الكل. ويحدث ذلك عند استعمال مفاهيم مختلفة في أجزاء متفرقة من الخطة. فإذا احتوى إذن إنشاء مشروع معين على أهم المعدات اللازمة له بتفصيل يختلف عن ذلك المستخدم عند وضع ميزان المعدات. وقد يحدث نفس الشيء بالنسبة للمواد الأولية اللازمة للمشروع عند تشغيله.

ج - صعوبة تحقيق التناسق في الخطة. والمقصود بذلك هو صعوبة حل المعادلات التي تعبر عن الخطة. فوفقاً لنظام الموازين التخطيطية، فإن كل من يشارك في عملية التنسيق، سواء كان شركة أو هيئة، يعد مسئولاً مسئولية مباشرة عن معادلة أو معادلات محددة في الخطة، ويقوم كل طرف بالمساومة. استناداً إلى المعاملات الفنية المستخدمة في تقدير احتياجات كل قطاع أو نشاط - على أرقامها الخاصة بحيث يضمن التعادل في معادلاته.

## هوامش ومراجع الفصل السابع

- ١ - فكرة الاخذ بالتخطيط الاقتصادي ظهرت ليس فقط في الدول الاشتراكية بل أيضا في الدول الرأسمالية، لاهمية التخطيط في إعادة ما دمرته الحربين العالميتين الأولى والثانية للدول الاشتراكية والدول الغربية. انظر بالتفصيل ٥ . حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الشروق، ١٩٧٨ ، جده، ص ٦٤ - ٦٧ .
- لقد ظهر التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل لأول مرة في الاتحاد السوفيتي بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ بعد تشكيل المجلس الاعلى للاقتصاد الوطني، أحدثت في بداية العشرينات هيئة تخطيط الدولة ولجانها القطاعية والاقليمية. وأول خطة كانت لكهربة البلاد أحدها خمسة عشر عاما على اعتبار أن قطاع الكهرباء يوفر الطاقة اللازمة للنهوض بالصناعة والزراعة والنقل والمواصلات. وفي عام ١٩٢٨ تم اعداد أول خطة خمسية لتطوير الاقتصاد الوطني.
- ٢ - انظر الدكتور مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط - دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠ ، ص ١٨٧ .
- ٣ - انظر د. عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٢٧١ .
- ٤ - انظر د. عبد الفتاح قنديل، اقتصاديات التخطيط، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٢ ، ص ٢٣ .
- ٥ - انظر S.Bettleheim, Some Basic Planning Problems, Asia Publishing House, Bombay, 1961, P. 56
- ٦ - انظر H.D.Dikinson, Freedom and Planning: A Reply To Prof. Geogovy, Ms, Vol.4, No.2, London 1966, P.33
- ٧ - انظر G.D. Baldwin, Economic Planning: Its Aims and Implications, University of Illinois 1962, P.II
- ٨ - انظر H.Perloff and R. Sacz, National Planning and Multinational Planning under the Alliance

**National Planning and Multinational Planning under the Alliance  
for Progress, U.S., Government Printive Office  
Washington, 1963, P.43**

**A.Watson and Others, Development Planning. ٩ - أنظر  
The John Hopkins Press, 4th Printing, 1971,P.8**

- ١٠ - أنظر د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه (الكتاب الثاني: المدخل الى علم الاجتماع)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٤١٥
- ١١ - أنظر د. محمد محمود الامام، التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٥ .
- ١٢ - لمزيد من التوسع انظر الدكتور علي لطفي، التخطيط الاقتصادي: دراسة نظرية وتطبيقية، القاهرة ١٩٧٦ ، ودكتور حمدي زهران، التخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، مكتبة عين شمس ١٩٧٩ .
- ١٣ - أنظر د. خالد الحامض، التخطيط الاقتصادي (أسس ومبادئ) منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية العام الدراسي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، ص ص ١٤ - ١٨ .
- ١٤ - أنظر د. محمود يونس، محاضرات في التخطيط الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٦ ، ص ص ١٥ - ٢١ .
- د. حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الشروق «جدة»، ١٩٧٨ ، ص ص ٨٧ - ١٠٣
- ١٥ - د. حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٩ - ٢١٠ .
- ١٦ - د. مجيد مسعود، العملية التخطيطية ودورة الخطة، المعهد العربي للتخطيط، دورة متابعة تنفيذ خطط التنمية في الدول العربية، ١٢ / ٤ - ١٩٨٦/٥/٧ ، الكويت، ص ص ٨ - ١١ .
- ١٧ - د. محمود يونس، محاضرات في التخطيط الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦ ، الفصل الرابع، ص ص ٥٥ - ٦٢ .



## الفصل الثامن

### مراحل التخطيط الاقتصادي

#### ٨ - ١ مراحل التخطيط الاقتصادي

- ٨ - ١ - ١ المرحلة التحضيرية.
- ٨ - ١ - ٢ مرحلة اعداد الخطة وقرارها.
- ١ - تحديد الاهداف العامة للخطة.
- ٢ - اعداد الاطار المبدئي للخطة.
- ٣ - اعداد الخطط القطاعية.
- ٤ - وضع الخطة في صورتها النهائية.
- ٥ - مرحلة اقرار الخطة.
- ٨ - ١ - ٣: مرحلة تنفيذ الخطة ومتابعتها.

مواش ومراجع الفصل الثامن





## الفصل الثامن

### ٨ - ١ مراحل التخطيط الاقتصادي

التخطيط يقصد به عموماً تحديد أهداف معينة ووضع الأساليب والتنظيمات التي تكفل تحقيق هذه الأهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة ويستلزم التنسيق بين الوسائل والأهداف وجود خطة اقتصادية تعمل الدولة على تنفيذها خلال فترة زمنية مستقبلية<sup>(١)</sup>. فالخطة تتمثل بصفة رئيسية في برنامج اقتصادي سياسي يتطلب اتخاذ سلسلة من القرارات السياسية المحددة. وهناك أجهزة عديدة تقوم بتحضير أعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة. ومستويات الأجهزة التخطيطية تختلف من دولة لأخرى. وتطور أجهزة التخطيط واسلوب عملها في أي بلد يعتمد بدرجة كبيرة على نوعية التخطيط ومدى الالتزام به. فالجهاز التخطيطية هي الأجهزة التي تكون مسؤولة عن إدارة العمل التخطيطي والتي تسعى إلى التوجه ووضع الأهداف والتنسيق والمراجعة والمتابعة لكل ما يتعلق بأعداد وتنفيذ الخطة.

ويتألف الجهاز المتكامل من جهاز مركزي ووحدات للتخطيط في مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة خاصة تلك التي لها علاقة بالتنمية. هذا وتتوقف كفاءة جهاز التخطيط على سلامة تنظيمه من جهة وقدرة المخططين في ذلك الجهاز من جهة أخرى نوعاً وكماً.

وتوحي دروس خبرة البلدان النامية أن إنشاء جهاز مركزي للتخطيط يحد ذاته لا يؤدي إلى تحسين أداء الجهود الإنمائية بشكل ملحوظ إلا بتوفر الشروط التالية: -

- الاستقرار السياسي.
  - وجود الوعي التخطيطي لدى القيادات السياسية.
  - تمتع الإدارة الحكومية بقدر كاف من الكفاءة.
  - وجود مخططين للقيام بمهام العملية التخطيطية.
- ولنأخذ مثال دولة الكويت لتوفر المعلومات المتاحة وخبرتي في وزارة التخطيط بالنسبة لجهاز التخطيط حيث كان يتكون جهاز التخطيط في دولة الكويت من المستويات التالية:

## أولاً: المستوى المركزي ويشمل:

المجلس الأعلى للتخطيط المتمثل في السلطات العليا والذي يقوم برسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسكانية ووضع برامج التنمية والاشراف على تنفيذها. وزارة التخطيط بإداراتها المختلفة التي تشكل في مجموعها الجهاز الفني الذي يتولى اعداد الخطة العامة والتنسيق بين الخطط القطاعية ومتابعة تنفيذها. وتساعد في اعداد الخطة لجان التخطيط القطاعية وهي تتكون من ممثلين عن مختلف الاجهزة الحكومية للقيام بالتنسيق بين الانشطة داخل القطاع الذي تمثله اثناء اعداد الخطط وتقييم ادائها في مراحل التنفيذ (بكل وزارة يوجد لجنة ولها رئيس).

## ثانياً: المستوى اللامركزي:

ويتكون من وحدات التخطيط والمتابعة في وزارات الدولة ومؤسساتها العامة التي تتولى اعداد وزارة التخطيط بالمعلومات والتعاون معها في اعداد الخطط القطاعية والبرامج التفصيلية باعتبارها الاجهزة الفنية للخطط الحكومية على مستوى كل جهة من الجهات الحكومية وتشكل هذه الوحدات من اعضاء مشتركين من وزارة التخطيط ومن الوزارات المعنية.

وبعد ان تحدد المستويات المختلفة للعملية التخطيطية، تقوم الاجهزة التخطيطية بالعملية التخطيطية وتجر العملية التخطيطية بثلاث مراحل رئيسية هي:

أولاً: المرحلة التحضيرية للخطة.

ثانياً: مرحلة اعداد الخطة واقرارها.

ثالثاً: مرحلة تنفيذ الخطة ومتابعتها.

وهذه هي المراحل الثلاث المرتبطة مع بعضها البعض، اذ ان كل مرحلة ترتبط بالآخرى ارتباطاً كلياً أو جزئياً، وفيما يلي عرض لكل مرحلة من هذه المراحل<sup>(٣)</sup>.

## ٨ - ١ - ١ المرحلة التحضيرية:

تمثل المرحلة التحضيرية باعداد البيانات والاحصاءات وتحليلها، وعلى ذلك تقوم اجهزة التخطيط المعنية (وزارة التخطيط أو هيئة التخطيط بالتعاون مع وحدات التخطيط والمتابعة) باعداد البيانات والاحصاءات اللازمة لدراسة الامكانيات المتاحة على المستوى

القومي وتقدم في شكل جداول احصائية ومحاسبية مع اعداد بعض المعاملات والعلاقات لهذه البيانات والاحصاءات. فالدول النامية تعاني عموما من مشكلة توافر الاحصاءات اللازمة والضرورية ودقتها، ويرجع ذلك الى عدة أسباب ومن أهمها:

- تخلف النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

- عدم وجود خبرات وباحثين احصائيين للقيام بجميع البيانات الاحصائية وتحليلها.

- عدم وجود جهاز احصائي قوي يقوم بمهمة جمع البيانات والاحصاءات.

ورغم عدم توافر البيانات اللازمة بالدقة، فان ذلك لا يعني تأجيل عملية التخطيط الاقتصادي، فيمكن للدول التي تعاني من نقص كبير في البيانات الاحصائية ان تتبع اسلوب التخطيط الجزئي بدلا من التخطيط الشامل<sup>(٣)</sup>. فهنا لا بد من دراسة كافة المتغيرات التي يتم جمعها عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن تقدير الامكانيات القومية المتاحة. هذا يتم بالتعاون ما بين هيئة أو وزارة التخطيط وادارات التخطيط والمتابعة في كل جهة من الجهات الحكومية لتجميعها وتحضيرها في عمل اطار عام للخطة القومية.

#### ٨ - ١ - ٢ مرحلة اعداد الخطة واقرارها:

بعد الانتهاء من الاعمال التحضيرية باعداد البيانات والاحصاءات وجمع المتغيرات اللازمة واعداد المعاملات والعلاقات المطلوبة لهذه المتغيرات وتحليلها تحليلا دقيقا، تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة اعداد الخطة واقرارها وبطبيعة الحال تختلف طرق الاعداد باختلاف البيانات المتاحة وباختلاف نوعية التخطيط حسب ما ذكر سابقا (تخطيط برامج أو تخطيط شامل... الخ).

ولكن هنا الذي يهمنا كيفية اعداد خطة قومية للتنمية في ظل التخطيط الشامل ويمكن أن تسير مرحلة اعداد الخطة على النحو التالي: -

#### ١ - تحديد الاهداف العامة للخطة:

بناء على الدراسات التي تقوم بها الهيئة أو الوزارة (جهاز فني للتخطيط) تقوم السلطة السياسية العليا بتحديد الاهداف العامة للخطة في المرحلة المقبلة. ولا شك ان اختيار الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها عن طريق العملية التخطيطية تعتبر بالدرجة الاولى سياسية لأن نجاح العملية التخطيطية يتوقف على القرار السياسي من السلطة العليا وبدون الرغبة السياسية في العملية التخطيطية ذاتها لا يمكن أن يكون هناك أي تخطيط، والقرارات التي تتخذها السلطة العليا تكون من صميم الواقع عند تحديد

الاهداف، وهنا يتطلب من السلطة السياسية العليا عند تحديد الاهداف أن تقوم بالترجيح فيما بينها لتحديد أولوياتها. فمثلا لا يمكن الارتفاع بمعدل نمو الدخل القومي واعلى مستوى للاستهلاك في ذات الوقت، ولذا يتطلب الامر اعطاء اولوية لهدف الوصول بمعدل نمو الدخل القومي الى اقصاه في حدود ما هو متاح من موارد، ثم بعد ذلك تأتي محاولة الوصول الى أعلى مستوى للاستهلاك في حدود ما يسمح به المستوى المرتفع لمعدل نمو الدخل القومي المستهدف.

#### ٢ - اعداد الاطار العام للخطة:

بعد ان تحدد الاهداف العامة للخطة يقوم الجهاز الفني (هيئة أو وزارة التخطيط) بترجمة هذه الاهداف الى مؤشرات تشمل كافة المتغيرات على مستوى الاقتصاد القومي (الدخل، الاستثمار، الاستهلاك، الصادرات، الواردات، القوى العاملة... الخ).

وبمعنى آخر، يقوم الجهاز الفني للتخطيط بترجمة الاهداف العامة للخطة المتعلقة بنمو الدخل الى كميات مادية من السلع الرئيسية (صلب، آلات، مواد كيميائية، كهرباء... الخ)، وكذلك ترجمة الاهداف العامة المتعلقة بالاستثمار الى اهداف تفصيلية على مستوى القطاعات الرئيسية الزراعية، الصناعية، الكهرباء والغاز والمياه، التشييد، التجارة، النقل والمواصلات والتخزين... الخ). والاهداف العامة المتعلقة بالاستهلاك الى نوعياته المختلفة (سلع رئيسية، سلع استراتيجية كالوقود، استهلاك وسيط، استهلاك نهائي... الخ) وهكذا وبعد ذلك تتم المناقشة لتلك المتغيرات والاهداف التفصيلية للقطاعات وايضا يتم التعديل اذا كان هناك أي تعديل.

هذا وعند اعداد الاطار العام للخطة تستخدم بعض الاساليب الفنية كالموازن السلعية، وتحليل المدخلات والمخرجات، والبرامج الخطية في تحقيق توازن واتساق الخطة الكلية وخطط القطاعات.

#### ٣ - اعداد الخطط القطاعية:

بعد ان يتم اعداد الاطار المبدئي للخطة يرسل الى الوزارات والمؤسسات الحكومية لدراسة ووضع المقترحات والتعديلات التي ترى ادخالها وتقوم الجهة بوضع خطة اكثر تفصيلا على مستوى القطاع، وتوزيع الاستثمارات على الانشطة المختلفة داخل القطاع، العمالة، والمشروعات المقترح تنفيذها... الخ. وفي النهاية ترسل الجهة الحكومية خطة القطاع بصورة مفصلة الى الجهاز الفني (الهيئة العليا للتخطيط أو وزارة التخطيط) وفي النهاية تقوم الهيئة العليا للتخطيط أو وزارة التخطيط بالتنسيق بين خطط مختلف

القطاعات أو الوزارات في اطار الخطة العامة.

#### ٤ - وضع الخطة في صورتها النهائية:

بعد ان يقوم الجهاز الفني للتخطيط بالتنسيق بين الخطط القطاعية المختلفة وادخال كافة التعديلات من كلا الطرفين تكون الخطة قد وصلت الى صورتها النهائية، وبعد ذلك تقوم وزارة التخطيط (الجهاز الفني) بارسالها الى السلطة السياسية العليا لأبداء الرأي والموافقة عليها.

#### ٥ - مرحلة القرار الخطة:

بعد ان تلقى السلطة السياسية العليا الاقتراح النهائي للخطة هنا يتطلب من السلطة السياسية العليا ابداء الرأي والموافقة عليها اذا لم يكن هناك أي تعديلات تريد ادخالها على الخطة، ثم بعد ذلك تقوم بعرض الخطة على السلطة التشريعية لمناقشة الخطة والموافقة عليها وبعد موافقة السلطة التشريعية على الخطة، تكون الخطة قد اعطيت الصيغة القانونية حيث سوف تتضمن أوامر وبرامج عمل لكافة العاملين، وكافة الوحدات الانتاجية على المستوى القومي.

#### ٨ - ١ - ٣ مرحلة تنفيذ الخطة ومتابعتها:

بعد أن يتم اقرار الخطة قانونيا، تأتي مرحلة دقيقة أي تحتاج الخطة الى من يقوم بتنفيذها ومتابعة هذا التنفيذ، والتنفيذ يقع مسؤوليته على عاتق افراد المجتمع والوحدات الانتاجية والجهاز الحكومي في الدولة، مما يتطلب وجود حد أدنى من الكفاءة للقيام بمهام المتابعة وتصحيح أي اختلال أو انحراف في كل قطاع من القطاعات والتي يكون مسؤوليته على المؤسسة أو الجهة الحكومية وذلك بالتنسيق المستمر بين الوزارات من جهة ووزارة التخطيط (الجهاز الفني) من جهة أخرى لتصحيح الانحرافات التي تطلأ خلال فترة المتابعة سنويا أو نصف سنوي.

وباختصار تقوم بمتابعة تنفيذ الخطة والرقابة عليها اجهزة عديدة تؤدي كل منها وظيفة محددة، فهناك الجهاز الفني للتخطيط والممثل في وزارة التخطيط يقوم بالرقابة التخطيطية، الجهاز المركزي للاحصاء يقوم بالرقابة من الناحية الاحصائية، والبنك المركزي من الناحية المالية... الخ. ومهمة هذه الاجهزة فقط بالتنبيه اذا كان هناك أي انحرافات في واحد أو بعض المجالات ثم تطلب من الجهات المختصة تعديل الانحراف أو القصور ففي الفصل القادم سيكون التركيز حول مفهوم المتابعة وموقعها في العملية التخطيطية.

## هوامش ومراجع الفصل الثامن

١ - انظر د. محمود يونس محاضرات في التخطيط الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣٥ .

٢ - د. محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧ - ٥٢ .

٣ - لمزيد من التفاصيل انظر

A.Waterson, Development planning, lessons of Experience

Baltimore, The John Hopkins, 4th edition, 1971, P.177 ets.

## الفصل التاسع البيانات والاحصاءات اللازمة للتخطيط الاقتصادي

- ١ - الاحصاءات الصناعية.
  - ٢ - الاحصاءات الزراعية.
  - ٣ - احصاءات السكان.
  - ٤ - احصاءات النقل والمواصلات.
  - ٥ - احصاءات التعليم.
  - ٦ - احصاءات الصحة.
  - ٧ - احصاءات الاسكان.
  - ٨ - احصاءات الخدمات الاجتماعية.
  - ٩ - احصاءات الاعلام والسياحة.
  - ١٠ - احصاءات القوى العاملة.
  - ١١ - احصاءات التجارة الخارجية.
  - ١٢ - الحسابات القومية والاحصاءات المالية.
- هوامش ومراجع الفصل التاسع.





## الفصل التاسع

# البيانات والاحصاءات اللازمة

### للتخطيط الاقتصادي

يحتاج المسؤولون عن التخطيط الى نوعين من الاحصاءات للاعداد لحطة اقتصادية اجتماعية وسوف نعتمد في بيان ذلك على ما كتبه الدكتور علي لطفي في هذا الشأن<sup>(١)</sup>.

أ - المجاميع الاحصائية.

ب - البارامترات الاحصائية.

ويقصد بالمجاميع الاحصائية الارقام الخاصة بجميع فروع النشاط الاقتصادي في المجتمع وعرضها في صورة جداول احصائية ورسوم بيانية. فعلى سبيل المثال تشمل المجاميع الاحصائية البيانات المتعلقة بالقوة العاملة من حيث عددها الكلي، وتوزيعها على فروع النشاط الاقتصادي (قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات) وتوزيعها داخل كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي (ففي قطاع الصناعة مثلاً يتم توزيع القوة العاملة بين الصناعات الهندسية والصناعات البترولية والصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية... الخ) وتوزيعها تبعا لاحجام المشروعات، وتقسمها الى فئتين وغير فئتين وتقسمها الى ذكور واناث... الخ.

اما البارامترات الاحصائية فيقصد بها المقاييس الاحصائية ذات القيمة الثابتة لفترة معينة من الزمن. وتشمل البارامترات الاحصائية - على سبيل المثال - الميل الحدي للاستهلاك، الميل الحدي للاذخار، والمعاملات الفنية للانتاج، الرقم القياسي للانتاج الزراعي... الخ. ولا شك ان توافر البارامترات الاحصائية يعتبر شرطا اساسيا لامكان اعداد الحطة الاقتصادية.

واخيرا... تجدر الاشارة الى أن مدى استفادة المسؤولين عن التخطيط من هذه البيانات والاحصاءات يتوقف على عاملين: الدقة في جمع وتويب وعرض المجاميع الاحصائية وفي تكوين البارامترات الاحصائية، والسرعة في نشر هذه المجاميع

والبارامترات.

فالدول النامية تعاني بشكل عام من نقص في الاحصاءات وعدم دقتها مما يسبب في عرقلة مسيرة التنمية والوقوف على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالشكل المطلوب، لان بدون الاحصاءات عن القطاعات والانشطة الاقتصادية لا يمكن عمل خطة. وهنا سنحاول ان نوضح مجموعة من البيانات والاحصاءات اللازمة لاعداد الخطة الاقتصادية وذلك حسب مصدر الدكتور علي لطفي في كتابه عن التخطيط الاقتصادي والاحصاءات المطلوبة هي الاتي: -

#### ١ - الاحصاءات الصناعية: وتتضمن الجداول التالية:

- أ - جداول الهيكل الانتاجي وتشمل حصرا شاملا للمؤسسات الصناعية تبعا لنوع النشاط وحجم المؤسسة.
- ب - جداول العمالة وساعات العمل والاجور: وتشمل عدد اصحاب الاعمال وعدد العمال وعدد من يراولون نشاطهم في منازلهم وقيمة الاجور المدفوعة وتوزيعها تبعا لنوع العمال (فنيون - كبة - خدمة).
- ج - جداول الاصول الثابتة: وتشمل بيانات عن سعة وقوة المحركات الاساسية الكهربائية وغير الكهربائية.
- د - جداول الانتاج الصناعي: وتشمل بيانات عن قيمة الانتاج الصناعي طبقا لمجموعات السلع، والمخزون في كل فترة، وقيمة السلع الرأسمالية المنتجة لحساب المؤسسة أو الشركة نفسها.
- و - جداول المواد الداخلة في الانتاج: وتشمل قيمة وكمية المواد الداخلة في الصناعة، وقيمة وكمية الوقود المستخدم، وقيمة وكمية الطاقة الكهربائية المستخدمة، وقطع الغيار، وتكاليف الصيانة، والتكاليف الادارية، والخدمات التي تؤديها المؤسسات الاخرى للمؤسسة في اتمام العملية الانتاجية.

#### ٢ - الاحصاءات الزراعية: وتتضمن الجداول التالية:

- أ - جداول الثروة الزراعية: وتشمل توزيع الاراضي الزراعية تبعا لنوع التربة ودرجة

خصوبتها، وكذلك توزيعها تبعاً لأحجام المزارع ومناطقها الجغرافية.

ب - جداول الانتاج: وتشمل توزيع الأراضي الزراعية تبعاً لطريقة استغلالها (محاصيل، خضر وفواكه، مراعي). وكذلك توزيعها تبعاً لأنواع المحاصيل وكذلك حصر الثروة الحيوانية من حيث أنواعها وعدد كل نوع وأمراضها وتشمل جداول الانتاج كذلك البيانات الخاصة بالالات الزراعية وتوزيعها تبعاً للأنواع المختلفة وقدرتها الآلية.

وكما تتضمن هذه الجداول حصر المواد الداخلة في الانتاج الزراعي تبعاً لنوع المواد وتبعاً لأحجام المزارع المستخدمة فيها. وتتضمن كذلك توزيع الناتج الزراعي بين الاستهلاك المباشر والاستهلاك الوسيط (الصناعة) والتصدير.

ج - الجداول المالية: وتتضمن بيان حجم الائتمان الزراعي وتوزيعه تبعاً لحجم المزارع وتبعاً للموقع الجغرافي ونوع المحصول المقترض عليه. كما تتضمن كذلك تقديرات لدخل المزرعة ومصادر هذا الدخل ومصروفات المزرعة. وتشمل الجداول المالية كذلك بيانات عن مساحات الأراضي البور القابلة للإصلاح وبيان أسعار المنتجات الزراعية.

د - جداول الأيدي العاملة: وتشمل حصر شامل للعمال الزراعيين الدائمين والمؤقتين. وتوزيعهم حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي. كما تتضمن هذه الجداول بيانات عن الأجور الزراعية وتوزيعها إلى نقدية وعينية تبعاً لأحجام المزارع والموقع الجغرافي ونوع العمال.

٣ - احصاءات السكان: وتتضمن تقدير عدد السكان في الفترات السابقة مع توزيعهم حسب المناطق الجغرافية، وتقسيمهم إلى ذكور وإناث وتقسيمهم إلى حضر وريف وتقسيمهم حسب الفئات العمرية.

٤ - احصاءات النقل والمواصلات: وتشمل حصر جميع وسائل النقل والمواصلات مثل النقل بالسكة الحديد والنقل بالطرق والنقل النهري والنقل الجوي والمواصلات السلكية واللاسلكية والقنوات الملاحية... الخ. ويجب أن تتضمن هذه الاحصاءات كل ما يتعلق بوسائل النقل والمواصلات. فعلى سبيل المثال يجب أن تتضمن احصاءات النقل بالسكة الحديد، عدد القطارات وأنواعها وسعتها وأطوال الخطوط... الخ.

٥ - احصاءات التعليم: وتشمل عدد المدارس والمعاهد والجامعات. كذلك عدد

الفصول وكذلك عدد الطلبة في كل مراحل التعليم (ابتدائي، اعدادي، ثانوي، فني، عالي).

٦ - **الاحصاءات الصحية:** وتشمل عدد المستشفيات وعدد الأسرة بها وتوزيعها الجغرافي، كما تشمل كذلك عدد الأطباء والمرضى، والاجهزة الطبية و...الخ.

٧ - **احصاءات الاسكان:** وتشمل بيان الوحدات السكنية وتقسيمها الى اسكان حضري واسكان ريفي، وكذلك تقسيمها الى ثلاث مستويات: المستوى الاقتصادي والمستوى المتوسط والمستوى فوق المتوسط، كما تشمل كذلك بيان عدد الافراد في كل وحدة سكنية.

٨ - **احصاءات الخدمات الاجتماعية:** وتتضمن بيانات عن كل ما يتعلق برعاية الطفولة (مثل دور الحضانة) والوحدات الاجتماعية. والجمعيات المختلفة التي تعمل في مجال الخدمات الاجتماعية (مثل جمعيات رعاية الأسرة) وخدمات التأهيل المهني ورعاية ذوي العاهات.

٩ - **احصاءات الاعلام والسياحة:** وتتضمن جميع البيانات المتعلقة بالاذاعة والتلفزيون والمسرح والسينما. اما الاحصاءات السياحية فيجب ان تتضمن تقديرا لعدد السياح وتقسيمهم حسب الجنسية والليالي السياحية، كما تتضمن كذلك حصرا لعدد الفنادق وعدد الاسرة بها وتقسيمها الى درجات.

١٠ - **احصاءات القوة العاملة:** وتتضمن الجداول التالية:

أ - جداول توزيع العاملين على فروع النشاط الاقتصادي: وتشمل توزيع العاملين بين القطاعات الثلاث الرئيسية للنشاط الاقتصادي (زراعة، صناعة خدمات) وكذلك توزيع العاملين في كل قطاع على الانشطة المختلفة المكونة لهذا القطاع، ففي قطاع الخدمات مثلا، يتم توزيع العاملين في هذا القطاع حسب طبيعة الخدمة: خدمات طبية، خدمات تعليمية، نقل ومواصلات، سياحة، بنوك وتأمين...الخ.

ب - جداول توزيع العاملين حسب مؤهلاتهم: وتشمل توزيع العاملين بالطريقة

التالية: أميون ملمون بالقراءة والكتابة، حاصلون على شهادات متوسطة، حاصلون على مؤهل جامعي، حاصلون على الماجستير والدكتوراه، ومن البديهي ان هذه الاحصاءات لا بد أن تتضمن تفصيلات متعددة. فجدول حصر الحاصلين على مؤهل جامعي لا بد وان يتضمن عدد الحاصلين على كل مؤهل جامعي على حدة. ج - جداول الاجور: وتشمل مجموع الاجور المدفوعة في كل قطاع وكذلك متوسط أجر العامل في كل قطاع، كما تتضمن كذلك حصرا للاجور المينة التي يحصل عليها العمال في بعض القطاعات. د - جداول البطالة: وتشمل حصرا لعدد العاملين في الاقتصاد القومي في مجموعة، وتوزيعهم على فروع النشاط الاقتصادي المختلفة، وتوزيعهم حسب مؤهلاتهم وتبعاً لأمد البطالة وأسبابها. هـ - جداول توزيع العاملين جغرافياً: وتشمل توزيع العاملين تبعاً للمناطق الادارية للدولة (محافظات، مقاطعات، ولايات.... الخ).

#### ١١ - احصاءات التجارة الخارجية: وتتضمن الجداول التالية:

أ - جداول الصادرات: وتشمل حصر الصادرات بالكمية والقيمة موزعة تبعاً لنوع السلع المصدرة، وكذلك التوزيع الجغرافي للصادرات. ب - جداول الواردات: وتشمل حصر الواردات بالكمية والقيمة موزعة تبعاً لنوع السلع المستوردة وكذلك التوزيع الجغرافي للواردات.

#### ١٢ - الحسابات القومية والاحصاءات المالية: وتتضمن الجداول التالية:

أ - جداول الادخار: وتشمل تقدير الادخار بأنواعه المختلفة (مدخرات القطاع الحكومي، مدخرات الشركات المساهمة، مدخرات القطاع العائلي). ب - جداول الاستهلاك: وتشمل تقدير الاستهلاك الكلي وتقسيمه الى استهلاك الافراد واستهلاك جماعي. ج - جداول الضرائب: وتشمل تقدير حصيلة الضرائب وتوزيعها الى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، وكذا حصيلة كل ضريبة على حدة. د - جداول القروض المصرفية: وتشمل حصص القروض المصرفية وتقسيمها الى قروض استهلاكية وقروض انتاجية.

هـ - جداول التأمين: وتشمل تقدير حصيلة التأمين وتوزيعها حسب نوع التأمين.  
و - جداول ميزانية الدولة: وتشمل تقدير إيرادات الدولة ومصروفاتها وتقسيماتها المختلفة.

تلك هي أهم المجالات الإحصائية اللازمة توافرها لأعداد الخطة الاقتصادية. أما البارامترات الإحصائية اللازمة توافرها فأهمها.

- ١ - الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك.
- ٢ - الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك.
- ٣ - المعاملات الفنية للإنتاج.
- ٤ - الرقم القياسي للإنتاج الزراعي.
- ٥ - الرقم القياسي للإنتاج الصناعي.
- ٦ - الرقم القياسي لنفقة المعيشة.
- ٧ - المرونة المختلفة (مرونة الطلب السعرية والدخلية، مرونة العرض السعرية والدخلية... الخ).

## هوامش ومراجع الفصل التاسع

- ١ - انظر د. علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٧١، ص ص ٨٧ - ٩٥.





## الفصل العاشر

### مفهوم المتابعة وموقعها في العملية التخطيطية

- ١ - ١٠ مفهوم المتابعة.
- ٢ - ١٠ علاقة المتابعة بالتخطيط والتنفيذ.
- ٣ - ١٠ المتابعة والرقابة.
- ٤ - ١٠ العناصر الأساسية لعملية المتابعة.
- ٥ - ١٠ أنواع المتابعة وأجهزتها.
- ٦ - ١٠ أساليب وطرق المتابعة.

هوامش ومراجع الفصل العاشر



## الفصل العاشر

### مفهوم المتابعة وموقعها في العملية التخطيطية

ذكرنا في الفصل السابق انه بعد عملية التحضير للخطة ووضعها بصيغتها النهائية تأتي عملية التنفيذ على عاتق افراد المجتمع والاجهزة الحكومية، ثم تأتي بعد ذلك عملية المتابعة، مما يتطلب وجود جهاز واع لمتابعة تنفيذ الخطة.

#### ١٠ - ١ مفهوم المتابعة:

ويقصد بعملية المتابعة بانها مجموعة من الاجراءات والاعمال والتنظيمات والتعليمات والضوابط التي تتخذها اجهزة المتابعة والصلاحيات المفوضة لها والمسؤوليات المناطة بها لتقييم النشاط الاقتصادي اثناء عملية تنفيذ الخطة على اختلاف مستويات الاجهزة التنفيذية<sup>(١)</sup>.

فالمتابعة تساعد في التعرف على واقع تنفيذ خطط التنمية القومية ومدى تحقيق اهدافها والكشف عن الانحرافات والمشاكل والمعوقات التي تواجهها في الوقت المناسب وبما يمكن متخذ القرار من اتخاذ الاجراءات والقرارات المناسبة لتصحيح مسار الانحراف في التنفيذ. الا ان عملية المتابعة لا تقتصر على تقييم نتائج اداء الاجهزة المسؤولة عن تنفيذ اهداف الخطة، بل أيضا تقييم الاجهزة التخطيطية المسؤولة عن اعداد وصياغة الخطة وما يرتبط بها من سياسات واجراءات معتمدة في الخطة وذلك لان مسؤولية قصور التنفيذ او انحرافه عن التخطيط يتحملها الجانب التخطيطي أو الجانب التنفيذي أو كلاهما.

هذا ولا بد من التأكد هنا أن جهاز المتابعة لا يمكن الوصاية الادارية على جهاز التنفيذ ولا يتمتع بصلاحيات اتخاذ القرار او التدخل في سير تنفيذ الخطة<sup>(٢)</sup> وإنما تقوم اجهزة المتابعة على تقديم العون والمساعدة للاجهزة المنفذة وتقديم الدعم لها في انجاز مسؤولياتها المحددة في الخطة وحسب المستويات التنفيذية المختلفة. فالمتابعة ما هي الا اداة تستخدم لتقييم الخطة وقياس مدى نجاحها وباختصار هنا لا بد من الإشارة الى مسألتين هامتين وهما:

- ١ - ان المتابعة ليست جهازا يملك الوصاية على الاجهزة المنفذة وليس لها صلاحية اصدار العقوبات والاحكام، وانما الاشراف والرقابة ومتابعة الخطة والتحقق من النتائج وتشخيص الخلل والانحراف وتحليل اسباب القصور والانحراف واقتراح السبل والطرق لاحتواء القصور ومعالجة اسباب انحراف التنفيذ عن التخطيط.
- ٢ - المتابعة لا تتدخل في سير تنفيذ الخطة وليست بديلا للتنفيذ بل ان مهمتها تقتصر على بيان الخلل ومعالجته.

### ١٠ - ٢ علاقة المتابعة بالتخطيط والتنفيذ:

اما موقع عملية المتابعة في العملية التخطيطية، فهي تتكامل مع عملية اعداد الخطة من حيث الهدف النهائي لها. فحيث الهدف النهائي للخطة هو الانتقال بوضع المجتمع واقتصاده القومي نحو الافضل والمتابعة تمثل الجسر الذي يربط بين كل من التخطيط والتنفيذ. وهي ليست عملية منفصلة عنهما بل ترتبط معهما بعلاقة متحركة مع الزمن. وان غياب أو ضعف أو خلل اية حلقة من الحلقات الثلاث (التخطيط، التنفيذ والمتابعة) لا بد وأن ينعكس سلبا على نتائج الخطة مما يحول دون تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة.

وتبرز أهمية المتابعة من خلال موقعها في العملية التخطيطية ووظيفتها في التقييم المستمر لعملية تنفيذ الخطة ومدى نجاح الخطة في اختيارها لوسائل تحقيق اهدافها والاسباب وراء القصور والمجز في تحقيق الخطة لاهدافها المحددة.

### ١٠ - ٣ المتابعة والرقابة:

هناك تفسير خاطيء لدى الكثيرين بين مفهومي المتابعة والرقابة. يظن البعض انه لا يوجد اختلاف بين مفهوم المتابعة والرقابة ولكن هناك اختلاف بين مفهوم المتابعة والرقابة<sup>(٣)</sup>. فالرقابة مفهوم قانوني يعني على الزام الخطة وعلى وجود قانون لها يرتب جزاءات في حالة الاخلال بها وفقا لقاعدة الالتزام في فقه القانون. فالاهتمام الاساسي للرقابة يعتبر لاحقا للتنفيذ وذو طابع «ستاتي» في حين أن اهتمام المتابعة «دينامي» يسمح بالتأثير المتبادل بين الخطة ونتائج تنفيذها. فأجهزة المتابعة كما أوضحنا سابقا لا تملك سلطة جزائية، كما انها لا تكفي برصد الانحراف وتحديد سببه، بل من صميم اعمالها

دراسة وتبعية آثاره على بقية مكونات الخطوة (خطط السنوات التالية) أو الأهداف العامة.

## ١٠ - ٤ العناصر الأساسية لعملية المتابعة:

إن تأسيس نظام متكامل وفعال لمتابعة خطط التنمية يتطلب تواجد العناصر الأساسية التالية<sup>(٤)</sup>.

أولاً - وجود أجهزة متخصصة وبنية تنظيمية فعالة للمتابعة تتناط بها وظائف ومهام عملية المتابعة مدعمة بالمستلزمات البشرية والمادية الضرورية لجعل أجهزة المتابعة تعمل بكفاءة، أي مزودة بالكوادر الكفوءة ذات الخبرات ومن اختصاصات مختلفة وعلى كافة المستويات الإدارية - التنظيمية للمتابعة وبشبكة من الحاسبات الالكترونية تكفل تأسيس أو تطوير قاعدة وصينة كما ونوعاً لإنتاج البيانات والمعلومات ومعالجتها وتدقيقها المستمر.

ثانياً - اعتماد مؤشرات ومقاييس للمتابعة: أما الركن الثاني من الأركان الأساسية لنظام متابعة متكامل وفعال فيتمثل في تحديد معايير للاداء لتقييم نتائج تنفيذ الخطوة. وبدون هذا الركن الثاني فإنه يصعب معرفة العمل المنجز قياساً إلى ما كان مستهدفاً في الخطوة، كما لا يمكن تقييم كفاءة الأجهزة المنفذة وتحديد مكان الخلل ومصادرة ومسبباته والجهة المسؤولة عنه.

هذا وإن التخطيط والتنفيذ الناجحين يتطلبان تحديد مؤشرات التنفيذ التي تقوم أجهزة المراقبة بمتابعة سيرها<sup>(٥)</sup>. وإن معايير الاداء تعبر عن الأهداف والمعدلات المقررة في الخطوة والمطلوبة من الأجهزة المنفذة بمستوياتها المختلفة أنجزها. ولأجل رفع كفاءة عملية المتابعة وفعالية أجهزة المتابعة فلا بد أن تتوفر في مؤشرات الاداء السمات والخصائص التالية<sup>(٦)</sup>:

- ١ - أن تكون المؤشرات موضوعية حيادية يحتكم إليها عند اجراء عملية التقييم لجعل عملية المتابعة سهلة، علمية، دقيقة وناجحة وإن تلائم مؤشرات ومقاييس المتابعة مع نوع النشاط التي تتم متابعته وتقييم نتائج تنفيذ أهدافه القطاعية.
- ٢ - أن تكون المؤشرات معروفة من قبل الجهاز التنفيذي وعلى كافة مستوياته، ماهيتها، أهدافها، كيفية احتسابها والفرض منها.
- ٣ - أن تكون مؤشرات المتابعة قليلة العدد نسبياً ولكنها شاملة لإبعاد الزمن، التكلفة، الكمية والنوعية المقررة في الخطوة. لأن وجود عدد كبير من مؤشرات المتابعة قد

يؤدي الى ضعف استجابة الاجهزة المنفذة لاجهزة المتابعة واستمرارها وتراكم ذلك في تدني مستوى الكفاءة وفعالية عملية المتابعة.

ثالثاً: قياس الاداء المتحقق ومقارنته بالمعايير ان هذا الركن الثالث يتوقف انجازه على توافر الاول والثاني. ويقوم هذا الركن على تقييم وقياس العمل الفعلي المنجز ومقارنته بالاهداف المحددة في الخطة وتحديد مكان حدوث العقبات والانحراف ان وجد أو الجهات المسؤولة عنه واسبابها.

رابعاً: التوصية بالاجراءات لتصحيح الانحرافات ومعوقات التنفيذ. ان العنصر الاخر من مقومات عملية المتابعة هو اقتراح الصيغ والتوصية بالاجراءات المناسبة لتصويب اوضاع التنفيذ وانحرافاته عن مساراته المقررة في الخطة وتذليل المعوقات والمشكلات التي تعجبه تنفيذها بما يكفل تحقيق الاهداف المرسومة.

خامساً: وجود نظام فعال لتقارير المتابعة: ان توثيق نتائج عملية متابعة تنفيذ الخطة في شكل تقارير دورية منتظمة هو العنصر الخامس لنظام المتابعة المتكامل. وان هذه التقارير، مخرجات نظام المتابعة، هي المستند والسجل الرسمي لسير تنفيذ الخطة التي تستند اليها الجهات المختصة في اتخاذ قراراتها المناسبة لتكون اساساً للعمل من اجل تعديل الانحرافات ومعالجة القصور في التنفيذ.

#### ١٥ - ٥ - انواع المتابعة وأجهزتها:

توجد اجهزة عديدة تقوم بمتابعة تنفيذ أنشطة الخطة المختلفة، حيث ان جميع الاجهزة التي تقوم بهذه المهام تتشابه في هدفها النهائي، وهو أن التنفيذ يسير بالاتجاه الصحيح اي باتجاه الاهداف المخططة وفق الخطة المرسومة وأهم انواع اجهزة المتابعة هي (٧):

##### اولاً: المتابعة عن طريق الجهاز التخطيطي:

يقوم بهذه المهمة الهيئة العليا للتخطيط في بعض الدول أو وزارة التخطيط في البعض الاخر وذلك بتتبع سير تنفيذ الخطة حسب الاهداف المرسومة في الخطة. وتقوم هذه الهيئة أو الوزارة بالتعديل اللازم اذا كان هناك اي انحراف مع اقتراح سبل العلاج وتصحيح المسار في الطريق الصحيح اثناء التنفيذ كما يقوم الجهاز التخطيطي في اعداد تقارير دورية ربع سنوية او نصف سنوية وأيضاً سنوية عن سير التنفيذ للخطة في مجالاتها المختلفة. ويتم اعداد هذه التقارير بواسطة هيئة التخطيط العليا أو وزارة التخطيط كجهاز فني بعد أن

تصل للهيئة التقارير من الجهات الحكومية عن سير العمل في تنفيذ الخطة ويعمل تقرير شامل لكل المجالات المختلفة في الخطة من قبل الجهاز الفني للتخطيط (الوزارة أو الهيئة العليا للتخطيط).

وتصل هذه التقارير بصورة منتظمة الى الهيئة العليا للتخطيط لاتخاذ القرارات والاجراءات المناسبة لمعالجة المشكلات وتعديل الانحرافات ثم تعود بعد ذلك للجهات الحكومية لمعرفة ما تم تعديله وبمدها ترجع الى الجهاز الفني اي الهيئة العليا للتخطيط أو وزارة التخطيط.

#### ثانيا: المتابعة عن طريق الجهاز الاحصائي:

ويقوم بها الجهاز الاحصائي المركزي وذلك عن طريق المراقبة اللاحقة لتنفيذ الخطة القومية من خلال موقف البيانات والمعلومات الاحصائية. يقوم الجهاز الاحصائي بكتابة تقرير دوري احصائي عن سير المؤشرات التنفيذية العامة للخطة كالاستثمار، الانتاج، الانتاجية، العمالة، المواد الاولية المستخدمة، والنفقات... الخ.

واستنادا الى هذه البيانات والمعلومات الواردة له من خلال الاستثمارات الاحصائية التي تقوم بتوزيعها على الجهات التنفيذية يقوم هذا الجهاز باعداد مجموعة احصائية فصلية ونصف سنوية وسنوية لواقع التنفيذ وتقديمها للجهات ذات العلاقة لتكون لديهم صورة فعلية لواقع التنفيذ ومساره في مختلف فعاليات الخطة.

#### ثالثا: المتابعة عن طريق الجهاز التنفيذي:

ينجز هذا الجهاز مهام متابعة تنفيذ الخطة من خلال اجهزته التنفيذية الذاتية (رقابة عنصر العمل ذاته) حيث يقوم بالمتابعة التلقائية يوميا أول بأول حسب المستويات المتدرجة الداخلية في الوزارات والمؤسسات والوحدات الانتاجية، ويتواجد هذا النمط من المتابعة في بعض الدول التي لا يتواجد فيها اجهزة متخصصة للمتابعة.

#### رابعا: المتابعة عن طريق السلطة التشريعية (السياسية):

يقوم هذا الجهاز بالمتابعة من خلال مناقشته للخطط والبرامج السنوية والخمسية في نهاية فتراتها وعند اقرار الخطط الجديدة. ومن خلال عرض الجهاز التخطيطي لنتائج متابعة الخطة على الجهاز التشريعي يتم تقييم الجهات المسؤولة عن التنفيذ والجهات المسؤولة عن اعداد الخطة وكذلك تحديد مسؤولية التخلف أو الانحراف في التنفيذ عن التخطيط.

#### خامسا: المتابعة عن طريق التنظيمات الشعبية:

وهذا النوع الاخير من الرقابة بمثابة الرقابة السياسية ويقوم مؤسسيا من خلال التنظيم

السياسي (التنظيمات الحزبية والمنظمات الجماهيرية) أولا مؤسسيا من خلال وسائل الاتصال المختلفة. وتدارس هذه الاجهزة مهامها عن طريق مشاركتها في الادارة من جهة وتعبئة الجهود ونشر التوعية، ادارة وافرادا، لتحقيق تنفيذ الخطة من الناحية الاخرى، وكما تقوم هذه الاجهزة عن طريق اعضائها وتنظيماتها الحزبية في المراكز الانتاجية الي تنبية القيادة السياسية عن أوجه القصور والانحراف في تنفيذ الخطة. وبعد ذلك تقوم القيادة السياسية لهذه التنظيمات بلفت نظر الجهات التنفيذية عن هذا الانحراف والقصور. وتتكامل كلا من متابعة السلطة التشريعية والتنظيمات الشعبية بما يسمى بالرقابة السياسية.

## ١٠ - ٦ - أساليب وطرق المتابعة:

ان الاساليب المستخدمة في عملية المتابعة ترتبط بعدة عوامل وتتأثر بالظروف المحيطة بالجهة التي تقوم بعملية المتابعة حيث تتمدد أساليب المتابعة ومن ثم طرقها وفقا للخبرات المتاحة لدى الدولة. وهناك اسلوبين تتم بهما عملية متابعة تنفيذ الخطة، وهذين الاسلوبين هما<sup>(٨)</sup>:

### ١ - اسلوب المتابعة الميداني:

تتم عملية المتابعة بهذا الاسلوب من خلال الملاحظة والاتصال المباشر عن طريق القيام بزيارات ميدانية لمواقع تنفيذ المشاريع او الانتاج، وذلك بتشكيل فرق متابعة ميدانية قطاعية ذات اختصاصات مختلفة. ويتم اللجوء لهذا الاسلوب اما لقلة أو لنوعية البيانات والمعلومات المتاحة عن مشروع ما أو لاهمية هذا المشروع وللرغبة في اختصار الزمن والوقوف مباشرة على سير التنفيذ والتعرف موقعا على الصعوبات والمشكلات وأسبابها والتعاون مع الجهات المنفذة وتحديد الاجراءات المناسبة وتصحيح مسار تنفيذ الخطة.

وهناك مزايا وسلبات لاسلوب المتابعة الميدانية. ومن أهم المزايا هي:

- ١ - اسلوب المتابعة الميداني يتيح التعرف مباشرة وتفصيلا على معوقات ومشكلات التنفيذ وأسبابها وسبل علاجها، اضافة الى خلق التعاون والثقة بين الاجهزة المنفذة واجهزة المتابعة وبذلك تتوفر امكانية الحصول على بيانات ومعلومات كثيرة ودقيقة.
- ٢ - يساعد اسلوب المتابعة الميداني على اختصار الوقت مقارنة باسلوب المتابعة المكتبي لتدقيق البيانات والمعلومات لاتخاذ الموقف اللائم من قبل الاجهزة المختصة.



واما سليات الاسلوب الميداني فهي:

- ١ - يحتاج اسلوب المتابعة الميداني الى عدد كبير من العاملين ذوي الاختصاصات المختلفة والخبرة العملية لزيادة المشاريع تحت التنفيذ ومواقع الانتاج.
- ٢ - تميز هذا الاسلوب بالتكلفة العالية بسبب مستلزماته البشرية والمادية الكثيرة.
- ٣ - وبسبب كثرة المشاريع الواجب متابعتها والاشراف على سير تنفيذها فانه يحول دون امكانية هذا النمط من المتابعة تغطيتها كاملة خلال فترة زمنية محددة وبالتالي بقاء جزء من المشاريع خارج الاشراف وفقدان المتابعة لمبدأ شموليتها.
- ٤ - صعوبة توفير البيانات والمعلومات عن سير التنفيذ بشكل منتظم، فهي اولا رقابة عارضة مؤقتة وليست متابعة دورية، بالإضافة الى خضوع تقييم التنفيذ احيانا الى الحكم الشخصي الذاتي بجانب صعوبة أو عدم امكانية استخدام الحاسب الالى لبرمجة نتائج اعمال هذا الاسلوب.

ب - اسلوب المتابعة المكبي:

تتم عملية المتابعة بهذا الاسلوب مكبيا وذلك بالاعتماد على استمارات عديدة متنوعة تتلائم مع طبيعة النشاط التي تتم متابعتها والتي عن طريقها يتم الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة عن مستوى تنفيذ المشروع. وتتكون عملية المتابعة المكبية من خطوات عديدة تكون نتائجها - اعداد تقارير المتابعة التي تتدفق من المستويات الادني، الوحدة الانتاجية، الى مستوى المؤسسة التي تتبعها هذه المشاريع والى المستوى القطاع النوعي، وبعد ذلك يتم اعداد تقرير نهائي وشامل - لمستوى الاقتصاد القومي موضحا فيه تطور التنفيذ ومسارته والمشكلات والمعوقات التي تواجهه ومسبباته واقتراحات السبل الناجمة لمعالجتها ومن ثم تقديم هذا التقرير الى الجهات المخولة باتخاذ القرارات والاجراءات وتصحيح الخلل وتعديل الانحراف.

وهناك مزايا وسليات لهذا الاسلوب المكبي ومن أهم المزايا هي:

- ١ - عدم حاجة هذا الاسلوب الى كادر كبير ليقوم بمهام المتابعة وانعكاس ذلك على انخفاض تكاليفها.
- ٢ - ونتيجة للاسلوب الالى لعملية المتابعة فان النمط المكبي يضمن التدفق السريع والمواصل للمعلومات والبيانات وتحديثها وتقديمها لمتخذ القرار في الوقت المناسب بشكل تقارير دورية منتظمة.

وأما أهم عيوب الأسلوب المكتبي فهي:

- ١ - ان انعدام العلاقة المباشرة بين المسؤول عن تعبئة استمارات المتابعة وبين من يتولى تحليل دراسة ومعالجة وتطوير البيانات والمعلومات الواردة في هذه الاستمارات قد يجعل البيانات والمعلومات غير دقيقة وغير صحيحة.
- ٢ - وبسبب غياب الملاحظة الميدانية في هذا الأسلوب فإنه قد لا يتاح للمسؤول عن المتابعة الوقوف مباشرة على أماكن الخلل والانحراف وأسباب تعثر التنفيذ ومعوقاته وانحرافه عن الأهداف المحددة عن الخطوة.
- ٣ - وبسبب بعد جهاز المتابعة عن مواقع العمل والانتاج فإن ذلك يتطلب من العاملين فيه، توفر الخبرة والكفاءة ومن اختصاصات متنوعة لتقييم موضوعية ودقة البيانات والمعلومات المدرجة في استمارات المتابعة.

## هوامش ومراجع الفصل العاشر

- ١ - انظر د. وليد عزيز، متابعة تنفيذ خطط التنمية: نحو نظام متكامل وفعال، (المنظمة العربية للعلوم الادارية، ادارة البحوث والدراسات، عمان - الاردن، ١٩٨٦ ، ص ص ٩ - ١١) تم الاعتماد شبه الكامل في هذا الفصل على هذا المرجع د. وليد عزيز.
- ٢ - انظر د. اسماعيل صبري، تنظيم القطاع العام، دار المعارف، مصر ١٩٦٩ ، ص ٢٢٨ . ع ٧٣ - د. عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢ ، ص ٢٨١ .
- ٣ - انظر د. سعد حافظ محمود، اساليب وطرق المتابعة ومدى فعاليتها، برنامج متابعة تنفيذ الخطط الامتامية في الاقطار العربية، الكويت من ١٢/١٢/٨٧ - ١/٦/١٩٨٨ ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ٣ .
- ٤ - د. وليد عزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥ - ١٧ .
- ٥ - انظر د. عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٧ .
- ٦ - انظر د. وليد عزيز، مرجع سبق ذكره، ص ١٦ .
- ٧ - د. وليد عزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥ - ٢٧ ولزهد التفاصيل انظر د. علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٠ ، ص ص ٦٦ - ٨٦ .
- تحليل هيتمان، الرقابة على المؤسسات العامة، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧١ ، ص ص ١٥٣ - ١٦٦ .
- د. عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٨١ - ٤٨٥ .
- (٨) - د. وليد عزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٩ - ٣٢ .



## الفصل الحادي عشر تجارب الدول العربية وغير العربية في التخطيط للتنمية

- ١١ - ١ خطط التنمية في الدول العربية  
١١ - ٢ نماذج مختارة للتخطيط من تجارب الدول الأخرى.

هوامش ومراجع الفصل الحادي عشر



## الفصل الحادي عشر

# تجارب الدول العربية في التخطيط للتنمية

### ١١ - ١ - خطط التنمية في الدول العربية:

توالت خطط التنمية لدى الاقطار العربية منذ مطلع عقد الستينات أو حتى قبله، وهي ما زالت جارية دون أن ترافقها ممارسات تنسيقية أو تبادل مجد للمعلومات بشأن طبيعة المقاصد الانمائية الطويلة الامد أو حتى بشأن حقيقة المعطيات والمتغيرات الاساسية القائمة لديها.

وقد بلغت عدد الخطط القطرية التي تم اعدادها حتى الان أكثر من ٩٠ خطة قطرية. والاقطار العربية التي تسلك نهج التخطيط لغرض التنمية بلغ عددها ١٩ قطرا من أصل ٢٢ دولة تتمتع بعضوية جامعة الدول العربية، ويرجع السبب في هذا العدد الضخم هو أن عددا كبيرا من هذه الخطط كان يستبدل بخطة أخرى بعد سنة من بدء صياغتها وفي أحيان حتى قبل ذلك وفي نهاية هذا الجزء استعنا بكشف بين البرامج/ الخطط الانمائية في الاقطار العربية في دراسة أعدها الدكتور مجيد مسعود للحلقة النقاشية العاشرة، ١٩٨٧ والتي كانت تدور حول محاولات التخطيط في اطار العمل العربي المشترك والمعهد العربي للتخطيط بالكويت\* (١).

وخطط التنمية اكثرها خماسية السنين وبعضها رباعية أو ثلاثية وقليل منها سداسية أو سباعية أو حتى عشرية.

تبنت الدول العربية واستخدمت التخطيط منهجا، ودرجات متفاوتة من المركزية والالتزام بتحقيق أفضل عائد ممكن من مواردها المتاحة لبلوغ أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد قام العديد من هذه الدول باعداد وتنفيذ أكثر من خطة منذ استقلالها.

---

★ انظر بالتفصيل الجداول المرقمة من ١١ وحتى ١٥ لنفس المصدر المبين والمتعلق بتوزيع استثمارات الخطط الانمائية العربية حسب القطاعات المختلفة.

ففي البداية ارتبط مفهوم التنمية التقليدي في الوطن العربي بهدف تحسين مستوى المعيشة، الرفاهية، وتحقيق هذا الهدف تركزت الجهود الائتمائية على تحقيق معدلات عالية في نمو الدخل مصحوبة بتنوع مصادره، وإصلاح الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية. ولكن حصاد الجهود الائتمائية أثبتت عجز التنمية التي تمت في ظل المفهوم التقليدي حسب ما أكدته دراسة الدكتور محمد صادق في ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي التي عقدت في الكويت، ٢٥ - ٢٩ أكتوبر ١٩٨٦، لأنه تم التركيز في المقام الأول على الجوانب الاقتصادية، وإغفال الجوانب غير الاقتصادية. وفي مطلع السبعينات والثمانينات بدأ التركيز في بعض خطط التنمية العربية على الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية.

وقد ظهرت مفاهيم جديدة من قبل المفكرين والمهتمين بمشاكل قضايا التنمية في الوطن العربي كالاعتماد على الذات والاعتماد الجماعي على الذات، وإشباع الحاجات الأساسية، بالإضافة إلى أنه تم الاتفاق على أن الإنسان هو هدف التنمية النهائي ووسيلتها الرئيسية في آن واحد وإن جميع الجهود الائتمائية يجب أن تتركز نحو تحسين مستوى معيشته ونوعية حياته. ويتوقف مدى نجاح تخطيط التنمية في تحقيق أهدافه على مدى سلامة العملية التخطيطية في جميع مراحلها. ولذلك في حالة إعداد الخطة يجب توافر مجموعة من المقومات ويمكن إيجازها بما يلي:

أ - توافر البيانات والمعلومات وتدققها بالكم والكيف المطلوبين التي تسهل من اتخاذ مجموعة من القرارات التي تشكل في النهاية الخطة القطرية. فالقرارات المتعلقة بنمط استخدام الموارد لا يمكن اتخاذها دون الاستناد إلى قاعدة عريضة للبيانات والمعلومات.

ب - توافر الكوادر التخطيطية القادرة على إعداد الخطة وتنفيذها. وبالرغم من الاختلاف الجوهري والواضح بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للاقطار العربية، فإن الخطط القطرية قد اتسمت بسمات معينة مشتركة يمكن إيجازها بما يلي (حسب دراسة الدكتور عمرو محي الدين في الحلقة النقاشية السابعة حول البعد الاستراتيجي والبناء الفني، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ١٩٨٤):<sup>(٢)</sup> أولاً: تشترك الخطط القطرية جميعاً وبلا استثناء في أنها لم تكن جزءاً من تصور استراتيجي عام أو خطة طويلة الأمد. ومن هنا فإن أغلب هذه الخطط إن لم تكن جميعها، تنفقر إلى مدلول تنموي. فالخطة الثلاثية أو الخمسية أو السبعية تحمل مدلولاً فقط إذا



كانت جزء من تصور بعيد الأمد بحيث تصبح هذه الخطوة متوسطة الأمد وسيلة للوصول وحلقة في طريق تحقيق هذا التصور البعيد. فارتفاع معدلات نمو الدخل القومي ومعدلات الاستثمار وتحديد برنامج لاولويات الاستثمار واستهداف تغير الاهمية النسبية للقطاعات الانتاجية وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات كلها مؤشرات لا تحمل مدلولاً معنا الا اذا كانت كلها وسيلة للوصول الى تصور معين أو اداة لانضاج موقف معين.

لقد كان هناك عدد من القضايا المحورية التي كان يجب أن تكون جزءاً من التصور الاستراتيجي العربي سواء على المستوى القطري أو القومي حسب ما أكدته دراسة الدكتور عمرو محي الدين وهي:

أ - قضية الأمن القومي: ومكوناتها ومصادرها. إذ لا يختلف اثنان على كون قضية الامن القومي العربي قضية مصيرية، ويوجد قضيتين متفرقتين عن هذه القضية الأساسية وعلى جانب كبير من الأهمية هما: -

١ - قضية الأمن الغذائي: ولا شك أن جزءاً لا يتجزأ من أي تصور استراتيجي هو تحديد هدف لتوسط غذاء الفرد ومكوناته ومصادره. وقد كان يمكن أن تكون قضية الغذاء ومن ثم التنمية الزراعية قضية محورية سواء على المستوى القطري (الخطط القطرية) أو محلاً للتنسيق بين الخطط القطرية. إلا أنها غابت تماماً.

٢ - الصناعة الحربية: ما هي نظرتنا اليها وموقفنا منها وماذا قررنا بشأنها؟. ولا جدال ان اتخاذ قرار بشأن الصناعة الحربية يقتضي بالضرورة تصور للاستراتيجية العسكرية في المستقبل وهذا يتطلب رؤياً لطبيعة الصراع ومستقبله في المنطقة وموقف كل ما ونوع تحالفاتها.

ب - القوى البشرية: القضية المحورية الثانية التي كان لا بد أن تكون جزءاً من التصور الاستراتيجي أو الخطوة طويلة الأمد والتي جاءت الخطط خلوا منها هي قضية القوى البشرية وتنميتها. وحتى الآن عجزت خطط الدول العربية عن الربط بين خطوة التنمية وخطة القوى البشرية وخطة التعليم والتدريب.

ج - شكل الثروة: لعل أحد الاسئلة الهامة التي يجب طرحها والاجابة عليها، كذلك انها تتعلق باختيار المجتمع ككل، يتعلق بالشكل الذي يرغب المجتمع ان يحتفظ به وبثروته القومية أي هيكل الثروة في المستقبل. هي نريد أن نحفظ بثروتنا في شكل غاز أو سائل في باطن الأرض. أم في شكل مصانع ومزارع، أم في شكل طرق وكباري ومحطات كهرباء ومدارس ومستشفيات... الخ. ما هي التوليفة من كل ذلك؟ بمعنى

آخـر كم نـستـمر وأنـ؟

ثانياً: السمة الثانية للخطة القومية، هي وحدة الهدف المشترك وتكرار وتعدد الاهداف. فكافة الخطط القطرية تبدأ في الأساس من زيادة مستوى المعيشة وبالتالي استهدفت جميعاً زيادة الدخل القومي.

ثالثاً: السمة الثالثة للخطط القطرية هو اتفاقها جميعاً في تعداد وتكرار الاهداف مثل تنويع مصادر الدخل، العدالة الاجتماعية، تخفيف العبء على ميزان المدفوعات، زيادة العمالة، وقد تصل الاهداف في بعض الخطط الى ما يزيد على خمسة عشر هدف (انظر خطط كل من سوريا والعراق) والغريب أن هذه الخطط تشترك مع بعضها في وضع هذه الاهداف وتكرارها بالرغم من اختلاف الظروف في كل منها.

رابعاً: تتفق الخطط الانمائية العربية جميعها في أنها جميعاً خطط استثمار محورها الأساس هو حجم الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات المختلفة. وبالرغم من الارتفاع المستمر في معدلات الاستثمار لم تحدث التغيرات الهيكلية المطلوبة.

خامساً: تتفق خطط الانماء العربية باهمالها للقطاع الزراعي. ان تنمية القطاع الزراعي كما وردت في كافة الخطط القطرية إنما كانت تمثل في وضع هدف لزيادة الانتاج الزراعي وما يتطلبه ذلك من استثمارات، ولم تتضمن خطة الزراعة تطوير الريف والتقدم الاجتماعي والتغير التكنولوجي.

سادساً: كان نمط التنمية الصناعية أو سياسة التصنيع التي تبنتها كافة الخطط القومية هو نمط التصنيع الذي تحركه قوى الطلب وتمثل فيه الصناعات الاستهلاكية الأولية الأولى. وباستثناء بعض الدول النفطية، كانت سياسة احلال الواردات هي النمط الأساس للتصنيع الذي تبنته كافة الخطط جميعاً خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٥ .

سابعاً: تتفق الخطط القومية (القطرية) في افتقادها الى اداة للتحليل يستخدمها المخطط في اختبار لآثار الاستراتيجيات أو السياسات البديلة. بمعنى آخر تفتقد البنية التخطيطية الفنية الى توافر نموذج تخطيطي قومي لاختيار السياسات البديلة. ولا يتصور أن يقوم النموذج بالاحلال محل الخطة، ولكنه اداة هامة مساعدة للمخطط من شأنها أن تحل محل عملية التكهن والتخمين غير العلمي. النموذج ليس الا اداة تحليلية تقنية تستخدم لخدمة أغراض وتدريب المخطط على استخدام اسلوب المحاكات والمقارنة بين البدائل. وعلى أية حال فإن البلاد العربية لا هي استخدمت هذه التقنيات الحديثة ولا هي نزلت الى أرض الواقع واستوحت اهدافها ووسائلها منه.

ثامناً: تتفق خطط التنمية القطرية جميعاً في أنها تفتقر الى بيان أدوات تنفيذها، أي بيان مجموعة السياسات التي تتضمنها هذه الخطط، أي انها تفتقد الى بيان آليات تنفيذها. ولا جدال أن آليات تنفيذ الخطة في مصر سوف تختلف عن لبنان، عن المغرب، عن الكويت لاختلاف التركيب الاقتصادي. بل أن آليات التنفيذ للخطة تختلف في داخل البلد الواحد حسب الفترة الزمنية. ولا جدال أن آليات تنفيذ الخطة في مصر في الستينات تختلف عنها في بداية الثمانينات، فحينما قامت مصر بصياغة خطة خمسية ٨٢ / ١٩٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧ فلا بد أن توضح هذه الخطة كيف سيتم تنفيذها في ظل قطاع خاص ينمو وفي ظل سياسة انفتاح اقتصادي تحتوي قطاعاً اجنبياً بحثاً وقطاعاً مشتركاً.

تاسعاً: تفتقر الخطط العربية جميعاً الى البعد التكاملي، ويصدق هذا ايضا على البلدان اعضاء الاتحادات الاقليمية واعضاء المؤسسات التكاملية العربية.

### كشف يبين البرامج/الخطط الانمائية في الأقطار العربية

م	القطر	البرنامج/الخطة	الفترة الزمنية
(١)	الأردن	برنامج الخمس سنوات للتنمية برنامج السبع سنوات خطة التنمية الثلاثية خطة التنمية الخمسية	٦٢ - ١٩٦٧ ٦٤ - ١٩٧٠ ٧٣ - ١٩٧٥ ٧٦ - ١٩٨٠
(٢)	الامارات	الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية برامج المشروعات الاستثمارية الخطة الاستثمارية للاتحاد الخطة الاستثمارية للاتحاد	٨١ - ١٩٨٥ ٨٦ - ١٩٩٠ ٧٢ - ١٩٧٤ ١٩٧٥ ١٩٧٦
(٣)	تونس	الخطة الخمسية للتنمية الخطة العشرية الأولى للتنمية: - المخطط الثلاثي (الأول) - المخطط الرباعي (الثاني) - المخطط الرباعي (الثالث) - الخطة العشرية الثانية للتنمية:	٨١ - ١٩٨٥ (٦٢ - ٧١) ٦٢ - ١٩٦٤ ٦٥ - ١٩٦٨ ٦٩ - ١٩٧٢ (١٩٧٢ - ١٩٨١)

٢	القطر	البرنامج/الخطة	الفترة الزمنية
(٤)	الجزائر	- المخطط الرابع للتنمية	١٩٧٦ - ٧٣
		- المخطط الخامس للتنمية	١٩٨١ - ٧٧
		- الخطة العشرية الثالثة للتنمية:	(١٩٩١ - ٨٢)
		- المخطط السادس للتنمية	١٩٨٦ - ٨٢
		المخطط الثلاثي	١٩٦٩ - ٦٧
		المخطط الرباعي	١٩٧٣ - ٧٠
		الخطة الرباعية الثانية	١٩٧٧ - ٧٤
		المخطط الخماسي	١٩٨٤ - ٨٠
		خطة التنمية	١٩٨٤ - ٨٢
		خطة التنمية الأولى	١٩٧٤ - ٧٠
(٥)	جيبوتي	خطة التنمية الثانية	١٩٨٠ - ٧٥
(٦)	السعودية	خطة التنمية الثالثة	١٩٨٥ - ٨٠
		خطة التنمية الرابعة	١٩٩٠ - ٨٥
(٧)	السودان	برنامج آتامي	١٩٥٦/٥٥-١٩٥٢/٥١
		برنامج آتامي	١٩٦١/٦٠-١٩٥٧/٥٦
		الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٩٧١/٧٠-١٩٦٢/٦١
		الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٩٧٥/٧٤-١٩٧١/٧٠
		الخطة السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٩٨٣/٨٢-١٩٧٨/٧٧
		برنامج الاستثمار الثلاثي	١٩٨٣/٨٢-١٩٨١/٨٠
(٨)	سوريا	الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٩٦٥ - ٦٠
		الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٩٧٠ - ٦٦
		الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٩٧٥ - ٧١
		الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٩٨٠ - ٧٦
		الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٩٨٥ - ٨١
(٩)	الصومال	برنامج التنمية الخماسي	١٩٦٧ - ٦٣
		برنامج التنمية الثلاثي	١٩٧٠ - ٦٨
		برنامج التنمية الثلاثي	١٩٧٣ - ٧١
		برنامج الخمس سنوات للتنمية	١٩٧٨ - ٧٤
		البرنامج الثلاثي	١٩٨٢ - ٧٩
		الخطة الخمسية للتنمية	١٩٨٦ - ٨٢
(١٠)	العراق	البرنامج الاتمائي الأول	١٩٥٦ - ٥١

م	القطر	البرنامج/الخطة	الفترة الزمنية
(١١)	عمان	البرنامج الاتحادي الثاني	١٩٥٩ - ٥٥
		الخطة الاقتصادية المؤقتة	١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٣/٦٢
		الخطة الاقتصادية المفصلة	١٩٦٦/٦٥ - ١٩٦٢/٦١
		الخطة الاقتصادية الخمسية	١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩
		خطة التنمية القومية	٧٠ - ١٩٧٤
		خطة التنمية القومية	٧٦ - ١٩٨٠
		الخطة الخمسية	٨١ - ١٩٨٥
		برامج استثمارية سنوية	٧٦ - ١٩٧٥
		خطة التنمية الخمسية	٧٦ - ١٩٨٠
		الخطة الخمسية الثانية	٨١ - ١٩٨٥
(١٢)	الكويت	خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى	١٩٦٨/٧١ - ١٩٧٢/٧١
		مشروع خطة التنمية الخمسية	١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠
		مشروع الخطة الخمسية	٨١ - ١٩٨٥
		الخطة الاتحادية الخمسية	١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩
		برنامج الخمس سنوات للخفاء الاقتصادي	٥٨ - ١٩٦٣
(١٣)	لبنان	برنامج الخمس سنوات الثاني	٦٤ - ١٩٦٨
		خطة التنمية السلسلية	٧٢ - ١٩٧٧
		مشروع الاعمار	١٩٧٨
		مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس	٦٣ - ١٩٦٨
		الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٧٣ - ١٩٧٥
(١٤)	ليبيا	خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي	٧٦ - ١٩٨٠
		خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي	٨١ - ١٩٨٥
		البرنامج الثلاثي	٥٢ - ١٩٥٤
		برنامج السنوات الخمس للصناعة	٥٧ - ١٩٦١
		الخطة الخمسية	١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤
		الخطة السباعية	١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٢/٧١
		الخطة الخمسية للتنمية	٧٢ - ١٩٧٧
		مشروع الخطة الخمسية	٧٨ - ١٩٨٢
		الاطار العام للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
(١٥)	مصر		

٢	الفترة الزمنية	البرنامج/الخطة	القطر
(١٦)	١٩٩٢/٩١-١٩٨٨/٨٧	- الخطة الخمسية	المغرب
	١٩٥٢ - ٤٩	برنامج استثماري	
	١٩٥٧ - ٥٤	برنامج استثماري	
	١٩٥٩ - ٥٨	برنامج استثماري	
	١٩٦٤ - ٦٠	التخطيط الخمسي الأول	
	١٩٦٧ - ٦٥	الخطة الثلاثية	
	١٩٧٢ - ٦٨	التخطيط الخمسي	
	١٩٧٧ - ٧٣	مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	
	١٩٨٠ - ٧٨	مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	
	١٩٨٥ - ٨١	مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	
(١٧)	١٩٦٦ - ٦٣	الخطة الامامية الأولى	موريتانيا
	١٩٧٣ - ٧٠	الخطة الامامية الثانية	
	١٩٨٠ - ٧٦	الخطة الامامية الثالثة	
	١٩٨٥ - ٨١	خطة التنمية الرابعة	
(١٨)	١٩٧٦/٧٥-١٩٧٤/٧٣	البرنامج الامامي الثلاثي الأول	الجمهورية العربية اليمنية
	١٩٨١/٨٠-١٩٧٧/٧٦	الخطة الخمسية الأولى	
	١٩٨٦ - ٨٢	الخطة الخمسية الثانية	
(١٩)	١٩٧٤/٧٣-١٩٧٢/٧١	الخطة الثلاثية لتنمية الاقتصاد الوطني	جمهورية اليمن الديمقراطية
	١٩٧٩/٧٨-١٩٧٥/٧٤	الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	
	١٩٨٥ - ٨١	الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	

المصدر: د. مجيد مسعود، محاولات التخطيط في إطار العمل العربي المشترك، الحلقة النقاشية العاشرة، نوفمبر ١٩٨٦ - أبريل ١٩٨٧، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، ١٩٨٧ .

جدول رقم (١١)

استثمارات الحفظ الانمائية العربية (بالعملات الوطنية - بالمليون)

القطر	١٩٧٥ - ١٩٧٠		١٩٨٠ - ١٩٧٦		١٩٨٥ - ١٩٨١	
	الحفظ	التنمي	الحفظ	التنمي	الحفظ	التنمي
الأردن	١٧٩٠٠	١٧٢٠٠	٧٦٥٠٠	٨٧٩٠٠	٢٥٢٠٠٠	٧٣٤١٠٠
تونس	١٢٣٥٠٢	١٥٧٩٠٠	٢٤٠٠٠٠	٤٦٦٦٠٠	٥٤٦٠٠٩	٤٩٦١٠٠
الجزائر	٢٧٧٤٠٠٠	٥١١٥٠٠٦	١١٠٢١٧٠٠	١٠٠٨٤١٠٢	٤٠٠٦١١٠٠	٤١٥٧٤٠١
السعودية	٤١٣١٤١٠	٧٨٠٠٠٠٠	٤٩٨٢٢٠٠٠	٦٥٧٧٠٠٠٠	٩٩٩٠٠٠٠٠	٢٠٥٠٠٠٠٠
السودان	٣٨٥٠٠	(٧٦٥٠٨)	٢٦٧٠٠٠	(١٧٢٥٠٤)	١٤٦٢٠٠	م.غ
سوريا	٨٠٠٠٠٠	٧٧٧١٠٠	٢٩٧٨٥٠٠	٢٧٠٩٩٠٠	١٠١٤٩٣٠٠	٧٦٥٤٨٠٠
الصومال	٩٩٩١٩	(١٦٣٠٠٠)	٧٠١٩٠٧	٤٣٠٨٠٣	١٦٣٠٠٠٠	م.غ
العراق	١١٤٣٠٧	(١٦٣٠٠٠)	١٣٤٥٥٠٠	(١٠٣٥٥٠٠)	م.غ	(١٩١٥١٠٠)
عمان	م.غ	٥٥٤٠٠	١٣٥٦٠٠	١٦٧٠٠٠	٣٣٢٣٠٠	٢٩٣٠٠٠
الكويت	٩١٢٠٠	(١٢٣٩٠٠)	٤٨٨٥٠٠	٢٤٥٤٠٣	م.غ	١١٤٠٠٩
ليبيا	٢١٧٠٠٠	(٢٦٧٠٠٠)	٧٨٧٠٠٠	٦٤٠٤١٠	١٦٨٩٣٠٠	(١١٨٩٥٠٥)
مصر	٣٠٨١٠٠	(٤٤٩٠٠٠)	١٢٢٦٣٠٠	(١٨٠٣٨١٠٠)	٣٤٧٩١٠٠	١٣٠٨٤٠٠
المغرب	(٢٦٢٩٣٠٠)	(٤٤٣٩٣٠٠)	٢٦٨٩٤٠٠	٤٥٠٩١٠٠	١١٠٩٠٩٠٠	٨١٧٢٢٠٠
موريتانيا	٩٤٢٧٠٠	(١٠٧٨١٠٠)	٤١٧٨٢٠٠	٢٢٦١٢٠٠	٨٩٢٠٥٠٠	٣٧٤٢٨٠٠
البنن النشالي	١٧٢٥٠٠	٢٢١١٠٠	١٦٥٥٠٠٠	١١٥٥٨٠٠	٢٨١٠٠٠٠	١٩١٣٠٠٠
البنن الجنوبي	٣٢٠٤	٢٥٠١	٢٧٦٠٢	١٩٤٠٨	٥٠٨٠٢	٢٤٢٠٦

المصدر: مجيد مسعود، مرجع سبق ذكره، بالاعتماد على مطبوعة الصندوق العربي للاماء الاقتصادي والاجتماعي عن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي الصادرة في الكويت في تشرين الأول ١٩٨٦ . م.غ. تعني غير متوفر.

جدول رقم (١٢)  
استثمارات القطاع الخاص (كسبة من اجمالي الاستثمارات)

١٩٨٥ - ١٩٨١		١٩٨٠ - ١٩٧٦		١٩٧٥ - ١٩٧٠		
القطر	المخطط	الفعلي	المخطط	القطر	المخطط	الفعلي
الأردن	٣٨١٧	٥٩١٠	٥٠١١	م.غ	٤٤١٤	م.غ
تونس	٤٤١٠	٥٧١٧	٣٢١٧	٤٦١٠	٤٥١٧	٥٨١١
الجزائر	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ
السعودية	٢٥١٤	٢٧١٠	٢٣١٩	٣٨١٠	٣١١٠	٣١١٨
السودان	م.غ	م.غ	٤١١٢	٥٣١٧	٤٤١٢	م.غ
سوريا	٢٠١٤	٣٤١١	١٧١٣	٢٣١٤	١٩١٤	٣٥١٣
الصومال	١١١٥	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ
العراق	م.غ	١٩١٢	٢٥١٠	م.غ	م.غ	(٢٠١٠)
عمان	٣٥١١	٢٧١٩	٣١١٠	٢٢١٣	م.غ	م.غ
الكويت	..	..	٢٣١٦	..	٣٧١٨	..
ليبيا	م.غ	م.غ	١٣١٤	م.غ	١٧١٠	م.غ
مصر	٢٣١٥	١٨١٣	١٧١٨	م.غ	م.غ	م.غ
المغرب	٦٨١٨	٧٥١٠	٧٣١٨	م.غ	٢٠١٧	م.غ
موريتانيا	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ
اليمن الشمالي	٢٤١٠	٥٢١٥	٢٨١٣	٥٧١٠	٤٥١٧	٣٧١١
اليمن الجنوبي	م.غ	٤٨١٩	م.غ	٦١١٣	م.غ	م.غ

م.غ تعني غير متوفر المصدر: المرجع السابق



جدول رقم (١٣)  
الاستثمار في قطاع الزراعة (كنسبة من اجمالي الاستثمارات)

١٩٨٥ - ١٩٨١		١٩٨٠ - ١٩٧٦		١٩٧٥ - ١٩٧٠		
الخطوط	الفعلي	الخطوط	الفعلي	الخطوط	الفعلي	القطر
م.غ	٢٢٥٩	٦٥٦	١٨١٠	١٠١٠	١٥٥٥	الأردن
١٣٥٣	١٨٥٩	١١٥٩	١٢١٠	١٢١٥	١٤١٩	تونس
م.غ	١١٥٨	١١٥٣	١٥٥١	١٤١٢	١٥٥٠	الجزائر
م.غ	م.غ	م.غ	٧١٨	م.غ	٣٥٦	السعودية
م.غ	٣١٥٨	٢٧٥٢	٢٢١٠	٢١١٠	٢٧٥٧	السودان
١١٥١	١٩٥٩	٧٥٠	٢٣٥٩	١٧٥٨	٣١٥٥	سوريا
م.غ	٤٧٥٢	٢٣٥٥	٢٦٥٣	م.غ	٢٢١٠	الصومال
١١٥٢	م.غ	١٣٥٠	م.غ	١٧٥٨	١٩٥٧	العراق
١٥٩	٤٥١	١٥٩	٤٥٢	٣٥٥	م.غ	عمان
م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	١٥٣	الكويت
١١٥٧	١٤٥٣	١٣٥٩	١٢٥١	١٤٥٤	١٤٥٤	ليبيا
م.غ	١٠٥٧	م.غ	٨٥٦	م.غ	١٢٥٩	مصر
م.غ	١٧٥٧	م.غ	١٦٥٢	م.غ	١٥٥٨	المغرب
١٩٥٨	٢٢٥٩	١٢٥١	١٦٥٥	م.غ	١٣٥٩	موريتانيا
٦٥٦	١٥٥٨	٨٥٢	١٤٥٣	١٣٥٧	١٤٥٨	اليمن الشمالي
١٩٥٥	١٧٥٢	٣٥٥١	٢٢٥٦	٢٢٥٥	٢٢٥٥	اليمن الجنوبي

م. غ. م تعني غير متوفر المصدر: المرجع السابق.

جدول رقم (١٤)

الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية (كنسبة مئوية من اجمالي الاستثمارات)

١٩٨٥ - ١٩٨١		١٩٨٠ - ١٩٧٦		١٩٧٥ - ١٩٧٠		
القطر	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	
الأردن	م.غ	..	..	..	..	
تونس	١٨٠٩	١٨٠٠	٢٢٠٤	١٨٠٠	١٣٠٤	
الجزائر	م.غ	٣٠٤	٤٣٠٥	٨٠٦	٢٥٠٦	
السعودية	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	
السودان	م.غ	١٢٠٥	٢٥٠٠	٢٥٠٣	١٥٠٧	
سوريا	٤٠٠٢	١٢٠٢	٥٢٠٢	٤٦٠٧	١٦٠٥	
البحرين	٤٠٠٢	١٢٠٨	٢٧٠٠	٢٩٠٦	٨٠٨	
العراق	٥٠٣	م.غ	١٣٠٥	م.غ	٢٥٠٢	
عمان	٥٠١	١٢٠١	٤٠٥	٨٠٣	٠٠١	
الكويت	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	٩٠٤	
ليبيا	١٦٠٠	١٧٠٩	١٤٠٧	١٢٠١	١٠٠٤	
مصر	م.غ	م.غ	٢٣٠٧	م.غ	٢٣٠٤	
المغرب	م.غ	م.غ	١٦٠٣	م.غ	٣٧٠٣	
موريتانيا	٨٠٩	٩٠٢	١٥٠٢	١٥٠٧	٣٤٠٤	
اليمن الشمالي	٥٠٦	١٢٠٥	١١٠٠	١٢٠٥	٣٠٤	
اليمن الجنوبي	٢٠٩	٦٠٠	١٧٠٠	٢٢٠٣	٢١٠٣	

م.غ- تعني غير متوفر. المصدر: المرجع السابق

**جدول رقم (١٥)**  
**التمويل المحلي للاستثمار الاجمالي (كنسبة مئوية من اجمالي الاستثمار)**

١٩٨٥ - ١٩٨١		١٩٨٠ - ١٩٧٦		١٩٧٥ - ١٩٧٠		
الخطط	الفعلي	الخطط	الفعلي	الخطط	الفعلي	القطر
٥٣٥٩	٧٦٥٠	٥٦٢٣	٧٤٥١	٥٦٥٧	٦٩٥٠	الأردن
٧٤٥٤	٧٠٥٠	٧١٥٩	٧٥٥٠	٧٥٥٧	٧٨٥٠	تونس
م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	الجزائر
١٠٠٥٠	١٠٠٥٠	١٠٠٥٠	١٠٠٥٠	١٠٠٥٠	١٠٠٥٠	السعودية
٤٥٥٨	م.غ	٤٨٥٠	٥٥٥٩	٤٩٥٠	٦٨٥٠	السودان
٩٠٥٧	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	سوريا
١٩٥٦	م.غ	م.غ	م.غ	٢٠٥٢	م.غ	الصومال
م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	العراق
٨٧٥٣	م.غ	٧٠٥١	٦٥٥٤	٧٤٥٠	م.غ	عمان
م.غ	١٠٠٥٠	١٠٠٥٠	١٠٠٥٠	١٠٠٥٠	١٠٠٥٠	الكويت
١٠٠٥٠	م.غ	١٠٠٥٠	١٠٠٥٠	١٠٠٥٠	١٠٠٥٠	ليبيا
٨٣٥٩	م.غ	٨٠٥٣	م.غ	م.غ	م.غ	مصر
٥١٥٠	م.غ	م.غ	٨٧٥٤	٨٤٥٠	٦٧٥٤	المغرب
م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	موريتانيا
٤٨٥٨	م.غ	٥٨٥٦	م.غ	٢٥١٣	٤٤٥٣	اليمن الشمالي
٣٠٥٣	٤٣٥٥	٤٥٥٨	٢٢٥٠	٣٤٥٧	٥٤٥٨	اليمن الجنوبي

م.غ تعني غير متوفر. المصدر: المرجع السابق.

## ١١ - ٢ نماذج مختارة للتخطيط من تجارب الدول الأخرى<sup>(٣)</sup>

ذكرنا سابقاً أن أول دولة في العالم اتبعت أسلوب التخطيط الاقتصادي هي الاتحاد السوفيتي، ولكن هناك مجموعة من الاقتصاديين حتى عهد قريب كانوا يعتقدون أن اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي معناه اتباع النظام الاشتراكي. ان هذا الخلط بين مفهوم التخطيط كوسيلة علمية لإدارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبين مفهوم النظام الاجتماعي الاقتصادي كان السبب الرئيسي في عدم اتباع عدد كبير من الدول الغربية والبلدان النامية وحتى بعض البلاد العربية لأسلوب التخطيط الاقتصادي حتى عهد قريب. سنحاول هنا أن نستعرض نماذج مختارة للتخطيط الاقتصادي من تجارب الدول الأخرى كالاتحاد السوفيتي سابقاً، فرنسا، الهند بجانب تجارب الدول العربية التي تم شرحها سابقاً في هذا الفصل.

### أولاً: التخطيط القومي الشامل الملزم - تجارب من الدول الاشتراكية:

١ - تجربة التخطيط في الاتحاد السوفيتي:

الاتحاد السوفيتي أول دول العالم التي أدخلت التخطيط في تنمية مجتمعيها.

فالتخطيط في الاتحاد السوفيتي عبارة عن أداة:

أ - لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

ب - لتنمية المجتمع واستغلال موارده الطبيعية والبشرية والمادية.

ويتألف الإطار الذي يعمل ضمنه من:

١ - القطاع الحكومي وهو قطاع واسع جداً، يسيطر على جميع أوجه النشاطات

الاقتصادية والاجتماعية تقريباً ويدير العمليات الاقتصادية عن طريق:

الوحدات الحكومية الاشتراكية.

الوحدات التعاونية.

وتعمل هذه الوحدات ضمن تعليمات مفصلة محددة من قبل الدولة تنظم وتحدد

إنتاجها وإسعاره، وعلاقاتها مع غيرها من الوحدات ويجري ذلك حسب الخطة القومية.

٢ - القطاع الخاص هو قطاع ضعيف لا يساهم في الإنتاج القومي إلا مساهمة قليلة

ويعمل في نشاطات محددة تشغل قسماً من الزراعة والصناعات اليدوية وتجارة

المفرق وبعض الخدمات. وتتدخل الدولة في نشاطاته فتحدد أسعار إنتاجه وطريق

تمويل عملياته.

هذا وإن جهاز التخطيط في الاتحاد السوفيتي لا يقوم فقط بدور فني في إعداد الخطة

بل يتجاوز ذلك الى تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية. والتخطيط في الاتحاد السوفيتي هو تخطيط شامل مركزي تشمل عملياته جميع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ويجبر جميع الوحدات الانتاجية بالعمل ضمن الخطة الخمسية القومية.

أولاً: خطط التنمية في الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٢٨ هي الآتي:

أما الخطط التي عرفها الاتحاد السوفيتي في هذه الفترة فهي التالية:

١ - الخطة الأولى ١٩٢٩ - ١٩٣٣ التي ركزت على الصناعات الثقيلة والكهرباء.  
٢ - الخطة الثانية ١٩٣٣ - ١٩٣٧ التي هدفت لانتماء بناء الاقتصاد القومي وفقاً للأسس الاشتراكية وتعميم النظام التعاوني في الريف.

٣ - الخطة الثالثة ١٩٣٨ - ١٩٢٤ ركزت على صناعة الآلات والمعدات وتحسين صناعة الفولاذ والصناعات الكيماوية.

وقد أدت الحرب العالمية الثانية الى تغيير أولويات الخطة الثالثة كما كانت موضوعة والى اعطاء الأولوية لكسب الحرب عن طريق تجنيد جميع امكانيات الاتحاد السوفيتي وامتداد العمل بها حتى نهاية الحرب.

٤ - خطة ١٩٤٦ - ١٩٥٠ التي هدفت الى اعادة تعمير البلدان المهتمة والاقتصاد القومي.

٥ - الخطة الخمسية ١٩٥١ - ١٩٥٥ هدفها استمرار تطوير جميع فروع الاقتصاد القومي وتحسين رفاهية الشعب.

٦ - خطة ١٩٥٦ - ١٩٦٠ بدى تنفيذها لكن تم خلالها اعادة تنظيم أجهزة التخطيط القائمة على أسس جديدة.

٧ - خطة السنوات السبع ١٩٥٩ - ١٩٦٥ التي هدفت:

- دعم القوى الاقتصادية والدفاعية للاتحاد السوفيتي.

- اقامة الأسس المادية للشيوعية.

- اشباع حاجات الشعب المادية والروحية.

- زيادة الدخل القومي بنسب لا تقل عن ٦.٥٪ سنوياً.

٨ - خطة سنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٠ التي هدفت:

- التركيز على الانتاج الصناعي الاستثماري والاستهلاكي.

- معدل عادي وثابت لتطوير الزراعة.

- زيادة الدخل بنسبة ٤٠٪ خلال سنواتها الخمس.

وتتابعت الخطط الخمسية الماثلة في السبعينات والثمانينات.

ثانياً: جهاز التخطيط في الاتحاد السوفيتي:

هناك عدة مستويات من الاجهزة التخطيطية تتولى عملية التخطيط في الاتحاد

السوفيتي:

١ - المجلس السوفيتي الاعلى ومجلس الوزراء اللذين هما في قمة الجهاز والسلطة السياسية العليا.

٢ - هيئة التخطيط Gosplan وهي جهاز مختص بالتخطيط يعمل على المستوى المركزي وفي الجمهوريات وله مهام رئيسية ثلاث:

اعداد ما يسمى بارقام الرقابة للخطة وهي أهداف رقمية لاهداف الخطة وخطوطها المريضة المحددة من قبل الحزب والحكومة.

اعداد الخطة في اطارها النهائي وتأمين توازنها.

تحدد استثمارات الخطة بتفصيل وتحديد العلاقات الصناعية بين القطاعات واسعار أهم السلع المتجة.

ويرأس هذه الهيئة نائب لرئيس الوزراء ويتمتع بسلطات فنية وسياسية كبرى. أما نائبه فله رتبة وزير.

٣ - نظام الوزارات التي تعمل على المستوى القطاعي فلكل قطاع أو نشاط اقتصادي وزارة مختصة.

٤ - يأتي بعد ذلك نظام الوزارات النوعية التي تمثل الصناعات والوحدات الانتاجية ونظام التخطيط الاقليمي على مستوى الاقاليم الاقتصادية.

٥ - ويأتي بعد ذلك «الوحدة الانتاجية» الاشتراكية أو التعاونية التي لا تملك سوى صلاحية التنفيذ لتعليمات تحدد نشاطها ونوعه وانتاجها وسعر بيعه وجهات تصريف واستثماراتها... الخ.

وبالنسبة لأعداد الخطة في روسيا، فيجري اعدادها حسب طريقتين:

- الطريقة الأولى وتبدأ بارسال ارقام المؤشرات الاولى للخطة من القمة وبصورة تدريجية الى جميع المسؤولين عنها والعاملين على تنفيذها فتتزل تدريجيا سلم المسؤولين حتى تعمل الى الوحدة الانتاجية.

- الطريقة الثانية تتبع الطريق نفسه ولكن باتجاه معاكس حيث تصعد الخطة سلم الدرجات وفي كل مرحلة من مراحل الانتقال من سلطة الى اخرى ومن مسؤول الى

آخر يدي كل منهم رأيه، ويوضح امكان تنفيذ المهمة الملقاة على عاتقه فيها، ويستغرق هذا العمل فترة زمنية طويلة.

ثانياً: التخطيط التأشيري ودور السياسات الاقتصادية - تجارب الدول الرأسمالية في غرب أوروبا.

ثانياً: تجارب التخطيط من الدول الرأسمالية:

١ - تجربة التخطيط في فرنسا:

الاقتصاد الفرنسي هو اقتصاد مختلط. القطاع الخاص يهيمن على الاقتصاد القومي عن طريق السوق وتحديد الاسعار، ويملك الحرية في تحديد الانتاج وتوزيعه واستهلاكه. وأما القطاع العام فله دور الموجه للحياة الاقتصادية ودور المخطط لتنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا. ويشترك القطاع العام والقطاع الخاص في تحديد اهداف الخطة وأهداف قطاعاتها ومشاريعها وطرق تمويلها.

والتخطيط في فرنسا يهدف الى:

أ - تنسيق سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

ب - اجراء تنمية متزنة ومتكاملة.

أولاً: خطط التنمية في فرنسا:

في ٢٣ نوفمبر ١٩٤٤ وذلك بعد الحرب العالمية الثانية وجدت فرنسا انها بحاجة الى خطة للاستثمارات لاعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية لاقتصادها بمقتضاه أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا وكلفت وزارة الاقتصاد الوطني باعداد خطة للاستثمارات.

وفي عام ١٩٤٦ أسست هيئة خاصة تدعى المفوضية أو الهيئة العامة للتخطيط، ومن أهم مهام هذه الهيئة القيام باعداد خطة للتنمية شاملة حيث تشمل على جميع القطاعات الاقتصادية ولكنها غير ملزمة لنشاط القطاع الخاص واستثماراته.

وقد أعدت فرنسا حتى الان تسعة خطط تنموية ويمكن ايجازها بما يلي:

١ - الخطة الاولى للفترة ١٩٤٦ - ١٩٥١، انحصرت فقط في ست قطاعات اساسية في الاقتصاد الفرنسي (الفحم، الكهرباء، الحديد والصلب، الاسمنت، الآلات الزراعية، النقل والمواصلات).

٢ - الخطة الثانية للفترة ١٩٥١ - ١٩٥٦ التي أبرزت أهدافا جديدة أهمها: تحديث وسائل الانتاج الفرنسي وتقوية امكانات انتاجه.

٣ - الخطة الثالثة للاعوام ١٩٥٨ - ١٩٦١ كانت مشاكل فرنسا عند اعدادها تتلخص في التالي:

- سد عجز ميزان المدفوعات.
  - تخفيض الانفاق الحكومي غير المنتج.
  - زيادة الدخل القومي بمعدل ٢٧٪ خلال السنوات الخمس من الخطة.
  - ٤ - الخطة الرابعة ١٩٦١ - ١٩٦٥ حيث انحصرت أهدافها الاساسية في:
    - زيادة الدخل القومي بمعدل ٢٤٪.
    - مساعدة الاقاليم المحرومة والمتأخرة اقتصاديا بالنسبة للاقاليم الاخرى.
    - تثبيت تحسن ميزان المدفوعات.
  - ٥ - الخطة الخامسة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ التي ركزت على سياسة توزيع الدخل ورفع مستوى معيشة ذوي الدخل المحدود.
  - ٦ - الخطة السادسة ١٩٧١ - ١٩٧٥ ، فقد ركزت على الاهداف التالية:
    - تأمين تنمية متوازنة وذات معدل عال.
    - تأمين تنمية عالية مع توزيع عادل للدخل.
    - تأمين تنمية لجميع الاقاليم كل حسب امكانياته ومتطلباته.
- ثم جاءت الخطة السابعة والثامنة، والان في فرنسا الخطة التاسعة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، وقد ركزت على التقليل من البطالة والتضخم وتأمين تنمية الاقاليم مع توزيع عادل للاستثمارات بين الاقاليم.

ثانياً: جهاز التخطيط في فرنسا:

يتألف جهاز التخطيط في فرنسا من أربعة أجهزة هي:

١ - الهيئة العامة:

عبارة عن ادارة صغيرة تضم نخبة من الاقتصاديين والمهندسين يرأسها اشخاص شهد لهم بالكفاءة الممتازة علميا واداريا. والهيئة لها استقلال اداري ومالي بالنسبة للسلطة السياسية، مما يجعلها تتمتع بحريات واسعة واستقرار واستمرار في اعمالها مهما تتابعت عليها الحكومات المختلفة.

وتشكل الهيئة من عدة أقسام تتفق مع التقسيم القطاعي للاقتصاد القومي، الزراعة، الصناعة، البناء والتشييد... الخ.



## ٢ - اللجان المشتركة:

تتألف هذه اللجان من ممثلين عن القطاع الحكومي وقطاع الأعمال وقطاع العمال والهيئات الشعبية الأخرى (المستهلكين، المزارعين) وكذلك من خبراء في مختلف المجالات العلمية الفنية.

وتعمل هذه اللجان في تحضير واعداد الخطة على مبدأ قطاعي، فدرس مشاكل كل قطاع وتحديد وسائل تنميته ومشاريع استثماراته. وتشكيل هذه اللجان يمثل القسم الذي تتميز به التخطيط الفرنسي خصوصا بما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص والقطاع العام وتعاونهما في تحليل وتحديد مشاكل كل قطاع وامكانياته وخطط العمل الواجب اتباعها لتنميته وتنفيذ مشروعاته.

## ٣ - المجلس الاعلى للتخطيط:

هو عبارة عن لجنة وزارية مصغرة ومختصة بأمور التخطيط ومهمتها الاشراف على أعمال الهيئة العامة واللجان المشتركة وتنسيق أعمالها مع الادارات الحكومية الأخرى. وقد كانت اللجنة تضم عدة وزراء، غير انها منذ الخطوة الثانية اكتفت بوزير المالية والشؤون الاقتصادية ووزير التجهيز والمعدات ومدير الهيئة العامة للتخطيط. بالإضافة الى هذه اللجنة ادخل قانون صدر في عام ١٩٥٨ اسلوبا جديدا لاقرار الخطة، وهو عرض الخطة قبل مناقشتها في البرلمان على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لالبداء الرأي فيها، وهو يمارس في ذلك مهمة استشارية، ولكن لها وزنا كبيرا نظرا لما يتمتع به هذا المجلس من مكانة اقتصادية واجتماعية ولتمثيله لكافة القوى العاملة في المجتمع الفرنسي.

## ٤ - الهيئات الاقليمية:

بالاضافة الى الهيئات المذكورة أعلاه هناك هيئات اقليمية تعمل على المستوى الاقليمي. قسمت بموجبه فرنسا الى ٩ مناطق (اختلاف بين التقسيم الاداري والتخطيطي) وعهد اليها المهام التالية:

- اعداد خطط اقليمية تستند اليها في اعداد الخطة القومية.

- العمل على الاشراف على تنفيذ الخطة وتشجيع هذا التنفيذ.

ثالثاً: اعداد الخطة في فرنسا:

تم اعداد الخطة بالمراحل التالية:

١ - تعد الهيئة العامة للتخطيط استراتيجية التنمية والخطوط العريضة المقبلة (الاطار العام) ويوافق مجلس الوزراء على هذه الخطوط والاهداف.

٢ - بالاستناد الى هذا الاطار تقدم الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة مشاريعها الاستثمارية الى الهيئة العامة للتخطيط التي تقوم بتحضيرها واعدادها للدراسة من قبل اللجان المختلفة. وتضم هذه المشاريع: المشاريع الحكومية بتفصيل عام والمشاريع الرئيسية التابعة للقطاع الخاص.

تعد اللجان بالاستناد الى هذه المشاريع برامج استثمارية قطاعية.

٣ - تستند الهيئة العامة للتخطيط على المشاريع القطاعية لاعداد الاطار التفصيلي للخطة والمتضمن سياسات وأهداف التنمية على المستوى القومي والقطاعي وكذلك تفاصيل استثمارات القطاع الحكومي والتدابير الك فيلة بحث القطاع الخاص على تنفيذ مشاريعه.

٤ - عند الانتهاء من الاطار التفصيلي للخطة الذي يشمل التمويل ايضا يعرض على مجلس الوزراء للدراسة ثم على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبدء الرأي ثم على مجلس الوزراء لاقراءه في مشروع نهائي.

٥ - تعرض الخطة على البرلمان ومن ثم على مجلس الشيوخ للموافقة عليها.

٦ - تصدر الخطة بصيغتها النهائية من قبل رئيس الجمهورية بمرسوم خاص. وهكذا نرى أن اعداد الخطة:

١ - يشترك فيه جميع ممثلي القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٢ - يحدد المعالم الرئيسية لتطوير الاقتصادي القومي والدخل القومي واجمالياته واستخدماته، كما يحدد استثمارات القطاع العام وسياسته الاقتصادية تجاه استثمارات القطاع الخاص.

٣ - يلزم القطاع العام ولكن يترك للقطاع الخاص حرية واسعة في انتخاب استثماراته وتحديد انتاجه وتوزيعه.

ثالثاً: تجارب من البلدان النامية:

١ - تجربة التخطيط في الهند:

أولاً: خطط التنمية في الهند:

الاقتصاد الهندي هو اقتصاد مختلط. يقوم القطاع العام بدور الموجه للحياة الاقتصادية والمخطط لتنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا. وأما القطاع الخاص فيتمتع ايضا بحرية تامة من حيث تحديد الانتاج وتوزيعه واستهلاكه ويستند على عوامل السوق في تحديد الدخل وتوزيعه وتحديد اسعار السلع والخدمات.

ومنذ الاستقلال في ١٥ اغسطس ١٩٤٧ فالحزب الحاكم هو حزب المؤتمر الهندي الذي تسلم زمام الحكم منذ الاستقلال وحتى الان وهو يهدف الى اقامة مجتمع اشتراكي وديمقراطي. كما أن حزب المؤتمر كان يدرك أبان سنوات الكفاح الوطني المعادي للاستعمار، أهمية التخطيط القومي كاسلوب لتنمية الاقتصاد الهندي وذلك في ظل اقتصاد مختلط يتواجد فيه قطاع عام وقطاع خاص.

وبعد استقلال الهند (١٥ آب ١٩٤٧) أسس مجلس استشاري للتخطيط حيث كانت مهمته تتعلق بدراسة مشاكل التنمية والتخطيط، وقد أوصى هذا المجلس بتشكيل لجنة التخطيط القومي، وبعد صدور دستور الهند في يناير (كانون الثاني) ١٩٥٠ بشهر واحد أعلنت الحكومة تشكيل لجنة التخطيط وفي ذلك الوقت كان مجلس التخطيط الاستشاري قد أنهى عمله وحدد استراتيجية تنمية المجتمع الهندي لثلاثين سنة مقبلة وأعد منها الخطة الهندية الأولى للفترة ابريل ١٩٥١ مارس ١٩٥٦ ثم جاءت الخطة الثانية ١٩٥٦ - ١٩٦١ ، ثم جاءت الخطة الثالثة ١٩٦١ - ١٩٦٦ ، وبقيت الهند بلا خطة اقتصادية لمدة ثلاث سنوات.

ولقد كانت الخطط تتسجم مع استراتيجية الخطة بعيدة المدى التي صدرت للسنوات الثلاثين وتتوافق مع الظروف والمشاكل التي ظهرت في الهند بين خطة وأخرى. والخطط الثلاث تشترك جميعها تقريبا بالاهداف التالية:

- ١ - زيادة الدخل القومي بمعدل يزيد عن ٥٪ سنويا.
- ٢ - اكفاء الهند الذاتي بما يخص الاستهلاك الزراعي أو بمعنى آخر زيادة الانتاج الزراعي ليكفي حاجة الهند من استهلاك نهائي واستهلاك وسيط.
- ٣ - تطوير وتوسيع القاعدة الصناعية للهند مثل صناعة الحديد والصلب والصناعات البتروكيمياوية والبتترول والطاقت المحركة الأخرى.
- ٤ - استخدام أكبر عدد من اليد العاملة المتوفرة.
- ٥ - اقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي بصورة تدريجية.
- ٦ - مواجهة مشكلة السكانية.

ثم جاءت الخطة الخمسية الرابعة ١٩٦٩ - ١٩٧٤ وقدرت الاستثمارات للخطة بحوالي ٢٢٢٦٣٥ كرورروبية، وكان نصيب القطاع العام باستثمارها ما قيمته ١٣٦٥٥ كرورروبية أي بنسبة ٦٠٫٣٪ من اجمالي الاستثمارات للخطة، والقطاع الخاص ٨٩٨٠ كرورروبية، بنسبة ٣٩٫٧٪ وقد أعطيت الأولوية للاستثمار في قطاع

الصناعة والتعدين، يليه القطاع الزراعي، ثم قطاع النقل والاتصالات، ثم قطاع الطاقة، ثم الاسكان والتنمية الريفية.

هذا ولا بد من الاشارة الى انه ومنذ السنة الاولى للخطة قامت الحكومة الهندية بتأميم أكبر ١٤ بنكا تجاريا كخطوة استهدفت التحكم في المدخرات المحلية.

وبعد ذلك جاءت الخطة الخمسية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ والتي ركزت على محورين هامين المحور الأول ويتمثل في زيادة تعبئة الموارد المحلية. فقد حددت الخطة استثمارات اجماليا يقدر بحوالي ٤٧٥٦١ كرورروبية على مدى السنوات الخمس للخطة، واستهدفت لجنة التخطيط أن يتم تمويل ما نسبته ٩٥٪ من هذه الاستثمارات من مصادر الموارد المحلية، على أن تمول النسبة الباقية ٥٪ وتقدر بحوالي ٢٤٣١ كرورروبية من الموارد الخارجية (قروض واستثمارات خارجية). واما المحور الثاني فيتمثل في تقليل المعجز بميزان المدفوعات وذلك من خلال:

١ - الحرص على زيادة الانتاج الزراعي من خلال زيادة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي حتى يمكن تقليل الواردات من المواد الغذائية. وقد تبنت الهند في هذا الصدد تطبيق ما يسمى «بالثورة الخضراء» وما تطلبه من استخدام بذور عالية الانتاجية، والتوسع في استخدام الاسمدة والمبيدات الزراعية، وخلق نط رأسمالي للزراعة يعتمد على المزارع الكبيرة التي تستخدم العمل المأجور وتنتج من أجل الربح والسوق.

٢ - تبني نمط جديد في توزيع الاستثمارات يهدف الى زيادة الاستثمار في القطاعات التي تنتج مدخلات السلع الاستهلاكية الضرورية، مثل صناعة الاسمدة والمعدات والاسمنت والفحم الصلب...الخ.

٣ - تشجيع الاستثمار في مجالات بدائل الاستيراد حتى يمكن الحد من الواردات، وبالمذا في مجال السلع الصناعية الاستهلاكية.

٤ - اعادة النظر في هيكل استهلاك الطاقة، وذلك من خلال تشجيع استخدام بدائل النفط، مثل الفحم والغاز. كما أعطت الخطة اهتماما بزيادة البحث عن النفط.

٥ - تشجيع الصادرات من السلع التقليدية وغير التقليدية. وقد حددت الخطة من اجل ذلك هدفا محددا، وهو أن تنمو الصادرات سنويا بنسبة ٧.٦٪.

وقد حققت الهند نجاحا يعتد به في انجاز كثير من الاهداف التي استهدفتها الخطة الخمسية الخامسة، وبخاصة في مجال زيادة الانتاج الزراعي الغذائي، وزيادة معدل الادخار المحلي، وارتفاع معدل نمو الصادرات، وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية.

ولكن الخطة عمليا فشلت مثل بقية الخطط التي سبقتها في احداث تحسن ملموس في مستوى معيشة الشعب الهندي. حيث لم يرتفع متوسط دخل الفرد الحقيقي بسبب التضخم، ولم ينخفض معدل البطالة، وزادت الهجرة للمدن، وزاد التفاوت في توزيع الدخل، وخاصة بالريف.

وتلت الخطة الخامسة الخطة الخمسية السادسة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ والتي استهدفت تحقيق استثمارات تقدر بحوالي ٩٧٥ بليون روبية من أجل مواصلة النمو في مختلف قطاعات الانتاج المادي والخدمي. وتوزيع الاستثمارات للقطاعات حسب ما جاء بالخطة هو ٢٢.٧٪ من اجمالي الاستثمارات لقطاع الصناعة والتعدين، يليه في ذلك قطاع الطاقة ١٩.٨٪، ثم قطاع الخدمات الاجتماعية ١٧.٣٪، ثم الزراعة ١٢.٢٪، والري والصرف ١١.٦٪، واتخذت عدة اجراءات لتشجيع الاستثمار بالقطاع الخاص وكان أهم هذه الاجراءات هي تخفيض الاجراءات والقيود البيروقراطية على نشاطه، وتطوير سوق رأس المال المحلي والسماح للقطاع الخاص أن يقترض من العالم الخارجي، وتخفيف الضوابط المفروضة على الواردات التي يستوردها القطاع الخاص، وبخاصة ما كان منها متعلقا بمستلزمات الانتاج وبالمعدات لتلك الصناعات المحلية التي تنتج للتصدير. وحسب دراسة الدكتور رمزي زكي التي قدمها في ندوة التنمية المستقلة والتي اعتمد الباحث عليها حول تجربة الهند ابرز أن الهند قد حققت افضل النتائج في عملية التنمية في نهاية الخطة الخمسية الخامسة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ بتقليل فجوة الموارد المحلية حتى وصلت الى الصفر نتيجة لسياسة حزب المؤتمر الهندي الحاكم، من خلال زيادة معدل الادخال المحلي ومساواته مع معدل تراكم رأس المال ٢٢.٦٪.

ولقد استطاعت الهند، من خلال تركيبة التحالف الطبقي في جهاز السلطة السياسية ومن خلال سياستها البرجماتية في مجال التخطيط والتنمية، ان تحقق رفعا محسوسا لمعدل ادخارها المحلي (بشمن اجتماعي باهظ) وان تحقق في نهاية السبعينات توازنا بين انفاقها الاستثماري وادخارها المحلي، وان ينظر ذلك توازن آخر لا بأس به في المدفوعات الخارجية من خلال تبني سياسات مشجعة للصادرات والاتجاه نحو تصنيع وتنمية بدائل الواردات. بيد أنها في المقابل عجزت تماما عن ان تحقق الاهداف الاجتماعية التي كانت ترد دائما في خطط التنمية وتحدثت عن ضرورات تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه للشعب الهندي. بل انه نظرا لضعف البنية الاجتماعية التي قام عليها المفهوم الهندي للاعتماد على الذات وحصره في نطاق الموارد وميزان المدفوعات، فان الهند

تشهد اليوم انتكاسة سريعة لنتجزات هذا الاعتماد على الذات. حيث يتزايد الان عجز ميزان مدفوعاتها، وتميل في الآونة الأخيرة للسير بقوة على طريق الاستئدانة مرة أخرى. وهو الامر الذي سيجعلها تدور في فلك الاقتصاد الرأسمالي العالمي من موقع تابع في المستقبل القريب ما لم تزل عقبات النمو المحلية ويقضي على البنية الاجتماعية المدعمة لهذه العقبات.

### ثانياً: جهاز التخطيط في الهند:

لجنة التخطيط التي أنشأت في عام ١٩٥٠ كان لها المهمات التالية:

- ١ - تقييم موارد المجتمع المتاحة ودراسة امكانات تطوير الموارد المتوفرة في المجتمع والمستثمرة بصورة غير كافية.
- ٢ - رسم واعداد خطة لاستخدام موارد المجتمع بصورة مناسبة.
- ٣ - تحديد الاولويات في التدابير الاقتصادية والاجتماعية الواجب اتخاذها.
- ٤ - تحديد العوامل التي من شأنها ان تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي واقتراح حلول بشأنها.

٥ - تقديم اقتراحات من شأنها تحسين طرق تنفيذ الخطة ودفع عجلة التنمية. فـجهاز التخطيط لا ينفذ الخطة حتى ولا يتابع تنفيذها بل كل ما يملك في هذا المضمار هو دراسة العوامل التي تعيق التنفيذ واقتراح التدابير التي من شأنها ان تساعد على القيام بهذا العمل حسب أفضل الشروط وأحسنها.

ويدير لجنة التخطيط «مجلس التنمية القومية» والذي يتكون من التالي:

رئيس الوزراء - رئيساً

وزير التخطيط

وزير المالية

وزير الداخلية

وزير الترمين والزراعة

وسـة أعضاء متفرعين تماماً يقومون برئاسة مختلف نشاطات لجنة التخطيط. وتتألف لجنة التخطيط من عدة أقسام وفروع. وكانت تضم في عام ١٩٦٥ أقساماً بعدد القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك قسماً للتوقعات والتنبؤات للخطة وقسماً للبحث العلمي مختص بتطوير أساليب التنمية والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

بالإضافة الى لجنة التخطيط التي كانت تعمل على المستوى القومي وفي نطاق الحكومة المركزية توجد ادارة تخطيط لدى كل حكومة محلية مهمتها تنسيق أعمال الوزارات المحلية المختلفة في ميادين التخطيط واعداد تقارير الى اللجنة المركزية عن تقدم تنفيذ الخطة.

## هوامش ومراجع الفصل الحادي عشر

- ١ - انظر د. مجيد مسعود، محاولات التخطيط في اطار العمل العربي المشترك، الحلقة النقاشية العاشرة، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧ ، الكويت.
- ٢ - د. عمرو محي الدين، البعد الاستراتيجي والبناء الفني، الحلقة النقاشية السابعة، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٤ ، الكويت - ولمزيد من التفاصيل عن تجارب التخطيط في البلدان العربية يمكن الرجوع الى المراجع التالية: -
  - ١ - د. محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادي العربي ١٩٦٠ - ١٩٨٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اكتوبر، ١٩٨٠
  - ٢ - د. محمد توفيق صادق، ورقة المؤسسات المنظمة وتخطيط التنمية في البلدان العربية تشير دروس الخبرة نحو اداء افضل، ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي ٢٥ - ٢٩ اكتوبر ١٩٨٦ ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، المعهد العربي للتخطيط، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
  - ٣ - د. محمد مسعود، محاولات التخطيط في اطار العمل العربي المشترك، الحلقة النقاشية العاشرة نوفمبر ١٩٨٦ - ابريل ١٩٨٧ ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨٧ .
  - ٤ - د. عمرو محي الدين، البعد الاستراتيجي والبناء الفني، الحلقة النقاشية السابعة حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي الواقع والممكن، الجزء الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨٤ .
  - ٥ - المعهد العربي للتخطيط، انماط التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ١٩ - ١٩٧٥ ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٠ .
  - ٦ - المعهد العربي للتخطيط، أوراق ومناقشات ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملائمتها للعالم العربي، دمشق ١٩ - ٢٢ مايو ١٩٧٩
  - ٧ - الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، الكويت ١٩٨٦ .



- ٨ - اتحاد الاقتصاديين العرب، وقائع وابحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع المنعقد بالكويت في ١٧ - ٢٠ مارس (آذار) ١٩٧٣ بدعوة من الجمعية الاقتصادية الكويتية (الجزء الأول، والثاني والثالث).
- ٣- اهم المراجع لتجربة الاتحاد السوفيتي سابقاً هي:-
- ١ - د. صلاح الدين نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢ .
- ٢ - رشيد العباس، مبادئ التخطيط العلمي في الاتحاد السوفيتي، دار التقدم للنشر، موسكو ١٩٧٥ .
- ٣ - نيقولاي كوفال وبوريس، اسس تخطيط الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي، دار نشر وكالة نوفوستي، ١٩٨٢ .
- أهم المراجع لتجربة الهند.
- د. رمزي زكي، نموذج التنمية الهندية، بين تناقضات النمو الرأسمالي وطموحات الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات، بحث مقدم الى ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية الاقتصادية اليمنية، صنعاء، ١٢ - ١٥ سبتمبر ١٩٨٥ .



## الجزء الرابع

### معلومات عامة والموارد الطبيعية المتاحة في الأردن

#### الفصل الثاني عشر

##### معلومات عامة

١٢ - ١ معلومات عامة عن المملكة الاردنية الهاشمية.

١٢ - ١ - ١ الموقع والمساحة.

١٢ - ١ - ٢ التضاريس الطبيعية.

١٢ - ١ - ٣ المناخ

١٢ - ١ - ٤ التقسيمات الادارية

هوامش ومراجع الفصل الثاني عشر



## الجزء الرابع الفصل الثاني عشر معلومات عامة

### ١٢ - ١ معلومات عامة عن المملكة الأردنية الهاشمية<sup>(١)</sup>

#### ١٢ - ١ - ١ الموقع والمساحة

تحتل المملكة الأردنية الهاشمية موقعا متوسطا بين أقطار الوطن العربي في آسيا وإفريقيا. تحدها من الشمال سوريا، ومن الشمال الشرقي العراق، ومن الشرق والجنوب المملكة العربية السعودية. أما من الغرب، فيفصل خط الهدنة بينها وبين الجزء المختص من فلسطين، ذلك الخط الذي لا يبعد في بعض مواقعه عن البحر الأبيض المتوسط سوى (١٤) كيلو متر.

تبلغ مساحة المملكة ٩٧٠٧٤٠ كيلومتر مربع، بما في ذلك أراضي الضفة الغربية البالغة مساحتها ٥٠٨٨٠ كيلومتر مربع. ويبلغ طول الأردن باتجاه مستقيم من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ٤٥٥ كيلومترا، كما يبلغ عرضها من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ٤١٠ كيلومترات.

وتقع المملكة بين خطي الطول ٣٤:٥٢ درجة و ٣٩:١٢ درجة شرقي خط غرينتش، وبين خطي العرب ٢٩:١٧ درجة و ٣٣:٢٣ درجة شمالي خط الاستواء.

#### ١٢ - ١ - ٢ التضاريس الطبيعية

يشكل غور الأردن فاصلا طبيعيا بين ضفتي المملكة الغربية والشرقية، والغور منطقة منخفضة مستطيلة تمتد من بحيرة طبريا شمالا إلى خليج العقبة جنوبا. ويخترق نهر الأردن هذا الوادي بين بحيرة طبريا والبحر الميت. وتتألف تضاريس الضفة الشرقية من هضبة جبلية يتراوح ارتفاعها من (١٥٠٠) إلى (٥٠٠٠) قدم فوق سطح البحر. تتخلل هذه الهضبة أودية عميقة تمتد من الشرق إلى الغرب، وهذه الهضبة تنتهي شمالا بالتلال

المطلّة على وادي اليرموك ووادي الاردن، أما الى الشرق فتأخذ بالانحدار تدريجيا حتى تتصل بالصحراء المعروفة ببادية الشام والتي تمتد حتى العراق.

وتؤلف هضاب وأودية الضفة الشرقية أربع مناطق طبيعية متميزة تقريبا هي:

١ - عجلون:

وتتخذ من وادي اليرموك (الحُد الفاصل بين الأردن وسوريا) حتى وادي الزرقاء. وأعلى موقع فيها هو قلعة الربض التاريخية (٤٠١٢ قدم). ولما كانت هذه المنطقة بعيدة عن الصحراء وقرية من البحر الأبيض المتوسط، فقد كثرت أمطارها ونباتاتها وامتازت بفراحتها ومنتجاتها الزراعية. ومن أشهر أماكنها التاريخية جرش وقلعة الربض وأم قيس وأم الجمال.

#### ٢ - البلقاء:

وتتخذ بين نهر الزرقاء شمالا ونهر الموجب جنوبا. وهي منطقة منبسطة عموما حيث لا يزيد ارتفاع أعلى نقطة فيها (جبل يوشع شمال السلط) على الألف متر. والبلقاء هي موطن الأمويين والعمونيين قديما، وأشهر أماكنها التاريخية العاصمة عمان ومدينتي السلط ومادبا، بالإضافة الى عدد آخر من قصور الأمويين (المشتى والموقر وعمرة والحلابات).

#### ٣ - الكرك:

وهي مؤاب اراض النوايين القدماء، وتتخذ من وادي الموجب حتى وادي الحسا. وأشهر أماكنها التاريخية الكرك ومؤتة والمزار.

#### ٤ - معان:

وتتخذ هذه المنطقة من وادي الحسا حتى خليج العقبة، وقد نشأت فيها قديما ممالك مدين وادوم والانباط واشهر أماكنها التاريخية مدينة البتراء الرورية، والشوبك والعقبة. وفيها جبل رم الذي هو أعلى جبل في المملكة (٥٧٥٥) قدما. وإذا نظرنا الى الضفة الغربية المحتلة وجدنا معظمها يتألف من مناطق جبلية يصعب تحديدها بشكل طبيعي كما هي الحال في الضفة الشرقية. ويشتهر فيها جبال نابلس (جبل عيبال ٣٠٧٧ قدما وجبل جرزيم ٢٨٤٩ قدما) وجبال القدس والحليل التي تمثل سلسلة من المرتفعات غير المنسقة والتي تتحدر جنوب الحليل حتى تتصل بالصحراء وسيناء. أما من الشرق فتتحد جبال انحدارا مفاجئا من ارتفاع (٣٠٠٠) قدم فوق سطح البحر الى انخفاض (١٣٠٠) قدم تحت سطح البحر عند وادي الاردن والبحر الميت الذي يشكل اخفض نقطة في العالم.

واشهر اماكن الضفة الغربية التاريخية مدينة القدس والحليل وبيت لحم وأريحا وسبسطية.

ومن الأماكن التي تستحق بعض التفاصيل نهر الأردن والبحر الميت. فبالنسبة لنهر الأردن فقد سميت المملكة باسمه وهو أهم انهار التاريخ. وينبع من جبل الشيخ (هضبة الجولان في سوريا) على ارتفاع (١١٩٠٠) قدما فوق شطح البحر ثم يمر ببحيرتي الحولة وطبريا، ويلتقي بنهر اليرموك على مسافة تسعة كيلومترات جنوبي بحيرة طبريا داخل الحدود الأردنية، ويصب في البحر الميت على انخفاض (١٣٠٠) قدم تحت سطح البحر. ونتيجة لهذا الانحدار الشديد لنهر الأردن فقد تميز بسرعة جريان مياهه، الامر الذي جعله كثير التعرج حيث ان المسافة المستقيمة بين بحيرة طبريا والبحر الميت تبلغ (٦٥) ميلا، الا أن نهر الأردن يقطعها في (٢٠٠) ميل. وقد نال نهر الأردن شهرة عالمية منذ أن اعتمد السيد المسيح في مياهه. ويعد وادي الأردن من أخصب بقاع العالم، لذا تركز جهود الاردن في محاولة الاستفادة المستمرة من مياه نهر الأردن لري الاراضي الزراعية في الوادي كما جسدها قيام الحكومة بشق قناة الفور الشرقية، والمضي قدما في تلبية القناة وزيادة طولها لري المزيد من الرقعة الزراعية.

أما بالنسبة للبحر الميت، فهو أكثر المواقع انخفاضا في العالم. ويبلغ طوله من الشمال الى الجنوب ٧٢ كيلو مترا، وأقصى عرض له ١٦ كيلومترا، ويصب نهر الأردن فيه بالإضافة الى عدة ينابيع تنحدر من الجبال المحيطة به. وتتبخر كميات كبيرة من مياهه بسبب شدة الحرارة وتعادل تقريبا كميات المياه المتدفقة فيه، ولهذا حافظ على معدل وضعه الحالي منذ اقدم العصور ونتيجة لقيام اسرائيل بسحب مياه نهر الأردن لري اراضي فلسطين المحتلة. فقد بدأ منسوب البحر الميت بالانخفاض عن مستواه التاريخي. وأهم خواص مياه البحر الميت شدة ملوحتها وعلو كثافتها، حتى أن كمية الاملاح في اللتر الواحد تقدر بثمانية أضعاف مثيلتها من مياه المحيطات.

وبسبب هذه الملوحة، فلا مجال لعيش الحيوانات والنباتات البحرية فيه، ومن هنا أخذت تسميته بالبحر الميت، ويعتبر البحر الميت اكبر خزان من الثروات المعدنية وبه العديد من الاملاح المعدنية وابرزها كلوريد البوتاس وتقدر كميته ب(٩) بليون طن، بروميد المغنيزيوم وتقدر كميته ب (٩٨٠) مليون طن، كلوريد الصوديوم (ملح الطعام) وتقدر كميته ب(١١) بليون طن، كلوريد المغنيزيوم (٢٢) بليون طن، كلوريد الكلس (٦) بليون طن. وقد كان كلوريد الصوديوم أول الاملاح المعدنية المستغلة بشكل تجاري وتلاه مؤخرا

استغلال كلوريد البوتاس بعد انشاء مصنع البوتاس ومباشرة الانتاج التجاري في عام ١٩٨٢ .

#### ١٢ - ٩ - ٣ المناخ:

تغطي معظم مناطق الأردن بمناخ حوض البحر الأبيض المتوسط المعتدل، وفيما عدا غور الأردن الذي يحتوي على البحر الميت الذي يشكل أدنى نقطة على سطح الكرة الأرضية من حيث الانخفاض (٣٠٠ متر تحت سطح البحر)، ترتفع معظم أراضي الأردن عن سطح البحر حوالي ٦٠٠ الى ٩٠٠ متر ولذلك يعتبر مناخ الأردن صحيا على مدار العام. ويتميز مناخ الأردن بوضوح فصوله الأربعة حيث يحظى بصيف جاف ودافئ في الاقليم الصحراوي والمرتفعات وحار في غور الأردن وخليلج العقبة وتبلغ معدلات درجات الحرارة في فصل الصيف حوالي ٢٢ درجة مئوية وترتفع لتصل الى ٣٢ درجة مئوية في شهر آب (أغسطس) وتزيد درجة الحرارة غور الأردن وخليلج العقبة عن هذا المعدل بحوالي خمس الى عشر درجات مئوية. أما فصل الشتاء فهو بارد وماطر حيث تنخفض فيه درجات الحرارة الى تسع درجات في المعدل للمناطق الصحراوية والمرتفعات الجبلية وتصل أدناها في شهر كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) حيث تنخفض دون الصفر بضع درجات. ونظرا لارتفاع معدل درجة حرارة غور الأردن في فصل الشتاء عن معدل بقية اقاليم المملكة، تعتبر منطقة الغور مشتی المملكة.

وتختلف معدلات هطول الامطار نظرا لاختلاف تضاريس الاردن الطبيعية، فهي في أعلاها في المرتفعات الجبلية حيث يبلغ معدل هطول الامطار للموسم الجيد خلال الفصل الممتد من تشرين الثاني (نوفمبر) الى آذار (مارس) ما بين ٤٠٠ - ٥٠٠ ملم. وينخفض هذا المعدل للصحراء الشرقية ومنطقة غور الأردن الى ما بين ١٠٠ - ٢٠٠ ملم. وغالبا ما تساقط الثلوج في فصل الشتاء خاصة في شهري شباط (فبراير) وآذار (مارس) على المرتفعات الجبلية في شمال البلاد (مرتفعات عجلون) واواسطها (مرتفعات البلقاء) وجنوبها (هضة الشوبك). أما فصل الربيع فهو أجمل فصول السنة في المملكة والطفها جوا وتكسي فيه البلاد حلة خضراء من الاعشاب الصالحة للرعي في الاقليم الصحراوي والنباتات والورود البرية في المرتفعات الجبلية وغور الأردن. كما يعتبر فصل الخريف من الفصول المعتدلة في الأردن رغم تميز أوله (أواخر الصيف) بهبوب بعض الرياح القوية القادمة من الجنوب والجنوب الغربي.



## ١٢ - ١ - ٤ التقسيمات الادارية للمملكة:

صدر بتاريخ ١٩٨٥/٩/٧ نظام التقسيمات الادارية للمملكة حيث جرى تقسيم الاردن للغايات الادارية الى عشر محافظات (تجمع ضفتي المملكة). وهذه المحافظات هي:

- |                    |                       |                             |
|--------------------|-----------------------|-----------------------------|
| ١ - محافظة العاصمة | ومركزها مدينة عمان    | وبها ٢٠٤ مدينة وقرية وعشيرة |
| ٢ - محافظة القدس   | ومركزها مدينة القدس   | وبها ١٣٢ مدينة وقرية وعشيرة |
| ٣ - محافظة اربد    | ومركزها مدينة اربد    | وبها ٢٤٩ مدينة وقرية وعشيرة |
| ٤ - محافظة نابلس   | ومركزها مدينة نابلس   | وبها ١٩٦ مدينة وقرية وعشيرة |
| ٥ - محافظة الخليل  | ومركزها مدينة الخليل  | وبها ٣٨ مدينة وقرية وعشيرة  |
| ٦ - محافظة البلقاء | ومركزها مدينة السلط   | وبها ٧٦ مدينة وقرية وعشيرة  |
| ٧ - محافظة الكرك   | ومركزها مدينة الكرك   | وبها ١٣٢ مدينة وقرية وعشيرة |
| ٨ - محافظة معان    | ومركزها مدينة معان    | وبها ١٢٤ مدينة وقرية وعشيرة |
| ٩ - محافظة الزرقاء | ومركزها مدينة الزرقاء | وبها ٣٦ مدينة وقرية وعشيرة  |
| ١٠ - محافظة المفرق | ومركزها مدينة المفرق  | وبها ١٢٣ مدينة وقرية وعشيرة |

وبما تجدر الاشارة اليه ان النظام الجديد اضاف محافظتي الزرقاء والمفرق الى التقسيمات الادارية السابقة بعد أن كانتا لوائين يتبع اولاهما محافظة العاصمة وثانيهما محافظة اربد.

كما وتتألف كل محافظة في الأردن من عدد من الالوية والاقضية والنواحي والقرى والعشائر. ويدير كلا من المحافظات والالوية والاقضية والنواحي حكام اداريون وفقا للتسميات التالية:

حاكم المحافظة	ويسمى محافظا
حاكم اللواء	ويسمى متصرفا
حاكم القضاء	ويسمى مدير قضاء
حاكم الناحية	ويسمى مدير ناحية

كما ويعمل كافة الحكام الاداريين المذكورين تحت اشراف وزير الداخلية وفقا للقوانين والانظمة المرعية.

كانت محافظات المملكة حتى عام ١٩٨٥ ثمان محافظات هي: محافظة العاصمة، محافظة القدس، محافظة اربد، محافظة نابلس، محافظة الخليل، محافظة البلقاء، محافظة الكرك، محافظة معان، وفي شهر ايلول عام ١٩٨٥ استحدثت محافظتنا المرقى والزرقاء، كما استحدثت محافظة الطفيلة في شهر كانون الاول من نفس العام. وفي تغيير آخر نستثنى محافظات القدس ونابلس والخليل بعد قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية. وبذلك تصبح التقسيمات الادارية السارية المنعول من شهر ايلول ١٩٨٨ كما يلي:

#### ١ - محافظة العاصمة وتتكون من:

أ - عمان وتجمعاتها: ومن هذه التجمعات بلدية طاروق وأم قصر والمقابلين والقويسمة وعرجان وابو علندا وصويلح والجبية والحر (حيث القصور الملكية) وتلاع العلي وام السماق وعسلدا وغيرها من القرى والعشائر.

ب - قضاء وادي السير: ومركزه وادي السير. ومن قصباته عراق الامير (وفيها اثار تاريخية) ودابوق ومرج الحمام والدير وعدة قرى وداكر اخرى.

ج - قضاء سحاب ومركزه سحاب وتبعه الرجيب والبيضاء والنزهة وغيرها من القرى.

د - قضاء الموقر: ومركزه الموقر. ومن قراه وعشائره مغاير المهنا، الفيصلية، الذهبية الشرقية والغربية والحائمية والسومرية.

هـ - قضاء الحيزة: ومركزه الحيزة ومن قصباتها ام الممد وزينب وام الرصاص (وفيها اثار تاريخية) والمنارة والقسطل والقنيطرة والهرى وجلجل ورجم العقاب.

و - ناحية ناعور: ومركزها ناعور، ومن قراها وعشائرها: بصة ناعور والعامرة وام القطين والمنصورة وغيرها.

ز - لواء مادبا ومركزه مدينة مادبا: ومن قصباتها السامك والفيحاء والهلالية وغرناطة وحسان (وفيها اثار تاريخية) وام البساتين وماعين (وفيها المياه المعدنية الشهيرة) والعريش والمأمونية وام البرك والمروج وغيرها. ويتبعها أيضاً قضاء ذيبان: ومركزه ذيبان وهي مسقط راس ميشع العظيم ملك مؤاب. ومن عشائرها وقراها وادي الوالة وعقربا ودليلة الحمايدة ومكاور (وفيها اثار تاريخية مهمة) والدير والمشرقة والمنشية ومليح والنهضة والريحانة والقاسمية والصفاء وغيرها...

## ٢ - محافظة أربد: وتآلف من:

أ - أربد وتجمعاتها: ومنه سما الروسان والمغير وحكما وبشرى والصريح وايدون وحوارة وكفر جازير وكفر عان وكفر اسد وكفر يوبا وكفر رحنا وام الابار وبيت يافا وعالية وبيت رام وام الجدايل وملكا وام قيس (وفيها آثار تاريخية مهمة) وغيرها من القرى والعشائر.

ب - قضاء المزار الشمالية: ومركزه المزار الشمالية، ومن قراه زوبيا وحوفا المزار والزعترة وغيرها.

ج - ناحية الطيبة وتتبعها مندح وابو علي وابسر وغيرها من القرى والعشائر.

د - لواء الكورة: ومركزه دير ابي سعيد وتتبعه سموع وكفر الماء ومرحبا وجديتا وكفر راكب وكفر ايل وكفر عوان وكفر كيفا ودير العسل وغيرها من القرى والعشائر.

هـ - لواء بني كنانة: ومركزه سمر ومن قراه وعشائره حرثا والرفيد وكفر سوم والحنية والفوقا والتحتا وغيرها.

لواء جرش وتتبعه كفر خل وساكب ودين وبرما وعصفور وسوف والمشيرفة وام الزيتون وام خربة وغيرها. وفي جرش مدينة اثرية يقام على ارضها كل عام مهرجان جرش للثقافة والفنون.

ز - لواء الرمثا: ومركز الرمثا ويتألف من الشجرة والطرة والذنية وعمرارة والبويضة.

ح - لواء عجلون: ومركز عجلون وتتبعه القرى والعشائر التالية: عين وعجلين وعنجره وام اليتاييع والزراعة ودير البرك ودير الصمادية الشمالي والزيزفونة وعين جنا وغيرها وتتبعه ايضا ناحية كفر نجمة ومركزها كفر نجمة ومن قراها وعشائرها راجب والحريث والبركة وخلة السمرة وثغرة زيبب وغيرها.

ط - لواء الاغوار الشمالية: ومركزه الشونة الشمالية ومن قراه وعشائره العدسية والمنشية وعراق الرشدان وابو عبيدة ووادي الياض وكريمة والسخنة وطبقة فحل (وهي منطقة اثرية مهمة) وجسر المجامع والمدرسة وغيرها.

## ٣ - محافظة البلقاء وتآلف من:

أ - السلط (وهي مركز المحافظة) وتجمعاتها، ومن اهم قصباتها: ابو نصير وعين الباشا وصافوط والفحيص وماحص وعيرة وبقا والريميين والزعتري وام نجاصة وغيرها.

ب - ناحية المعارضة ومركزها الصبيحي وتتبع لها قرى وعشائر الصبيحي والمنصورة

ومسيحان والعزب وغيرها.

ج - ناحية زي ومركزها علان وتدخل ضمن نطاقها زي ومشرفة والديرة الغربية والشرقية وغيرها.

د - لواء دير علا ومركزه دير علا ومن قراه وعشائره الصالحية والطوال الشمالي والطوال الجنوبي وداميا ومعدي وضرار وغيرها.

هـ - لواء الشونة الجنوبية ومركزه الشونة الجنوبية وتقع ضمنه الكرامة وسويمة والروضة والرامة وغيرها.

#### ٤ - محافظة الكرك وتألف من:

أ - الكرك وتجمعاتها: ومن أهم قراها وعشائرها اللجون والشهابية والعزيزة والثنية والقطرانة والمشرفة وبني عطية والروضة ووداي بني حماد وام رمانة والصالحية والوادي الابيض والعباسية وغيرها.

ب - قضاء عي ومركزه عي وتألف من كثرها وجوزا الجنوبية وجوزا الشمالية والعميان والعراق.

ج - قضاء الصافي ومركزه غور الصافي ويتبعه غور فيفا والمعمورة وغيرها.

د - ناحية غور المزرعة ومركزها غور المزرعة ومن قراها وعشائرها غور الحديثة وغور الذراع وغور الحناوه.

هـ - لواء المزار الجنوبية ومركزه المزار الجنوبية ومن قراه وعشائره مؤتة والطيبة والنحيل وخوخا والحسينية وذات راس وغيرها.

و - لواء القصر ومركزه القصر ويشمل قرى وعشائر الربة والسماكية وحمود وشيخان والموجب ومجدولين والعالية.

#### ٥ - محافظة الطفيلة وهي تتألف من:

أ - الطفيلة وتجمعاتها ومنها صنفحة والعالية والسلع وارحاب وغيرها.

ب - ناحية الحسا ومن قراها وعشائرها اللعيان وعرفة وابو بنا وغيرها.

ج - قضاء بصيرا ومركزه بصيرا (وهي ذات أهمية أثرية كبيرة) وتتبعه قرى وعشائر القادسية والرشادية ولحظة وغيرها.

## ٦ - محافظة معان وتآلف من:

- أ - معان وتجمعاتها وأهم قصباتها وقراها النقب وبير حمد واذرخ وبابر والمدورة وحطية والاشعري والجفر والمنشية وغيرها.
- ب - قضاء الشوبك ومركزه الشوبك ومن قراه وعشائره المنصورة وام صوان والزبيرية وبير بن جازي والأرزه والزيتونة وشماخ والبقة وغيرها.
- ج - قضاء وادي موسى ومركزه وادي موسى وتتبع له القرى والعشائر التالية: البتراء والدلبه والذروة والطية والراجف والقاع وغيرها.
- د - ناحية الحسينية ومركزها الحسينية وأهم قراها وعشائرها الهاشمية والمحمدية وعنزوه وتل برما والفجيج والمضيع.
- هـ - قضاء العقبة ومركزه العقبة ويضم الدرة والبمانية واللبنات والبريج والشريع ووادي اليتيم والراشدية وغيرها.
- و - قضاء القويه ومركزه القويه وأهم قراه وعشائره الفال وحسما وعرب القدمان والرثمة والجديدة وبير البطيحات ورم والديسة وغيرها.
- ز - ناحية وادي عربة ومركزها غرندل وتشمل فينان ورحمة وطابة وبير مذكور.

## ٧ - محافظة الزرقاء وهي تتكون من:

- أ - الزرقاء وتجمعاتها ومن أهم قصباتها الرصيفة وخو وقصر الحلايات وشومر ورأس العين والهاشمية والرهان وغيرها.
- ب - ناحية الأزرق ومركزها الأزرق وهي تضم الأزرق الشمالي والأزرق الجنوبي وعين البيضاء وام المساليل والعمرى
- ج - ناحية بربين ومركزها بربين ومن أهم مراكزها وعشائرها مرحب وام رمانة وطواحين العدوان والرياض والبيرة وغيرها.

## ٨ - محافظة المفرق وتآلف من:-

- أ - المفرق وتجمعاتها: وأهم قراها وعشائرها عمره وعميرة وام الجمال والزبيدية وبنى حسن وايدون بنى حسن والخالدية الشرقية والغربية وأم النعام الشرقية والغربية والمنصورة والمعمرية والصفاوي والمشيرفة والحمراء وحوشا وغيرها.
- ب - قضاء الرويشد ومركزه الرويشد وتتبعه الريشة الشرقية والريشة الغربية والغيطة والأريتين.

ج - قضاء صبيحة ومركزه صبيحة ومن اهم قرأه وعشائره تل الرماح ودير الكهف وام القطين والاشرفية ودير القن والمنصورة والحسينية وجاوة والصالحية وقاسم ومنشية القبلان وغيرها.

د - ناحية بلعما ومركزها بلعما وتتبعها قرى وعشائر الحنان والنزهة وخربة السمرا وام الصويينة وغيرها.

هـ - ناحية سما السرحان ومركزها سما السرحان وتقع ضمن نطاقها سما السرحان ومغير السرحان وجابر ومنشية الكمبير وزملة الطرفي.

وتجدر الاشارة الى أن المحافظة يرئسها اداريا المحافظ كما يرئس المتصرف اللواء والقائمقام القضاء والمدير الناحية.

ولا بد ان تشير الى ان اسماء المدن والقصبات والقرى الاردنية يرتبط بعضها بالتاريخ القديم للمنطقة سواء كمواقع لا يزال عمرانها مستمرا او كدلالة لغوية أو حضارية. كما يرتبط بعضها الآخر بالتاريخ الاسلامي كمواقع وكدلالة لغوية وثقافية. وترتبط بعض الاسماء بالدلالة الجغرافية أو الزراعية وهذه الاخيرة تظهر واقعتين: الاولى انتشار الزراعة وخبراتها عند اعطاء هذه التسميات، والثانية قيام التجمعات السكنية في المواقع المظلة لكثرة الاسماء الدالة عليها.

### ● حجم التجمعات السكانية الكبيرة:

لا بد لاستكمال الصورة عن حركة السكان في مختلف المناطق الاردنية، من اعطاء فكرة واضحة عن التجمعات السكانية الكبيرة والمتوسطة بعدد سكانها حسب المحافظات، وحسب التقديرات السكانية لعام ١٩٨٧ .

#### ١ - محافظة عمان

عمان	٨٦٦٠٠٠ نسمة
القويسمة وام الحيران	١٩٨٤٠ نسمة
خربة السوق وجاوا	٥٧٨٠ نسمة
أبو علندا	٥٦٦٠ نسمة
صويلح	٣٢٥٢٠ نسمة
الجبيهة	١٠٥٨٠ نسمة
ام السماق وخلدا	٥١٩٠ نسمة

الطبية	٦٦٥٠ نسمة
ام قصير والمقابلين	٥٣٢٠ نسمة
مخيم شنلر	٣٠٨٤٠ نسمة
وادي السير	٣٣٣٤٠ نسمة
سحاب	١٥٨٥٠ نسمة
ناعور	٧١٦٠ نسمة
مادبا	٣٧٤٠٠ نسمة

#### ٢ - محافظة الزرقاء

الزرقاء	٢٩٥٥٠٠ نسمة
السبخة	٥٦٥٠ نسمة
الرصيفة	٦٧٩٠٠ نسمة
راس العين/ المشيرفة	١٥٥٠٠ نسمة
الهاشمية	٥٣٤٠ نسمة
الضليل	٦١٧٠ نسمة

#### ٣ - محافظة اربد

اربد	١٥٥٤٠٠ نسمة
بيت راس	٦٠٦٠ نسمة
المغير	٥٣٧٠ نسمة
بشرى	٥٤٠٠ نسمة
الصريح	١١٢١٠ نسمة
حوارة	٦٧٦٠ نسمة
ايدون	٥٩٠٠ نسمة
كفريوبا	٥٤٧٠ نسمة
الحصن	١١١٠٠ نسمة
النعيمة	٧٧٦٠ نسمة
المزار الشمالية	٨٨٠٠ نسمة
مخيم الحصن	١١٥٢٠ نسمة

٨٠٦٠ نسمة	الطية
٦٣٨٠ نسمة	دير ابي سعيد
٥٠٠٠ نسمة	كفر الماء
٧٢٣٠ نسمة	جديتا
١٣٤٦٠ نسمة	جرش
٩١٥٠ نسمة	سوف
٥١١٠ نسمة	ساكب
١٢٧٠٠ نسمة	مخيم غزة
٩٨٤٠ نسمة	مخيم سوف
٣٦٧١٠ نسمة	الرمثا
٩٠٢٠ نسمة	الطرة
٦٧١٠ نسمة	الشجرة
٦٠٣٠ نسمة	عجلون
٦٨٦٠ نسمة	صخرة
١٠٠٣٠ نسمة	عنجرة
٦١١٠ نسمة	عين جنا
١١٤٨٠ نسمة	كفر نجة
١٠٦٢٠ نسمة	الشونة الشمالية
٥٠٣٠ نسمة	وقاص
١٠٦٥٠ نسمة	المشارع
٧٣٣٠ نسمة	كريمة وسليخات

#### ٤ - محافظة المفرق

٢٨٩٦٠ نسمة	المفرق
------------	--------

#### ٥ - محافظة البلقاء

٤٤٢٣٠ نسمة	السلط
٥٩٨٩٠ نسمة	مخيم البقعة



٦٩٣٠ نسمة

٥٠٧٠ نسمة

٥١٨٠ نسمة

الفحص

ماحص

الطوال الجنوبي

#### ٦ - محافظة الكرك

١٦٢٦٠ نسمة

٥٢٤٠ نسمة

٨٣٧٠ نسمة

٦٠١٠ نسمة

الكرك

عي

الصافي

المرار

#### ٧ - محافظة الطفيلة

١٦٧٠٠ نسمة

الطفيلة

#### ٨ - محافظة معان

١٥٢٤٠ نسمة

٧١٣٠ نسمة

٣٨٨٠٠ نسمة

معان

وادي موسى

العقبة

## هوامش ومراجع الفصل الثاني عشر

- ١ - تم الاعتماد في هذا الفصل على مصدرين هامين: -  
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن المملكة الاردنية الهاشمية، سلسلة دراسات رقم (٢٨)، الكويت، ١٩٨٧ . ص ٩ - ١٥ .  
- الموسوعة الاردنية، الجزء الأول، الارض والانسان، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٩ ، عمان، الاردن.

## الفصل الثالث عشر الموارد الطبيعية المتاحة في الأردن

١٣ - ١ الموارد الطبيعية المتاحة في الأردن

١٣ - ١ - ١ الموارد الزراعية.

١٣ - ١ - ٢ الموارد المائية

١٣ - ١ - ٣ الثروة المعدنية

١٣ - ٢ الموارد البشرية

١٣ - ٢ - ١ السكان

١٣ - ٢ - ٢ القوى العاملة

هوامش ومراجع الفصل الثالث عشر



## الفصل الثالث عشر الموارد الطبيعية المتاحة في الأردن

### ١٣ - ١ الموارد الطبيعية المتاحة في الأردن<sup>(١)</sup>

#### ١٣ - ١ - ١ الموارد الزراعية:

من المعروف أن القطاع الزراعي يشكل أحد الأعمدة القوية في الاقتصاد الوطني ومن القطاعات الانتاجية الرئيسية. وتعود أهمية القطاع الزراعي لكونه المصدر الأول للغذاء ويساهم بنسبة معتدلة من اجمالي الدخل ويؤمن العمل الزراعي ويدعم الميزان التجاري بالإضافة الى أنه مصدر للمواد الخام للصناعات الزراعية. وقد بدأت الحكومة الأردنية تعطي اهتماماً أكبر لهذا القطاع في الخطط الانمائية رغم أن الأردن يعاني من محدودية موارده الأرضية والمائية المتاحة للاستغلال الزراعي. وتبلغ المساحة الكلية لأراضي الضفة الشرقية من المملكة الأردنية الهاشمية حوالي (٩٢٠٦) مليون دويم وتقدر الأراضي القابلة للاستغلال الزراعي بحوالي (١٢) مليون دويم بينما تبلغ الأراضي المستغلة زراعياً حوالي (٥٠٣) مليون دويم أي ما نسبته ٥,٥٪ من مجمل المساحة. ويعتمد ٤٠٩ مليون دويم من المساحة المستغلة زراعياً على الأمطار كمصدر للرّي بينما يعتمد حوالي (٣٨٦) الف دويم على الرّي المستديم أو الجزري. وقد تم تقسيم أراضي الضفة الشرقية الى أربع مناطق بيعية زراعية بالإضافة الى المنطقة الغورية وشبه الغورية، وذلك اعتماداً على التجانس في القطاع النباتي الطبيعي ومجموعات التربة والامطار الحرارية ومعدلات مطول الأمطار السنوية وهذه المناطق هي:

أ - المنطقة الجافة (البادية)

معدلات الأمطار السنوية تقل عن ٢٠٠ ملم وتبلغ مساحتها (٨٤٠٦) مليون دويم أي ٩,٤٪ من اجمالي المساحة للضفة الشرقية. وتقع شرقي الخط الحديدي الحجازي الذي يحدها من الغرب ومن الحدود السورية شمالاً حتى الحدود السعودية جنوباً وهي تشمل المنطقة الصحراوية. والقطاع النباتي الطبيعي لهذه المنطقة ضعيف جداً ويقتصر على

نباتات الشيع والائل والشفان والطرفة باستثناء الاودية والسيول حيث تنمو الاعشاب.

#### ب - المنطقة الحدية

معدلات الامطار السنوية ٢٠٠ - ٣٠٠ ملم ومساحتها (٥١٣) مليون دونم أي ٥,٧٪ من اجمالي المساحة للضفة الشرقية. والتربة السائدة هي تربة حوض البحر الابيض المتوسط الصفراء والغطاء النباتي أكثر وضوحا وتنوعا.

#### ج - المنطقة شبه الجافة

معدلات الامطار فيها ٣٠٠ - ٥٠٠ ملم ومساحتها (١٧٧) مليون دونم أي ١,٨٪ من اجمالي مساحة الضفة الشرقية، وتسود فيها تربة حوض البحر الابيض المتوسط الحمراء.

#### د - المنطقة الرطبة وشبه الرطبة

معدلات الامطار فيها ٥٠٠ - ٨٠٠ ملم ومساحتها مليون دونم اي ١,١٪ من اجمالي مساحة الضفة الشرقية، تربتها بين ذات طبقة سطحية كلسية او جيرية وذات تركيب ناعم.

أما المنطقة الغورية وشبه الغورية فان وادي عربية يشكل الجزء الجنوبي ووادي الاردن يشكل الجزء الشمالي والأرطش. وهي تقع على عمق ٢٠٠ - ٤٠٠ متر تحت سطح البحر وحرارتها مرتفعة صيفاً ودافئة شتاء. مساحة الأغوار حوالي مليون دونم، إلا أن ما يستغل منها زراعياً في المتوسط حوالي (١٧٥) ألف دونم.

#### ١٣ - ١ - ٢ - الموارد المائية:

يعتمد الاردن على مصدرين اساسيين لتأمين المياه للشرب وللزراعة وللاغراض الصناعية هي المياه السطحية من الانهار والوديان، والمياه الجوفية التي مصدرها الامطار. ويوجد في الأردن الانهار والوديان التالية:

١ - نهر الأردن: وينبع من جبل الشيع، وتغذية عدة روافد اهمها نهري اليرموك والزرقاء، ويصب في البحر الميت، ويبلغ طوله نحو ١٠٤ كيلومترات ويصب فيه كل من نهر اليرموك ونهر الزرقاء. وتكون مياه النهر عذبة صالحة للزراعة عند بداية جريانها من بحيرة طبريا وتزداد ملوحة مياهه تدريجيا كلما اتجه الى الجنوب حتى تصبح غير صالحة للري في نهايته.

٢ - نهر اليرموك: وينبع من جبل العرب في سوريا، ويصب في نهر الأردن جنوب بحيرة

طبريا. ويبلغ طوله داخل الأردن نحو ١٠٠ كم. وتقدر طاقته التصريفية نحو ٤٥٠ مليون متر مكعب سنوياً..

٣ - نهر الزرقاء: وينبع من مرتفعات الأردن الشرقية في محافظتي اربد والبلقاء، ويصب في نهر الأردن، ويبلغ طوله نحو ١٢٥ كم. وتبلغ طاقته التصريفية نحو ٣٨ مليون متر مكعب سنوياً.

٤ - حوالي ٢٠ واديا منتشرة في جميع انحاء الأردن وأهمها وادي عربة ووادي الموجب ووادي شعيب ووادي الحسا. وتصب هذه الوديان إما في الأنهر أو في البحر الميت أو في البحر الاحمر قرب مدينة العقبة. وتتغذى هذه الوديان من مياه الامطار والينابيع البالغ عددها ٩٤٠ ينبوعاً. وقد أقامت الحكومة العديد من السدود على الأنهر والوديان لتخزين المياه أهمها سد الملك طلال على نهر الزرقاء الذي تبلغ طاقته التخزينية نحو ٥٥ مليون متر مكعب. ويجري العمل حالياً على زيادة طاقته الى أكثر من ٧٠ مليون متر مكعب وهناك سد وادي عربة الذي تبلغ طاقته التخزينية نحو ٢٠ مليون متر مكعب. كما أن الحكومة تنوي اقامة سد المقارن على نهر اليرموك بطاقة تخزينية نحو ٣٠٠ مليون متر مكعب. اما المياه الجوفية فتعتمد بالدرجة الأولى على مياه الامطار، وتقدر بنحو ٢٢٠ مليون متر مكعب سنوياً، وقد بلغ عدد الآبار الارتوازية في المملكة نحو ١٧٥٠ بئراً منتشرة في جميع انحاء المملكة تستخدم للشرب والري، منها حوالي ٦٠٠ بئراً يملكها القطاع العام والباقي يملكها القطاع الخاص.

وبالنسبة للمياه السطحية فان تقديراتها تقارب ٨٨٠ مليون متر مكعب سنوياً. وفي ضوء احتياجات الأردن السنوية للمياه للاراضي المنزلية والصناعية. وللأغراض الزراعية، فان الأردن بحاجة الى توظيف مبالغ مالية كبيرة في سبيل تطوير مرافقة القائمة وإنشاء المزيد منها خاصة السدود والآبار ليتسنى له تغطية الطلب المتزايد على المياه.

### ١٣ - ١ - ٣ - الثروة المعدنية:

يعتبر الأردن من البلاد الغنية بالمعادن خاصة تلك المستغلة منها كالفوسفات والبوتاس، والمعادن الصناعية مثل الرمل والجبس والكاولين، بالإضافة الى العديد من المعادن الأخرى غير المستغلة مثل النحاس والمنغنيز.

وفي مجال البحث عن الثروة المعدنية في مختلف مناطق المملكة فقد تم مسح جوي لكامل أراضي المملكة ومسح كهرومغناطيسي وجيوكيميائي لمنطقتي وادي عربة والعقبة

والمرتفعات الجنوبية. وقد اثبتت كافة الدراسات والسوح المتفذة من قبل السلطات الاردنية والاستشارية الاجنبية توفر العديد من الخامات المعدنية.

ويعتبر الأردن ثالث دولة مصدرة للفوسفات في العالم حيث وصل حجم الصادرات من هذه المعدن حوالي ٥ مليون طن عام ١٩٨٥ ، كما يقدر الاحتياطي منه بحوالي ١٥٥ بليون طن يتركز معظمها في المنطقة الوسطى من المملكة والممتدة على طول الخط الحديدي الحجازي بين الزرقاء في الشمال وحطيه في الجنوب. ويجري حالياً استغلال ثلاث مناجم للفوسفات في منطقة الرصيفة شمال شرق عمان ومنطقة الحسا ووادي الابيض، اما فوسفات منطقة الشيدية فقد بدأ استغلاله عام ١٩٨٨ .

اما خامات البوتاس فتتوفر بكميات هائلة على شكل املاح ذائبة في مياه البحر الميت وبوتاس صخري في منطقة اللسان على شاطئه الشرقي. وقد باشر مصنع البوتاس الاردني (أحد المشروعات العربية المشتركة) انتاجه عام ١٩٨٢ بحوالي ١٥ الف طن ووصل الى حوالي نصف مليون طن عام ١٩٨٤ وحوالي ٨٠٠ الف طن عام ١٩٨٥ والان يصل انتاجه اكثر من مليون طن.

كما تتوفر خامات الصلصال الجيد النوعية بكميات وفيرة في مناطق ماحص والبقعة وغور كبد، وكان من نتائجها انشاء مصنع الخزف الاردني، ويتوافر في الاردن احتياطي كبير من املاح الصوديوم في منطقتي الأزرق واللسان بشكل مياه جوفية مرتفعة الملوحة في المنطقة الاولى وعلى شكل طبقات ملح صخري في الثانية، ويجري استغلال هذه الخامات بشكل يغطي حاجة البلاد من كربونات الصوديوم. كما اثبتت التحريات توفر خامات كل من النحاس والمنغنيز في منطقة وادي عربة. ونتيجة ثبوت توفر كميات كبيرة من رمل السيليكات الجيد النوعية في منطقتي رأس النقب والعقبة وملاءمتها لانتاج الالواح والاولائي الزجاجية، انشأ الاردن مصنعاً للزجاج عام ١٩٧٤ .

ومنذ ما يزيد على عقدين، عملت العديد من الشركات الاردنية الى استغلال الكميات الوفيرة من الرخام المتوفرة في مختلف مناطق المملكة حيث غطت معظم حاجة الاردن من الرخام وصدرت كميات اخرى الى عدد من الدول العربية المجاورة.

كما تتوفر خامات الاسمنت الابيض والعادي في مناطق السلط والخالدية والرشادية تكفي لتشغيل صناعة الاسمنت الاردنية لعدة عقود. ونتيجة لهذا الواقع المتميز للثروات التعدينية المستغلة والقابلة للاستغلال في الاردن، جاء اختيار الاردن مقراً لشركة التعدين العربية كأحد المشروعات العربية المشتركة.



وفي مجال التحري عن مصادر الطاقة، قامت سلطة المصادر الطبيعية بإعادة تقييم وتحليل المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية المتوافرة عن عمليات التنقيب عن النفط وأجرت مسوحاً زلزالية في مناطق البويضا شرق اربد ومناطق الريشة والازرق والسرطان. وفي منطقة الازرق الواقعة على بعد ١٠٠ كم شرقي عمان تم حفر عدة آبار تجريبية في حقل حمزة حيث اثبتت وجود النفط في هذه الآبار بكميات غير تجارية تقدر للثلاثة آبار الأولى منها بأقل من عشرة آلاف برميل يوميا.

ومن ناحية أخرى استكملت الدراسات التفصيلية لحامات الصخر الزيتي، وقد دلت نتائجها على توافر احتياطي يقدر بنحو ١٠٣ مليار طن من هذه الخامات في منطقة اللجون الواقعة على بعد ١٠٠ كم جنوب عمان.

## ١٣ - ٢ الموارد البشرية

### ١٣ - ٢ - ١ السكان والقوى العاملة

يبين الجدول رقم (١٦) تطور عدد سكان المملكة حسب الجنس للفترة ١٩٥٢ - ١٩٩١. فقد بلغ عدد سكان المملكة حوالي ٥٨٦,٢ ألف نسمة عام ١٩٥٢ منهم ٥١,٥٪ ذكور و ٤٨,٥٪ للإناث ثم بلغ عدد سكان المملكة في عام ١٩٨٥ حوالي (٢٦٩٣,٨ ألف نسمة) منهم ٥٣,٣٪ للذكور وحوالي ٤٧,٧٪ للإناث. وأما في عام ١٩٩١ فقد بلغ عدد سكان المملكة حوالي (٣٨٨٨,٥ ألف نسمة) منهم ٥١,٦٪ للذكور، ٤٨,٤٪ للإناث.

يلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الذكور من اجمالي عدد السكان في المملكة قريب من نسبة الاناث. ويعتبر المجتمع الاردني فتياً حيث تقدر نسبة السكان دون الخامسة عشر بحوالي ٥٢٪ من اجمالي السكان و ٧٥٪ لمن هم دون سن الثلاثين.

كما ان معدل النمو السنوي في الاردن عام ١٩٨٩ بلغ ٣,٦٪ سنوياً مما يضعه من بين اعلى معدلات النمو السكاني في الدول النامية. والخصوبة الكلية حوالي ٦,٥ شخص حسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد. لعام ١٩٩٠. كما تشير توقعات الحياة الى أن متوسط عمر الرجال ٦٠ سنة والنساء ٦٤ سنة. ويبلغ معدل الكثافة السكانية حوالي ٣٥ شخصاً لكل كيلومتر في عام ١٩٩٠ حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩١.

هذا وبلغت نسبة سكان الحضر في الأردن في عام ١٩٨٩ حوالي ٦٦,٣٪ من اجمالي سكان المملكة. وتستقطب المدن الرئيسية المتواجدة في مرتفعات الاردن الشمالية والوسطى معظم سكان الاردن لما تتمتع به هذه المناطق من معدلات مرتفعة لهطول الامطار وتوفر المياه السطحية اللازمة للزراعة.

الجداول من رقم (١٦) الى (٢٠) توضح بعض المعلومات عن المملكة حسب المحافظات لاحداث بيانات متاحة لعام ١٩٩١ .

الجدول رقم (٢٠) يوضح لنا تقديرات توزيع القوى العاملة الاردنية، حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي للسنوات ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ . يتضح من الجدول ان نصف العاملين في الاردن يتركزون في قطاع الخدمات الاجتماعية والادارة العامة من اجمالي العاملين في القطاعات المختلفة.

**جدول رقم (١٦)**  
**تطور عدد سكان المملكة حسب الجنس للفترة ١٩٥٢ - ١٩٩١ .**

السنة	المجموع	عدد الإناث بالآلاف نسمة	عدد الذكور بالآلاف نسمة
١٩٥٢ <sup>(١)</sup>	٥٨٦,٢	٢٨٤,٥	٣٠١,٧
١٩٦١ <sup>(٢)</sup>	٩٠٠,٨	٤٣١,٤	٤٦٩,٤
١٩٦٥	١,٠٢٨,٠	٤٩٣,٤	٥٣٤,٦
١٩٧٠	١,٥٠٨,٢	٧٢٣,٩	٧٨٤,٣
١٩٧٥	١,٨١٠,٥	٨٦٩,٠	٩٤١,٥
١٩٧٩ <sup>(٣)</sup>	٢,١٣٣,٠	١,٠١٧,٢	١,١١٥,٨
١٩٨٠	٢,٢١٨,٣	١,٠٥٧,٩	١,١٦٠,٤
١٩٨١	٢,٣٠٧,٠	١,١٠٠,٢	١,٢٠٦,٨
١٩٨٢	٢,٣٩٩,٣	١,١٤٤,٢	١,٢٥٥,١
١٩٨٣	٢,٤٩٥,٣	١,١٩٠,٠	١,٣٠٥,٣
١٩٨٤	٢,٥٩٥,١	١,٢٣٧,٥	١,٣٥٧,٦
١٩٨٥	٢,٦٩٣,٧	١,٢٨٤,٦	١,٤٠٩,١
١٩٨٦	٢,٧٩٦,١	١,٣٣٣,٥	١,٤٦٢,٦
١٩٨٧	٢,٨٩٦,٨	١,٣٨١,٥	١,٥١٥,٣
١٩٨٨	٣,٠٠١,٠	١,٤٣١,٥	١,٥٦٩,٥
١٩٨٩	٣,١١١,٠	١,٤٨٨,٠	١,٦٢٧,٠
١٩٩٠	٣,٤٥٣,٠	١,٦٧٦,٠	١,٧٧٧,٠
١٩٩١	٣,٨٨٨,٠	١,٨٨٢,٦	٢,٠٠٥,٤

(١) إحصاءات المساكن ١٩٥٢

(٢) نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في ١٩٦١/١١/١٨

(٣) نتائج التعداد العام للمساكن والسكان في ١٩٧٩/١١/١٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩١ ، العدد

٤٢٠ ، عمان الأردن، ص ١٩ جدول رقم (٢ / ١).

جدول رقم (١٧)  
توزيع السكان حسب المحافظات والمساحة والكثافة السكانية لعام ١٩٩١ .

المحافظة	عدد السكان (تسمة) ١٩٩١	المساحة كم <sup>٢</sup> ١٩٩١	الكثافة شخص/كم <sup>٢</sup>	نسبة السكان الملكية (%)	عدد الذكور تسمة	عدد الاناث (تسمة)
عمان	١٥٧٣٠٠٠	١٣٢٨٧	١١٨٠٤	٤٠٥	٨٠٧٩٠٠	٧٦٥١٠٠
الزرقاء	٦٠١٠٠٠	٤٥٩٥	١٣٠٠٨	١٥٥	٣١١٥٠٠	٢٨٩٥٠٠
البلقاء	٢٣٩٠٠٠	١٠٦٩	٢٢٣٠٦	٦٥١	١١٦٧٠٠	١٢٢٣٠٠
أربد	٩٥٠٠٠٠	٢٧٠٠	٣٥١٠٩	٢٤٤	٤٥٩٧٠٠	٤٩٠٣٠٠
المفرق	١٥٦٠٠٠	٢٦٦٦٣	٥٠٩	٤٠	٧٦٠٠٠	٨٠٠٠٠
الكرك	١٦٣٠٠٠	٢٧٠١	٦٠٠٣	٤١٢	٧٧٧٠٠	٨٥٣٠٠
الطفيلة	٦٢٠٠٠	١٩٠٠	٣٢٠٦	١٥٦	٣٠٥٠٠	٣٢٠٠٠
معان	١٤٤٠٠٠	٤٣٠٠٠	٣١٣	٣٠٧	٦٧٩٠٠	٧٦١٠٠
المجموع	٢٠٨٨٨٠٠٠	٩٥٩١٥	٤٠١٥	٪١٠٠	١٠٨٨٢٦٠٠	٢٠٠٠٥٤٠٠

المصدر: ١ - دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩١ ،  
عمان، الاردن. العدد ٤٢ . ص ٢٠ جدول رقم ٢ / ٢ .  
٢ - محمد عبد الحميد الصرايرة، التخطيط الاقليمي في الاردن، البرنامج العام  
لتخطيط التنمية ١٢ سبتمبر ١٩٨٧ - نوفمبر ١٩٨٨ ، المعهد العربي للتخطيط،  
الكويت، ص ٢٣ .

جدول رقم (١٨)  
تقدير عدد سكان الحضر والريف  
حسب المحافظات في المملكة لعام ١٩٩١ .

نسبة الريف إلى المجموع (%)	نسبة الحضر إلى المجموع (%)	ريف ١٩٩١	حضر ١٩٩١	المجموع ١٩٩١	
٩٠٨	٩٠٢	١٥٤٠٩٠٠	١٠٤١٨١٠٠	١٠٥٧٣٠٠٠	عمان
٣٠٠	٩٧٠	١٨٠٢٠٠	٥٨٢٠٨٠٠	٦٠١٠٠٠	الزرقاء
٣١٠٨	٦٨٢	٣٠٢٤٠٠	٦٤٧٠٦٠٠	٩٥٠٠٠٠	إربد
٦٩٠٥	٣٠٥	١٠٨٤٠٠	٤٧٠٦٠٠	١٥٦٠٠٠	المفرق
٣٣٠١	٦٦٩	٧٩٠١٠٠	١٥٩٠٩٠٠	٢٣٩٠٠٠	البلقاء
٧٤٠٢	٢٥٨	١٢١٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	١٦٣٠٠٠	الكرك
٢٩٠٨	٧٠٢	١٨٠٥٠٠	٤٣٠٥٠٠	٦٢٠٠٠	الطفيلة
٣٩٠٠	٦١٠	٥٦٠٢٠٠	٨٧٠٨٠٠	١٤٤٠٠٠	معان
٢٢٠١	٧٧٩	٨٥٨٠٠٠	٣٠٠٢٩٠٠٠	٣٠٨٨٨٠٠٠	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩١ ، عمان،  
الأردن، العدد ٤٢ ، ص ٢١ جدول (٣/٢).  
ملحوظة: يقصد بالحضر، التجمعات التي تبلغ عدد سكانها (٥) آلاف نسمة أو  
أكثر كما هي محددة في عام ١٩٧٩ .

جدول رقم (١٩)  
عدد سكان المملكة المقدّر لعام ١٩٩١ حسب الجنس وفئة العمر

فئة العمر	المجموع	عدد الاناث	عدد الذكور
صفر - ٤	٥٣١,٦٠٠	٢٥٧,٠٠٠	٢٧٤,٦٠٠
٥ - ٩	٥٤٥,٢٠٠	٢٦٦,٠٠٠	٢٧٩,٢٠٠
١٠ - ١٤	٥٨٣,٠٠٠	٢٨٥,٤٠٠	٢٩٧,٦٠٠
١٥ - ١٩	٥١٥,٤٠٠	٢٤٧,٢٠٠	٢٦٨,٢٠٠
٢٠ - ٢٤	٤٣٩,١٠٠	٢٠٨,١٠٠	٢٣١,٠٠٠
٢٥ - ٢٩	٢٩٦,٨٠٠	١٤٠,٩٠٠	١٥٥,٩٠٠
٣٠ - ٣٤	١٩١,٨٠٠	٩٥,٥٠٠	٩٦,٣٠٠
٣٥ - ٣٩	١٥٠,٥٠٠	٧٨,٧٠٠	٧١,٨٠٠
٤٠ - ٤٤	١٣٨,٣٠٠	٧٣,١٠٠	٦٥,٢٠٠
٤٥ - ٤٩	١٣٢,٠٠٠	٦٤,٤٠٠	٦٧,٦٠٠
٥٠ - ٥٤	١٠٧,٨٠٠	٥٢,١٠٠	٥٥,٧٠٠
٥٥ - ٥٩	٨٥,٢٠٠	٣٨,٧٠٠	٤٦,٥٠٠
٦٠ - ٦٤	٦٩,٠٠٠	٣٠,٢٠٠	٣٨,٨٠٠
٦٥ - ٦٩	٣٧,٦٠٠	١٥,٨٠٠	٢١,٨٠٠
٧٠ - ٧٤	٢٨,٧٠٠	١٣,٢٠٠	١٥,٥٠٠
٧٥ - ٩٧	١٣,٠٠٠	٥,٦٠٠	٧,٤٠٠
+٨٠	٢٣,٠٠٠	١٠,٧٠٠	١٢,٣٠٠
المجموع	٣,٨٨٨,٠٠٠	١,٨٨٢,٦٠٠	٢,٠٠٥,٤٠٠

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩١، عمان، الاردن، ص ٢٥، جدول رقم (٥/٢).

جدول رقم (٢٠)

تقديرات القوى العاملة الاردنية موزعة

حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي للسنوات ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، وعام ١٩٩١

	١٩٩١		١٩٩٠		١٩٨٩	
(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	
٧١٤	٤٠٨٤٨	٧١٣	٣٨٥٢٦٦	٧١٢	٣٧٥٦٩٢	الزراعة
١٠١٣	٥٦٨٥٦	١٠١٢	٥٣٤٦٨	١٠١٤	٥٤٤٤٥	التعدين والصناعة
						التحويلية
١١٣	٧١٧٦	١١٣	٦٨١٥	١١٤	٧١٣٢٩	الكهرباء والماء
٩١٨	٥٤١٠٩٦	٩١٩	٥١١٨٩٥	٩١٧	٥٠١٧٠٠	الانشاءات
١٠١٣	٥٦٨٥٦	١٠١١	٥٢٩٤٤	١٠١٢	٥٣١٣٩٨	التجارة
٨١٨	٤٨١٥٧٦	٨١٥	٤٤١٥٥٧	٨١٨	٤٦١٠٦٨	النقل والمواصلات
٣١٢	١٧١٦٦٤	٣١٢	١٦١٧٧٤	٣١١	١٦١٢٢٩	الخدمات المالية
						والتأمين
٤٨١٩	٢٦٩١٩٢٨	٤٩١٥	٢٥٩١٤٧٨	٤٩١٢	٢٥٧١٥٦٤	الخدمات
						الاجتماعية والأفتر العامة
%١٠٠	٥٢٥١٠٠٠	%١٠٠	٥٢٤١١٩٧	%١٠٠	٥٢٣١٥٠٥	المجموع

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩٠ ، عمان،  
الأردن، ص ٨٠ ، جدول رقم (٢/٢/٤).

## هوامش ومراجع الفصل الثالث عشر

- ١ - تم الاعتماد في هذا الفصل على مصدرين هامين:
  - الموسوعة الاردنية، الجزء الأول، والجزء الثالث، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ١٩٨٩ .
  - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، دراسة الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية في المملكة الأردنية الهاشمية، سلسلة الدراسات القطرية، ١٩٨٧ ، الكويت.



## الجزء الخامس

### التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية والتخطيط الاقتصادي في الأردن

#### الفصل الرابع عشر

### التطورات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية في الأردن

١٤ - ١ التطورات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية في الأردن

١٤ - ١ - ١ التطورات الاقتصادية في الأردن

أولاً: الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦

١ - اتجاهات النمو الاقتصادي

٢ - القطاع الخارجي

٣ - المالية العامة

أ - الإيرادات العامة

ب - النفقات العامة

٤ - التطورات النقدية

ثانياً: الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢

١ - اتجاهات النمو الاقتصادي

٢ - القطاع الخارجي

٣ - المالية العامة

٤ - التطورات النقدية

ثالثاً: الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠

١ - اتجاهات النمو الاقتصادي

٢ - القطاع الخارجي

أ - الصادرات السلعية

ب - المستوردات السلعية

- ج - الميزان التجاري
- د - الصادرات من الخدمات
- هـ - المستوردات من الخدمات
- و - الحساب الجاري
- ٣ - المالية العامة
- أ - الایدادات الكلية
- ب - النفقات العامة
- ج - الدين العام الداخلي
- د - الدين العام الخارجي
- ٤ - التطورات النقدية
- وابعا: الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥
- ١ - اتجاهات النمو الاقتصادي
- ٢ - التطور القطاعي
- ٣ - المالية العامة
- ١٤ - ١ - ٢ التطورات الاجتماعية ١٩٥٢ - ١٩٨٥
- اولا: التعليم
- ثانيا: الصحة
- ثالثا: الخدمات العامة
- ١ - المياه
- ٢ - الكهرباء
- ٣ - الطرق والنقل
- ٤ - الاتصالات والبريد
- ٥ - الاسكان
- ١٤ - ٢ التطورات الديموغرافية: السكان والعمالة ١٩٥٢ - ١٩٨٥
- اولا: السكان
- ثانيا: العمالة
- ١٤ - ٣ الخصائص الرئيسية للاقتصاد الاردني في منتصف الثمانينات
- اولا: الموارد البشرية
- ثانيا: الموارد الطبيعية
- ثالثا: الاقتصاد الوطني

## الجزء الخامس

### التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن

#### الفصل الرابع عشر

### ١٤ - ١ التطورات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية في الأردن<sup>(١)</sup>

#### ١٤ - ١ - ١ التطورات الاقتصادية في الأردن

أولاً: الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦

##### ١ - اتجاهات النمو الاقتصادي: -

اتسمت مسيرة الأردن الاقتصادية والاجتماعية منذ البداية بمواجهتها للعديد من التحديات والصعوبات التي اعترضت طريقها، ومنها محدودية الموارد الطبيعية والمشكلات التي نجمت عن العدوان الصهيوني في عام ١٩٤٨ وفي السنوات اللاحقة، وتدفق واسع للاجئين كانت نتائجه التوسع في عمليات الاغاثة وبرامج توفير فرص العمل والخدمات العامة. ومع هذا فقد استطاع الأردن تحقيق انجازات مهمة تمثلت في ارساء البنى الأساسية وإنشاء عدد من الصناعات ومشاريع الري والزراعة. كما تم تطوير الخدمات التعليمية والصحية وتحديث المؤسسات والادارات الموجهة لعملية التنمية. ونظرا للموقع الجغرافي المتوسط للأردن والأعباء التي تحملها في مجابهة الأطماع الصهيونية، فقد تعرضت موارده المالية للاستنزاف المستمر والمتمثل بالنفقات الدفاعية المتزايدة. وكان من الطبيعي ان تضطر المملكة للاعتماد على مصادر التمويل الخارجي لتغطية نفقات الاستهلاك والاستثمار. وساعدت تحويلات المغتربين الأردنيين في الخارج على هذه التغطية.

نما الناتج المحلي الاجمالي بنسب ملحوظة خلال هذه الفترة. وقد ركز القطاع العام جهوده في السنوات الاولى على بناء المرافق وإنشاء المشاريع المرتبطة بتطوير البنية الأساسية، وتوسيع الخدمات التعليمية والصحية. وقد أملت في هذا الاتجاه في توزيع الاستثمارات ضعف البنى الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة، وتضاعف اعداد السكان نتيجة للهجرة القسرية.

وقد ساهم القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ عدة مشاريع كبيرة كالأسمنت وتكرير النفط وتطوير انتاج الفوسفات. وشهدت هذه الفترة كذلك تبني سياسات تخطيطية تم في ضوئها اعداد برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٣ - ١٩٦٧ الذي عدل فيما بعد الى برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٤ - ١٩٧٠. واستهدف البرنامج بصورة عامة تخفيض العجز في الميزان التجاري، وتخفيض الاعتماد على المعونة الخارجية بالنسبة للموازنة العامة، وتخفيض مستوى البطالة وزيادة الناتج المحلي بنسبة ٧٪ سنوياً. وفي الوقت الذي كانت فيه مؤشرات الاداء الاقتصادي تشير الى تحقيق الاقتصاد الوطني لهذه الأهداف جاءت حرب ١٩٦٧ لتعطل البرامج الاقتصادية وتخلق مصاعب اقتصادية واجتماعية استثنائية في البلاد.

فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية من ٥٠٠٥ مليون دينار في عام ١٩٥٢ الى ١٢٠ مليون دينار في عام ١٩٦١ وإلى ١٧٠٠٦ مليون دينار عام ١٩٦٦، أي بمعدل زيادة سنوية بلغت ٩.١٪ وتمتع الاقتصادي الوطني باستقرار نسبي في الأسعار، ونما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي ٦.٩٪ سنوياً خلال هذه الفترة ككل، وتذبذبت معدلات النمو السنوي لتعكس بذلك الآثار الناجمة عن تقلب الانتاج الزراعي. أما على المستوى القطاعي، فقد شهدت السنوات الاخيرة من هذه الفترة تحقيق استقرار أكبر في مساهمة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي. وجاء ذلك نتيجة المجاز مشاريع الري وخاصة مشروع قناة الغور الشرقية وبفضل تحسن الانتاج الزراعي في المناطق البعلية، وازداد الدخل المتولد من الصناعة بمعدلات عالية أسهمت في ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، ونما قطاع الخدمات بشكل معتدل.

وارتفع الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية، من ٥١٠٤ مليون دينار في عام ١٩٥٢ الى ١٨٥٠٨ مليون دينار في عام ١٩٦٦ أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٩.٦٪. وبلغت نسبة التكوين الرأسمالي الاجمالي ١٤.٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق خلال الفترة. وارتفعت نسبة مساهمة القطاع العام في مجموع الاستثمارات مقارنة بمساهمة القطاع الخاص نتيجة لتنفيذ المشروعات التي وردت في برنامج السنوات السبع، وحقق قطاع المساكن والأبنية والانشاءات تراجيداً متسارعاً في معدلات النمو، كما زادت الأهمية النسبية للاستثمار في هذا القطاع بالنسبة لمجمل التكوين الرأسمالي، في حين سجل الاستثمار بالالات ومعدات النقل تراجيداً ملحوظاً خلال هذه الفترة. ولقد تم تمويل معظم هذه الاستثمارات من المساعدات والقروض والتحويلات الرسمية الخارجية.

وزاد الاتفاق على الاستهلاك العام والخاص بالأسعار الجارية من ٥٣٠١ مليون دينار في عام ١٩٥٢ الى ١٨٨٠٨ مليون دينار في عام ١٩٦٦ ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٩٠٥٪ وتذبذب استهلاك القطاع العام خلال هذه الفترة ما بين ١٩٠٨٪ و ٢٥٠٩٪ من المجموع الكلي للاستهلاك.

**جدول رقم (٢١)**  
**معدلات النمو السنوية الحقيقية لبعض المؤشرات الاقتصادية**  
**للفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦**

الدخل والانتاج	(٪)
النتائج المحلي الاجمالي بسعر السوق	٦٠٩
النتائج القومي الاجمالي بسعر السوق	٧٠٥
المستوى العام للأسعار	٢٠٠
متوسط الدخل الحقيقي للفرد	٤٠٤
الدخل الزراعي *	٣٠٦
الدخل الصناعي *	١٤٠٢
الدخل من قطاعات انتاج الخدمات	٩٠٩
<u>التكوين الرأسمالي والاستهلاك</u>	
التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي	١١٠١
الاستهلاك الكلي	٧٠٣
نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	١٤٠٧
نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	١١١٠٥

★ اخذ متوسط متحرك لثلاث سنوات بحث أصبحت ١٩٥٣ سنة الأساس، و ١٩٦٥ سنة للمقارنة؟

وبقي الاتفاق على الاستهلاك أعلى من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، حيث بلغت نسبة ١٠١٪ في أدنى حد لها عام ١٩٥٦ و ١٢٨٪ في أعلى حد لها في عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٥ ، كما تجاوز الاتفاق على الاستهلاك الناتج المحلي الإجمالي في معظم سنوات الفترة.

وانعكست معدلات النمو الاقتصادي العالية على معدلات الدخل الفردي، فقد زاد متوسط الدخل الفردي الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب ٤١٤٪ سنوياً.

## ٢ - القطاع الخارجي

### أ - الصادرات والمستوردات السلعية:

شهدت الصادرات الوطنية تطوراً ملحوظاً سواء من حيث الحجم أو التركيب، إذ ارتفعت قيمتها بالأسعار الجارية من ١١٣ مليون دينار في عام ١٩٥٢ إلى ٨٥٨ مليون دينار في عام ١٩٦٦ ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ١٤١٦٪. وقد أسهمت صادرات الفوسفات والمنتجات الصناعية في الزيادة الكبيرة لمجمل الصادرات، فارتفعت حصتها النسبية من ٣٥٤٪ في عام ١٩٥٤ إلى ٥٣١٤٪ في عام ١٩٦٦ ، وبذلك انخفضت مساهمة المنتجات الزراعية تدريجياً لتبلغ ٤٦٦٪ في عام ١٩٦٦ .

وزادت قيمة المستوردات بنسب تقل عن معدلات نمو الصادرات، فارتفعت قيمتها بالأسعار الجارية من ١٧٥٢ مليون دينار في عام ١٩٥٢ إلى ٦٨٥٢ مليون دينار في عام ١٩٦٦ ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ١٠١٣٪. ولقد تحقق تغير ملموس في التركيب السلعي للمستوردات. وانخفضت نسبة المستوردات الاستهلاكية من ٧٠٪ في عام ١٩٥٢ إلى ٤٦٪ في عام ١٩٦٦ ، وارتفعت نسبة السلع الرأسمالية والوسيلة والمواد الخام من ٣٠٪ إلى ٥٤٪ في الفترة نفسها.

### ب - الميزان التجاري

إن العجز في الميزان التجاري إحدى السمات الملزمة للوضع الاقتصادي الأردني في جميع مراحل نموه، وبلغت نسبة مجموع العجز خلال الفترة إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ٣٢٠٢٪. كما تذبذبت هذه النسب في السنين المختلفة نتيجة التقلبات في المراسم الزراعية وذلك بالإضافة إلى زيادة المستوردات بشكل غير عادل في بعض السنوات لاستيراد الآلات والمعدات الضرورية للمشاريع التنموية وبالرغم من استمرار تزايد العجز في الميزان التجاري خلال السنوات الأخيرة من هذه الفترة إلا أن نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت قليلاً عن مستواها في السنوات الأولى لهذه

الفترة. وتمت تغطية العجز في الميزان التجاري من الفائض في حساب الخدمات غير المنظورة، وكذلك من دخل عوامل الانتاج في الخارج ومن التحويلات الجارية والرأسمالية للحكومة.

### ج - ميزان المدفوعات:

تميز ميزان المدفوعات بتحقيق فائض كبير في الحساب الجاري والذي مكن من تغطية العجز للملموس في الميزان التجاري. تحقق هذا الفائض بالارتفاع الكبير في صافي ميزان الخدمات التي ارتفعت قيمتها من ١٥٥ مليون دينار في عام ١٩٥٢ الى ٢١٥٣ مليون دينار في عام ١٩٦٦ ، وبارتفاع التحويلات المقبوضة من ١١٥٨ مليون دينار في عام ١٩٥٢ الى ٣٤ مليون دينار في عام ١٩٦٦ . وهكذا رعد الأردن في هذه الفترة بسبب توفر العملات الصعبة التي أسهمت بازدياد الاحتياطي من العملات الأجنبية مما رفع من القدرة على الاستيراد.

### جدول رقم (٢٢)

#### مؤشرات القطاع الخارجي

١ - التجارة الخارجية (١٩٥٢ - ١٩٦٦)	(٪)
المعدل السنوي لنمو المستوردات السلعية	١٠٠٣
المعدل السنوي لنمو الصادرات السلعية الوطنية	١٤١٦
توزيع المستوردات حسب الاستخدام (١٩٥٤ - ١٩٦٦)	
نسبة السلع الاستهلاكية من المستوردات	٦٧
نسبة السلع الوسيطة والأولية من المستوردات	٢٣
نسبة السلع الرأسمالية من المستوردات	١٠
٢ - بعض متغيرات ميزان المدفوعات (١٩٥٢ - ١٩٦٦)	
نسبة المستوردات من السلع والخدمات للنتاج المحلي الاجمالي	٤٢٠١
نسبة الصادرات من السلع والخدمات للنتاج المحلي الاجمالي	١٧٥٥

### ٣ - المالية العامة

#### أ - الإيرادات العامة

استهدفت السياسات المالية العامة تخفيض اعتماد الموازنة العامة على الدعم

الخارجي. وشكلت الإيرادات المالية الخارجية نسبة ٥٨,٦٪ من مجموع الإيرادات في عام ١٩٥٢ ، إلا أنها انخفضت إلى ٣٦,١٪ في عام ١٩٦٦ وجاء هذا التحول نتيجة ارتفاع الإيرادات المحلية بما يزيد عن الإيرادات الخارجية، حيث زادت الإيرادات المحلية من ٥,٥٧ مليون دينار في السنة المالية ١٩٥٢ / ١٩٥٣ إلى ٣١,٠٢ مليون دينار في عام ١٩٦٦ ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ١٣٪ مقابل زيادة في الإيرادات الخارجية للفترة نفسها من ٧,٨٩ مليون دينار إلى ١٩,٢٧ مليون دينار، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٦,٦٪ وارتفعت نسبة الإيرادات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق من ١١,١٪ في عام ١٩٥٢ إلى ١٨,٢٪ في عام ١٩٦٦ . وكان لمساهمة الإيرادات المتأتية من الضرائب غير المباشرة والتي بلغت في المتوسط ٦٢٪ من مجموع الإيرادات المحلية دور مباشر في تعزيز هذا الاتجاه، في حين أسهمت الضرائب المباشرة في المتوسط بنسبة ١١٪ من هذا المجموع. ولقد شكلت إيرادات الحكومة غير الضريبية ومنها الفوائد والأرباح والأموال النسبة الباقية من مجمل الإيرادات.

#### ب - النفقات العامة

شكلت النفقات المتكررة بما فيها النفقات الدفاعية النسبة العظمى من نفقات الحكومة المركزية. ولقد استمرت النفقات المتكررة تستحوذ على الجزء الأعظم من النفقات طيلة هذه الفترة في نفس الوقت الذي زادت فيه حصة النفقات الاستثمارية إلى ٢٩٪ في عام ١٩٦٦ مقابل ١٢,٥٪ في عام ١٩٥٢ . وبلغ معدل نمو النفقات الاستثمارية السنوي ١٧,٤٪ خلال هذه الفترة، والذي ترتب على تزايد قيمة المساعدات والقروض وتحويلات دعم الموازنة، في حين بلغ معدل نمو النفقات المتكررة ٨,٩٪ والنفقات الدفاعية والأمنية ٦,٨٪ سنوياً. وارتفع مجموع النفقات العامة من ١٣,٤ مليون دينار في عام ١٩٥٢ إلى ٥٤,٩ مليون دينار في عام ١٩٦٦ أي بمعدل سنوي قدره ١٠,٦٪ ولقد زادت نسبة هذه النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق من ٢٧٪ في عام ١٩٥٢ إلى ٣٢,٢٪ في عام ١٩٦٦ .



جدول رقم (٢٣)  
مؤشرات المالية العامة للسنوات  
١٩٥٢ - ١٩٦٦ (بالأسعار الجارية)

١ - الإيرادات	(%)
أ. معدلات النمو السنوي	
١ - الإيرادات المحلية	١٣٥١
٢ - الإيرادات الخارجية	٥٠٩
ب. نسبة الإيرادات المحلية لمجمل الإيرادات	٤٨٥٤
ج. نسبة الإيرادات الخارجية لمجمل الإيرادات	٥١٥٦
د. نسبة الإيرادات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	٣٠٠٦
هـ. نسبة الإيرادات المحلية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	١٤٥٨
٢ - النفقات	
أ. معدلات النمو السنوي	
١ - مجموع النفقات المتكررة	٨٠٩
٢ - نفقات الدفاع والأمن	٦٥٨
٣ - النفقات المدنية	١٤٥٢
٤ - النفقات الانمائية	١٧٥٤
ب. نسبة النفقات المتكررة لمجمل النفقات	٨٠٥٩
ج. نسبة النفقات الانمائية لمجمل النفقات	١٩٥٣
د. نسبة النفقات العامة للناتج المحلي الاجمالي	٣٠١٧

٤ - التطورات النقدية

شهدت الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ تطورات هامة في القطاع المصرفي ومؤسسات التمويل، حيث انشئ البنك المركزي لتولي مسؤوليات مجلس النقد الاردني في عام ١٩٦٤. وصدرت قوانين أصبح البنك المركزي يتولى بموجبها اصدار النقد ومراقبة البنوك والعملة الأجنبية وتنظيم الائتمان والشؤون النقدية.

وازداد عدد البنوك التجارية خلال الفترة من ٣ عام ١٩٥٢ الى ٩ عام ١٩٦٦ كما ازداد عدد فروعها من ١٣ فرعاً الى ٧٠ فرعاً. وشهدت الفترة انشاء مؤسسات الاقراض المتخصصة وهي مؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية وبنك الائتماء الصناعي (صندوق الائتماء الصناعي عند التأسيس) وبنك تنمية المدن والقرى (صندوق قروض البلديات والقرى عند التأسيس) ومؤسسة الاسكان حيث أسهمت في تمويل مشاريع صناعية وزراعية واسكانية وبلدية.

وزاد عرض النقد خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ بنسبة بلغت ٩٪ سنوياً. وانخفضت نسبة مساهمة الرذائع تحت الطلب الى عرض النقد بمفهومه الضيق من ٤٨٪ في عام ١٩٥٢ الى ٤٦٪ عام ١٩٦٦ وقد تم ذلك على حساب الارتفاع النسبي في مساهمة النقد لدى الجمهور من ٥٢٪ الى ٥٤٪ وصحب ذلك ارتفاع في حجم الائتمان المصرفي بنسبة ٢٩٪ سنوياً خلال نفس الفترة.

## ثانياً: الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢

### ١ - اتجاهات النمو الاقتصادي

لقد سلب احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ الأردن جزءاً هاماً من موارده الطبيعية والاقتصادية مما أثر سلباً على مسيرته التنموية، وأعطى للانفاق العسكري والتسلح أهمية خاصة.

وكان للاعتبارات العسكرية الناجمة عن حرب ١٩٦٧ أثرها السلبي على استغلال الأراضي الواقعة شرقي النهر. وأحدثت الهجرة القسرية الى الضفة الشرقية اختلالاً في التركيب الديمغرافي، وزيادة مفاجئة في اعداد السكان أدت الى ارتفاع معدلات البطالة، وزادت في عبء الانفاق العام لتهيئة الظروف الحياتية لمجموع النازحين. وأدى القلق الأمني الى هبوط مستوى الانفاق الاستثماري للقطاعين العام والخاص وبالتالي الى عدم الاستقرار الاقتصادي.

حقق الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بسعر الكلفة نمواً سنوياً خلال هذه الفترة مقداره ٤٦٪، علماً بأن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بسعر الكلفة لعام ١٩٧٠ تراجع بما نسبته ١١٠٪ عن عام ١٩٦٩. كما أن مستواه البالغ ١٤٤٦٦ مليون دينار عام ١٩٧٢ ظل أقل مما كان عليه في عام ١٩٦٩ والبالغ حوالي ١٥٢٠٢ مليون دينار. ارتفع الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق وبالأسماء الجارية من ١٤٢٠٥ مليون

دينار عام ١٩٦٧ الى ٢٢١٠٠ مليون دينار عام ١٩٧٢ ، أي بزيادة سنوية قدرها ٩٠٢٪ مقابل ٤٠٢٪ بالأسعار الثابتة.

لقد شكل الاتفاق على الاستهلاك العام والخاص ما نسبته ١١٨,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي طيلة الفترة، بينما لم تعد نسبة الاستثمار ١٧,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي. كما أن المعدل السنوي الحقيقي لنمو الاستهلاك الخاص خلال هذه الفترة كان مساوياً لـ ٦,٢٪ وهو أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والبالغ ٤,٦٪ سنوياً.

ان تدني نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي طيلة هذه الفترة لم يساعد في تغيير التركيبة الهيكلية للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكان أعلى معدل نمو هو الذي حققه قطاع النقل والمواصلات حيث بلغ ١٠,٨٪ سنوياً، بينما لم تحقق قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والكهرباء والماء والانشاءات "مجتمعة" نمواً يذكر بالأسعار الثابتة.

#### ٢ - القطاع الخارجي

أخذت أرقام الصادرات من السلع والخدمات (ومن ضمنها تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج والدخل من الاستثمار) بالتناقص منذ عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧١ ، ثم ارتفعت ارتفاعاً حاداً عام ١٩٧٢ بلغ ٢٨,٥٪ بالأسعار الجارية. وبالمقابل، ازدادت المستوردات من السلع والخدمات وبالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧١ بمعدل نمو سنوي مقداره ١١٪. بينما ارتفعت بنسبة ٢١٪ أخرى خلال عام ١٩٧٢ وبهذا بلغ معدل النمو السنوي خلال ١٩٦٧ - ١٩٧٢ حوالي ١٣٪ للمستوردات من السلع والخدمات مقارنة بـ ٧,١٪ للصادرات من السلع والخدمات مما فاق العجز بميزان السلع والخدمات والذي ازداد من ٢٧,٨ مليون دينار عام ١٩٦٧ الى ٦٧ مليون دينار عام ١٩٧٢ بالأسعار الجارية.

ان نظرة فاحصة الى مكونات الصادرات من السلع والخدمات تشير الى ثبات قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧١ ، (وان كانت قد ارتفعت بحوالي ٤٩٪ عام ١٩٧٢). كما ان الدخل من السياحة وتحويلات الأردنيين العاملين بالخارج والمصادر الأخرى تراجعت خلال هذه الفترة. ولقد أدى ركود الصادرات السلعية من جهة وتزايد المستوردات السلعية من الجهة الأخرى الى تفاقم العجز في الميزان التجاري بحيث ارتفع من حوالي ٤٢,٩ مليون دينار عام ١٩٦٧ الى حوالي ٧٨ مليون دينار عام ١٩٧٢ ، علماً بأن نسبة هذا العجز الى الناتج المحلي الاجمالي بسر السوق ارتفعت هي الأخرى من ٣٢,٧٪ عام ١٩٦٧ الى ٣٧,٦٪ عام ١٩٧٢ .

ولما كانت التحويلات والمساعدات قد انخفضت من ٥٤ مليون دينار عام ١٩٦٧ الى ٣٦,٦ مليون دينار عام ١٩٧١ . فان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد حقق أعلى عجز له منذ عام ١٩٥٢ ليصل الى ٢١,٣ مليون دينار عام ١٩٧١ وما لبث في عام ١٩٧٢ ان سجل فائضاً متواضعاً يزيد قليلاً عن المليون دينار وذلك بسبب تضاعف حجم المساعدات والتحويلات في ذلك العام.

جدول رقم (۷۴)

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

1954 - 1955

١ - بعض مؤشرات الدخل القومي بالأسعار الثابتة	
(%)	أ - معدلات النمو السنوية
٤٥٦	١ - الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة
٤٥٢	٢ - الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق
٤٥٢	٣ - الاستهلاك العام
٦٥٢	٤ - الاستهلاك الخاص
٣٥٦	٥ - تكوين رأس المال الثابت
٧٥١	٦ - الصادرات من السلع والخدمات
٩٥٣	٧ - المستوردات من السلع والخدمات
	ب - النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
٣٣٥٨	١ - الاستهلاك العام
٨٤٥٧	٢ - الاستهلاك الخاص
١٧٥٢	٣ - الاستثمار
١٢٥٨	٤ - الصادرات من السلع والخدمات
٤٩٥٦	٥ - المستوردات من السلع والخدمات
(%)	٢ - المالية العامة بالأسعار الجارية
	أ - معدلات النمو السنوية للايرادات
١٥٥٨	١ - الايرادات المحلية

٨٠٦	٢ - الضرائب المباشرة
٨٠٧	٣ - الضرائب غير المباشرة
١٥٠٤	٤ - الإيرادات غير الضريبية
	ب - النسبة إلى الإيرادات المحلية
٧٠٧	١ - الضرائب المباشرة
٦١٠٢	٢ - الضرائب غير المباشرة
٣١٠١	٣ - الإيرادات غير الضريبية
	ج - معدلات النمو السنوية للنفقات
٩٠٦	١ - النفقات المتكررة
٥٠٧	٢ - النفقات الرأسمالية
	د - النسبة إلى مجمل النفقات
٧١٠١	١ - النفقات المتكررة
٢٨٠٩	٢ - النفقات الرأسمالية

### ٣ - المالية العامة

حرم الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية موازنة الدولة من مصدر رئيسي من مصادر الإيرادات المحلية غير ان حصيلة الإيرادات المحلية شهدت تزايداً بلغ معدل السني ١٠٨٪، وذلك نتيجة التغير في بعض التشريعات الضريبية وزيادة المستوردات. وكان للإيرادات غير الضريبية أثر ملموس في زيادة حصيلة الإيرادات المحلية. وقد بلغ معدل النمو السني لهذه الإيرادات ١٥٠٤٪ مقابل ٨٠٧٪ لإيرادات الضرائب غير المباشرة، و ٧٠٧٪ لإيرادات الضرائب المباشرة. وشكلت الضرائب غير المباشرة الجزء الأكبر من الإيرادات المحلية حيث بلغت نسبتها ٦١٠٢٪، تلتها الإيرادات غير الضريبية وبلغت نسبتها ٣١٠١٪، فأيرادات الضرائب المباشرة وبلغت نسبتها ٧٠٧٪. وشكلت الإيرادات الخارجية ما نسبته ٥٨٪ من مجمل الإيرادات حيث أسهمت المساعدات المالية لدعم الموازنة بالجزء الأكبر منها بحدود ٨٥٠٤٪. أدت حرب حزيران عام ١٩٦٧ إلى زيادة الانفاق الحكومي المتكرر والائتماني وتمثلت في نفقات الدفاع والأمن ونفقات الاغاثة والطوارئ والتعليم والصحة، بالإضافة إلى

الاتفاق على مشاريع انمائية لتنشيط الفعاليات الاقتصادية. وهكذا تمت النفقات العامة خلال هذه الفترة بمعدل سنوي بلغ ٨,١٣٪ بينما زادت النفقات المتكررة بمعدل سنوي بلغ ٩,٦٦٪ والنفقات الرأسمالية بمعدل ٥,٥٧٪.

واستحوذت النفقات المتكررة على ما نسبته ٧١,١٪ من جملة النفقات للفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢، حيث مثلت اعباء الدفاع ما نسبته ٦١,٢٪ منها و ٤,٣٥٪ من اجمالي النفقات.

وأدى ذلك الى وجود عجز بين الإيرادات والنفقات العامة للموازنة بلغ في مجموعة التراكمي للفترة المذكورة حوالي ٤٢ مليون دينار.

#### ٤ - التطورات النقدية

شهدت الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ ارتفاع عرض النقد بمفهومه الضيق (والذي يشمل النقد لدى الجمهور والودائع تحت الطلب) من ٧٥,٢ مليون دينار عام ١٩٦٧ الى ١١٥ مليون دينار عام ١٩٧٢ أي بمعدل نمو سنوي ٨,٩٪ كما ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (والذي يشمل عرض النقد وشبه النقد) من ٩٤ مليون دينار عام ١٩٦٧ الى ١٤٦,٥ مليون دينار عام ١٩٧٢ أي بمعدل نمو سنوي ٩,٣٪.

وقد أسهم في ارتفاع عرض النقد الزيادة في الموجودات الأجنبية الناتجة عن المساعدات العربية وزيادة الاتفاق الحكومي، والرغبة في اكتناز الدينار الأردني في الضفة الغربية، بالإضافة الى توسع الائتمان المحلي. ووافق ذلك كله زيادة في المستوى العام للأسعار.

وبالرغم من الزيادة في عرض النقد فقد انخفضت نسبة الودائع تحت الطلب الى مجموع عرض النقد من ٣١,٥٪ عام ١٩٦٧ الى ٢٩,٢٪ عام ١٩٧٢، في حين ارتفعت مساهمة شبه النقد الى عرض النقد (٢٤) من ٢٠٪ الى ٢١,٥٪ خلال الفترة ذاتها.

كما شهدت الفترة انخفاضاً في معدل النمو السنوي للائتمان المصرفي حيث بلغ هذا المعدل ٥,٤٪ مقابل ٢,٩٪ سنوياً للفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦.

#### ثالثاً: الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠

##### ١ - اتجاهات النمو الاقتصادي: -

شهدت هذه الفترة تطورات اقتصادية واجتماعية واسعة أحدثت تغيرات مكثفة

ومتعددة الأبعاد، فقد وضعت خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ بهدف معالجة المشاكل التي ترتبت على احتلال الضفة الغربية والأحداث التي تبعته، فركزت أهدافها على تحريك الفعاليات الاقتصادية. وعلى زيادة فرص العمل المتاحة بـ ٧٠ ألف فرصة عمل. وقد بلغ حجم الانفاق الرأسمالي الفعلي نسبة ٩٦٪ من المبلغ الذي استهدفته الخطة والبالغ ١٧٩ مليون دينار.

بلغ متوسط نسبة النمو الحقيقي للناج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة خلال سنوات الخطة ٥٠٩٪ سنويا بالمقارنة مع ٨٪ استهدفها الخطة، والتي شهدت سنواتها بروز ظاهرة الارتفاع المتزايد لتكاليف المعيشة، وتراجع نسبة مساهمة كل من قطاعي الزراعة والخدمات في الناتج المحلي، مقابل ارتفاع ملموس في نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين.

وبالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات السلعية خلال سنوات الخطة، الا ان العجز التجاري تزايد من الناحيتين المطلقة والنسبية، وبلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق ٥٥٥٪ لسنة ١٩٨٠ مع ٣٧٠٦٪ لسنة ١٩٧٢ وقد نجحت الخطة ككل في تحقيق أهدافها الرئيسية باستئناف الجهد التنموي وتحريك الفعاليات الاقتصادية.

وجاءت الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ في ظروف ومعطيات جديدة كان من أبرزها: الآثار المترتبة على ارتفاع اسعار النفط وانتاجه في بلدان الخليج العربي والتي انعكست بزيادة كبيرة في حجم المساعدات والقروض العربية للأردن، وارتفاع الطلب على القوى العاملة في هذه البلدان. فزادت معها قيمة تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج من جانب، الا انها من الجانب الاخر أدت الى نقص في الكوادر البشرية الفنية والمهنية في سوق العمل المحلية، الأمر الذي أدى الى استقدام العمالة العربية والأجنبية. وتمثلت الآثار الأخرى بتزايد كلفة استيراد المحروقات وزيادة معدلات التضخم الذي اقترن بارتفاع في الأجور والرواتب لمواكبة التضخم، كما زاد الدعم الحكومي لكل من أسعار المواد التموينية الأساسية والمحروقات.

لقد أدت العوامل الخارجية المواتية الى تنشيط النمو الاقتصادي الأردني فزادت الاستثمارات وزاد معها الاستهلاك أيضا، وفي الوقت نفسه فقد تفاقم العجز في الميزان التجاري نتيجة للزيادة الكبيرة في المستوردات. وحصلت كذلك تغيرات في الأهمية النسبية للقطاعات وفي مساهمتها في مجمل الناتج المحلي، كما تغير التوزيع القطاعي في هذا الناتج لصالح قطاعات الصناعة والتعدين والانشاءات والخدمات، وشهدت حركة

السكان الداخلية استقطابا باتجاه المناطق الحضرية وارتفاع نسبة تزايد السكان الطبيعية، وتزايداً في هجرة الأردنيين لدول النفط.

وقد جاءت اهداف الخطة وبرنامجها الاستثماري انعكاساً للمعطيات الجديدة هذه، فاستهدفت معدلات نمو اقتصادية عالية، كما ابتغت توزيع مكاسب التنمية في جميع مناطق المملكة، مستهدفة أيضاً زيادة اعتماد الموازنة العامة للدولة على الموارد المالية المحلية، وذلك بالإضافة إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري. وقد استهدفت الخطة استثمار ٧٦٥ مليون دينار لكي تنفق مناسفة بين القطاعين العام والخاص.

لقد تميز الاداء الاقتصادي خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ بتحقيق معدل نمو سنوي حقيقي بلغ ١٢.١٪ للناتج المحلي الحقيقي بسعر الكلفة مقابل ١٢٪ استهدفته الخطة. وشهدت هذه الفترة نمواً متسارعاً في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي مما انعكس على انجازات الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ ككل..

تمتع الأردن خلال الفترة بظروف اقتصادية مواتية انعكست بتحقيق معدلات نمو مرتفعة لمجمل الناتجين المحلي والقومي، كما انعكست بتوسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد. وكان من الطبيعي في ظل سياسة عدم تقييد الاستيراد تقييداً مشدداً أن يزداد حجم الاستيراد السلعي لمواجهة حاجات الاستهلاك المتزايد، وبسبب زيادة الطلب على السلع الرأسمالية والوسطية والمواد الخام اللازمة للاستثمار المتوسع. ونتيجة لهذه التوسعات وبالنظر لعدم مواكبة الصادرات للمستوردات في زيادتها، فقد تزايد العجز في الميزان التجاري، الا ان الفائض المتحقق في ميزان الخدمات وفي قيمة المساعدات المقبوضة ساهما في تغطية هذه العجز.

#### أ - الناتج المحلي الاجمالي:

ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة وبالأسعار الجارية من ١٨٢٥٨ مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى ٨٩٣٥٢ مليون دينار في عام ١٩٨٠، أي بمعدل نمو قدره ٢١.٩٪ مقابل معدل نمو سنوي حقيقي بلغ ٨.٣٪ وجاءت المساهمة الكبيرة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من قطاعات الصناعة والانشاءات والكهرباء والمياه، حيث ارتفع الدخل الثابت من قطاع الصناعة والتعدين من ١٨٥٥ مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى ١٦٧٥١ مليون دينار في عام ١٩٨٠ محققاً معدل نمو سنوي بلغ ٣.١٥٪. وبالأسعار الجارية مقابل ١.٧٪. وبالأسعار الثابتة، وارتفع دخل قطاع الانشاءات من ٩٥٢ مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى ٩٧٥٥ مليون دينار في عام ١٩٨٠ محققاً معدل نمو بلغ



٣٤٠٣٪ بالأسعار الجارية مقابل ١٩٠٣٪ بالأسعار الثابتة، وتلاه قطاع الكهرباء والمياه محققاً معدل نمو بلغ ٢٧٠٢٪ بالأسعار الجارية مقابل ١٣٪ بالأسعار الثابتة. وحقق قطاع النقل والمواصلات معدل نمو حقيقي بلغ ٧٠٥٪، وقطاع الخدمات المالية والعقارية ٨٠٣٪، وبلغ معدل النمو الحقيقي لقطاع الزراعة ٢٠١٪ في حين بلغ معدل نمو قطاع تجارة الجملة والمفرق ٧٠٧٪ سنوياً. ولقد بلغ معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية ٤٠٦٪ سنوياً.

#### جدول رقم (٧٥)

#### المعدلات السنوية لنمو القطاعات المختلفة

١٩٧٣ - ١٩٨٠

القطاع	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٢
الصناعة والتعدين	٣١٠٧٪	١٧٠٠٪
الزراعة	١٢٠٧٪	٢٠١٪
الكهرباء والماء	٢٧٠٢٪	١٣٠٠٪
الانشاءات	٣٤٠٣٪	١٩٠٣٪
تجارة جملة ومفرق	٢٠١٢٪	٧٠٧٪
النقل والمواصلات	٢٠٠٥٪	٧٠٥٪
خدمات مالية وعقارية	٢٠٠٩٪	٨٠٣٪
الخدمات الحكومية	١٧٠٥٪	١٤٠٦٪
خدمات أخرى	١٨٠٦٪	٤٠١٪

#### ب - الأهمية النسبية للقطاعات:

وعلى صعيد الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي فقد طرأ تحول رئيسي في مساهمة قطاع الصناعة والتعدين والزراعة. فارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي بسعر الكلفة من ١١٠٢٪ في عام ١٩٧٣ الى ١٨٠٨٪ في عام ١٩٨٠. ويعزى ارتفاع مساهمة هذا القطاع الى التزايد السريع في حجم الانتاج الصناعي وقيمه وتوسع القاعدة الانتاجية وخاصة في صناعات الفوسفات والأسمنت والمنتجات البترولية. وبالمقابل، فان الأهمية النسبية لقطاع الزراعة انخفضت من ١٢٠١٪ للأعوام ١٩٧٢ - ١٩٧٤ كمتوسط وإلى ٧٠١٪ في الأعوام

١٩٧٩ - ١٩٨١ ، وذلك بالرغم من الزيادة الحاصلة في قيمة الانتاج نتيجة استخدام التقنية الحديثة وتوسيع رقعة الأرض المروية. كما أن المعدلات العالية لنمو قطاعات الصناعة والانشاءات قد ساهمت هي الأخرى في تخفيض الحصة النسبية للزراعة. كذلك فقد حافظ قطاع الكهرباء والمياه على مساهمة نسبية قريبة من الثبات في حين ازدادت الحصة النسبية لقطاع الانشاءات من ٨٪ عام ١٩٧٣ الى ١١٪ عام ١٩٨٠ . وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للقطاعات السلعية مقارنة بقطاعات الخدمات، فقد تحقق تحول بانجماء زيادة حصة الاولى نتيجة زيادة الاستثمار فيها، اذ بلغت نسبة مساهمة قطاعات الخدمات حوالي ٧٠٪ في عام ١٩٧٣ مقابل ٦١٪ في عام ١٩٨٠ ، وبهذا بلغت نسبة التحول لصالح القطاعات السلعية ١٪ سنوياً. ولا شك ان هذا التحول يمثل انجماً ايجابياً نمحو الاستقرار الاقتصادي.

#### جدول رقم (٢٦)

#### الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية

#### في الناتج المحلي الاجمالي

١٩٧٣ و ١٩٨٠

١٩٨٠	١٩٧٣	
٪١٨٠٨	٪١١٥٢	الصناعة والتعدين
٪٧٥١	٪١٢١١	الزراعة *
٪١٥٩	٪١٥٥	الكهرباء والماء
٪١١٥٠	٪٨٥٠	الانشاءات
٪٣٨٥٨	٪٣٢٥٨	مجموع القطاعات السلعية
٪١٨٥٧	٪٢٠٥٢	تجارة الجملة والمفرق
٪٩٥٠	٪٩٥٥	النقل والمواصلات
٪١٠٥٧	٪١١٥١	الخدمات المالية والعقارية
٪١٩٥٢	٢٤٥٧	الخدمات الحكومية
٪٣٥٤	٪٤٥٥	خدمات أخرى
٪٦١٥٠	٪٧٠٥٠	مجموع القطاعات الخدمية

★ احسبت القيمة المضافة في قطاع الزراعة في عام ١٩٧٣ على أساس معدلها للسنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ، وفي عام ١٩٨٠ على أساس معدلها للسنوات ١٩٧٩ - ١٩٨١ .

### ج - الاتفاق على الناتج القومي الاجمالي:

تشير حسابات الدخل القومي الى درجة اعتماد الاقتصاد على العوامل الخارجية والتي تؤثر على معدلات النمو الناتج القومي والدخل المتاح. كما تؤثر على نسبة الناتج المحلي الى كل من الناتج القومي والدخل المتاح. فنتيجة لارتفاع صافي عوامل الانتاج من الخارج، تناقصت نسبة الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الى الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق من ٩٠٤٪ في عام ١٩٧٣ الى ٧٥٪ في عام ١٩٧٦ ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٨٢٠٧٪ في عام ١٩٨٠. وحقق الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ معدل نمو سنوي حقيقي بلغ ٩٦٪ مقابل ٧٠٩٪ للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق. كما وان تعاضل حجم تحويلات الأردنيين بالخارج والتحويلات الرسمية قد أدبأ الى تزايد معدلات نمو الدخل الاجمالي قيد التصرف. حيث حقق معدلا للنمو السنوي بالأسعار الجارية مقداره ٢٤٪ الأمر الذي عزز من حجم الادخارات اللازمة للاستثمار. وساهم في تمويل جزء من الاستهلاك وتغطية العجز في الميزان التجاري وتوسيع القدرة الاستيعابية.

لقد أدت زيادة الدخل الاجمالي قيد التصرف، الى ارتفاع كبير في معدل دخل الفرد بالاسعار الجارية، فقد ازداد من ١٨١ ديناراً في عام ١٩٧٣ الى ٢٠٩ ديناراً في عام ١٩٨٠، في حين ان معدل دخل الفرد على أساس الناتج المحلي الاجمالي يشير الى أهمية التحويلات الرسمية وتحويلات العاملين بالخارج على مجموع الفعاليات الاقتصادية الوطنية.

ولقد سجل حجم الاستهلاك الكلي خلال هذه الفترة ارتفاعاً ملحوظاً بلغ معدل نموه السنو ٢٠٢٪ بالأسعار الجارية وكان لارتفاع حجم الاستهلاك الخاص الأثر الأكبر في تحقيق هذه الزيادة حيث بلغ معدل نموه السنوي ٢١٢٪ وفي المقابل فقد بلغ معدل نمو استهلاك العام ١٧٢٪ وجاءت هذه الزيادات كنتيجة طبيعية للزيادة الملموسة في الدخل الاجمالي قيد التصرف.

وبالرغم من الزيادة الكبيرة في معدلات الاستهلاك واستمرار ارتفاع حجم الاستهلاك الكلي. الا أن نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق أخذت بالتناقص النسبي في السنوات الاخيرة لهذه الفترة، حيث بلغت هذه النسبة ١٢٠٥٪ في عام ١٩٧٣ وانخفضت الى ١٠٩١٪ في عام ١٩٨٠. كما وان نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق تناقصت بشكل منتظم من

١٠٨,٩٪ إلى ٩٠,٩٪ وإلى ٩٢,٢٪ للسنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٦ و ١٩٨٠ على التوالي.

لقد شهد الاستثمار خلال هذه الفترة تغيرات مهمة من حيث توزيعه على النشاطات المختلفة من جهة وفي معدلات نموه العالية من الجهة الأخرى. فمما التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي بالأسعار الجارية بمعدل سنوي بلغ ٣٤,٩٪ وهو معدل مرتفع بالأسعار الجارية. ولقد اثر هذا النمو السريع في الاستثمار باتجاه زيادة نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي (الاستثمار باستثمار باتجاه زيادة نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي) (الاستثمار باستثناء التغير في المخزون) الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق فارتفع هذا المؤشر من ٢١,٦٪ في عام ١٩٧٣ الى ٣٢,٧ في عام ١٩٧٦ ومن ثم الى ٤٠,٤٪ في عام ١٩٨٠. وتعتبر هذه النسبة من النسب المرتفعة عالميا. ويشير التوزيع النسبي ع ٧٣ للتكوين الرأسمالي الاجمالي الى ارتفاع حصة بند الأجهزة والمعدات مع الزمن، اذ ارتفعت حصته من ١٣,٨٪ عام ١٩٧٣ الى ٢١,٤٪ عام ١٩٨٠. كما وسجل بند اليات النقل تزايدا في نسبته الى مجموع التكوين الرأسمالي الثابت من نسبة ١٢,٩٪ في عام ١٩٧٣ الى ١٦,٣٪ في عام ١٩٨٠. وكانت هذه الزيادات على حساب حصة بند الانشاءات حيث تناقصت نسبة مساهمته من ٧٣,٣٪ في عام ١٩٧٣ الى ٦٢,٢٪ في عام ١٩٨٠.

### جدول رقم (٢٧) مؤشرات الانفاق القومي ١٩٧٣ - ١٩٨٠

(%)	
	١ . معدلات النمو السنوية (بالأسعار الجارية)
٢٣,٤	أ . الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق
٢٠,٢	ب . الاستهلاك الكلي
٢١,٢	- الخاص
١٧,٢	- العام
٢٤,٩	ج . التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي
	٢ . مؤشرات أخرى
١١٩,٨	أ . متوسط نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي بسعر السوق

٩٧٠٦	ب . متوسط نسبة الاستهلاك الى الناتج القومي الاجمالي
٣٥٠٦	ج . نسبة تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق

## ٢ - القطاع الخارجي

يحتل القطاع الخارجي أهمية كبيرة في الأنشطة الاقتصادية الأردنية، وذلك لاعتبارات عدة أهمها أن الأردن بلد صغير وان القاعدة الانتاجية لاقتصاد لا تنتج بتلك الحدود التي تؤهلها لتحقيق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي من السلع الرأسمالية والوسيلة والاستهلاكية فلجأ الى الاستيراد على نطاق واسع لسد احتياجاته. أما الاعتبار الثاني فيرتبط بالعبء الدفاعي الذي يمول جزئياً من الأقطار العربية ، والذي يترجم الى مشتريات خارجية مما يزيد من حجم التعامل مع العالم الخارجي. ويعود الاعتبار الثالث الى وجود نسبة كبيرة من القوة العاملة الأردنية في الخارج حيث أدى ارتفاع تحويلاتهم الى زيادة القدرة على الاستيراد. ويظهر هذا الوضع الخاص للأردن في نسبة الاستيراد من السلع والخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي والتي بلغت بالمتوسط خلال هذه الفترة ٩٨٪.

### أ - الصادرات السلعية:

حققت الصادرات السلعية الاجمالية (وطنية واعادة تصدير) زيادة متسارعة حيث ارتفعت قيمتها من ١٧ مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى ١٧١٥ مليون دينار في عام ١٩٨٠ ، أي بمعدل سنوي بلغ ٣٣٠٥٪. وشاركت اعادة الصادرات بنسب متزايدة من مجمل الصادرات حيث شكلت نسبة ٢٦٠٢٪ في عام ١٩٧٣ ، وارتفعت الى ٣٠٪ في عام ١٩٨٠ . كما ساهمت صادرات الفوسفات خلال هذه الفترة بنسبة عالية بلغ متوسطها ٢٦٤٪ من مجموع الصادرات، حيث ارتفعت قيمتها من ٣٥ مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى ٤٧٠٢ مليون دينار في عام ١٩٨٠ ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٣٨٠٤٪.

وشهدت هذه الفترة تطورات رئيسية في التركيب السلمي للصادرات الوطنية فغيرت الأهمية النسبية لمصالح المواد الخام والسلع الوسيطة والتي بلغ متوسط حصتها ٤١٤٪ للفترة. كما ارتفعت حصتها من ٣٨٪ في عام ١٩٧٣ الى ٤٢٠٧٪ في عام ١٩٨٠ ، في حين انخفضت صادرات السلع الاستهلاكية من ٤٨٠٧٪ في عام ١٩٨٠ ، في حين انخفضت صادرات السلع الاستهلاكية من ٤٨٠٧٪ الى ٤٥٠١٪، وانخفضت حصة السلع الرأسمالية من ١٣٪ الى ١٢٠٢٪ على التوالي.

ومن جانب اخر فقد انخفضت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية من ٣٣,٦٪ في عام ١٩٧٣ الى ٢,٠٢٪ وذلك لصالح القوسفات والسلع الصناعية، حيث زادت النسب الخاصة بهما من ٢٨,٦٪ الى ٣٩,٣٪ للفوسفات ومن ٣٧,٩٪ الى ٤١,١٪ للسلع الصناعية.

شكلت الدول العربية وخاصة العراق والمملكة العربية السعودية وسوريا السوق الرئيسية للصادرات الأردنية. وبلغ متوسط نسبة الصادرات الى الدول العربية كافة ٥٨,٨٪ من مجموع الصادرات الوطنية خلال هذه الفترة، وتكونت معظم هذه الصادرات من السلع الزراعية والمصنعة. واحتلت الدول الاشتراكية المركز الثاني للصادرات الوطنية حيث بلغت نسبتها بالمتوسط ١٠٪، ومثلت مادة الفوسفات السلعة الرئيسية المصدرة لتلك الدول. كما احتلت الهند المرتبة الثالثة بنسبة ٧٪ لتأتي من بعدها اليابان بنسبة ٤,٢٪ اما نصيب دول السوق الأوروبية المشتركة من الصادرات الأردنية فلم تتعدى نسبة ٢,٥٪ في حين توزعت النسبة الباقية من الصادرات على الدول الأخرى بقيم متواضعة جدا. وبلغ متوسط مساهمة الصادرات السلعية الوطنية الى الناتج المحلي الاجمالي نسبة ١١,٥٪ خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠، وقد بلغت هذه النسبة ٦,٤٪ في عام ١٩٧٣ وارتفعت الى ١٢,٣٪ في عام ١٩٨٠.

#### ب - المستوردات السلعية:

تزايدت معدلات نمو المستوردات بنمط متسارع نتيجة الزيادة باستيراد السلع الرأسمالية والوسيلة والمواد الخام، كما زادت الاستيرادات من السلع الاستهلاكية الغذائية نتيجة الطلب المتزايد والناجم عن تزايد الدخل الفردي من جهة والزيادات السكانية من الجهة الأخرى. كذلك فقد كميات كميات وقيم النفط المستورد زيادات كبيرة حيث تمت قيمة مستوردات النفط بمعدل سنوي بلغ ٥,٧٪ نتيجة ارتفاع قيمته من ٤٦ مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى ١٢٢,٢ مليون دينار في عام ١٩٨٠ ان هذه العوامل مجتمعة انعكست على قيمة المستوردات والتي اترفعت من ٩٥,٣ مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى ٧١٦ مليون دينار عام ١٩٨٠، اي بمعدل نمو سنوي قدره ٢٨,٧٪.

ولقد شهدت المستوردات تغيرات جوهرية في تركيبها باتجاه تزايد الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية على حساب السلع الاستهلاكية مما يدل على توجه تنموي من جهة وعلى زيادة انتاج السلع الاستهلاكية من الجهة الأخرى، ويؤكد هذا الاتجاه التنموي انخفاض نسبة السلع الاستهلاكية الى مجموع المستوردات فكانت هذه النسبة ٤٦,٨٪

و ٣٩٪ و ٣٣،٥٪ للسنوات ١٩٧٣، ١٩٧٦، ١٩٨٠ على التوالي. وقد بلغ متوسط مساهمة السلع الاستهلاكية لهذه الفترة ٣٦،٧٪ وبالمقابل ارتفعت نسبة المواد الخام والوسيلة الى المستوردات الكلية لنفس السنوات من ٢٠،٥ ع ٧٣ الى ٢٦،٥٪ ومن ثم الى ٣١،٧٪. وبمتوسط قدره ٢٧،٦٪ للفترة ككل.

وكانت النسب المقابلة الخاصة بالسلع الرأسمالية ١٨،٧٪ و ٣٣،٨٪ و ٣٤،٥٪ على التوالي كما ان الحصة النسبية للنفط المستورد قد تزايدت من ٣،٨٪ في عام ١٩٧٣ الى ١٠،٩٪ عام ١٩٧٦ ومن ثم الى ١٧،١٪ عام ١٩٨٠.

اما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية، فقد احتلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية المركز الأول، وزادت نسبة ما استورد منها من ٢٨٪ من مجموع المستوردات في عام ١٩٧٣ الى ٣٦٪ عام ١٩٨٠. واحتلت الدول العربية المركز الثاني حيث بلغ متوسط نسبة المستوردات منها خلال هذه الفترة ١٨،٨٪ من مجمل المستوردات، تلتها الولايات المتحدة بنسبة ٩،٥٪ والبلدان الاشتراكية بنسبة بلغت ٨،٥٪ وبلغت حصة اليابان ٦،٥٪.

بلغت نسبة المستوردات السلمية الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة ٥٧،٣٪ و ٨٩،٧٪ و ٨٠،٢٪ للسنوات ١٩٧٣، ١٩٧٦، ١٩٨٠ على التوالي، كما بلغت النسبة لهذه الفترة ٣٨،٥٪ ان هذا المؤشر يؤكد على الدرجة الكبيرة التي يعتمد بها الأردن على الاستيراد السلمي في تمويل الاستثمار والاستهلاك، بالإضافة الى درجة الاعتماد على القطاع الخارجي.

### ج - الميزان التجاري:

تعتبر تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج من المصادر الرئيسية في تغطية عجز الميزان التجاري للأردن ألا ان الصادرات الأردنية تبقى المصدر الرئيسي على المدى البعيد لمواجهة أعباء الاستيراد. وادراكا لمثل هذه الأهمية، فقد صار تخفيض العجز التجاري وزيادة الصادرات هدفين رئيسيين من أهداف الخطط التنمائية المتعاقبة. وخلال هذه الفترة حققت الصادرات السلمية الوطنية زيادات كبيرة في القيمة، الا أن التزايد السريع بحجم المستوردات السلمية استوعب هذه الزيادات مبقيا على العجز في الميزان التجاري سمة ملازمة للاقتصاد، مما مثل خللا رئيسيا في تركيبته الهيكلية. ويستدعي هذا الامر الانتباه الى هذه الظاهرة بجدية لتخفيف اثارها على ميزان المدفوعات وذلك من خلال اعادة توجيه الجهد التنموي باتجاه المزيد من التوازن المرغوب في الهيكل الاقتصادي الوطني،

حيث ان هذا المعجز زاد من ٨٣٠٧ مليون دينار في عام ١٩٧٣ الى ٥٤٣٠٣ مليون دينار في عام ١٩٨٠ . وبذلك يكون قد تضاعف ست مرات ونصف وزادت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق من ٣٨٠٣٪ والى ٥٥٠٥٪ فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ .

د - الصادرات من الخدمات:

حققت الصادرات من الخدمات ومن ضمنها خدمات عوامل الانتاج الخارجي معدلات نمو مرتفعة بلغت ٤١٠٩٪ سنوياً و ٣٩٪ بدون خدمات عوامل الانتاج. وقد ساهم في تحقيق هذه النسب المرتفعة تطور السياحة والنقل وما أضفاه تطور البناء الاساسي على تزايد الناتج وفعالية هذه الأنشطة. ونتيجة الازدهار الاقتصادي في دول الخليج، فقد شهدت هذه الفترة زيادة كبيرة بعدد الاردنيين العاملين بالخارج، مما اثر بالتالي على حجم التحويلات الى البلاد والتي ارتفعت من ١٤٠٧ مليون دينار في عام ١٩٧٣ الى ٢٣٦٠٧ مليون دينار عام ١٩٨٠ ، الأمر الذي عزز من قدرة ميزان المدفوعات في تغطية جزء من المعجز التجاري كما رفع من القدرة الاستيرادية للأردن.

جدول رقم (٢٨)

مؤشرات التجارة الخارجية

١٩٧٣ - ١٩٨٠

١ - الصادرات	٪
أ - معدلات النمو السنوية بالأسعار الجارية	
١ - الصادرات الاجمالية السلمية	٣٣٠٤
٢ - الصادرات الاجمالية السلمية	٣٢٠٦
٣ - اعادة التصدير	٣٥٠٦
٤ - صادرات الفوسفات	٣٨٠٤
ب - متوسط النسبة الى مجمل الصادرات	
١ - الصادرات الوطنية	٧١٠٦
٢ - اعادة التصدير	٢٨٠٤
٣ - صادرات الفوسفات	٢٦٠٤
ج - متوسط نسبة مجمل الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي (بسر الكلفة)	١٧٠٨



## ٢ - المستوردات

أ - معدلات النمو السنوية بالأسعار الجارية

٢٨٠٧

١ - المستوردات

٥٠٠٧

٢ - النفط

ب - متوسط النسبة الى مجمل المستوردات

٣٦٠٧

١ - السلع الاستهلاكية

٣٥٠٧

٢ - نسبة السلع الرأسمالية

٢٧٠٦

٣ - المواد الخام والسلع الوسيطة

٨٣٠٣

ج - نسبة المستوردات السلمية الى الناتج المحلي الاجمالي (بسر الكلفة)

٦٥٠٧

د - نسبة العجز في الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي (بسر الكلفة)

## هـ - المستوردات من الخدمات:

ارتفعت قيمة المستوردات من الخدمات باستثناء دخل الاستثمارات وحوالات غير الأردنيين للخارج من ٢٣ مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى ٢٩٣ مليون دينار عام ١٩٨٠ محققة بذلك معدل نمو سنوي قدره ٣٧٠٤٪. ولقد ع ٧٣ استحوذ السفر على نسبة ٣٩٠٤٪ من جملة المستوردات الخدمية في عام ١٩٧٣ ونسبة ٣٧٪ عام ١٩٨٠. وشهد الأردن منذ عام ١٩٧٧ ظهور متغير جديد في مستوردات الخدمات وهو تحويلات العمال العرب والأجانب العاملين في الأردن، حيث بلغت هذه التحويلات مبلغ ١٥ مليون دينار في عام ١٩٧٧ وارتفعت الى ٤٦ مليون دينار عام ١٩٨٠.

و - الحساب الجاري:

نظرا لتحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال هذه الفترة فقد ازداد ايضا حجم السلبية للنمو الحاصل بحجم المستوردات. بالرغم من تفاقم حدة العجز في الميزان التجاري الا أن الزيادة في تحويلات السلبية للنمو الحاصل بحجم المستوردات.

بالرغم من تفاقم حدة العجز في الميزان التجاري الا ان الزيادة في تحويلات الاردنيين العاملين بالخارج والزيادة في التحويلات الرسمية والمساعدات المالية اديا الى تغطية العجز التجاري، حيث اظهر الحساب الجاري فائضا حتى عام ١٩٧٦ بينما سجل عام ١٩٧٧

عجز طفيفا بلغ ٢٠٥ مليون دينار، غير ان هبوط صافي التحويلات الرسمية خلال عام ١٩٨٧ بحوالي ٦٤ مليون دينار وارتفع رقم المستوردات اديا الى ظهور عجز مفاجيء في الحساب الجاري لعام ١٩٨٧ قدره ٨٥٠٨ مليون دينار. ثم ما لبث ان هبط هذا العجز عام ١٩٧٩ الى مليوني دينار فقط وقد حقق الحساب الجاري في عام ١٩٨٠ فائضا بلغ ١١١٠٦ مليون دينار.

### ٣ - المالية العامة

لقد تأثر حجم الإيرادات المحلية ومصادرها المختلفة بمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة وتوسع حجم التجارة الخارجية وبخاصة المستوردات نتيجة زيادة النفقات الائتمانية. كما حدث نتيجة لذلك تغيرات في مكونات الانفاق يوضحها الاستعراض التالي:

أ - الإيرادات الكلية:

اتسمت هذه الفترة بالزيادة الكبيرة في الإيرادات المحلية والتي تحققت بغية تضييق الفجوة بين الإيرادات المحلية والنفقات المتكررة. وكانت السياسات المالية المتعاقبة والخطط الائتمانية في مراحلها المختلفة قد تبنت هذا كهدف من اهدافها. كما وان ارتفاع دعم الموازنة في ضوء مقررات مؤتمر بغداد في عام ١٩٧٩ رقد حجم الإيرادات الخارجية الأمر الذي زاد الموارد المتاحة لأغراض متعددة كما جعل من الصعب تحقيق هدف موازنة النفقات المتكررة مع إيرادات المحلية.

وفي هذه الفترة ارتفعت الإيرادات الكلية للحكومة المركزية (عدا الاقتراض الداخلي) من ١٠٥٠٩ مليون دينار في عام ١٩٧٣ الى ٥٠٧ مليون دينار في عام ١٩٨٠، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٥٪ وقد ساهمت الإيرادات المحلية بنسبة ٤٥٤٪ من مجموع هذه الإيرادات، اذ ازدادت هذه الإيرادات المحلية من ٥٠٢ مليون دينار أردني في عام ١٩٧٣ الى ٢٢٦١٥ مليون دينار أردني في عام ١٩٨٠ (عدا الاقتراض الداخلي)، وبذلك فقد نمت الإيرادات المحلية بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٤٪، في حين نمت الضرائب المباشرة بنسبة ٣٦٠٧٪ سنويا، رغم بقاء نسبتها من مجمل الإيرادات المحلية قليلة.

أما الإيرادات الخارجية فقد ارتفعت من ٥٥٧ مليون دينار في عام ١٩٧٣ الى ٢٨٠٩٩ مليون دينار في عام ١٩٨٠ محققة معدلا للنمو السنوي قدره ٢٦ ٧٣٪ وقد شكل دعم الموازنة النسبة الكبيرة من هذه الإيرادات. حيث بلغت حصته ٧٢٠٢٪ كمتوسط وسجلت قيمة الاعانات والهبات رقما متواضعا. في حين شكلت القروض

#### الائتمانية النسبة المتبقية.

هذا وقد ساهمت الإيرادات الخارجية بنسبة ٥٤,٦٪ من الإيرادات الكلية خلال هذه الفترة، أما الاقتراض الداخلي السنوي، فقد سجل قima صغيرة حيث اقترضت الدولة في عام ١٩٧٣ مبلغ ٦٥٧٥ مليون دينار وتذبذبت هذه القيم خلال هذه الفترة ليبلغ الاقتراض الداخلي ١٨ مليون دينار في عام ١٩٨٠ .

ولقد تفاوتت نسب الإيرادات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة خلال سنوات هذه الفترة الا أن متوسطها كان ٦١,٤٪ .

#### ب - النفقات العامة:

نظرا لتصاعد حجم الإيرادات الكلية بشقيها المحلي والخارجي خلال هذه الفترة، فقد حققت النفقات العامة معدلات نمو مرتفعة وخاصة النفقات الائتمانية منها. حيث شرع بانشاء عدة مشاريع صناعية كبيرة كالبيوتاس والأسمدة وبتنفيذ مرافق أساسية كمطار الملكة علياء ومشروع المجاري والمياه والكهرباء.

ارتفعت قيمة النفقات الكلية من ١١٩٥٥ مليون دينار في عام ١٩٧٣ الى ٥٦٣,٢ مليون دينار في عام ١٩٨٠ اي بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٤,٨٪ وقد شكلت النفقات المتكررة ٦٢,١٪ من مجمل النفقات خلال الفترة ككل في حين شكلت نفقات الدفاع والأمن المتكررة نسبة ٤٦,٥٪ من النفقات المتكررة لمجمل الفترة الا ان نسبتها انخفضت من ٦٠,٥٪ في عام ١٩٧٣ الى ٤٠,٨٪ في عام ١٩٨٠ ولقد بلغت نسبة النفقات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة ٦٨,٦٪ للفترة ككل.

#### ج - الدين العام الداخلي:

بدأ الدين العام الداخلي بشكل أحد عناصر إيرادات للخرينة اعتبارا من عام ١٩٦٩ حين اقترضت الدولة ٨٠٤ مليون دينار. وقد اخذت قيم الاقتراض بالتذبذب بين السنة والأخرى بعد ذلك، الى ان جاءت الخطة الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ فاتخذ هذا الاقتراض نهجا منتظما تراوحت قيمته بين ٦٥٨ مليون دينار في عام ١٩٧٣ و ١٣ مليون دينار في عام ١٩٧٦ ووصل الى ١٨ مليون دينار في عام ١٩٨٠ .

#### د - الدين العام الخارجي:

بلغ مجموع الدين العام الخارجي (للحكومة المركزية) ٣٨٢,٧ مليون ديناراً عام ١٩٨٠ متضاعفا ٥,٦ مرة عما كان عليه في عام ١٩٧٣ وقد تركزت مصادر تمويل الاقتراض الخارجي في كل من مجموعة الدول العربية النفطية والصناديق العربية.

وقد رافق هذا التطور في حجم الدين الخارجي تغير في اتجاه شروط القروض وهيكلها بحيث أصبحت شروطها أكثر صعوبة. فقد ارتفع معدل سعر الفائدة على القروض الحكومية من ٢٠١٪ عام ١٩٧٣ الى ٦٠٨٪ عام ١٩٨٠. كما انخفضت فترة التعاقد من ٢٧٠٨ سنة الى ١٥٠١ سنة على التوالي، وكذلك فترة السماح من ٦٠٥ سنة الى حوالي ٤ سنوات وعنصر الاعانة من ٥٩٣٪ الى ١٨٠٨٪ على التوالي.

#### ٤ - التطورات النقدية

شهد عرض النقد بمفهومه الضيق (١ع) نموا ملحوظا خلال هذه الفترة اذ ارتفع من ١١٥ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٥٩٤٠٨ مليون دينار عام ١٩٨٠. أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٢٠٨٪ انعكس نمو عرض النقد على كلا مكونيه، الا ان نمو الودائع تحت الطلب كان اسرع من نمو النقد المتداول لدى الجمهور فتمت تلك الودائع بمعدل سنوي بلغ ٢٨٠١٪ وبلغ معدل النمو السنوي للنقد المتداول لدى الجمهور ٢٠١٪.

ويعزي هذا الاتجاه من حيث ارتفاع الودائع تحت الطلب في عرض النقد الى زيادة الوعي المصرفي وانتشار العادات المصرفية لدى المواطنين، والى تحسّن فعالية الجهاز المصرفي ووصول الخدمات المصرفية الى مناطق جديدة من المجتمع بفضل التوسع الاقليمي الذي حدث في الجهاز المصرفي ممثلا في زيادة عدد البنوك العاملة وفروعها.

واذا ما أخذ عرض النقد بمفهومه الموسع (٢ع)، فيلاحظ انه ارتفع من ١٤٦٠٥ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٩٨٤٠٨ مليون دينار عام ١٩٨٠، اي بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٦٠٩٪ وبمكس هذا المعدل حقيقة ان شبه النقد كان ينمو بمعدلات أعلى من معدلات نمو عرض النقد الضيق. وذلك بسبب تزايد الوعي الادخاري لدى المواطنين بالاضافة الى سياسة البنك المركزي الرامية الى تشجيع المدخرات.

وبالنظر في العوامل المؤثرة على عرض النقد، يتضح ان للتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص الدور الأكبر في زيادة عرض النقد خلال تلك الفترة، اذ ارتفع رصيد هذه التسهيلات من ٤٧٠٩ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٥٤١٠٦ مليون دينار عام ١٩٨٠، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٣٥٠٤٪ ويدل هذا النمو المرتفع بوضوح على مدى توسع الجهاز المصرفي وعملياته البنكية خلال هذه الفترة. ومن الجدير بالملاحظة ان هذا التوسع في الائتمان كان يتضمن بعض التوجهات الايجابية من أبرزها توجه نحو الاقراض طويل الاجل من خلال قروض التجميع البنكي والاكتتاب في اسناد القرض التي اصدرتها الشركات المساهمة العامة.

## ١ - السياسات النقدية والمصرفية

جاءت خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ والخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ لتركز ضمن اهدافها على ضرورة تطوير الاطار المؤسسي للجهاز المصرفي في مجالي الادخار والتسليف وعلى تحسين الأدوات المصرفية المتاحة، فضلا عن استهداف تخفيض حدة التضخم وتعبئة المدخرات المحلية لتوجيهها نحو تلك الاستثمارات التي تخدم أهداف التنمية.

وقد رافق تنفيذ خطتي التنمية الثلاثية والخمسية تعرض الاقتصاد الوطني لضغوط تضخمية شديدة حيث بلغ المعدل السنوي للتضخم خلال تلك الفترة ١٢٠٦٪. ويعود ذلك الى عوامل بعضها خارجي كارتفاع ائمان المستوردات نتيجة لموجة التضخم التي اجتاحت معظم دول العالم آنذاك، وبعضها محلي نتيجة لتزايد الطلب الناجم عن توسع الانفاق الاجتماعي. وقد تطلب ذلك توجيه السياسة النقدية باتجاهين هما مكافحة التضخم ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. وعليه فقد رمت السياسة النقدية الى الحد من قدرة البنوك على الاقراض فقرضت السقوف الائتمانية ورفعت نسبة الاحتياطي النقدي، وخفضت نسبة الائتمان الى الودائع وذلك بهدف ضبط معدلات نمو السيولة النقدية. ومن ناحية ثانية، اتخذ البنك المركزي عددا من الاجراءات الانتقائية التي تساعد في دفع عجلة التنمية حيث سمح بتجاوز العديد من القيود السالفة الذكر، اذا كان الائتمان موجها للمشاريع التنموية، كما اتبع سياسة اسعار الفائدة التفضيلية للائتمان الممنوح لقطاعات الانتاج.

والى جانب الاجراءات السالفة الذكر، والتي كانت ترمي الى الحد من التوسع النقدي غير التنموي، اتخذ البنك المركزي عددا من الاجراءات التي تسهم في حشد المدخرات القومية. فبالاضافة الى استحداث أدوات نقدية جديدة كشهادات الابداع والودائع بالعملات الاجنبية واسناد القرض، وضع البنك المركزي حدا أدنى لسعر الفائدة على الودائع الادخارية يزيد عن الحد السابق الذي فرض على سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب. وادخل البنك سياسة التمييز في نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع الادخارية والودائع تحت الطلب وكانت نسبة الاحتياطي النقدي على الاولى - ولا تزال - تقل بمقدار ٣٪ عن نسبة الاحتياطي النقدي على الثانية.

وكانت محصلة هذه الاجراءات ان ارتفعت ودائع التوفير ولأجل لدى البنوك التجارية وبنك الاسكان من ٣٣٤ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٥٢٠١٤ مليون دينار عام

١٩٨٠ ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٤١٪ وبذلك ارتفعت أهميتها النسبية الى اجمالي الودائع من ٤٥٦٨٪ عام ١٩٧٢ الى ٦٤٥٤٪ عام ١٩٨٠ .  
ولضمان توجيه هذه المدخرات الى الأقتية الاستثمارية التي تلائم وأهداف خطط التنمية المتعاقبة، عمل البنك المركزي على تشجيع البنوك التجارية لتقديم الائتمان متوسط وطويل الاجل والحد ما أمكن من الائتمان قصير الاجل، فبالإضافة الى السماح للبنوك التجارية بتجاوز القيود الكمية السالفة الذكر اذا ما وجهت قروضها لتمويل المشاريع الواردة في خطط التنمية، فقد اعلن البنك المركزي عن استعداده لاعادة تمويل نسبة تصل الى ٥٠٪ من مساهمات البنوك التجارية في قروض التجمع البنكي او اسناد القرض او السندات الحكومية و ٨٠٪ بالنسبة للسلف الممنوحة بضمانه الاعتمادات الواردة والمتعلقة بتصدير البضائع الوطنية.

وفي ضوء هذه السياسات، فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية المباشرة والممنوحة من البنوك التجارية وبنك الاسكان من ٥٠٦٦ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٥٦٣٠٨ مليون دينار عام ١٩٨٠ ، اي بمعدل نمو سنوي بلغ ٣٥١٢٪ هذا وقد بلغ الرصيد غير المسدد لقروض التجمع البنكي في نهاية عام ١٩٨٠ ما مقداره ٣٠١٣ مليون دينار بلغ نصيب البنوك التجارية منها ٢٦٠٤ مليون دينار. كما بلغ اجمالي اكتاب البنوك التجارية في اسناد القرض والأذونات والسندات الحكومية وسندات المؤسسات العامة ما مجموعه ٨٠١٨ مليون دينار.

رابعا: الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨١

#### ١ - اتجاهات النمو الاقتصادي

أظهرت فرة السبعينات امكانات الاقتصاد الأردني وقدرته على التجارب مع المستجدات الاقتصادية والتي تمثلت في استيعاب الاستثمارات وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة حيث بلغ معدل النمو السنوي الحقيقي للناج المحلي بسعر السوق حوالي ١٣,٩٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ وقد ساعد على تحقيق هذه المعدلات العالية الارتفاع الكبير في تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج وزيادة المساعدات الرسمية العربية وزيادة الصادرات الوطنية الى الدول العربية بصورة خاصة مما انعكس على زيادة الارصدة من العملات الأجنبية. وبالتالي زيادة قدرة الاردن على الاستيراد لتلبية متطلبات الاستثمار وحاجات الاستهلاك.

وفي هذا الجو الذي يسوده التفاؤل حول المستقبل تم اعداد الخطة الخمسة الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥ فقد افترضت الخطة استمرار الاتجاهات الايجابية فيما يتعلق بتدفق المساعدات ورؤوس الأموال العربية للأردن وتطوير التبادل التجاري. ولكن ما حصل كان تدني مستوى الاداء الاقتصادي عما استهدفته الخطة نتيجة للاتجاهات الاقتصادية السلبية التي تبدت في دول الخليج الامر الذي انعكس على اجمالي الطلب المحلي والخارجي، هذا بالإضافة للأوضاع الجديدة في المنطقة والتي تأثرت بحرب الخليج والحرب اللبنانية. وقد أدت هذه الظروف مجتمعة الى: -

١ - انخفاض حجم التحويلات الى الحكومة المركزية من ٤١٥ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ٣٦٤ و ٢٨٩ و ٢٥١ و ٢٩٠ مليون دينار خلال أعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ على التوالي.

٢ - انخفاض معدل النمو السنوي الحقيقي للصادرات السلعية (ومن ضمنها إعادة التصدير) ليبلغ خلال الفترة ما نسبته ٧,٤٪ مقابل ٢٨٪ استهدفته الخطة.

٣ - انخفاض معدل النمو في تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج خلال السنوات الأربع الاولى للخطة، وانخفاض حجم هذه التحويلات في عام ١٩٨٥ عن مستواها في عام ١٩٨٤ بحوالي ١٥٪.

حددت الخطة الخمسية ١٩٨١ - ١٩٨٥ معدلا سنويا لنمو الناجح المحلي الاجمالي الحقيقي بسعر الكلفة قدره ١١٪ وقد ارتأت الخطة تحديد معدلات النمو الاقتصادي على النحو التالي:

١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
%٩,٩	%١١	%١١,٥	%١١,٧	%١١,٤
١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
%٦,٢	%٥,٩	%٣,١	%٢,٧	%٣,٥

لكن تشير الأرقام المتاحة عن الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ الى ان نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بسعر الكلفة كان بمعدل ٤,٢٪ كالتالي :-

وعلى الرغم من ان الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق قد شهد معدلات نمو أعلى من تلك المتحققة في الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق (٥,٣٪، ٤,٨٪ على التوالي) الا ان النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق لم يتجاوز في معدله نسبة ٥,٣٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ مقابل ١١,١٪ مستهدف بالخطة كما في الجدول التالي:

**جدول رقم (٢٩)**  
**الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي**  
**للسنوات ١٩٨٥ - ١٩٨٠**  
**(بالمليون دينار وأسعار عام ١٩٨٠)**

١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	معدل النمو السنوي ٨٠ - ١٩٨٥٪
<b>الناتج المحلي الاجمالي</b>						
<b>(بسر الكلفة)</b>						
٧٠٥٠	٧٧٥٠	٨٦٠٠	٩٥٩٠	١٠٧١٠	١١٩٣٠	١١,١
٨٩٣٢	٩٤٨١٣	١٠٠٤١٤	١٠٣٥١٨	١٠٦٤٠	١٠٩٦١٢	٤,٢
<b>الناتج المحلي الاجمالي</b>						
<b>(بسر السوق)</b>						
٨١٤٠	٨٩٥٠	٩٩٤٠	١١٠٧٥	١٢٣٦٥	١٣٧٧٠	١١,١
٩٨٤١٣	١٠٥١١٥	١١٣٤٥٨	١٢١١١١	١٢٣٦١٩	١٢٧٥١٣	٣,٥
<b>الناتج القومي الاجمالي</b>						
<b>(بسر السوق)</b>						
١٠١١٠	١١١٢٠	١٢٣٢٥٠	١٣٦٩٠	١٥٢٤٠	١٦٩٥٠	١٠,٩
١١٨٩١٢	١٣٤٤١٨	١٤٤٢١٣	١٥٠٦٥	١٥٤١١٦	١٥٠١١٥	٤,٨
<b>الناتج القومي الاجمالي</b>						
<b>للفرد بالدينار</b>						
٤٥٢١٨	٤٧٩١٣	٥١١١٢	٥٤٧١٦	٥٨٨١٤	٦٣٠١١	٦,٨



٠٠٨	٥٥٦٠٩	٥٩٤٠٠	٦٠٣١٧	٦٠١٠١	٥٨٢٠٩	٥٣٦٠١	القطلي
	٪٧٩٠-	٪١٠٠٦-	٪٠٠٤	٪٣١	٪٨٧		معدل النمو القلي

## ٢ - التطور القطاعي

ان مقارنة المتحقق فعليا من معدلات النمو في القطاعات المختلفة مع ما توقعته الخطة يشير الى قصور معدلات النمو السنوية المتحققة فعلا عن المعدلات المخطط لها. اذ يبين الجدول (٢) بان معدل النمو المتحقق في قطاع الصناعة خلال سنوات الخطة لم يتجاوز ٤٩٪ سنويا مقابل ١٧٠٨٪ استهدفته الخطة. ويعزى هذا القصور الى انخفاض استغلال الطاقة الانتاجية في عدد من الصناعات الكبيرة المشيدة حديثا بما فيها البوتاس والاسمنت والأسمدة، والى منافسة المستوردات للمنتجات المحلية ولحدودية القدرة على التسويق في الخارج فيما يتعلق بمنتجات الصناعات التحويلية.

اما بالنسبة للزراعة، فقد تحقق معدل نمو سنوي مقداره ٧٪ خلال ١٩٨٥ - ١٩٨١ مقابل ٧٥٥٪ استهدفته الخطة.

اما في قطاع الكهرباء والماء، فقد تم تحقيق معدل نمو سنوي مقداره ٩٠٦٪ خلال سنوات الخطة مقابل ١٨٥٩٪ استهدفته الخطة بالرغم من ان حجم الزيادة في الناتج من هذا القطاع بلغ المقدار الذي توقعته الخطة. ويعود السبب في انخفاض نسبة الانجاز الى الاختلاف الشاسع بين قيمة الناتج التي كانت مقدره لسنة الاساس والقيمة المتحققة فعلا في تلك السنة.

اما في قطاع الانشاءات فقد تم تحقيق معدل نمو سنوي مقداره ٢٠١٪ فقط مقابل ١٢٥٦٪ استهدفته الخطة وذلك لانخفاض قيمة الاستثمار عما هدفت اليه الخطة وبالتالي عدم تحقيق معدل النمو المستهدف.

وفي قطاع التجارة، بلغ معدل النمو المتحقق ٤٠٣٪ للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٠ مقابل ١٠٪ استهدفته الخطة. ويعود ذلك الى التباطؤ في نمو حجم الطلب الاجمالي بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي بشكل عام.

اما قطاع النقل والمواصلات، فقد تحقق نمو سنوي خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٠ قدره ٥٥٥٪ مقابل ١١١٪ وحقق قطاع الادارة العامة والدفاع نموا سنويا متوسطة ٢٠٢٪ مقابل ٣٥٥٪ استهدفته الخطة في حين حقق قطاع الخدمات الأخرى نموا سنويا مقداره ٤٪ مقابل ٩٪ استهدفته الخطة.

## أ - الميزان التجاري وميزان المدفوعات

### أ - الصادرات والمستوردات السلمية والعجز في الميزان التجاري:

بلغ معدل النمو السنوي الاجمالي للصادرات السلمية حوالي ٦٨٪ خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ مقابل ٢٨٪ استهدفته الخطة. ولقد أدى تأخر انجاز عدد من مشاريع الصناعات التصديرية وتنامى فاعلية اجراءات تعويض استيراد او تحديده في عدد من الأقطار العربية المستوردة للصادرات الأردنية من السلع الغذائية الى قصور الأرقام الفعلية للصادرات السلمية لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وبشكل واضح عن الأرقام المستهدفة في الخطة.

ومن ناحية أخرى بلغ معدل النمو السنوي الحقيقي للمستوردات السلمية خلال سنوات الخطة ٣٩٪ مقابل ١٣٨٪ استهدفته الخطة ويعود هذا الانخفاض الى التراجعات الاقتصادية والانخفاض النسبي لمستوى اسعار المستوردات، وقد انخفضت تبعا لذلك نسبتا المستوردات الى الدخل المحلي الاجمالي بسعر السوق والدخل القومي الاجمالي من ٢٢٦٪ و ٦٠١٪ في عام ١٩٨٠ الى ٦٨٪ و ٥٧٧٪ في عام ١٩٨٥ على التوالي. وقد أدى انخفاض معدل نمو المستوردات عن المتوقع الى هبوط العجز التجاري الفعلي عما قدر له بالخطة حيث لم يتجاوز هذا العجز ٧٦٨٪ من المتوقع له في عام ١٩٨٥ .

### ب - المستوردات حسب الأغراض الاقتصادية:

توقعت الخطة ان يكون حجم المستوردات لمجمل الفترة حوالي ٥٦٥٢ مليون دينار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ، تمثل السلع الاستهلاكية ما نسبته ٣١٥٪ منها والسلع الرأسمالية والوسيطة ما نسبته ٣٧٪ و ٣١٥٪ من مجموع السلع المستوردة على التوالي. وقد انخفض اجمالي المستوردات عن تلك المتوقعة بالخطة، وارتفعت حصة السلع الاستهلاكية المتحققة خلال سنوات الخطة لتبلغ ٣٣٣٪ من مجمل المستوردات، ومن بين السلع الاستهلاكية المستوردة استحوذت المواد الغذائية على ١٤٦٨٪ من اجمالي المستوردات مقابل نسبة ١٢٩٪ استهدفها الخطة.

أما حصة السلع الرأسمالية من اجمالي المستوردات فقد انخفضت عن تلك المخطط لها وبشكل ملحوظ لتبلغ نسبتها فقط ٢٩٧٪ من مجموع المستوردات خلال الفترة موضوع البحث. وجاءت المستوردات الفعلية من السلع الوسيطة لتبلغ ٨٩٪ مما استهدفه

الخطة ويلاحظ ان المستوردات من النفط والوقود قد تجاوز قليلا توقعات الخطة في حين قصرت مستوردات السلع الوسيطة الأخرى بنسبة ٢١٠٧٪ عن المستهدف للأعوام ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

### ج - الصادرات السلعية حسب الأغراض الاقتصادية:

لقد استهدفت الخطة ١٩٨١ - ١٩٨٥ زيادة حجم الصادرات الوطنية من ١٢٠ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى ٤٦٠٠٤ مليون دينار عام ١٩٨٥ وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ، وافترضت توسع التصدير الى الدول العربية المجاورة والدول الأخرى بحيث ترتفع الصادرات بمعدل نمو سنوي قدره ٣٠٩٪ بالأسعار الثابتة، الا ان معدل النمو الحقيقي للصادرات الوطنية خلال هذه الفترة قد بلغ ١٠٪ سنويا حيث ارتفع حجمها الى ١٩٣٠٣ مليون دينار عام ١٩٨٥ وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٠٨٥ كذلك فقد كانت تقديرات الخطة للمجموع التراكمي لقيمة الصادرات الوطنية خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ١٤٦١٠٤ مليون دينار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ، الا ان ما تحقق خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ هو تصدير ما قيمته ٨٣٧٠٨ مليون دينار بالأسعار الثابتة أو ٥٧٠٣٪ من المستهدف. وعاد القصور في تحقيق اهداف خطة التصدير الى صعوبات التصدير وتمثل الانتاج في بعض المشاريع الجديدة وبالاخص صناعات الاسمدة والبوتاس والاسمنت والتي عانت من مشاكل تشغيلية وتسويقية بالإضافة الى ارتفاع كلف الانتاج في البعض منها. وتأثر النشاط التصديري سلبيا بالظروف الكسادية التي عانت منها بعض الاسواق التقليدية وخاصة المحيطة بالاردن وما تبع ذلك من اجراءات لحماية صناعاتها المحلية.

### د - إعادة التصدير:

بلغ اجمالي قيمة البضائع المعاد تصديرها خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ٢٣٨٠٣ مليون دينار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ، في حين توقعت الخطة ان تبلغ قيمة هذه البضائع ٣٦٦ مليون دينار. وقد ارتفعت قيمة البضائع المعاد تصديرها في السنة الاولى من الخطة بنسبة أعلى ب ١٦٠٣٪ عما قدر. الا ان السنوات اللاحقة شهدت انخفاضاً تدريجياً حيث بلغت قيمة هذه البضائع ٦٣٠٨ و ٤٤٠٧ و ٢٤٠٩ و ٤٤٠٤ مليون دينار خلال الأعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ مقابل ٦٧ و ٧٣ و ٨٤ و ٩٠ مليون دينار استهدفه الخطة للأعوام نفسها.

### هـ - الصادرات والمستوردات من الخدمات\*:

بلغ معدل النمو السنوي للصادرات من الخدمات خلال سنوات الخطة ٢٠٧٪ مقابل ١٦٥٥٪ استهدفته الخطة. وقد كان النشاط الاستثنائي لقطاع النقل البري في ١٩٨٠ - ١٩٨١ والناجم عن توسع تجارة الترانزيت عبر ميناء العقبة عاملا أساسيا في تنشيط الصادرات الخدمية خلال السنة الأولى للخطة، إلا أن تفاقم المصاعب الاقتصادية والمالية في بعض الاقطار المجاورة قد تسبب في قصور الأرقام الفعلية عن المخططة في السنوات التي أعقبتها.

وقد نمت المستوردات من الخدمات، خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ بمعدل سنوي متوسطه ٣٪ مقابل ١٣٠٦٪ استهدفته الخطة. وقد زادت المستوردات الفعلية من الخدمات عن تلك المخططة لها خلال العامين الأول والثاني بينما سبب الركود الاقتصادي عام ١٩٨٣ تباطؤا في معدلات زيادة الانفاق على السفر الى الخارج. واسهم انخفاض حجم المستوردات السعوية في عام ١٩٨٤ بانخفاض مناظر له في المستوردات من خدمات النقل. ع ٧٣ وقد أدى انخفاض معدلات نمو المستوردات من السلع والخدمات الى هبوط نسبة مجمل المستوردات الى الدخل المحلي الاجمالي بسعر السوق والدخل القومي الاجمالي من ١١٥٤٪ و ٩٣٠٩٪ في عام ١٩٨١ الى ٩٢٠٩٪ و ٧٩٠٢٪ في عام ١٩٨٥ على التوالي بينما توقعت الخطة ان تصل هذه النسب الى ١٢٦٠٧٪ و ١٠٢٠٩٪ لعام ١٩٨٥ .

### و - ميزان السلع والخدمات:

انخفضت نسبة العجز بميزان السلع والخدمات (من غير دخل عوامل الانتاج بالخارج) الى الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق من ٥٢٠٧٪ عام ١٩٨١ الى ٣٦٪ عام ١٩٨٥ ، في حين استهدفت الخطة تخفيض هذه النسبة من ٥١٠٩٪ عام ١٩٨٠ الى ٤٠٥٧٪ عام ١٩٨٥ . وبذلك يكون هدف تقليص هذا العجز قد تحقق فعلا بل وتجاوز الحد المستهدف.

### ز- صافي الدخل من الاستثمار وحوالات الاردنيين العاملين في الخارج:

على الرغم من أن المعدل العام لنمو صافي الدخل من الاستثمار وحوالات العاملين قد بلغ ٢٪ خلال فترة الخطة إلا أنه شهد تذبذبا واضحا خلال سنوات الخطة. فارتفع في

---

★ باستثناء حوالات العاملين في الخارج والدخل من الاستثمار.

السنة الاولى من الخطة بنسبة ٤١٪ ثم انخفض ليبلغ ٤٩٪ في عام ١٩٨٢ واتجه اتجاها سلبيا في عام ١٩٨٣ وانخفض بنسبة ٤٪ وعاود الارتفاع في عام ١٩٨٤ وحقق معدل نمو مقداره ٢٦٪ ثم عاد للانخفاض في عام ١٩٨٥ عنه في عام ١٩٨٤ بنسبة ٢٥٣٪ ويمكن ان يعزى الارتفاع في عام ١٩٨٤ الى عودة عدد من العاملين في الخارج مع مدخراتهم المتراكمة الى المملكة.

### ح - صافي المدفوعات التحويلية:

انخفض اجمالي المدفوعات التحويلية (صافي الحوالات دون مقابل) من الخارج من ٣٩٨٥٨ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى ٢٥٣٥١ مليون دينار في عام ١٩٨٥ اي بتراجع نسبي معدله ٨٥٢٪، بينما توقعت الخطة ثبات هذه التحويلات على ٢٥٠ مليون دينار طوال فترة الخطة.

### صافي المدفوعات التحويلية

مليون دينار وبأسعار عام ١٩٨٠

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٣٨١	المخطط
٢٥٣٥١	٢٢٣٥٩	٢٥٨٥٨	٣٢٦٥١	٣٨١٥١	٣٩٨٥٧	الفعلي

### ط - الحساب الجاري:

لقد سجل ميزان الحساب الجاري فائضا مقداره ١١١٥٦ مليون دينار في عام ١٩٨٠ تحول الى عجز مقداره ١٧٥٩ مليون دينار عام ١٩٨٥ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ، بينما قدرت الخطة الفائض لعام ١٩٨٠ بحوالي ٥٣ مليون دينار في عام ١٩٨٥ . ويمثل العجز المتحقق في الميزان الجاري عام ١٩٨٥ أقل من ١٪ من كل من الناتج المحلي والقومي الاجماليين (بسر السوق)، بينما كانت الخطة قد توقعت ان تصل هذه النسب الى ١٤٥٧٪ و ١١٥٩٪ للعام نفسه. ويعود الانخفاضان النسبي والمطلق للعجز المتحقق في الميزان الجاري عما قدر له في الخطة الى انخفاض العجز المتحقق في ميزان السلع والخدمات عن المتوقع وإلى ارتفاع صافي الدخل من الاستثمار وحوالات العاملين في الوقت ذاته عن المقدّر له.

### ٣ - المالية العامة

توخّت الخطة تحقيق زيادة في الإيرادات المحلية تتمكنها من تغطية النفقات المتكررة بحلول عام ١٩٨٥ وقد افترضت الخطة ان تحقيق هذا الهدف يستدعي زيادة الإيرادات

المحلية بنسبة سنوية مقدارها ٢٠٪ والا تتجاوز الزيادة السنوية في النفقات الجارية حداً اقصى قدره ١٢٠٥٪ خلال السنوات الثلاث ١٩٨١ - ١٩٨٣ و ١٠٪ خلال السنتين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ .

وفيما يلي اجمال تطور الميزانية العامة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ :

#### أ - الإيرادات المحلية:

ارتفع حجم الإيرادات المحلية من ٣٠٩٠٢ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ٤٠٠ مليون دينار عام ١٩٨٣ ومما يذكر ان حصيلة الإيرادات المحلية خلال السنوات الثلاث الاولى للخطة الخمسية ١٩٨١ - ١٩٨٥ كانت أعلى مما خطط لها لكن حصيلة هذه الإيرادات انخفضت عن المخطط لها خلال السنتين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ . وقد افترضت الخطة ان يصل حجم الإيرادات المحلية الى ٤٦٤ مليون دينار عام ١٩٨٤ ، لكن الأرقام الفعلية اشارت الى بلوغه ٤١١٠٧ مليون دينار فقط، ثم ارتفع في عام ١٩٨٥ الى ٤١٦٠٧ مليون دينار مقابل ٥٥٧ مليون دينار استهدفته الخطة. وهكذا كانت نسبة حصيلة هذه الإيرادات الفعلية خلال سنوات الخطة الى ما كان مخططاً لها ٩٥٤٪.

#### ب - المساعدات المالية:

افترضت الخطة ان يبلغ حجم المساعدات المالية ٢٤٤ مليون ديناراً سنوياً، بينما لم تصل الأرقام الفعلية في أية سنة من سنوات الخطة الى هذا الرقم، بل انخفضت من ٢٠٦٠٣ مليون دينار في عام ١٩٨١ الى ١٩٩٠٦ مليون دينار عام ١٩٨٢ ، وإلى ١٩٦٠٧ مليون دينار في عام ١٩٨٣ ثم الى ١٠٦٠١ مليون دينار في عام ١٩٨٤ ، وارتفعت عام ١٩٨٥ لتصل الى ١٨٧ مليون دينار، وبذلك كانت نسبة مجموع المساعدات المالية الفعلية الى المخططة خلال سنوات الخطة ٧٣٤٪.

#### ج - الإيرادات الجارية:

نظراً لقصور الإيرادات المحلية الفعلية عن الوصول الى الأرقام المخططة وتحققها ما نسبته ٩٥٤٪ منها، وكذلك نظراً لتدني نسبة المساعدات المالية الفعلية عن المخططة لتصل الى ٧٣٤٪، فان نسبة الإيرادات الجارية الفعلية خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ بلغت ٨٧٪ من حجم الإيرادات الجارية المخططة.

#### د - النفقات الجارية:

توخيت الخطة ان تزيد النفقات الجارية بنسبة سنوية قدرها ١٢٠٥٪ خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ و ١٠٪ للسنتين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ . وتشير الأرقام الفعلية للنفقات

الجارية انها خلال السنتين ١٩٨١ و ١٩٨٢ قد فاقت ما كان مخططا لها، اذ بلغت ٣٩١٥٥ و ٤٤٣ مليون دينار على التوالي مقابل ٣٦٣ و ٤٠٨ مليون دينار للفترة ذاتها. وبهذا بعام ١٩٨٣ انخفض حجم النفقات الجارية عن المخطط لها انخفاضاً طفيفاً ليصل الى ٥٢٣٠٨ مليون دينار عام ١٩٨٥ مقابل ٥٥٥ مليون دينار استهدفته الخطة. وبذلك تكون النفقات الجارية قد بلغت ما نسبته حوالي ١٠٠٪ من المخطط لها خلال سنوات الخطة. ان مطابقة حجم الانفاق الجاري لما هو مخطط وقصور الإيرادات المحلية عن تحقيق الأرقام المخططة ادبا الى عدم تعادل النفقات الجارية مع الإيرادات المحلية بل ان نسبة تنغطية النفقات الجارية من الإيرادات المحلية عام ١٩٨٥ بلغت ٧٩٠٦٪ فقط.

#### هـ - الفائض في الحساب الجاري:

لقد تحقق فائض في الإيرادات الجارية عن النفقات الجارية بلغ حده الأقصى عام ١٩٨٣ وهو ١٤٣ مليون ديناراً خصص للنفقات الرأسمالية والائتمانية. وانخفض هذا الفائض الى اقل من ربعه في عام ١٩٨٤ ، أي الى ٣٠ مليون دينار بالرغم من ارتفاع حصيلة الإيرادات المحلية عام ١٩٨٤ ، وارتفع هذا الفائض في الحساب الجاري ليصل الى ٧٩٠٩ مليون دينار عام ١٩٨٥ بزيادة حصيلة الإيرادات المحلية بنسبة ١٠٣٪ وارتفاع حجم المساعدات المالية عن مستواها عام ١٩٨٤ بحوالي ٨١ مليون دينار. ووصلت نسبة الفائض الممد للانفاق الائتماني والرأسمالي ٥٣٠٨٪ مما هو مخطط له خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

#### و - القروض الخارجية والمساعدات الاقتصادية والفنية:

افترضت الخطة ان يبلغ حجم الاقتراض الخارجي ١١٦٢ مليون دينار ووصل الحجم المتحقق ٥٦١٠٦ مليون دينار، أي ما نسبته ٤٨٣٪ مما هو مخطط. وقد بلغ متوسط حجم الاقتراض الخارجي للسنوات الثلاث الأولى من الخطة ١٩٨١ - ١٩٨٣ ، ٧٢٠٩٤ مليون دينار وارتفع حجم الاقتراض الخارجي الى ١٤١٥٣ مليون دينار عام ١٩٨٤ وإلى ٢٠١٥٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، أي ان نسبة الاقتراض الخارجي الفعلي عام ١٩٨٥ الى مجمل الاقتراض الخارجي طيلة فترة الخطة بلغت ٣٥٠٩٪ مولت ما نسبته ٧٤٠٨٪ من الانفاق الرأسمالي للعام ذاته.

#### ز - القروض الداخلية:

افترضت الخطة ١٩٨١ - ١٩٨٥ اقتراض مبلغ ١٥٠ مليون دينار على شكل سندات تنمية حكومية، وبلغ الاقتراض الفعلي على شكل سندات حكومية طيلة فترة

الخطة ٦٣ مليون دينار، وبلغ على شكل أذونات خزينة واقتراض من الجهاز المصرفي ٧٥٠٥ مليون دينار بحيث بلغ حجم الاقتراض الداخلي ١٣٨٠٥ مليون دينار أي ما نسبته ٩٢,٣٪ مما هو مخطط.

### ح - الانفاق الرأسمالي:

توقعت الخطة الخمسية ان يبلغ حجم الانفاق الرأسمالي العام للحكومة المركزية والمؤسسات العامة المستقلة ٢٢٣٣ مليون دينار منها ١٧٠٠ مليون دينار للبرنامج الاستثماري و ٥٣٣ مليون دينار نفقات رأسمالية أخرى.

### ١٤ - ١ - ٢ التطورات الاجتماعية ١٩٥٢ - ١٩٨٥

ضمن اطار التنمية الشاملة التي تحققت في الأردن خلال الثلاثين عاما الماضية، احتل البعد الاجتماعي ركنا اساسيا وأصبح محور التنمية وهدفها وإداتها في آن واحد. وفي ظل ندرة ومحدودية الموارد الاقتصادية المتاحة، تبلور التوجه نحو التركيز على تنمية رأس المال البشري باعتبارها المحرك الأول لتطوير المجتمع ورفقه، فأعطت الخطط التنموية المتعاقبة أهمية خاصة للبرامج الرئيسية المساهمة في تطوير الانسان الاردني والمتمثلة في خدمات التعليم والصحة والسكن والغذاء والحاجات الأساسية الأخرى، والتي انعكست في الانجازات المتحققة في هذه المجالات منذ عام ١٩٥٢. ورغم عدم توفر بيانات شاملة كاملة تغطي مختلف الجوانب فان الاستعراض التالي يبرز أهم معالم التطورات الاجتماعية.

#### أولاً: التعليم

كان التقدم في حقل التربية والتعليم أبرز مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن مما عزز قدرته التنموية ووفر لديه الامكانيات لرفع الأقطار العربية الشقيقة بالقوى العاملة الاردنية المتعلمة والمتدربة، وقد تمثل التقدم في مجال التعليم في المؤشرات الكمية والنوعية التالية علما بأن البيانات تشير الى الضفتين خلال الفترة ٥٢ - ١٩٦٦ وإلى الضفة الشرقية فقط بعد عام ١٩٦٧:

- ١ - ازدياد عدد الطلبة من ١٧١ الفا عام ١٩٥٣/٥٢ الى ٤٤٠ الفا عام ١٩٦٧/٦٦ ومن ٢٩٢ الف طالب عام ١٩٦٨/٦٧ الى ٨٦٤ الف طالب عام ١٩٨٥/٨٤. وقد بلغ معدل الزيادة السنوية في عدد الطلاب خلال الفترتين حوالي ٧٪ وهو معدل يفوق بكثير معدل الزيادة في عدد السكان مما أكد الاقبال المتزايد على الالتحاق



- بالتعليم في المملكة وحسن تنفيذ قانون الزامية التعليم لعام ١٩٦٤ .
- ٢ - ازدياد عدد المعلمين من ٤١٤ ألف معلم الى ١٢٥٩ ألف معلم خلال الفترة ٥٢ - ١٩٦٦ ومن ٨٥٢ ألف معلم الى ٣٤١١ ألف معلم خلال الفترة ٦٨ - ١٩٨٥ أي بمعدل زيادة سنوية ٨٪ خلال الفترة الأولى و ٢٢٠٦٪ خلال الفترة الثانية.
- ٣ - لقد ترتب على زيادة عدد المعلمين بنسبة تفوق الزيادة في عدد الطلاب تحسن في نسبة الطلبة/ المعلمين حيث انخفضت من ٣٨٠٤ طالب لكل معلم عام ١٩٥٢ الى ٢٥٠٣ طالب لكل معلم عام ١٩٨٥ .
- ٤ - تطلبت الزيادة في اعداد الطلبة توسعا مستمرا في انشاء المرافق التعليمية، فقد زاد عدد المدارس من ٩٥٨ الى ٢٠٢٢ مدرسة خلال الفترة ٥٢ - ١٩٦٦ ومن ١٢٢١ الى ٣٠٦٥ مدرسة خلال الفترة ٦٧ - ١٩٨٥ وصاحب ذلك توسع في تحسين نوعية المرافق بانشاء الملاعب والمكتبات والمختبرات والمرافق الأخرى وتطور المناهج الدراسية وادخال برامج مثل الصحة المدرسية والتغذية والتعليم بالتلفزة.
- ٥ - منذ الستينات طرأت ثلاث ثلثات نوعية في العملية التربوية بغرض جعلها أكثر ملاءمة لمتطلبات التنمية، ومن ذلك انشاء ثلاث جامعات هي الأردنية عام ١٩٦٢ واليرموك عام ١٩٧٦ ومؤتة عام ١٩٨١ ، وزاد عدد الطلاب الجامعيين من ١٦٧ طالبا عام ١٩٦٣ الى حوالي ٢٣ ألف طالب عام ١٩٨٥ هذا بالإضافة الى حوالي ٦٠ ألف طالبا اردنيا لمتحقين بمختلف الجامعات في خارج الأردن، كما تم انشاء كليات مجتمع من مختلف التخصصات بلغ عددها ٤٥ كلية عام ١٩٨٥ وبلغ عدد طلابها حوالي ٣٣ ألف طالب في تلك السنة.
- وكذلك طرأ توسع في التعليم المهني سواء في المدارس الثانوية المهنية او المراكز المهنية حيث بلغ عددها ٢٠ مدرسة مهنية و ٧١ مركزاً مهنيا وبلغ عدد الطلاب في هذه التخصصات حوالي ٣٠ ألف طالب عام ١٩٨٥ او ما نسبته ٢٩٠٧٪ من مجموع طلاب المرحلة الثانوية مقابل ٢٠٧٪ عام ١٩٦٦ .
- ٦ - كان أحد المخرجات الرئيسية للنظام التعليمي تناقص نسبة الأمية من ٦٧٪ عام ١٩٦١ الى ٢٨٪ عام ١٩٨٥ .
- ٧ - وقد تطلب التوسع في التعليم زيادة الانفاق على القطاع بحيث ارتفعت موازنة وزارة التربية والتعليم من ٠١٣ مليون دينار عام ١٩٥٢ الى ٧١ مليون دينار ١٩٨٥ ، وارتفعت تبعا لذلك حصة وزارة التربية من مجموعة الموازنة العامة من ٢٠١٪ عام

١٩٥٢ الى ١٩٥٧ / عام ١٩٨٥ .

### ثانيا: الصحة

أسهمت البرامج الصحية المتعاقبة في المحافظة على صحة المواطن وتحسينها وتطوير مستوى كل من الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية وتقريبها من المواطنين في مختلف أنحاء المملكة، وينعكس التحسن في المستوى الصحي في مجموعتين رئيسيتين من المؤشرات احدهما على جانب التدخلات والأخرى على جانب المخرجات.

#### ١ - المرافق الصحية

لقد زاد عدد المراكز الصحية والعيادات القروية من ٤٦ مرافقا عام ١٩٥٣ الى ١٩٠ مركزاً صحياً و ٢٣٠ عيادة قروية عام ١٩٨٥ ، كما انه في الوقت الذي لم يكن سوى عيادة واحدة لرعاية الامومة والطفولة في عمان عام ١٩٥٢ بلغ هذا العدد ١٠١ عيادة عام ١٩٨٥ . كما تم التوسع في انشاء مراكز صحية متخصصة مثل مراكز الامراض الصدرية وزيادة عدد فرق الصحة المدربة وعيادات اطباء الاسنان. كما زاد عدد المستشفيات من ٢٩ عام ١٩٥٢ الى ٥٣ مستشفى عام ١٩٨٥ وارتفع عدد الاسرة فيها من ١٩٩٤ الى ٤٩٢١ على التوالي. وبذلك ارتفع عدد الاسرة لكل ١٠ آلاف نسمة من ١٣ سريراً عام ١٩٥٢ الى ١٨٥٤ سريراً عام ١٩٨٥ . ولم يقتصر التوسع في المرافق الصحية على الزيادة الكمية لها وإنما تعدى ذلك ليشمل تحسينات نوعية أهمها تزويد هذه المرافق بالمختبرات والمعدات والأجهزة الحديثة، وانشاء عدد من المراكز الطبية المتخصصة.

#### ٢ - القوى العاملة في قطاع الصحة

زاد عدد الأطباء في المملكة من ١٨٠ طبيباً عام ١٩٥٢ الى ٣٠٠٧ اطباء عام ١٩٨٥ وبهذا ارتفعت نسبة الأطباء لكل ١٠ آلاف نسمة من ١٥٥ طبيب الى ١١٠٣ طبيب على التوالي.

وخلال نفس الفترة زاد عدد اطباء الاسنان من ٤٣ الى ٥٦٦ طبيباً وعدد الصيادلة من ٨٩ الى ٩٧٢ صيدلي وعدد الممرضين والممرضات من ٤٧٤ الى ١٤١٦ . ورافق الزيادة الكمية في القوى العاملة الصحية زيادة في عدد المتخصصين منهم في مختلف المجالات الصحية مما انعكس ايجابيا على نوعية الخدمات التي يقدمها النظام الصحي للمواطنين.

وقد ساهم في توفير القوى العاملة الصحية انشاء عدد من مؤسسات التعليم الصحي

حيث أصبحت الجامعة الأردنية تحوي أربع كليات طب وتمرير وصيدلة وطب اسنان بالإضافة الى كليتي طب اسنان والعلوم الطبية المساعدة في جامعة اليرموك. كما تم انشاء أربع كليات مجتمع للتمرير في كل من عمان واربد والزرقاء ومعهدين لتدريس المهن الطبية المساعدة في كل من عمان واربد ناهيك عن ٤٣ كلية مجتمع تدرس فروع معينة من المهن الطبية المساعدة بالإضافة الى التوجيهي التمريري.

وقد انعكس اثر تعميم الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها على مؤشرات صحية اساسية في جانب المخرجات وأهمها:

### ٣ - وفيات الاطفال الرضع

انخفضت نسبة وفيات الأطفال الرضع من ١٥١ بالألف عام ١٩٦١ الى ٦٠ بالألف عام ١٩٨٥ .

### ٤ - العمر المتوقع عند الولادة

يعتبر العمر المتوقع عند الولادة من أهم المؤشرات الحيوية على نوعية الحياة وتحسن المستوى الصحي والمعيشي للمجتمع. وقد ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من ٤٦ سنة الى ٦٧ سنة للذكور خلال الفترة ٦١ - ١٩٨٥ وللاناث من ٤٧ سنة الى ٧١ سنة خلال نفس الفترة.

### ثالثا: الخدمات العامة

#### ١ - المياه

أولت الخطط التنموية المتعاقبة أهمية خاصة لتطوير مصادر المياه وتوفير هذا العنصر الاستراتيجي لأغراض الري والاستعمالات المنزلية والصناعية. وقد زاد الاستهلاك من المياه من ٤٢١ مليون متر مكعب عام ١٩٨٢ الى ٥٢٠ مليون متر مكعب عام ١٩٨٥ استخدم ٨٥٪ منها للأغراض الزراعية، في حين تم استعمال الباقي في الصناعة والأغراض البلدية. وقد ارتفعت نسبة السكان الخدميين بشبكات المياه من ٣٢٪ عام ١٩٦١ الى ٧٠٪ عام ١٩٧٩ والى ٩٦٪ من مجموع السكان عام ١٩٨٥ .

وبالإضافة الى توصيل مياه الشرب الى مختلف التجمعات السكانية فقد زاد استهلاك الفرد من المياه من ٦٢ لترا في اليوم عام ١٩٧٥ الى ٨٨ لترا في اليوم عام ١٩٨٥ في منطقتي الشمال والجنوب و ١١٠ لترات في عمان والبلقاء.

#### ٢ - الكهرباء

يعتبر معدل استهلاك الفرد من الكهرباء أحد المؤشرات الرئيسية للتنمية ووجم افتقار

الأردن الى موارد الطاقة المحلية واعتمادا على الاستيراد لسد حاجاته من الطاقة فقد زاد استهلاك الفرد من الكهرباء بصورة مضطربة خلال الثلاثين عاما الماضية. حيث ارتفع من ٧٣ ك.و.س عام ١٩٦٦ الى ٩٣٢ ك.و.س عام ١٩٨٥ ، أي بمعدل نمو سنوي يزيد عن ١٤٪ وهو معدل يفوق نسبتي نمو السكان والنتائج المحلي الاجمالي.

وفي اتجاه توصيل خدمات الكهرباء الى مختلف التجمعات السكانية فقد ارتفع عدد المشتركين من حوالي ١٢٤ الف مشترك عام ١٩٧٤ الى ٣٩٩ الف مشترك عام ١٩٨٥ وارتفع عدد السكان المزودين بالكهرباء من ٨١٧ الف نسمة الى ٢٤٧١ الف نسمة خلال نفس الفترة، أي ان نسبة السكان المزودين بالكهرباء زادت من ٤٢٪ الى ٩٣٪ من مجموع السكان. وفي نهاية عام ١٩٨٥ بلغ عدد القرى المكهربة ٥٧٤ قرية بقدر عدد سكانها بحوالي ٩٠٠ الف نسمة، اي حوالي ٩١٪ من مجموع سكان الريف.

### ٣ - الطرق والنقل

بلغ مجموع أطوال الطرق من رئيسية وثانوية وزراعية وقروية حوالي ٣٣٥٠ كم عام ١٩٦٣ وزاد الى ٥٧٠٠ كم عام ١٩٧٥ والى ٨٧٩٦ كم عام ١٩٨٥ . وفي عام ١٩٨٥ بلغ مجموع أطوال الطرق الرئيسية ٢٦٠٧ كم والثانوية ١٢٨٥ كم وهي بالاضافة الى انها تربط اجزاء المملكة بعضها ببعض فانها تسهم في حركة النقل الاقليمية بحكم الموقع الاستراتيجي للمملكة.

وخلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٤ زاد عدد المركبات من حوالي ٣١ الف مركبة الى ٢١٢ الف مركبة اي بمعدل زيادة سنوية قدرها ١٩٪ مما يشير الى زيادة الطلب عليها بمعدل يفوق الزيادة في معدل دخل الفرد.

### ٤ - الاتصالات والبريد

تطورت خدمات الاتصالات في المملكة من شبكة سلكية بسيطة ومحدودة جدا قبل ثلاثين عاما الى شبكة متطورة تستخدم انظمة وتقنيات عالية ومتقدمة كالتقاسم الرقمية، وانظمة الميكرويف، والاقمار الصناعية. فعلى صعيد خدمة الهاتف فقد زادت نسبة عدد الهواتف لكل ١٠٠ نسمة من ١٠٢٥٪ في عام ١٩٦٦ الى ١٠٦٥٪ في عام ١٩٨٥ . وزاد عدد المشتركين في هذه الخدمة من حوالي ٤٠٠ مشترك في بداية الخمسينات الى ١٨٦٢٠ عام ١٩٧٢ الى أن وصل الى ١٤٤٩٧٢ مشترك في عام ١٩٨٥ وبهذا تصبح هذه الخدمة متوفرة في حوالي ٢٧٠ مدينة وقرية تضم ٨٨٪ من

مجموع السكان. كما زاد عدد المشتركين في خدمة التللكس من ٥٣ مشترك عام ١٩٧٢ الى ٢٧٥٧ مشترك عام ١٩٨٥ .

أما فيما يتعلق بالخدمة البريدية فقد تم تعميمها على كافة مناطق المملكة حيث زاد عدد مراكز الخدمات البريدية من ٤٠٠ مركز (مكتب بريد، شباك بريد، وكالة بريد) في عام ١٩٧٣ الى ٦١٨ مركزا في عام ١٩٨٠ والي ٧٧٣ مركزا في عام ١٩٨٥ . هذا ومن المتوقع ان يساهم القمر الصناعي العربي عربسات في تحسين وتوسيع وتعزيز وسائل الاتصالات المختلفة بما فيها البريد الالكتروني مع كافة اقطار الوطن العربية.

٥ - الاسكان

شهد الوضع الاسكاني في الأردن تطورات كبيرة خلال الثلاث عقود الماضية. فقد ازداد عدد الوحدات السكنية بين الفترة ١٩٥١ - ١٩٨٥ من ٣٧٢٦٤ وحدة سكنية الى ٤٥٦٢٥٣ وحدة، أي بمعدل نمو سنوي مقداره ٧.٦٪ ويشير تعدادي السكان والمساكن لعامي ١٩٦١ و ١٩٧٩ الى تحول كبير في نوعية مواد بناء المساكن اذ ارتفعت نسبة المساكن من الاسمنت المسلح من ١٥.٦٪ الى ٤٥.١٪ يليها طوب الاسمنت الذي ارتفع من ٨.١٥٪ الى ٣٠.٥٩٪ وانخفض معدل اشغال الغرفة من ٢.٨ شخص للغرفة عام ١٩٦١ الى ٢.٧ شخص للغرفة عام ١٩٧٩ ، بالرغم من ارتفاع معدل حجم الاسرة من ٥.٤ الى ٦.٦ ، مما يشير الى زيادة عدد غرف المسكن الواحدة.

أما بالنسبة للمرافق والخدمات فقد زادت نسبة الاسرة التي استفادت من خدمات المياه والكهرباء بصورة كبيرة اذ ارتفعت نسبتها للمياه من ٣٠.١٣٪ عام ١٩٦١ الى ٦٩.١٦٪ عام ١٩٧٩ والكهرباء من ٢٠.١٤٪ الى ٧١.٥٪.

وقد كان للخطط الاعمالية المتعاقبة اكبر الاثر في خلق الاطر المؤسسية التي ساهمت في توجيه وتنظيم هذا القطاع الهام. اذ تم انشاء مؤسسة الاسكان عام ١٩٦٦ لتتولى مهام توفير المساكن للنوي الدخل المحدود والمتدني كما تم انشاء بنك الاسكان عام ١٩٧٤ لغايات توفير قروض اسكانية للمواطنين، بالاضافة الى الجمعيات التعاونية الاسكانية المتعددة وصناديق الاسكان المتخصصة ومؤسسة الاسكان العسكرية ودائرة التطوير الحضري.

## ١٤ - ٢ التطورات الديموغرافية:

### السكان والعمالة

١٩٨٥ - ١٩٥٢

تأثرت نسب التزايد السكاني وتوزيع السكان في المملكة خلال العقود الثلاثة الماضية بمجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فقد أدت عمليات الهجرة الداخلية من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية ومن الأرياف الى المدن، وخاصة باتجاه عمان والزرقاء الى أحداث تغيير جوهري في خريطة التوزيع السكاني. وأسهمت الهجرة الى الخارج وخاصة باتجاه الدول الخليجية والتي ارتبطت بالتغيرات الاقتصادية والتي ظهرت بوجود النفط خلال الفترة الى تبدل آخر في ملامح الخريطة السكانية للأردن.

وتسارعت الهجرة باتجاه الضفة الشرقية في أعقاب الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وغزة أثر النكسة التي واجهتها الأمة العربية في حزيران عام ١٩٦٧. وأسهمت سياسات التفرغ السكاني التي مارستها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في توسيع الهجرات القسرية التي تعرض لها سكان المناطق المحتلة. فتدفقت على الضفة الشرقية موجات من النازحين الذين أحدثوا تطورات جذرية في اتجاهات النمو السكاني.

وقد صاحب هذه الزيادة السكانية ضغطاً متزايداً على المرافق العامة وعلى خدمات بنية التحتية مما أدى الى تدني مستويات الخدمات وأثر على قدرات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وعلى توفير فرص العمل للسكان. وقد نجم عن ذلك زيادة اعداد العاطلين عن العمل وتفاقم مشكلة البطالة وتدني الأحوال المعيشية للسكان. الا ان فورة الاسعار النفطية التي شهدتها الدول الخليجية خلال عقد السبعينات أدت الى تزايد الطلب مرة أخرى على الأيدي العاملة في مختلف المجالات، وقد اسهمت العمالة الأردنية بشكل كبير في تغطية جزء مهم من هذا الطلب، فهاجر عشرات الالاف من الأردنيين للعمل في الدول الخليجية. وأثر هذا مرة أخرى على الصورة السكانية في البلاد. واضطرت البلاد نتيجة النقص المفاجيء والسريع في الأيدي العاملة المحلية الى الاستعانة بالعمالة العربية والأجنبية. وقد أدى هذا الى أحداث تغيير في تركيبة القوى العاملة في المملكة.

لقد كانت هذه هي أبرز التطورات التي مر بها واقع السكان والعمالة في الأردن، والذي أدى الى تغير دائم في نسب نمو السكان والى الحلل الذي شهده التوزيع السكاني وسوق العمل المحلي.

## أولاً: السكان

### ١ - تطور النمو السكاني

ارتفع عدد السكان في الضفة الشرقية من ٦٨٠ ألف نسمة في عام ١٩٥٢ الى ٢٠٢١٨ مليون نسمة في عام ١٩٨٠ وتبين التقديرات ان عدد السكان في عام ١٩٨٥ في حدود ٢٠٦٧ مليون نسمة، وتوضح الأرقام ان معدل النمو السكاني خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ كان ٣.١٪ سنوياً. وسجل عقدا الستينات والسبعينات أعلى معدل في النمو السكاني حيث بلغ ٤.٨٪ سنوياً خلال الأعوام ١٩٦١ - ١٩٧٩ ، ثم أعقب ذلك انخفاض في هذا المعدل الى ٣.٩٪ خلال السنوات المتعددة بين ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، وتشمل هذه الزيادات حصري الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة السكانية. وقد تفاوتت تأثيرات الهجرة سلباً وإيجاباً على معدلات النمو السكاني خلال الفترات المذكورة. فتلاشى تأثير الهجرة على معدلات النمو السكاني خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، بينما أسهمت في زيادة هذه المعدلات خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٥ نتيجة ترايد الهجرة في أعقاب الاحتلال عام ١٩٦٧ . إضافة لذلك ، فقد ارتفعت معدلات الزيادة الطبيعية للسكان خلال السبعينات نتيجة التزايد في معدل المواليد الذي نجم عن تحسن خدمات الرعاية الصحية وارتفاع المستويات المعيشية للسكان. وفي المقابل فقد انخفضت معدلات الوفيات مما رفع المعدل السنوي للنمو الطبيعي للسكان الى ٣.٤٪ خلال عقد السبعينات مقابل ٣.١٪ للفترة التي سبقتة، أي زيادة مقدارها ٠.٣٪ سنوياً.

ولم تقتصر آثار هذه التغيرات على معدلات النمو السكاني بل تعدتها الى خصائص التركيب الديموغرافي للسكان. فقد حدثت تغيرات ملموسة في التركيب العمري لفئات السكان. فارتفعت نسبة السكان في فئة دون الخامسة عشرة من العمر من ٤٥.٤٪ في عام ١٩٦١ الى ٥٠.٧٪ عام ١٩٧٩ . إلا ان النسبة عادت وانخفضت بشكل طفيف الى ٥٠٪ في عام ١٩٦١ الى ٥٠.٧٪ عام ١٩٧٩ إلا ان النسبة عادت وانخفضت بشكل طفيف الى ٥٠٪ في عام ١٩٨٥ وقد حدث الارتفاع في هذه الفئة على حساب فئات الأعمار بين (١٥ - ٥٩) سنة، حيث انخفضت نسبتهم من ٤٧.٧٪ الى ٤٥.٢٪ ومن ثم ارتفعت الى ٤٦٪ خلال السنوات المذكورة. أما بالنسبة لفئة كبار السن. أي الذين تزيد أعمارهم عن ٥٩ سنة، فقد انخفضت نسبتهم من ٦.٩٪ في عام ١٩٦١ الى ٤٪ عام ١٩٨٥ وحافظت نسبة الجنس، أي الذكور الى الإناث، على نفس المستوى حيث بقيت ١٠٥٪.

جدول (٣٠)  
عدد سكان الضفة الشرقية حسب الجنس خلال  
السنوات (١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٥)  
(بالآلاف نسمة)

١٩٨٥	١٩٧٩	١٩٦١	١٩٥٢	
١٣٩٦٠٧	١١١٦٠٠	٤٦٩٠٤	٣٥٠٠٠	ذكور
٢٦٧٠٠٠	١٠١٧٠٠	٤٣١٠٤	٣٣٠٠٠	إناث
٢٦٧٠٠٠	٢١٣٣٠٣	٩٠٠٠٨	٦٨٠٠٠	المجموع

## ٢ - التوزيع الجغرافي للسكان

تأثرت أنماط التوزيع السكاني في الأردن بعوامل الهجرة الداخلية والخارجية. فقد أدت الهجرة الداخلية الاختيارية والقسرية إلى تفريغ سكاني وخاصة من الضفة الغربية ومن الأرياف. وتأثرت الهجرة الاختيارية بعوامل الجذب والاستقطاب في مراكز النمو الرئيسية وخاصة نتيجة توافر فرص العمل والأجور المرتفعة والمرافق والخدمات الاجتماعية، ومثل المحور الحضري الممتد من مدينة عمان إلى الزرقاء أهم منطقة جذب للهجرة الداخلية للسكان. وقد ارتفعت نسبة السكان في المناطق الحضرية من حوالي ٤٤٪ في عام ١٩٦١ إلى ٥٩٪ في عام ١٩٧٩\* واستحوذت محافظتنا عمان والزرقاء على أكبر نسبة من السكان في الأردن حيث بلغت ٤٨٠١٪ عام ١٩٦١. وارتفعت النسبة إلى ٥٥٪ و ٥٧٪ في السنوات ١٩٧٩ و ١٩٨٥ على التوالي. وقد تركز حوالي ٧٥٪ من سكان محافظتي عمان والزرقاء في المحور الحضري الذي يضم مدينتي عمان والزرقاء. وقد تمت هذه الزيادة على حساب المحافظات الأخرى. فقد انخفضت نسبة السكان في محافظتي إربد والمفرق من ٣٠٠٤٪ إلى ٢٨٠٧٪ من مجمل سكان الأردن بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧٩. وانخفضت نسبة السكان فيها من ٨٠٨٪ إلى ٧٪ خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٩، ثم إلى ٦٠٨٪ في عام ١٩٨٥ وسجلت محافظة الكرك تراجعاً مستمراً في نسبتها من السكان حيث انخفضت من ٧٠٥٪ إلى ٦٪ وإلى ٥٠٦٪ خلال الأعوام ١٩٦١ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٥ على التوالي.

\* المنطقة الحضرية وفقاً لتعداد عام ١٩٦١ هي كل تجمع سكاني فيه ٥ آلاف نسمة فأكثر وقد أضحت إلى هذا التعريف مراكز الأكرية والمحافظات في تعداد ١٩٧٩.



**جدول رقم (٣١)**  
**عدد سكان الضفة الشرقية حسب المحافظة والجنس**  
**خلال السنوات (١٩٦١ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٥)**

١٩٨٥			١٩٧٩			١٩٦١		
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور
١٥٢٢٦٠٢	٧٢٣٧٧٧	٧٨٨٨٢٥	١١٥١٩٣٩	٥٥٥١٤٦	٥٩٦٧٩٣	٤٣٣٦١٨	٢٠٢٨٥٦	٢٣٠٦٧٢
٧٢٥٤٠٠	٣٥٥٥٥٠	٣٦٩٨٥٠	٦٠٢٢١٤	٢٩٥١٧١	٣٠٧٠٤٣	٢٧٣٩٧٦	١٣٦٤٥٢	١٣٧٥٢٤
١٨٠١٠٠	٨٦٧٧٩	٩٣١٢١	١٤٦٤٠٦	٧٠٧٠٧	٧٥٩٦٦	٧٩٠٥٧	٣٨٧٨٠	٤٠٢٧٧
١٤٩١٥٨	٧١٤٩٩	٧٧٦٥٩	١٥٢٠٥٢	٥٩٩٤٤	٦٥١٠٨	٦٧٢١١	٣٢٥٣١	٣٤٦٨٠
٩٢٥٥٧	٤٠٣٧٧	٥٢١٨٠	٧٤٤٠٨	٣٢٤٦٠	٤١٩٤٨	٤٦٩١٤	٢٠٧٥٠	٢٦١٦٤
٢٦٦٩٨١٧	١٢٨٨١٨٢	١٣٨١٦٣٥	٢١٠٠٠١٩	١٠١٣٤٢٨	١٠٨٦٥٩	٩٠٠٣٣٦	٤٣١٣٦٩	٤٦٩٤٠٧

**ثانياً: العمالة**

تأثر نمو القوى العاملة في الأردن بعوامل ديمغرافية واقتصادية واجتماعية تركت انعكاساتها على خصائصها. فقد ارتفعت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، وزادت نسبة الالتحاق بالمراحل التعليمية، وتكثفت هجرة الأيدي العاملة الأردنية الى الخارج، واضطرت البلاد الى استيراد العمالة العربية والأجنبية، واتسع اسهام المرأة ومشاركتها في سوق العمل المحلي. وقد أثرت هذه العوامل بشكل جوهري على تركيبة قوة العمل في البلاد، فقد انخفضت نسبة اسهام السكان في قوة العمل من ٢٤٪ في عام ١٩٦١ الى ٢٢٪ في عام ١٩٧٩، وتدلنت النسبة الى ٢١٪ في عام ١٩٨٥ ويلاحظ في المقابل ان نسبة مشاركة المرأة بقوة العمل زادت من ٣٠١٪ في عام ١٩٦١ الى ٧٠٧٪ في عام ١٩٧٩ وإلى حوالي ١٢٥٪ في عام ١٩٨٥ .

بلغ حجم قوة العمل الأردنية في الضفة الشرقية ٢١٨ ألف عامل في عام ١٩٦١ مقابل ٤٠٥ ألف عامل في عام ١٩٧٩ ، ويقدر بنحو ٥٠٢ ألف عامل عام ١٩٨٥ ، وبذلك يكون معدل نمو قوة العمل الأردنية ٣٠٥٪ سنوياً. ومع بداية تنفيذ الخطة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ بدأ سوق العمل الأردني يستوعب عمالة وافدة نتيجة لزيادة هجرة القوة العاملة الأردنية الى دول الخليج وتزايد الفرص التنموية في الأردن. وبدأ حجم قوة العمل الوافدة بالتزايد حيث بلغ ٤١ ألف عامل في عام ١٩٧٩ ، و ١٤٣ ألف عامل في عام ١٩٨٥ مقابل ٨٠٠٠ عامل عام ١٩٧٦ .

أما بالنسبة لهجرة العمالة الأردنية الى دول الخليج فقد بدأت مع بداية الخمسينات

باعداد قليلة ثم تزايدت بشكل تدريجي خلال الستينات وتصادعت بشكل متسارع خلال السبعينات فبلغ عدد الأردنيين العاملين بالخارج ٤١ ألف عام في عام ١٩٦١ ارتفع الى ٣٠٥ ألف عام ١٩٨٠ ، بمعدل نمو سنوي قدره ١.٠٦٪ خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٠ ، ويقدر بنحو ٣٣٩ ألف عام في عام ١٩٨٥ .  
وفيما يتعلق بمشكلة البطالة، فقد شهد سوق العمل الأردني خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٥ نسبة متفاوتة في مستوى البطالة تراوحت بين ٢٪ و ١٤٪، حيث أظهر تعداد السكان في عام ١٩٦١ نسبة بطالة بلغت ٧٠١٪ وارتفعت في السنوات اللاحقة لاحتلال الضفة الغربية حيث بلغت ١٤٪ ثم أخذت بالانخفاض حتى بلغت حوالي ٨٪ عام ١٩٧٣ . واستمرت نسبة البطالة بالانخفاض نتيجة للبرنامج التنموي ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ونتيجة لتزايد هجرة القوة العاملة الأردنية للخارج حيث بلغت حوالي ٢٪ في عام ١٩٧٦ . أما في عام ١٩٨٥ فقد قدر حجم البطالة بحوالي ٨٪ ويعزى ارتفاع هذه النسبة الى الركود الاقتصادي المحلي والاقليمي الذي بدأ في عام ١٩٨٢ والذي سجل نسبة في البطالة بلغت ٦٧٪.

وقد رافق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٥ ، تغيرات في سوق العمل المحلي، حيث انخفض حجم القوى العاملة الأردنية في قطاع الزراعة من ٧٣ ألفا عام ١٩٦١ الى ٤٧ ألفا عام ١٩٧٩ ٧٣ ثم الى ٣٩ ألفا عام ١٩٨٥ . وانعكست اثار ذلك على نسبة القوى العاملة في هذا القطاع الى اجمالي القوى العاملة الأردنية والتي انخفضت من ٣٣.٥٪ الى ١١.٥٪ ثم الى ٧.٨٪ خلال السنوات المذكورة على التوالي. وبما يجدر ذكره ان قطاع الزراعة شهد تزايداً في عدد العمالة الوافدة على حساب العمالة الأردنية. وسجل قطاع التعدين والصناعة التحويلية ارتفاعاً في حجم القوى العاملة الأردنية من ٢٢.٣ ألفا عام ١٩٦١ الى ٣٥ ألفا عام ١٩٧٩ ثم الى ٥٣ ألفا عام ١٩٨٥ ، الا ان نسبة القوى العاملة في هذا القطاع الى اجمالي القوى العاملة الأردنية انخفضت من ١٠.٢٪ عام ١٩٦١ الى ٨.٦٪ عام ١٩٧٩ لتعاود الارتفاع الى ١٠.٦٪ عام ١٩٨٥ (انظر الجدول رقم ٣). وفيما يتعلق بقطاعات الكهرباء والماء والتجارة والخدمات المالية فقد شهدت ارتفاعاً في عدد القوى العاملة الأردنية وفي نسبتها الى المجموع الكلي. كما استقطبت قطاعات الانشاءات والنقل والمواصلات، والخدمات الاجتماعية والادارة العامة والدفاع عدداً كبيراً من القوى العاملة الوطنية نتيجة توسع النشاط الانشائي وخدمات النقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية في كل من

القطاعين العام والخاص. فارتفع حجم القوى العاملة الوطنية في قطاع الانشاءات من ٢٢٢ ألفا عام ١٩٦١ الى ٥٢٥ ألفا عام ١٩٧٩ ثم الى ٥٥٣ ألفا عام ١٩٨٥ ، وبحصة نسبية قدرها ١٠,٢٪ و ١٣٪ و ١١٪ على التوالي. كما ارتفع حجم القوى العاملة الوطنية في قطاع النقل والمواصلات من ٧٥٦ ألفا عام ١٩٦١ الى ٢٩ ألفا عام ١٩٧٩ ثم الى ٤٧٢ ألفا عام ١٩٨٥ ، وبحصة نسبية قدرها ٣,٥٪ و ٧,٢٪ و ٩,٤٪ على التوالي. أما قطاع الخدمات الاجتماعية والدفاع والادارة العامة فقد زادت القوى العاملة فيه من ٧٤٤ ألفا عام ١٩٦١ الى ١٨٩٥٣ ألفا عام ١٩٧٩ ثم الى ٢٣٤٥٧ ألفا عام ١٩٨٥ وبحصة نسبية قدرها ٣٤,٣٪ و ٤٦,٧٪ و ٤٦,٧٪ على التوالي.

#### ١٤ - ٣ الخصائص الرئيسية للاقتصاد الأردني في منتصف الثمانينات

بعد تقييم مسيرة الاقتصاد الأردني خلال الثلاثة عقود ونيف الأخيرة، فيما يلي استعراض لأهم الموارد المتاحة وارتباطها بخصائص ومشكلات الاقتصاد الأردني والتي لا زالت تلازمه في منتصف الثمانينات.

##### أولاً: الموارد البشرية

##### ١ - السكان وتوزيعهم الجغرافي

تتسم الخصائص السكانية في الأردن بارتفاع معدل النمو السكاني اذ بلغ هذا المعدل خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، ٣,٩٪ سنوياً كان منه ٣,٤٪ نمواً طبيعياً والباقي (٠,٥٪) نتيجة لصافي الهجرة من وإلى الضفة الشرقية، وقد بلغ حجم السكان ٢,٦٧ مليون نسمة عام ١٩٨٥ .

يتميز التركيب العمري بارتفاع نسبة صغار السن (اقل من ١٥ سنة)، حيث شكلت هذه الفئة ٥٠٪ من مجموع السكان في عام ١٩٨٥ ، وقد اسهم ذلك الى جانب عوامل اخرى في ارتفاع نسبة الاعالة لتبلغ ٥:١ كما بلغ متوسط حجم الاسرة حوالي ٧ افراد. وقد أدى هذان العاملان الى زيادة العبء على متوسط دخل الاسرة وعلى مدخراتها من ناحية، وإلى زيادة الانفاق الحكومي على خدمات التعليم والصحة والبنية الأساسية من الناحية الأخرى.

ويتوزع السكان بشكل متفاوت بين أقاليم المملكة، ففي حين تبلغ نسبة مساحة محافظتي عمان والزرقاء ٢٠٪ من المساحة الكلية، فإن مجموع السكان في هاتين المحافظتين قد شكل ٥٦٪ من مجموع السكان لعام ١٩٨٥ ، وبينما تبلغ مساحة محافظة

معان ما يقارب من نصف مساحة المملكة فان مجموع السكان فيها لم يتجاوز ٣٠٪ من مجموع سكان الأردن في نفس العام.

## ٢ - القوى العاملة:

يتصف سوق العمل في الأردن بأنه مستورد للعمالة ومصدر لها في نفس الوقت، اذ قدر مجموع القوى العاملة بـ ٦٤٥ ألف شخص في عام ١٩٨٥ ، منهم ١٤٣ ألف شخص من الوافدين او ما نسبته حوالي ٢٢٪ من مجموع القوى العاملة في الأردن. وقدر عدد الأردنيين العاملين بالخارج بحوالي ٣٣٩ ألف شخص في عام ١٩٨٥ .

وما زال الاقتصاد الأردني يتصف بانخفاض نسبة مشاركة السكان الأردنيين في القوى العاملة حيث بلغت ٢١٪ في عام ١٩٨٥ ، في حين تبلغ هذه النسبة لمجموع القوى العاملة المتضمنة العمالة الوافدة ٢٤٪. ويعود سبب انخفاض نسبة مشاركة السكان الأردنيين في القوى العاملة الى ارتفاع عدد العاملين بالخارج والتركيب العمري للسكان وارتفاع الالتحاق بالتعليم واستمرار تدني مشاركة المرأة، وذلك رغم ارتفاع هذه النسبة من ٣٥٪ في عام ١٩٦١ ، الى ٤٨٪ في عام ١٩٧٤ ، وتصاعدت الى ١٢٥٪ في عام ١٩٨٥ .

وقد أدت الزيادة في الطلب على العمالة المحلية الناجمة عن النمو الاقتصادي في خلال النصف الثاني من السبعينات وزيادة الهجرة الأردنية الى الدول المجاورة والندرة النسبية في العمالة غير الماهرة المحلية الى ارتفاع مستوى الأجور بشكل عام والى تدفق العمالة الأجنبية الى الأردن.

وفي المقابل تميز سوق العمل خلال النصف الأول من الثمانينات ببروز ظاهرة عدم التوازن في هذا السوق، اذ في حين ارتفع معدل النمو في المعروض من القوى العاملة، انخفض معدل نمو الطلب في السوق المحلي وفي أسواق الدول المجاورة متأثراً بعوامل التباطؤ الاقتصادي في هذه الدول. وتجسد هذا الخلل في بروز ظاهرة البطالة وانخفاض معدل الزيادة في الأجور. ومن ناحية أخرى فقد استمرت ظاهرة التفاوت في الأجور لصالح القطاع الخاص.

ومن أبرز مظاهر هذه المرحلة كذلك هو الاختلال المتمثل في زيادة المعروض من بعض الحرف والتخصصات المهنية مقابل نقص في مجموعات اخرى من الفنيين والمتخصصين والمهنيين، بالإضافة الى ذلك فلا زال سوق العمل يعاني من الاعتماد الى حد ملحوظ على العمالة الأجنبية غير الماهرة وشبه الماهرة خاصة في قطاعات الزراعة

والانشاءات وبعض قطاعات الخدمات.

### ٣ - التعليم والتدريب المهني:

يتميز النظام التعليمي في الأردن بارتفاع نسبة المنتظمين من الطلبة في جميع المراحل التعليمية الى عدد السكان، حيث بلغت هذه النسبة ٣٤,٢٪ في عام ١٩٨٥ . وبلغ عدد المتحقيين في التعليم العام ٨٦٤ ألفاً منهم ٧٥,٥٪ في مؤسسات التعليم الحكومي و ١٥,٨٪ في وكالة الفتو، و ٨,٧٪ في المدارس الخاصة. كما بلغ عدد المتحقيين في كليات المجتمع ٣٢ الف طالب وطالبة، وفي الجامعات الأردنية ٢٦ الف طالب وطالبة، هذا بالإضافة الى عدد يقارب ٥٠ الف من الطلبة الأردنيين الذين يدرسون في الخارج. وقد ازداد عدد الطالبات في كل مراحل التعليم بنسب قاربت مجموعهن الى مجموع الذكور.

وقد تراجعت نسبة الأمية من ٣٤,٦٪ في عام ١٩٨٠ الى ٢,٨٪ في عام ١٩٨٥ . وشهدت هذه الفترة زيادة كبيرة في عدد كليات المجتمع وتنوع تخصصاتها ورغم ذلك فلا زالت الجامعات وكليات المجتمع قاصرة عن مواكبة الطلب الكبير على الالتحاق بالتعليم العالي. وما زالت مخرجات النظام التعليمي تتصف بوجود نقص في خريجي العلوم البحتة وبعض المهن الفنية اللازمة لعملية التنمية.

وشهد التدريب المهني تطوراً ملحوظاً تمثل في تضاعف عدد الطلبة المتحقيين بالتعليم المهني وفي التوسع الكبير الذي شهدته مؤسساته كما ونوعاً. فقد التحق ببرامج مؤسسة التدريب المهني خلال السنوات ١٩٨١ - ١٩٨٥ حوالي ١٢ الف متدرب في حقول الزراعة والصناعة والفندقة والمهن المنزلية، ورغم ذلك فلا يزال التدريب المهني يتصف بضعف الامكانيات البشرية والمادية وهيمنة التعليم النظري في المناهج وضعف القدرة على مواكبة التقنية في الصناعات القائمة في الاقتصاد الوطني.

## ثانياً: الموارد الطبيعية

### ١ - المياه

يميز شح الموارد المائية وتذبذب كمياتها وارتباطها بالظروف المناخية المتغيرة أحد الخصائص الرئيسية لهذا القطاع. ويبلغ حجم الأمطار الالهة سنوياً في الضفة الشرقية ٨٠٠ مليون متر مكعب، إلا أن الكميات المتاحة منها لا تزيد عن ١٥٪، حيث يفقد ما

مقداره ٨٥٪ بفعل عوامل التبخر والتشح، او الانسياب الى باطن الأرض. ومن الموارد المائية المتاحة يقل المتوفر منها للاستعمالات الصناعية والزراعية والمنزلية عن النصف نظرا لعدم كفاية الدراسات لتحديد مواقع واحجام المياه الجوفية وعدم انشاء السدود الكافية لتخزين المياه السطحية.

بالاضافة الى ذلك فان عدم كفاية الدراسات الجوفية في الأحواض المائية المختلفة والتباين بين مصادر ومناطق استعمال المياه ادى الى نقل المياه من حوض لآخر مما زاد من التكاليف الرأسمالية والتشغيلية وإلى الاستمرار في الزراعة المعتمدة على الأمطار في المناطق المرتفعة.

ومن ناحية اخرى فان هذا القطاع يعاني من تدني الكفاءة في استخدامات المياه المختلفة بسبب ارتفاع نسبة الفاقد في شبكات التوزيع وعدم ترشيد هذه الاستخدامات خاصة وان سياسة التسعير للأغراض المختلفة لا تتناسب مع تكاليف مشاريع المياه والمجاري.

#### ٢ - الطاقة:

تقتصر موارد الطاقة المحلية المستخدمة على الطاقة الشمسية التي ما زال استعمالها محدودا. وتجري حاليا الدراسات الفنية والاقتصادية لامكانية استغلال الصخر الزيتي والحرارة الجوفية، بالاضافة الى استمرار العمل في مجالات التحري والتنقيب عن النفط وتقييم الآبار التجريبية لتحديد حجم الاحواض ومستوى انتاجها ونوعيته.

وتعتمد البلاد كلها على النفط الخام المستورد. وتشكل قيمة المستوردات النفطية حوالي خمس المستوردات وما يقارب من ٨٠٪ من قيمة الصادرات السلعية، وقد شهد استهلاك الطاقة ارتفاعا كبيرا خلال العقد السابق نظرا لزيادة الزخم التنموي وارتفاع المستوى المعيشي للسكان.

وترتب على ارتفاع تكاليف الطاقة مقارنة بكلفتها لمستهلكيها في الدول النفطية المجاورة ازدياد في الكلف النسبية للمنتوجات الأردنية الصناعية مما اسهم في تخفضي قدراتها التنافسية في تلك الاسواق وذلك بالرغم من ان الحكومة تقوم بدعم جزئي لبعض مشتقات النفط المستعملة في الانتاج الصناعي والزراعي.

#### ٣ - الثروات المعدنية:

تتوافر في الضفة الشرقية بعض الثروات المعدنية التي يتم استغلالها مثل خامات الفوسفات واملاح البوتاس وبعض مواد البناء، وتشكل هذه المعادن ركنا أساسيا في

الصناعات الاستخراجية ونسبة كبيرة من مجموع الصادرات السلمية. كما دلت الدراسات الأولية والمسوح على وجود ترسبات عديدة قابلة للتعدين والقلع، الا انه لم تجر دراسات اقتصادية وفنية كافية لحدوى استغلالها، ويفتقر قطاع التعدين الى الكوادر البشرية اللازمة لاعداد الدراسات الاقتصادية والفنية للقيام بعمليات التنقيب، مما أدى الى الاعتماد الكبير على الخدمات الاستشارية والتنفيذية الأجنبية.

### ثالثا: الاقتصاد الوطني

#### ١ - الانتاج:

يتسم الاقتصاد الوطني بتأثره الكبير بالتطورات المالية والاقتصادية في الدول العربية المجاورة، وبدرجة كبيرة من المرونة وبالقدرة على التكيف مع المستجدات الاقتصادية في هذه الدول بجوانبها الإيجابية والسلبية. وقد تعاونت مؤسسات القطاع العام والخاص من خلال تنفيذ المخطط الائتمانية المتعاقبة بحشد الموارد المالية والبشرية مستفيدة من الزيادة الكبيرة في تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج والتحويلات الرسمية من الدول العربية الشقيقة، حيث تم تحقيق معدلات نمو حقيقية عالية في الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة بلغت ١٢.١٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠، وقد ساعدت قدرة التكيف العالية للاقتصاد الوطني على تطويق التراجعات في الاقتصاد الأردني نتيجة التراجعات الاقتصادية في المنطقة ككل حيث حافظ الأردن على تحقيق معدلات نمو بلغت بالمتوسط ٤.٢٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

وقد تأثرت البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني بعوامل تتصل مباشرة بتوافر الموارد الاقتصادية وبطبيعة ومراحل التنمية ذاتها، بالإضافة الى الأعباء الدفاعية على الأردن مقارنة بموارده، وقد انعكست هذه العوامل على تطورات الانتاج والأهمية النسبية للقطاعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي، ففي الوقت الذي زادت فيه قيمة الانتاج الزراعي المطلقة نتيجة الى زيادة رقعة الأرض المروية وزيادة استخدام التقنية وأساليب الزراعة الحديثة كالري بالتنقيط والزراعة المحمية وتضاؤل التقلبات المناخية على حجم ونوعية المحاصيل الزراعية، فان الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بقيت منخفضة حيث بلغ متوسطها ٧.٧٪ خلال النصف الأول للثمانينات.

لقد ازداد اعتماد هذا القطاع على العمالة الوافدة حيث شكلت نسبة ٥٧.٦٪ من مجموع العمالة فيه والبالغة ١٤.١٪ من مجمل العمالة في الأردن في عام ١٩٨٥ . أدى عزوف المزارعين عن الزراعة المطرية، وتركز الانتاج في الخضار والفواكه وزيادته

الكبيرة الى اختناقات تسويقية استوجبت تخطيط الانتاج الزراعي لتنظيم وتحديد الانتاج بما يتناسب مع الطلب في السوق المحلي والأسواق الخارجية.

أما قطاع الصناعة والتعدين فيساهم بحوالي ١٦٠٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي ويستوعب ٩٠٩٪ من مجمل العمالة. ويحتصف هذا القطاع بوجود عدد قليل من الصناعات الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية العالية، ويعتبر انتاج الفوسفات والبوتاس النشاطات الرئيسية في مجال التعدين، بينما يتصدر قائمة الصناعات التحويلية انتاج الأسمدة الفوسفاتية والأسمنت وتصفية البترول، الى جانب هذه الصناعات فهناك عدد كبير من الصناعات المتوسطة والخفيفة والمشاغل الصغيرة التي يديرها القطاع الخاص لانتاج السلع الغذائية والمنتجات ومواد البناء والمنظفات. وعدا عن صغر حجم السوق المحلي فان هذا القطاع لا زال يعاني من ضعف حلقات الترابط بين الصناعات القائمة ومع القطاعات الأخرى ومن الاعتماد على المواد الأولية والوسيلة المستوردة مما خفض من نسبة القيمة المضافة المحلية الى قيمة المنتجات الاجمالية.

وقد نما قطاع الانشاءات نموا كبيرا خلال النصف الثاني من السبعينات وبداية الثمانينات فارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ ٩٠٢٪ في عام ١٩٨٥ ، ويستخدم هذا القطاع ١٥٧٪ من مجمل العمالة(حوالي نصفها عمالة وافدة) كما يعاني من ضعف الادارة واختناقات تمويلية وفنية، ولا يزال دور المؤسسات الاجنبية كبيرا في نشاطات هذا القطاع نتيجة لضعف الائتلافات الوطنية واقتصار معظم الشركات المحلية على الأعمال المدنية وتدني قدراتها في مجالات التخطيط والبرمجة والتسعر والتنفيذ والتمويل، مما ادى ايضا الى عدم تمكنها من خلق صناعة انشاءات تصديرية. ولا تزال القطاعات الخدمية تحتل اهمية خاصة في مجموع الانشطة الاقتصادية حيث تساهم بحوالي ٦٣٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي وتستوعب ما يقارب ٧٠٪ من اجمالي العمالة الأردنية وحوالي ربع العمالة الوافدة، اي ما نسبته ٥٩٢٪ من مجمل العمالة في الأردن. وقد كان لموامل عديدة اهمها الموقع الجغرافي واثره على تجارة الترانزيت وارتفاع حجم التحويلات الرسمية الخارجية واثرها في اتساع الانفاق الحكومي وخاصة الانفاق الدفاعي، والاعتماد الكبير على التجارة الخارجية لتلبية احتياجات الاستهلاك والاستثمار، دور كبير في تميز هيكل الاقتصاد الوطني بارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الخدمية فيه.

وقد اثرت هذه العوامل على تركيبة القطاعات الخدمية نفسها وذلك من خلال تغير



الاهمية النسبية لكل قطاع من هذه القطاعات حيث زادت مساهمة قطاعي النقل والمواصلات والخدمات المالية على حساب انخفاض مساهمة قطاعي الخدمات الحكومية والدفاع والتجارة، الا انهما ما زالا يشكلان نسبة مرتفعة بلغت لكل منهما ٣٠٪ من مجمل الناتج في قطاعات الخدمات، في حين بلغت مساهمة كل من قطاعي النقل والمواصلات والمالية ١٧٠٦٪ و ٢٣٪ على التوالي عام ١٩٨٥ .

وتتصف الخدمات المالية بتركزها في تمويل الخدمات التجارية وخاصة قطاع الاستيراد حيث بلغت حصته من مجمل التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية ٢٤٪ ولا تزال شركات التأمين الأجنبية تستحوذ على نسبة ٢٢٪ من اعمال التأمين، وتستأثر هذه الشركات بشكل رئيسي بسوق التأمين البحري حيث تبلغ حصتها فيه ٨٤٪.

ولا تزال الخدمات الاستشارية الادارية والهندسية والفنية في عدد من المجالات في مراحلها الأولى، حيث انها لم تشهد التطور المؤسسي اللازم لمواكبة احتياجات مشاريع التنمية اذ تنقصها الكفاءات الفنية من المختصين والخبرات الكافية مما اضعف منافستها للشركات الأجنبية في السوق المحلية وقصورها عن تصدير خدماتها الى الاسواق العربية. كما لا يزال هذا القطاع من الخدمات يفتقر الى الترابط والتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والجامعات من جهة والشركات الاستشارية المتخصصة من جهة اخرى.

وفي مجال الخدمات التعليمية فلا زالت مؤسسات التعليم المحلية عاجزة عن توفير المقاعد الدراسية للطلبات المتزايدة على التعليم العالي. وتنتج عن هذا الوضع ازدياد عدد الدراسين بالخارج مما يزيد من الضغط على ميزان المدفوعات واستنزاف قدر كبير من العملات الأجنبية. وقد بلغ مجموع الانفاق على التعليم في الخارج ٧٧ مليون دينار في عام ١٩٨٥ .

#### ٢ - الاستهلاك والادخار:

ادى تدفق قوة العمل الأردنية الماهرة للدول العربية المجاورة وتصادق قيم تحويلاتهم بالإضافة الى زيادة الحوالات والمساعدات المقدمة للحكومة المركزية الى ارتفاع قيمة الدخل المتاح عن كل من الدخلين القومي والمحلي. وقد نجم عن هذا الأمر زيادة كبيرة في الاستهلاك بحيث أصبح يفوق الناتج المحلي الاجمالي ويشكل نسبة عالية من الناتج القومي الاجمالي. وتنتج عن هذه الظاهرة التي أصبحت ملازمة للاقتصاد الوطني عدة مظاهر أهمها:

- زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة منها وغير المعمرة وعلى المواد الخام والسلع الرأسمالية التي لا يمكن للاقتصاد الوطني توفيرها من انتاجه المحلي مما اقتضى زيادة الاستيراد من الخارج.

- احداث تغير في النمط الاستهلاكي حيث أصبح يتميز بالحاكاة والتقليد لمستويات الاستهلاك في دول الخليج ولا يتماشى مع الدخل المحلي.

- بقاء المدخرات المحلية سالبة نتيجة قصور الانتاج المحلي الاجمالي طوال الفترة عن مقابلة الطلب الناجم عن الزيادة في الدخل المتاح، ورغم بقاء قيم المدخرات الوطنية موجبة، الا ان نسبتها للنتائج القومي الاجمالي على اساس الاسعار الجارية انخفضت من ٣٨٠٧٪ عام ١٩٨١ الى ٢٢٠٢٪ عام ١٩٨٥ .

وقد مكنت المساعدات الرسمية وتحويلات العاملين بالخارج من تحقيق نسب عالية من التكوين الرأسمالي للقطاعين العام والخاص وبلغت نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي الى مجمل الانفاق على الانتاج القومي الاجمالي على اساس الاسعار الجارية ٣٨٠١٪ عام ١٩٨١ وانخفضت الى ٢٦٠٢٪ عام ١٩٨٥ وأدى تزايد أهمية تحويلات العاملين بالخارج والتحويلات الرسمية الى جعل اقتصاد الضفة الشرقية أكثر تأثراً بالأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدول العربية الخليجية.

#### ٣ - التجارة الخارجية:

تحتل التجارة الخارجية أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني حيث بلغ حجمها من السلع والخدمات ما نسبته ١١٩٠٧٪ من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٨٥ ، وترتفع هذه النسبة لتصل الى ١٥٢٠٦٪ اذا ما اضيفت الى المستوردات والصادرات تحويلات العاملين والدخل من الاستثمارات.

ويعتبر وضع ميزان المدفوعات الأردني احد المظاهر الرئيسية التي تميز الاقتصاد الأردني عن غيره من اقتصاديات الدول النامية. فعلى الرغم من وجود العجز الكبير في الحساب التجاري الا ان الفائض المتحقق في ميزان الخدمات بما في ذلك صافي تحويلات العاملين ودخل الاستثمار قد خفف من اثر العجز في الحساب التجاري على الوضع الكلي لميزان المدفوعات. ففي حين بلغ العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٨٥ ما قدره ٧٦٢ مليون دينار (٤١٪ من الناتج القومي الاجمالي) بلغ الوفرة في ميزان الخدمات ٣٧٤ مليون دينار في العام ذاته (٢٠٪ من الناتج القومي الاجمالي) ليصبح اجمالي العجز في ميزان السلع والخدمات ٣٨٨ مليون دينار أو ما نسبته ٢١٪ من الناتج القومي الاجمالي. وفي

حين تشكل الصادرات من الخدمات الجزء الأكبر من الصادرات الوطنية حيث بلغت حوالي ٦٠٪ من مجمل الصادرات من السلع والخدمات في عام ١٩٨٥ ، تشكل المستوردات السلعية ثلاثة أرباع المستوردات من السلع والخدمات. أما بالنسبة للتركيبة السلعية للمستوردات فتمثل المستوردات النفطية حوالي خمسها والآلات والمعدات حوالي ربعها، وتمثل المواد الغذائية حوالي ١٦٪ من مجموع المستوردات السلعية.

وتتصف الصادرات الأردنية بدرجة عالية من التركيز سلعيا وجغرافيا حيث تمثل الصادرات من الفوسفات والبوتاس والأسمدة جزءاً كبيراً من الصادرات الوطنية حيث بلغت قيمتها ١٢٨ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، أي حوالي ٥٠٪ من مجموع الصادرات الوطنية لذلك العام ومثلت الصادرات من الفواكة والحمضيات والخضروات ما نسبته ١٢٪ من مجموع الصادرات الوطنية. وتشكل باقي الصادرات من مواد صناعية مختلفة كالأدوية والمواد البلاستيكية والدهانات. ومن حيث الاسواق تمثل الدول العربية نسبة ٥١٪ من مجموع الصادرات الوطنية تليها الهند والدول الاشتراكية حيث بلغت أهميتها النسبية ٢٦٪ في عام ١٩٨٥ .

وتتصف صادرات الأردن الصناعية بانخفاض القيمة المضافة المحلية ولهذا فان الزيادة الكبيرة في صادرات بعض هذه السلع واكبتها زيادة في المستوردات لاعتمادها على المواد الأولية والوسيلة المستوردة.

#### ٤ - المالية العامة

تتصف المالية العامة بوجود عجز بين الإيرادات الكلية والنفقات العامة للحكومة المركزية. حيث لا زالت الإيرادات المحلية قاصرة عن تغطية النفقات الجارية رغم ارتفاع نسبتها من ٦٧,٣٪ في عام ١٩٨٠ الى حوالي ٧٩,٦٪ في عام ١٩٨٥ ، وبالتالي انخفاض نسبة العجز في الحساب الجاري الى مجمل النفقات العامة والى الناتج المحلي الاجمالي بسم السوق من ١٩,٥٪، في عام ١٩٨٠ الى ١٣,٥٪، ٦,٨٪ في عام ١٩٨٥ على التوالي.

يتسم النظام الضريبي بارتفاع الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب الجمركية وبضيق قاعدة الضرائب المباشرة حيث شكلت الضرائب غير المباشرة ما نسبته ٥٨,٣٪ من اجمالي الإيرادات المحلية و ٨٢٪ من اجمالي الإيرادات الضريبية في عام ١٩٨٥ . وتشكل الضرائب الجمركية نسبة ٣٩,٤٪ من مجموع الإيرادات المحلية. أما

الضرائب المباشرة فرغم نموها الملحوظ الا ان نسبتها الى مجموع اليرادات المحلية لا تزال منخفضة ولم تتجاوز ١٣٪ في عام ١٩٨٥ ، كما شكلت ما نسبته فقط ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة للعام ذاته. ورغم تطور أساليب التقدير وتحسن اسلوب الجباية الذي شهدته النصف الأول من الثمانينات، الا ان ضيق القاعدة الضريبية وكثرة الاعفاءات قد حد من زيادة الحصيلة الضريبية بشكل اكبر.

تعتبر نفقات الدفاع والأمن إحدى المكونات الرئيسية للانفاق الحكومي، حيث شكلت حوالي ٣٤,٢٪ من النفقات الجارية عام ١٩٨٥ . وشكلت نفقات الادارة المالية (التي تتكون من مدفوعات الدعم والاعانات وفوائد الدين العام) حوالي ٣١,٣٪، كما شكلت نفقات الخدمات الاجتماعية (والتي تشمل خدمات الصحة والتعليم) ١٧,٣٪ من مجمل النفقات الجارية في العام ذاته. اما بالنسبة للنفقات الرأسمالية فقد حققت زيادة متواضعة في القيمة المطلقة مقارنة بمعدلات الزيادة في النفقات الجارية مما نتج عنه انخفاض نسبة النفقات الرأسمالية الى مجمل النفقات العامة بشكل تدريجي من ٤٠٪ في عام ١٩٨٠ الى أقل من ٣٤٪ في ع ٧٣ عام ١٩٨٥ .

ونظرا لوجود العجز في الحساب الجاري في الموازنة فقد كان الاعتماد في تمويل الانفاق الرأسمالي على المساعدات والاقتراض الخارجي، ولا يزال الاعتماد على الاقتراض الداخلي محدودا حيث بلغت قيمة الدين غير المسدد حتى نهاية عام ١٩٨٥ حوالي ٣٧٤٤٤ مليون دينار.

وتعاني الموازنة العامة من التجزئة ومن عدم شموليتها لموازنات المؤسسات الحكومية المستقلة وموازنات البلديات والمجالس المحلية مما يؤدي الى عدم وضوح الصورة الكلية لحجم الانفاق العام والتحويلات الحكومية فيما بينها ومن الحكومة المركزية الى القطاع الخاص.

#### ٥ - النقدية والجهاز المصرفي.

لقد كان النظام المصرفي من اكثر القطاعات الاقتصادية نموا خلال السنوات العشر الماضية، الا انه ما زال يشهد بعض النواقص منها ضيق أسواق النقد وضيق السوق الثانوية للأدوات المالية كالسندات والاسناد ومحدودية الأدوات التي يتعامل بها وقصر اجالها. ومن ناحية اخرى ما زال هذا القطاع يعاني من ضعف الترابط بين البنوك من جهة ومؤسسات الاقراض المتخصصة من الجهة الأخرى ممثلا بضعف تدفق الأموال فيما بينها. ولا يزال التعامل المباشر بين البنوك التجارية نفسها محدودا حيث لم تتجاوز الودائع فيما

بين البنوك ٧٠٢٪ من اجمالي الودائع في عام ١٩٨٥ . كما يتركز نشاط البنوك ومؤسسات الوساطة المالية خاصة في مجال التسهيلات الائتمانية الممنوحة في مدينة عمان وكذلك بالنسبة لمؤسسات الاقراض المتخصصة باستثناء بنك الاسكان. وتتصف سياسة سعر الفائدة في الأردن بعدم المرونة وعدم قدرتها على التجاوب مع الظروف الاقتصادية المحلية او اتجاهات اسعار الفائدة العالمية. ورغم ان هيكل اسعار الفوائد السائدة في الأسواق المحلية خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٥ يتناسب مع اسعار الفوائد العالمية، الا ان هذه الاسعار كانت في اكثر الاحيان تقل بشكل ملحوظ عن هيكل اسعار الفوائد السائدة عالمياً، مما أدى الى زيادة تدفق الأموال الى الخارج وبالتالي الحد من تجهيز الادخارات المحلية وتوجيهها للاستثمار المنتج في داخل المملكة.

## هوامش ومراجع الفصل الرابع عشر

- ١ - تم الاعتماد بالكامل على مصدر وزارة التخطيط - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، عمان، الأردن.

## الفصل الخامس عشر التنمية والتخطيط الاقتصادي في الأردن

١٥ - ١ التنمية والتخطيط الاقتصادي في الأردن

١٥ - ١ - ١ متركزات التنمية

١٥ - ١ - ٢ الاهداف العامة

١٥ - ١ - ٣ استراتيجية التنمية

١٥ - ١ - ٤ فلسفة التخطيط

١٥ - ١ - ٥ تطور الجهاز المؤسسي للتخطيط

١ . مجلس الاعمار

٢ . المجلس القومي للتخطيط

٣ . وزارة التخطيط

١٥ - ١ - ٦ خطط التنمية في الأردن

١ . الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٢ - ١٩٦٧

٢ . برنامج السبع سنوات ١٩٦٤ - ١٩٧٠

٣ . خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٢ - ١٩٧٥

٤ . خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠

٥ . خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ - ١٩٨٥





## الفصل الخامس عشر

### ١٥ - ١ التنمية والتخطيط الاقتصادي في الأردن<sup>(١)</sup>

#### ١٥ - ١ - ١ م ركزات التنمية: -

الانسان هو محور اهتمام خطط التنمية المتعاقبة في الأردن، فهي لا تهدف الى تلبية حاجاته الاساسية فحسب وإنما تتعدى ذلك الى تحديد اسباب كافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة معالجتها معالجة فعالة وعلى اساس متكامل وبعيد المدى. ويجب أن يركز تقرير اولويات التنمية في الامد البعيد على تفهم شامل لواقع المجتمع الأردني. كما لا بد ان يوجه الاقتصاد الوطني بكافة فعالياته وقطاعاته لخدمة الانسان ومن اجل تطور المجتمع ورفاهه.

وانطلاقاً من هذا المفهوم فإن المشاركة الكاملة للمواطن في مجهود التنمية ليس هدفا اجتماعيا وسياسيا فحسب وإنما هو مطلب اساسي لنجاح تنفيذ خطط التنمية وتحقيق الاهداف الوطنية. ويتطلب الوصول الى أكبر قدر من المشاركة تطوير الاطار المؤسسي العام والخاص بطريقة تتيح للمواطن التعبير عن حاجاته وطموحاته مباشرة او من خلال الهيئات والمؤسسات الرسمية والشعبية.

وقد حقق النظام الاقتصادي الذي اتبعه الاردن حتى الان انجازات اساسية في مجالات تعاون جميع فئات المواطنين في احداث التنمية ودعمها والمشاركة بين القطاعين العام والخاص في كل المجالات ولذلك فان منهج التنمية في الأردن يتبين من استمرار اتباع نظام الحرية الاقتصادية وتعزيز المبادرة الفردية.

ان الاردن جزء من الوطن العربي ولذلك فان التنمية والتطوير فيه تنطلق من الانسجام والتكامل مع اتجاهات التنمية والتطوير في الاقطار العربية لتحقيق المنافع المشتركة ضمن اطار الوحدة الاقتصادية العربية مع استمرار قيام الأردن بدوره العربي وتمكينه من تحمل مسؤولياته المصرية. ان التنسيق بين خطط التنمية القطرية في المنطقة العربية سيؤدي الى زيادة المنافع المشتركة وتوسيع قاعدتها في اطار جهود منظمة تساهم في بناء نظام اقتصاد عالمي جديد اكثر عدالة.

بما ان المجتمع الاردني لا يزال يعاني من مشكلات عديدة من بينها تردي ظروف المعيشة في المناطق المتخلفة في المدن واتساع الفجوة في الخدمات الاجتماعية كما ونوعا بين الارياف والمدن وعدم توزيع مكاسب التنمية بشكل مناسب بين مختلف فئات الدخل والاقاليم فان الخطوة الحالية تولي اهمية خاصة لمعالجة هذه القضايا.

وقد نفذ الأردن خطط تنمية استهدفت تحقيق غايات محددة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد تحقق اندفاع ملحوظ في النشاط الاجتماعي والاقتصادي ادى الى تقدم في حل العديد من المشكلات. وتستهدف خطة التنمية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الاستمرار في هذا الاندفاع، علما بأن حل المشكلات التي يواجهها المجتمع الأردني يتطلب فترة زمنية اطول من تلك التي تستغرقها خطة خمسية واحدة.

ولما اثبتت تجارب العقد الماضي ان للاقتصاد الأردني قدرة متزايدة على استيعاب الاستثمارات فان حجم الاستثمار الذي تدعو اليه هذه الخطة هو على قدر يؤمن الاستمرار في سياسة الاندفاع الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق خطوات على طريق تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلمي مع توفير الموارد الكافية والضرورية لمعالجة القضايا الاجتماعية وتلبية الحاجات الاساسية للمواطنين.

## ١٥ - ١ - ٢ الاهداف العامة

تستهدف التنمية في جوهرها زيادة الدخل القومي وانعكاس هذه الزيادة على الدخل الفردي بما يمكن من ارتفاع مستوى معيشة المواطن وتوزيع مكاسب التنمية بشكل عادل وتعميم الخدمات والمرافق العامة في سائر مناطق المملكة ولبلوغ هذه الغاية تسمى التنمية في الأردن لتحقيق الاهداف التالية: -

١ - المحافظة على استمرار الاندفاع في النشاط التنموي وتحقيق معدلات عالية لزيادة الدخل الفردي الحقيقي واجراء تغيير في هيكل الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلمي.

٢ - تعميم الخدمات والمرافق العامة في سائر المناطق وتوفير الحاجات الاساسية والخدمات الضرورية وخاصة فيما يتعلق بالمياه والسكان والصحة والتعليم والمواصلات.

٣ - الحد من الفوارق في مستويات الدخل بين فئات المواطنين والسعي لايجاد توزيع عادل للانتاج القومي الاجمالي والمكاسب الاقتصادية الناتجة عن التنمية.

٤ - تقليص التباين بين مختلف اقاليم المملكة والوصول الى توزيع امثل للسكان.

- ٥ - توسيع للمشاركة الشعبية وقاعدة اتخاذ القرارات في عملية التنمية.
- ٦ - تطوير قدرات المواطن وزيادة طاقاته الانتاجية وتوفير التعليم والتدريب والتأهيل الضروري له والمتفق مع حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسعي لزيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة.
- ٧ - التوصل الى وضع سكاني يتفق والموارد المتاحة ودور الأردن في الوطن العربي.
- ٨ - الوصول الى حد مقبول من متطلبات الامن الغذائي الوطني ضمن منهاج الامن الغذائي العربي.
- ٩ - تطوير مصادر المياه المتاحة والممكنة واستغلالها بشكل امثل لتلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ١٠ - تطوير المصادر المحلية للطاقة وتقليل الاعتماد على مصادرها المستوردة.
- ١١ - استغلال الثروات المعدنية.
- ١٢ - تسخير العلوم والتكنولوجيا المناسبة لتلبية حاجات المجتمع وخدمة التنمية على المستويين المحلي والعربي.
- ١٣ - زيادة المدخرات المحلية واستقطاب رؤوس الاموال العربية وحشدتها وتوجيهها للاستثمار بما يتفق واولويات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ١٤ - تحسين البيئة المعيشية للسكان ومكافحة التلوث للارض والماء والهواء وحماية البيئة الطبيعية والحد من استنزاف مواردها.
- ١٥ - زيادة كفاية القطاع العام ليوكب متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستكمال البنية الاساسية وخلق الاطار المؤسسي والمناخ الاستثماري لتدعيم القطاع الخاص.
- ١٦ - المحافظة على سياسة الحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية وتدعيم التعاون بين القطاعين العام والخاص لخدمة اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ١٧ - ترسيخ التعاون الاقتصادي والاجتماعي والفني مع الاقطار العربية والعمل على تحقيق وحدة اقتصادية فيما بينها وتوسيع دور الأردن وزيادة مساهمته في التطوير الاقتصادي والاجتماعي العربي.

## ١٥ - ١ - ٣ استراتيجية التنمية

ان تحقيق الاهداف العامة للتنمية يؤدي الى بناء اقتصاد وطني متوازن متنوع النشاط وذاتي التوليد، وبالتالي الى توفير الحاجات الاساسية للمواطن وتطوير قدراته الذاتية ويمكنه من المعطاء وتوفير القادة والمهنيين القادرين على المساهمة في تطوير المجتمع العربي. ويتطلب تحقيق هذه الاهداف اعتماد نموذج التخطيط الشامل ووضع اطر تنظيمية وسياسات واجراءات وبرامج ومشروعات منسجمة مع اولويات التنمية.

ويمكن تلخيص مكونات استراتيجية التنمية بما يلي:

١. ان المحافظة على استمرارية الاندفاع التنموي وتحقيق معدلات نمو عالية وتغيير بنية الاقتصاد لصالح قطاعات الانتاج السلمي يتطلب استغلال الأردن لثرواته المتوافرة ويشمل ذلك:

أ - تطوير انتاج خامات الفوسفات والبوتاس وتصنيعها واستغلال مشتقاتها الكيميائية بما في ذلك الاسمدة الفوسفاتية والبرومين والمغنيسيوم وفلوريد الانثيم واليورانيوم وغيرها من الخامات المعدنية والمعدنية، مع مراعاة الاستغلال الاقتصادي الامثل لتلك المعادن وتوفير البنى الاساسية والمرافق العامة الضرورية والتمويل والاهتمام بالتسويق ومتطلباته لتأمين التطوير المتكامل لقطاع التعدين والمعادن والمواد الكيميائية الناتجة عنها بشكل يكفل عدم تعرض هذا القطاع للاختناقات.

ب - تطوير الصناعات التحويلية وزيادة القيمة المضافة في الصناعات المعتمدة على المواد الخام المحلية مع التركيز على الصناعات التي تخلق الترابط السلمي بين الصناعات، وبينها وبين القطاعات المختلفة وخاصة الزراعة والانشاءات والسياحة.

ج - تشجيع الصناعات التصديرية وحفز الصناعات القائمة على التوجه نحو التصدير واستخدام تقنيات انتاجية حديثة تمكن الصناعة الأردنية من انتاج السلع وتسويقها بأسعار منافسة.

د - تنمية النشاط السياحي وزيادة القيمة المضافة فيه وتحديد اتجاه نمو ذلك النشاط وحاجاته ومتطلباته سواء اكان ذلك من حيث الاستمرار في تحديد الفئات التي ستكون محور تركيز برامج التسويق السياحي أو من حيث توفير السعة الفندقية الكافية ووسائل النقل المناسبة والعناية بالاماكن الترفيهية والاثريّة وصيانتها، وتطوير الصناعات التقليدية، وتدريب الكوادر البشرية الضرورية وعلى كل المستويات.

هـ - زيادة الانتاج الزراعي افقيا وعموديا في المناطق البعلية والمروية.

و - وضع سياسات وبرامج محددة لتطوير صناعة الانشاءات بحيث تتوفر لها

الادارة والتخطيط السليمان وتستوعب التقنيات الحديثة وتصبح قادرة على تنفيذ المشاريع الائتمانية الكبيرة في الأردن والتوجه للأسواق العربية بغرض المساهمة في تنفيذ المشاريع الائتمانية العربية.

٢ . ان لتوفير الحاجات الاساسية للانسان والخدمات الضرورية له في مختلف مناطق المملكة دورا اساسيا في تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة وتشجيع استقرار السكان في مناطقهم لكي يسهموا اسهاما فعالا في تنميتها ويتطلب ذلك:

أ - اعتماد التخطيط الاقليمي كإطار لتحديد الحاجات الاساسية للمواطن في الاقاليم وخاصة في قطاعات الاسكان والصحة والتعليم والمياه والمواصلات وكهربة الريف مع اعطاء الأولوية لتوفير المخصصات اللازمة لتمويل مشاريعها.

ب - تطوير الحكم المحلي على مستوى الاقليم بما يضمن المساهمة الفعالة للمواطنين بكل مستوياتهم وتفاعلهم مع العملية التنموية ضمن اطار التخطيط الاقليمي واعتماد هذا النمط اساسا في الاتجاه نحو اللامركزية في الادارة والتنمية.

ج - دعم تفاعل المجالس البلدية والقروية مع متطلبات التنمية وزيادة مشاركة هات المواطن فيها وتشكيل مجالس خدمات مشتركة تضمن توفير الخدمات والمرافق العامة للتجمعات السكانية المتجاورة.

د - انجاز عمليات تنظيم المدن ضمن اطار التخطيط الاقليمي.

هـ - تطوير الموارد المالية الذاتية للبلديات والمجالس القروية.

و - تطوير المناطق الريفية التي يقيم فيها ذوو الدخل المنخفض والمتدني على أن تشمل مشاريع توفر فرص التدريب المناسبة لهم لتمكينهم من زيادة مداخيلهم.

ز - تطوير المناطق المتخلفة في المدن على ان يشمل مشاريع توفر السكن الصحي ومراكز التدريب ويسهل امتلاك الحرفيين لوحدهم الانتاجية.

٣ . تهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل الى تحقيق تحسن ملحوظ في رفاه المواطنين واحداث توزيع اكثر عدالة لثمار التنمية، ومن هذا المنطلق لا بد لها ان ترتبط بتعميم المرافق العامة وتوفير الحاجات الاساسية للانسان بالاضافة الى احداث معدلات نمو عالية في الدخل القومي الاجمالي وزيادة حقيقية في مداخيل جميع هات المواطنين وخاصة ذوي الدخل المتدني والمتوسط. ويشمل احداث التوزيع الاكثر عدالة للدخل ما يلي:

أ - اعتماد سياسات مالية متوازنة تستهدف زيادة الموارد المالية المتاحة للدولة للتوسع

في توفير مشاريع الخدمات والمرافق الاساسية ضمن اطار المحافظة على المناخ الاستثماري والاندفاع التنموي.

ب - التوسع في فرص التدريب المناسب لذوي الدخل المتدني لتمكينهم من اكتساب مهارات تتيح لهم دخلا افضل.

ج - تحديد المستويات الدنيا للاجور في مختلف المناطق والمهن، وتشجيع الشركات على منح الحوافز والمنافع الاضافية ضمن اطار رفع الانتاجية، والتوسع في تطبيق نظام الضمان الاجتماعي.

د - زيادة نسب مشاركة المواطنين ذكورا واناثا في قوة العمل لزيادة دخل الاسرة وتحسين مستوى معيشتها.

٤ . تنطلق استراتيجية التنمية في مجال تقليص التباين بين مختلف الاقاليم والوصول الى توزيع امثل للسكان من مبدأ تطوير امكانيات النمو المتاحة في كل منطقة. وتخدم المنطلقات الاستراتيجية - التي ذكرت سابقا - هذا الهدف بالاضافة الى ما يلي:

أ - تحديد امكانيات النمو لـ مختلف المناطق ووضع الخطط المناسبة لتنميتها من خلال منهج التخطيط الاقليمي.

ب - تطوير مراكز نمو جديدة في المناطق المختلفة وتوفير التسهيلات اللازمة لها من بنى اساسية ومرافق عامة وخدمات.

ج - تشجيع اقامة المشاريع خارج منطقة عمان/ الزرقاء عن طريق توفير البنى الاساسية والمرافق العامة لها بالاضافة الى منحها حوافز مميزة تتضمن الدعم المالي المباشر والقروض الميسرة.

٥ . ان تلبية متطلبات التنمية الشاملة يقتضي مشاركة المواطن في الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن واداءه دورا ايجابيا في انجاح عمله، ومشاركته بمكتسباتها ومنافعها. كما تقتضي متطلبات التنمية الشاملة تطوير العمل الاجتماعي على اساس مفهوم جديد يتضمن اعادة تنظيم المجتمع وتعميق المشاركة الفعالة لجميع فئات السكان وزيادة دور المرأة في العمل الاقتصادي المنتج. ويتم تعمق المجتمع للاسهام في عملية التنمية من خلال ما يلي:

أ - التأكيد على ان التنمية ترتكز على اساس ثمن حقوق الانسان وحرياته وتوفر له الفرص والوسائل لممارستها والمشاركة في تصميم وتحقيق الاهداف والتعبير عن الطموحات وتعميق حسن الانتماء القومي.

ب - تسخير وسائل الاعلام لنقل متطلبات التنمية وإنجازاتها والتعريف بدور المواطن فيها وإتاحة الفرصة لوسائل الاعلام الرسمية للمناقشة ومتابعة تنفيذ الخطط.

ج - التأكيد في البرامج التعليمية والتدريبية على أن التنمية في الأردن تستهدف الإنسان وتطوير قدراته الإبداعية وترسيخ قيم العمل وفضائله للوفاء بالاحتياجات المنوطة والمادية له والحفاظ على التراث الحضاري العربي والإسلامي.

د - توسيع نشاطات الجمعيات الأهلية التطوعية والمؤسسات المهنية لتعميق المشاركة الشعبية وتوجيه فعاليتها نحو عمليات البنية الاجتماعية والاقتصادية.

هـ - دعم العمل التعاوني وروح التعاضد والعمل الجماعي كقيم أساسية في التماسك الاجتماعي وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٦ - أن تطوير القوى البشرية وتنمية قدرات المواطن وزيادة طاقاته وتكوين المهارات الضرورية لعملية التنمية وتحقيق أفضل استخدام لطاقت الإنسان يقتضي ما يلي:

أ - الاهتمام بصحة المواطن وتوفير الخدمات الصحية الأساسية والاجتماعية والثقافية لتحسين نوعية حياته.

ب - تحديد الحاجات المستقبلية لقوة العمل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وفي مختلف الأقاليم ووضع الخطوط والبرامج لتوفير المهارات للوفاء بها.

ج- رفع نسبة مشاركة السكان في قوة العمل وزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وإزالة العقبات التي تحد من مشاركتها في فعاليات المجتمع وإتاحة فرص متكافئة لها في التعليم والعمل.

د - تحديث نظم التعليم والتدريب بمستوياتها المختلفة مع توسيع الفني والمهني منها، لتحقيق جميعا اتجاهات وقيما ومهارات تفي بمتطلبات المجتمع الأردني والعربي المتغيرة وتساهم في مواجهة متطلبات التنمية فيها، وتطوير الأسلوب العلمي في التفكير وغرس العادات والممارسات والقيم المرغوبة واستيعاب التقنيات الحديثة، وذلك بشكل يحقق التوازن بين متطلبات سوق العمل وتوفير الكوادر الفنية العالية والمتوسطة.

هـ- إيلاء المزيد من العناية بالشباب وتنمية قدراتهم وإذكاء الشعور بالاعتزاز لديهم وتأهيلهم للمشاركة الفعالة في خدمة المجتمع.

٧ - أن الخصائص الديموغرافية للسكان وزيادتهم الطبيعية والتأثير المتبادل بينها وبين الموارد المتاحة من جهة وبينها وبين دور الأردن العربي من جهة ثانية، تتطلب وضع سياسة

سكانية تراعي هذه الظروف وفق ما يلي:

أ - التعرف للنظم والمواصل على اتجاهات التطور السكاني، وتحديث السياسات اللازمة لتحويل الزيادة في السكان الى ادوات فاعلة تعمل لصالح التنمية وزيادة الانتاج.

ب - تكثيف الجهود في رفع المستوى الاجتماعي والمعيشي والصحي للأسرة ضمن اطار التعريف بامكانيات تنظيم الأسرة ووسائلها.

ج - توسيع نشاطات مراكز الأمومة والطفولة في مجال نشر الثقافة الطبية السكانية وخدمات تنظيم الأسرة.

٨ . ان تطوير الانتاج الزراعي ومجاراته للنمو المتسارع للقطاعات الاقتصادية الاخرى بما يحقق توازنا اكثر شمولاً في الاقتصاد الوطني ويتيح تأمين حد أدنى من متطلبات الامن الغذائي يتطلب ما يلي:

أ - العمل على تطوير الزراعة ضمن اطار التنمية الريفية المتكاملة وخلق مصادر دخل اضافية للعمال الزراعيين ولصغار المالكين بتشجيع الصناعات المنزلية التي تمكنهم من توفير دخل كاف يشجعهم على الاستقرار في اماكن سكنهم والاهتمام بالزراعة وتطويرها.

ب - تعميق المشاركة في تنمية القطاع الزراعي عن طريق اقامة التعاونيات او تنظيم العاملين فيه من خلال التعاونيات او غيرها وتوفير الحوافز والمدخلات الزراعية المناسبة.

ج - تكثيف الجهود في مجال الزراعة المروية والبعليّة وزيادة انتاجها من خلال ادخال التقنيات الحديثة والتغلب على مشاكل تفتت الملكية وتشتتها وتوفير المدخلات الزراعية والتمويل الميسر.

د - اہلاء مزيد من الاهتمام للثروة الحيوانية ووضع البرامج لتطويرها والربط بينها وبين الانتاج الزراعي.

هـ - توجيه الانتاج للمنتجات التي يتجمع فيها الأردن بمزايا مناخية مع المحافظة على متطلبات الحد الأدنى من الامن الغذائي الوطني والعربي مع تطوير القدرة التسويقية ومرافقها.

و - ايجاد مخزون استراتيجي من المواد الغذائية الاساسية واستكمال بنيتها التحتية وانتهاج سياسات تسعيرية لها تدعم الانتاج المحلي وترشد الانفاق على الاستهلاك.



٩ . ان مصادر المياه المتاحة المحدودة في المملكة تستوجب اعتماد اساليب فعالة لتوفير مصادر اضافية وتغيير نمط استخدامها وتعجيل استهلاكها بما يتفق واولويات التنمية. ويتطلب ذلك:

أ - تحديد الاحتياجات المستقبلية من المياه لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ووضع البرامج لتلبيتها.

ب - تكثيف الجهود لتحديد الموجودات من المياه الجوفية باعتماد افضل التقنيات الحديثة والتوسع في انشاء السدود لجمع المياه السطحية وخاصة على نهر اليرموك.

ج - تحسين كفاءة استعمال المياه وزيادتها ووضع المقاييس لتنظيم استهلاكها وتعقيلة بما يتفق مع الاولويات الاجتماعية والاقتصادية ومتطلباتها.

د - تطوير التقنيات الحديثة في الزراعة واعتماد نمط زراعي يزيد من كفاءة استهلاك المياه في هذا القطاع.

هـ - اعطاء قطاع المياه وقضاياها الاولوية في برامج العلم والتقنية.

١٠ . يتطلب اعتماد الأردن الكلي على الطاقة المستوردة وضع برامج وسياسات تؤدي الى تقليل الاعتماد عليها وتطوير مصادر محلية بديلة وترشيد استهلاكها ضمن اطار متكامل يأخذ بالاعتبار متطلبات كافة القطاعات وهذا يقتضي:

أ - التعرف المنظم والمتواصل على احتياجات الأردن من الطاقة وعلى نمط استخدامها.

ب - تكثيف الجهود في مجال التنقيب عن البترول وفي مجال استغلال مصادر الطاقة البديلة كالصخر الزيتي والطاقة الحرارية الجوفية والطاقة الشمسية والطاقة الناتجة عن الرياح.

ج - زيادة كفاءة استعمال الطاقة ووضع المقاييس لتنظيمه وتعجيل الاستهلاك.

د - بناء القدرة الذاتية المحلية القادرة على تخطيط وتنفيذ برامج الطاقة.

هـ - تكثيف الجهود الرامية لتدعيم التعاون مع الاقطار العربية في مجالات الطاقة.

١١ . ان تحديد موجودات البلاد من الثروات المعدنية والمعدنية وتعريف خواصها الكيماوية والفيزيائية ووضع برامج استغلالها ضمن اطار التوسع في انشاء الصناعات المتكاملة وبخاصة الصناعات التصديرية هو ضرورة اساسية لتطوير الاقتصاد الوطني وتنويع قاعدته الانتاجية وتوسيعها ودعم استقلال البلاد الاقتصادي. ولذلك يجب:

أ - تكثيف الجهود لتحديد الموجودات من المعادن والمواد المعدنية والبيات احتياطاتها

- بتطبيق افضل التقنيات المتوافرة وبيان خواصها الكيميائية والفيزيائية.
- ب - تحديد الجدوى الاولى لاستثمار الخدمات من النواحي الفنية والاقتصادية.
- ج- تعزيز القدرة الذاتية المحلية في مجالات اعداد وتنفيذ برامج التحري والتنقيب عن هذه الخامات وتحديد خواصها وطرق استغلالها.
- ١٢ . ترمي الجهود الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا الى تسخيرهما في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتطوير القدرات الذاتية على استيعابهما وتطبيقهما في حل المشكلات التنموية وزيادة الكفاءة الانتاجية وتحسينها ويتطلب ذلك:
- أ - بناء القدرة الذاتية في مجال العلوم والتكنولوجيا بما في ذلك اعتماد اطار مؤسسي وطني مناسب، وتطوير عناصر البنية الاساسية اللازمة.
- ب - انشاء صندوق العلوم والتكنولوجيا يساهم فيه القطاعان العام والخاص بقصد دعم نشاطات العلوم والتكنولوجيا وخاصة انشاء المختبرات ودعم الابحاث التي تخدم التنمية.
- ج - تشجيع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية على القيام او المساهمة بأعمال البحث والتطوير ذات الطابع المحدد المتعلق بأعمالها والاستفادة من نتائجها.
- د - تكثيف نشاطات الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في مجال العلوم والتكنولوجيا التطبيقية وتوجيه هذه النشاطات لتلبي حاجات التنمية.
- هـ - تدعيم التعاون مع الاقطار العربية في مجال العلوم والتكنولوجيا وتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا وتوطينها.
- ١٣ . يتطلب تحقيق معدلات نمو عالية في الانتاج المحلي الاجمالي ضمن اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية زيادة نسبة المدخرات الوطنية للدخل القومي الاجمالي وحشدتها واستقطاب المدخرات الاردنية في الخارج ورؤوس الاموال العربية وتوجيهها للاستثمار وفق اولويات التنمية ومتطلبات تمويلها وهذا يقتضي:
- أ - تطوير سوق النقد والمال بحيث يصبح ادوات فعالة في زيادة نسبة الادخارات الوطنية للانتاج القومي وتوجيهها للاستثمار التنموي. ويجب ان يتضمن هذا تطوير الاسواق الثانوية.
- ب - اعتماد السياسات النقدية الضرورية لزيادة مساهمة النظام المصرفي في تمويل القطاعات التي تخدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتلبي الحاجات الاساسية للانسان. وتطوير الاساليب التي تعتمد البنوك باعتماد تقنيات حديثة في الادارة

- وإدارة الاموال والتوجه لمنح القروض المتوسطة والطويلة الاجل.
- ج - خلق اوعية واعتماد اساليب جديدة للادخار تؤدي الى اجتذاب الودائع طويلة الاجل والتوسع في القروض طويلة الاجل وخاصة في مشاريع الاسكان ومشاريع القطاعات الاجتماعية الاخرى.
- د - تطوير المؤسسات المالية المتخصصة وتميز مواردها وخلق مزيد من المؤسسات القادرة على اجتذاب المدخرات وخاصة من صغار المدخرين.
- ١٤ . تستوجب المحافظة على البيئة منع تردي عناصرها من أرض ومياه وهواء وحمايتها وربطها مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتلبية حاجات الانسان. ويتطلب ذلك:
- أ - وضع المواصفات والمقاييس لتنظيم استخدام البيئة وحماية عناصرها من أرض ومياه وهواء ومنع استنزاف الموارد القابلة للنضوب والحد من انجراف التربة والتصحر.
- ب - تنظيم استعمالات الاراضي والحد من ابتلاع التوسع الحضري للاراضي الزراعية.
- ج - بناء القدرة اللاتية المحلية لإدارة شؤون البيئة وتخطيط برامجها وتنفيذها وتقييمها ضمن اطار مؤسسي متطور.
- ١٥ . تتطلب عمليات التنمية وجود جهاز اداري كفؤ قادر على تخطيط مشاريع التنمية وتنفيذها ومتابعتها وزيادة كفاءة القطاع العام ليوكب متطلباتها، واستكمال البنية الاساسية، وابتعاد اطار المؤسسي والمناخ الاستثماري المناسب لتدعيم القطاع الخاص ويتم ذلك من خلال ما يلي:
- أ - تطوير الجهاز الاداري وتحديثه وتوزيع السلطات فيه والتوسع في اللامركزية والحد من التدخل والازدواجية بين مهام مختلف الاجهزة وصلاحياتها ومسؤولياتها.
- ب - تحديث القوانين والانظمة لتخدم متطلبات التنمية بما في ذلك تحسين الاطار المؤسسي وتوفير المناخ الاستثماري المناسب.
- ج - زيادة قدرة الاجهزة الحكومية على تخطيط المشاريع التنموية وتنفيذها ومتابعتها.
- د - تنمية القوى البشرية في الجهاز الحكومي ووضع الاسس والقواعد السليمة التي تحكم عمليات التعيين والتقييم والترقية ووضع برامج متكاملة للتدريب الموجه.

هـ- الحد من تسرب الكفاءات في الجهاز الحكومي ووضع نظام الحوافز ليشجع الموظفين على الاستقرار في وظائفهم.

١٦ . ان للقطاع الخاص دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. ويتطلب قيامه بدوره التنموي تعاوننا وثيقا بين مؤسساته وبين القطاع العام من خلال: أ - تشجيع القطاع الخاص على التوسع في استثماراته وتوجيهها لتتفق وأولويات التنمية وخاصة في مجالات الانتاج السلمي وتوسيع نشاطاته في زيادة الصادرات والترويج لاستقطاب الاستثمارات العربية والاجنبية.

ب - تعميق التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام والتوسع في اقامة المشاريع المشتركة بينهما.

ج- مبادرة القطاع الخاص لاستكشاف مجالات جديدة للاستثمار، والاسهام في بعض المشاريع ذات الطبيعة الاجتماعية وخاصة للعاملين في هذا القطاع وفي مناطق الجذب التنموي.

د - اعتماد القطاع الخاص البرامج المحددة لتوفير الادارة الحديثة لمؤسساته وزيادة كفاية انتاجيتها وتحسين نوعيتها وتعاون هذا القطاع مع القطاع العام لتأهيل مزيد من الكوادر الفنية والوسيطه.

١٧ . يرتبط الأردن بعلاقات مصيرية مع الاقطار العربية وقد نمت وتوثقت هذه العلاقات تبعا للدور الايجابي الذي تلعبه قوة العمل الاردنية المدربة في الدول المنتجة للنفط من ناحية والمساعدات المالية التي تقدمها الاقطار العربية لدعم صمود الأردن من ناحية أخرى.

ويواجه الأردن كجزء من الوطن العربي ذات التحديات التي تواجهها اقطاره الأخرى ومنها التبعية المتزايدة للدول الصناعية في تزويده بالتقنية الحديثة والمعدات الرأسمالية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية.

ويعمل الأردن على تطوير التنسيق والتكامل مع الاقطار العربية لتحقيق وحدة اقتصادية كاملة بينها ويتطلب ذلك:

أ - تحقيق التكامل الاقتصادي العربي واحداث تطوير اساسي في الاقتصاديات العربية تجسد الارتباط العضوي الاقتصادي لاسيما الانتاجي منها وتحقيق التناسق بين الخطط القطرية في بعدها القومي ضمن اطار التنظيم القومي للاقتصاد العربي. ب - تدعيم العلاقات العربية والعلاقات العربية الدولية في مجال العمل الاقتصادي

- المشترك ضمن اطار نظام اقتصادي عربي جديد ومتكامل.
- ج - تنظيم حركة رؤوس الاموال وتسهيلها في داخل المنطقة العربية و تعميق الروابط والعلاقات بين الاسواق النقدية والمالية العربية والعمل على توحيدها.
- د - تيسير التبادل التجاري للسلع والخدمات وتوسيعه وتطوير تجارة الترانزيت وضمان حرية انتقال عوامل الانتاج ومواصلة الجهد لتطبيق احكام السوق العربية المشتركة والاتفاقات العربية الثنائية والجماعية.
- هـ - توحيد مناهج التعليم وانظلمته وضمان رفع مستواها ووضع الخطط الانمائية الموحدة للقوى العاملة العربية والتعاون في انشاء المؤسسات لتطويرها على نطاق اقليمي عربي للتغلب على الاختناقات التي يعاني منها سوق العمل ومواجهة متطلبات التنمية المستقبلية في الدول العربية.

#### ١٥ - ١ - ٤ فلسفة التخطيط

- تنطلق فلسفة التخطيط في الأردن من القناعة بان الانسان هو محور وهدف التنمية وهو صانعها. وان رأسمال البشري هو اساس العملية التنموية. وبعبارة أخرى ان الانسان هو عماد التنمية وبدون سواعد الانسان الفعلية والذهنية لا يمكن تحقيق أي تنمية.
- هذا وان فلسفة التخطيط في الأردن تتمحور في الاتجاهات الرئيسية التالية:
- ١ - التنمية الشاملة للمجتمع من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدفاعية وفق أسس علمية تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة.
  - ٢ - بناء القوة الذاتية من خلال:
    - أ - استثمار وتطوير العنصر البشري ورفع كفاءته وعطاءه و انتاجيته بما يكفل تحقيق زيادة الانتاج.
    - ب - الاستغلال الامثل والمتوازن للموارد والثروات الطبيعية.
  - ج - تنويع القاعدة الانتاجية بما يكفل زيادة الدخل الفردي وتوسيع فرص العمل ورفع المستوى المعيشي للسكان.
  - ٣ - العمل على تخفيف الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية والتخلص التدريجي من العجز في ميزان المدفوعات والخلل في الميزان التجاري.
  - ٤ - الوصول بالمجتمع الأردني الى المرحلة الحضارية الصناعية.
  - ٥ - العمل على تحقيق العدالة وتوزيع مكاسب التنمية بين جميع فئات السكان

ومناطق المملكة.

- ٦ - ان المحافظة على القوة الذاتية وسط الظروف السياسية الخاصة التي تحيط به تقتضي في المقام الأول اعطاء اهتمام خاص لقضايا الأمن والدفاع.
- ٧ - انطلاقاً من قناعة الأردن بأنه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وارتباطه المصيري بها فإن فلسفته التخطيطية تنبع من الهدف القومي المتمثل بتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وذلك من خلال ربط التخطيط المستقبلي في الأردن بخطة عربية قومية متكاملة.

## ١٥ - ١ - ٥ تطور الجهاز المؤسسي للتخطيط

### ١ - مجلس الاعمار:

ان اول تطوير مؤسسي للعناية بالشؤون الانمائية في الأردن تمثل في انشاء مجلس الاعمار في عام ١٩٥٢ . وقد صدر قانون مجلس الاعمار في عام ١٩٥٧ . وجاء انشاء هذا المجلس في ضوء التوصية التي تقدمت بها بعثة الأمم المتحدة للمسح الاقتصادي في دول الشرق الاوسط في عام ١٩٤٩ . فقد اوصت اللجنة قيام جهاز مركزي للتخطيط يتولى رسم السياسة المستقبلية الشاملة وتوجيه السياسة الانمائية في المملكة وتحويل المشروعات التنموية وفق تسلم الاولويات ومتابعة تنفيذها. ويمكن ايجاز مهام وواجبات مجلس الاعمار بما يلي:

- اعداد برامج التنمية الاقتصادية الشاملة.
- وضع برامج تنفيذية سنوية للمشروعات المعتمدة واقتراح الاجراءات الضرورية لزيادة كفاءة وفعالية التنمية الاقتصادية.
- اعداد الدراسات الخاصة بالمساعدات والقروض المالية الضرورية لتنفيذ المشروعات الانمائية.

ورغم صدور قانون المجلس في ١٩٥٧ الذي اعطاه الصلاحية بوضع البرامج الشاملة إلا أن أعماله استمرت في الاختصار على التخطيط الجزئي والعناية بالمشروعات الفردية دون ان يكون هناك نظرة شمولية. ويمكن القول أن عمل المجلس خلال هذه الفترة اقتصر على مجرد ادارة المساعدات والقروض الخارجية. وقد وسعت صلاحيات المجلس بحيث اصبح بإمكانه الاستعانة بالخبرات المحلية والخارجية لمساعدته في تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية المعتمدة في خططه.

ولم يتم خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٧ حتى ١٩٦١ وضع اية خطة مستقبلية للتنمية في البلاد، وفي عام ١٩٦١، قام مجلس باعداد أول خطة خمسية (١٩٦٢ - ١٩٦٧) في تاريخ المملكة وذلك بالاشتراك مع الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة. الا انه، ونظراً لظروف التمويل سرعان ما استعاض عن البرنامج الخماسي بما اصبح يعرف ببرنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٠ .

وقد توقف تنفيذ هذا البرنامج نتيجة لحرب ١٩٦٧ والتي أدت الى فقدان الاردن جزءاً مهماً من موارده الاقتصادية والتي استوجبت اعطاء الاولوية للانفاق العسكري والتسلح والخدمات الاجتماعية اللازمة لسد الاحتياجات الحياتية الناجمة عن احتلال الضفة الغربية. وبعد العدوان الاسرائيلي توقف الدور التخطيطي لمجلس الاعمار واصبحت الأمور تدار من لجنة خاصة هي لجنة الأمن الاقتصادي والتي تم تشكيلها بعد العدوان مباشرة لمعالجة القضايا والامور الطارئة الناجمة عن ظروف الاحتلال.

## ٢ - المجلس القومي للتخطيط

وفي عام ١٩٧١ اعيد تنظيم مجلس الاعمار وصدر قانون المجلس القومي للتخطيط كجهاز أكثر فعالية وقدرته على اعداد الخطة القومية وقرارها. وقد تحدت مهمات واختصاصات المجلس في الجوانب التالية:

١ - اعداد خطط الدولة الطويلة المدى لتنمية المجتمع الأردني وتطويره اقتصادياً واجتماعياً وذلك في ضوء حاجات المجتمع الأردني القائمة والمتوقعة من أجل الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي في أقصر فترة زمنية ممكنة.

٢ - اعداد خطط التنمية المتوسطة الأجل على أن تتضمن هذه الخطط المشاريع التي يقرر تنفيذها مع تحديد مراحلها وترتيبها حسب الأولوية وتقدير تكلفتها وتوضيح نتائجها المتوقعة ووسائل تمويلها.

٣ - إعداد خطط التنفيذ السنوية في ضوء خطط التنمية المتوسطة الأجل والاشتراك مع دائرة الموازنة العامة في أعداد الميزانية الامثائية كجزء من الموازنة العامة السنوية للدولة.

٤ - إعادة النظر في خطط التنمية المختلفة في ضوء الدراسات العلمية والتقييم الاقتصادي المتواصل وعلى هدى الظروف المتطورة ومقتضيات التطبيق العملي.

٥ - البحث عن مصادر التمويل والمساعدة الفنية من الدول الصديقة والمؤسسات الدولية، والتفاوض معها للحصول منها على التمويل اللازم بأنسب الشروط وإعداد

الدراسات اللازمة للحصول على القروض الائتمانية الداخلية والخارجية والتوقيع على جميع الاتفاقيات الخاصة بذلك بعد إقرارها من قبل مجلس الإدارة ومجلس الوزراء.

٦ - إنشاء نظام خاص بتقييم خطط التنمية على مختلف أنواعها ولتقييم مستوى الأداء في تنفيذ المشاريع وتقديم تقارير دورية بذلك.

٧ - العمل على توثيق التعاون مع جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية وتشجيع القطاع الخاص بشتى السبل من أجل تحقيق أهداف التخطيط في البلاد.

وارتبط تشكيل المجلس القومي للتخطيط بتشكيل لجان تخطيط قطاعية تمثل فيها الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة المعنية، وذلك لدراسة برامج التنمية القطاعية ومشروعاتها، والعمل على تنسيقها في خطة شاملة ثم الاستمرار في متابعتها وتقييمها بعد إقرارها.

وقد قام المجلس القومي للتخطيط باعداد خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٢ - ١٩٧٥ وهذه اولى مهامه التخطيطية. واستمرت جهود المجلس في مجال اعداد الخطط التنموية المستقبلية، فقام بصياغة خطة التنمية الخمسية، للاعوام ١٩٧٦ - ١٩٨٠ وذلك في ضوء تقييم منجزات الخطة الثلاثية التي سبقتها. ونظراً لأن مسيرة التخطيط التنموي هي عبارة عن عملية مستمرة ومتواصلة، فقد قام المجلس القومي للتخطيط ايضا باعداد خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية للسنوات ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

٣ - وزارة التخطيط:

نظراً لتوسيع مسؤوليات المجلس القومي للتخطيط بالاضافة الى التوسع الكبير الذي شهدته المملكة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية فقد تم منحة مزيداً من الصلاحيات ومن اجل تسهيل وتوسيع وتوثيق العلاقات مع اجهزة الدولة والمؤسسات العامة والخاصة، فقد تم تحويله الى وزارة التخطيط في عام ١٩٨٤ لتحمل مسؤوليات اعداد ومتابعة الخطط الاقتصادية والاجتماعية التنموية في المملكة.

وقد قامت الوزارة في اعداد الخطة الخمسية التنموية الثالثة للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠

١٥ - ١ - ٦ خطط التنمية في الأردن

توالى خطط التنمية في الأردن منذ مطلع عقد الستينات. وقد تم اعداد خطط تنموية عديدة يمكن ايجازها ما يلي: -



## ١ - الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٢ - ١٩٦٧

قام مجلس الاعمار في عام ١٩٦١ حسب ما ذكرنا سابقاً باعداد أول خطة خمسية (١٩٦٢ - ١٩٦٧) في تاريخ المملكة. وقد هدفت الخطة بشكل رئيسي الى الآتي:

- ١ - زيادة الانتاج القومي
  - ٢ - زيادة الاستخدام وتوسيع فرص العمل للسكان.
  - ٣ - العمل على تحسين الميزان التجاري.
- ونظراً لظروف التمويل سرحان ما استعاض عن البرنامج الخماسي بما اصبح يعرف ببرنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٥ .

## ٢ - برنامج السبع سنوات ١٩٦٤ - ١٩٧٥

تم تعديل البرنامج السابق (١٩٦٢ - ١٩٦٧) لاسباب تخفيض المساعدات الاجنبية حسب ما ذكرنا سابقاً حيث تم تعديل هذا البرنامج واعادة ترتيب اولوياته في برنامج جديد سمي ببرنامج السبع سنوات ١٩٦٤ - ١٩٧٥ وقد هدف هذا البرنامج الى ما يلي:

- ١ - تخفيض الاعتماد على المعونات الخارجية من خلال مضاعفة الجهد للاعتماد على الذات وتطوير الموارد المحلية.
- ٢ - زيادة دخل الفرد بما يعادل ٤٪ سنوياً خلال فترة البرنامج مع الاخذ بالاعتبار معدل الزيادة السكانية حيث قدر له بان لا يتجاوز ٥٪
- ٣ - زيادة فرص العمل وتخفيض مستوى البطالة حيث قدر زيادة الاستخدام ٥٥٪ سنوياً.

ولكن هذا البرنامج قد توقف تنفيذه نتيجة لحرب ١٩٦٧ والتي ادت الى فقدان الاردن جزءاً مهماً من موارده الاقتصادية والتي استوجبت اعطاء الاولوية للانفاق العسكري والتسلح والخدمات الاجتماعية اللازمة لسد الاحتياجات الحياتية الناجمة عن احتلال الضفة الغربية.

## ٣ - خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٢ - ١٩٧٥

تعتبر هذه الخطة الثلاثية اولى مهام العملية التخطيطية للمجلس القومي للتخطيط والتي هدفت هذه الخطة الى تحقيق ما يلي:

- ١ - تطوير وتوسيع فرص العمل بحيث تزداد القوى العاملة بمعدل ٤٪ سنوياً.
- ٢ - زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمعدل يصل إلى ٨٪ سنوياً مع التركيز على تنشيط

القطاع الزراعي بمعدل ٦٥٤٪ والقطاع الصناعي بمعدل ١٣٥٣٪ سنوياً وقطاع الخدمات من نقل وتجارة ومؤسبات مالية بمعدل ٦٥٩٪ سنوياً.

٣ - تطوير الخدمات الاجتماعية وخاصة في الأرياف والوادي للحد من الهجرة الى المدن، وذلك بتوسيع خدمات الرعاية الاجتماعية والعمل والتعاون والتنمية الريفية. وكذلك العمل على تطوير المشاركة الشعبية في المجتمعات المحلية.

٤ - زيادة اعتماد الموازنة على الموارد المالية المحلية.

٥ - الاستمرار في تدعيم المدفوعات والحد من زيادة العجز في الميزان التجاري. وقد قدرت استثمارات الخطة بحوالي ١٧٩ مليون دينار وبلغ نصيب الزراعة والري حوالي ١٥٥٥٪ من مجمل الاستثمارات. وحصل قطاع الصناعة والتعدين على حوالي ١٤٥٦٪ من المجموع الكلي للاستثمارات. ويلاحظ أن أكبر نسبة من الاستثمارات وجهت إلى قطاع النقل الذي بلغت حصته حوالي ٢٠٪ وبشكل عام فقد بلغ مجمل الاستثمارات المخصصة للأنشطة الاقتصادية حوالي ٦٤٪ من المجموع الكلي لاستثمارات الخطة.

٤ - خطة التنمية الخمسية للسنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٠

قام المجلس القومي للتخطيط باعداد خطة التنمية الخمسية للسنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٠ وقد تضمنت الخطة الاهداف التالية: -

١ - تحديد نمو في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل مقداره ١٢٪ سنوياً. وقد توقعت الخطة نمواً سنوياً في الناتج الزراعي بمعدل ٧٪ ووضعت تقديرات طموحة لقطاع الصناعة والتعدين بحيث يصل معدل النمو السنوي إلى ٢٦٪ تقريباً.

٢ - توزيع مكاسب التنمية بحيث تعم جميع مناطق المملكة.

٣ - تدعيم أهداف الخطط التنموية السابقة بزيادة اعتماد الموازنة العامة للدول على الموارد المالية المحلية.

وقد قدرت استثمارات هذه الخطة السنوية بحوالي ٧٦٥ مليون دينار. وقد نجحت الخطة في تحقيق نسب عالية من النمو فاقت ما كان متوقعاً لها. فقد بلغت الاستثمارات الفعلية حوالي ١٥٢٢ مليون دينار.

٥ - خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ - ١٩٨٥

واستمرت جهود المجلس القومي في مجال اعداد الخطط التنموية المستقبلية. وقد هدفت الخطة الخمسية الى تحقيق الاهداف التالية: -

- ١ - تحقيق نمو سنوي في الانتاج المحلي الاجمالي بمعدل ١١٪ سنوياً. وقدر معدل النمو السنوي في قطاع الزراعة بحوالي ٧,٥٪ سنوياً وفي قطاع الصناعة والتعدين بحوالي ١٨٪ سنوياً.
- ٢ - تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلمي بحيث تصل الزيادة السنوية في هذه القطاعات الى حوالي ١٥٪.
- ٣ - المشاركة الفعالة في عقد التنمية العربية وتعزيز العمل الاقتصادي والتكامل التنموي العربي.
- ٤ - زيادة الإيرادات المحلية في الموازنة العامة للدولة.
- ٥ - تخفيض نسبة العجز في ميزان السلع والخدمات مع الخارج.
- ٦ - تطوير قوة العمل وذلك بالتوسع في مجالات التعليم والتدريب ورفع مستوى القدرات الفنية والمهنية.
- ٧ - توفير الحاجات الأساسية للمواطن ولحد من التباين بين الأقاليم. وقدرت الحاجة الاستثمارات المرصودة لأغراض الخطة بحوالي ٣٣٠٠ مليون دينار. وقد تم اعتماد المعايير التالية في تحديد أولويات المشروعات التي شملتها الخطة:
  - أ - أولوية رئيسية لمشاريع الانتاج السلمي والمرافق المرتبطة بها.
  - ب - أولوية لمشاريع توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مع الأخذ بالاعتبار مقتضيات التطور الاقليمي المتكامل.
  - ج - التركيز على المشاريع الاقتصادية الانتاجية الثنائية والاقليمية ومشاريع البنية الأساسية التي تعزز التكامل الاقتصادي بين الأردن والأقطار العربية الشقيقة.وقد قدرّت اجمالي استثمارات الخطة بحوالي ٣٣٠٠ مليون دينار. وقد تم اعتماد المعايير التالية في تموين اولويات المشروعات التي شملتها الخطة: -
  - أ - اولوية رئيسية لمشاريع الانتاج السلمي والمرافق المرتبطة بها.
  - ب - اولوية لمشاريع توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية مع الاخذ بالاعتبار مقتضيات التطور الاقليمي المتكامل.
  - ج - التركيز على المشاريع الاقتصادية الانتاجية الثنائية والاقليمية ومشاريع البنية الاساسية التي تعزز التكامل الاقتصادي بين الاردن والاقطار العربية الشقيقة.

جدول رقم (٣٢)  
أهم الأهداف التي شملتها خطط التنمية ومقارنتها مع المتحقق

الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٥ - ١٩٨١		الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٠ - ١٩٧٦		الخطة الثلاثية ١٩٧٥ - ١٩٧٣		
المتحقق	المتهدف	المتحقق	المتهدف	المتحقق	المتهدف	
%٤١٢	%١١	%١٢٥١	%١٢	%٥٥٩	%٨	- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
%٣٦٥٤	%٤٦	%٣٩٥٣	%٤٤٥١	%٣٥	%٣٧٥٦	- نسبة مساهمة الإنتاج السلمي إلى الناتج المحلي الإجمالي
%٤٧٥٧	٥٥٥٢	%٤٩	%٢٥٥٧	%٤١٥٦	%٢٤٥٦	- نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج القومي الإجمالي
%٨	%١٥٥	%٦٧٥٢	%٩١	%٦١٥٥	%٥٨	- نسبة الإيرادات المحلية إلى النفقات الجارية في نهاية الخطة

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٥ عمان، الأردن.

## هوامش ومراجع الفصل الخامس عشر

- ١ - تم الاعتماد في هذا الفصل على المراجع التالية: -
  - المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية ١٩٨١ - ١٩٨٥ عمان، الأردن.
  - د. زياد فريز، تجربة التخطيط الاقتصادي في الأردن، الملتقى العلمي بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٣ - ٥ فبراير ١٩٨٦، الكويت.
  - د. مروان المعشر، التجربة الأردنية في عملية التخطيط الاقتصادي، تقيم عام، لدوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي، ٢٥ - ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦، الجزء الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٨.
  - مجلس الاعمار الأردني، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٤ - ١٩٧٠، عمان، الأردن.



## الفصل السادس عشر

### خطة التنمية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

أولاً: الاطار العام للخطة الخمسية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠

١ - الاهداف الكلية

٢ - الاهداف القطاعية.

٣ - البرنامج الاستثماري.

٤ - تمويل الاستثمار.

ثانياً: الخصائص والمشكلات والاهداف والاجراءات التنظيمية لبعض القطاعات

في الخطة الخمسية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠

١ - قطاع الزراعة.

٢ - المياه والري.

٣ - قطاع الصناعة والتعدين.

٤ - الطاقة والثروة المعدنية

٥ - القوة العاملة والعمل.

٦ - التربية والتعليم

٧ - التعليم العالي.

٨ - الصحة.

٩ - الانشاءات.

١٠ - الاسكان والابنية الحكومية

١١ - التجارة والتموين والمناطق الحرة والجمارك.

١٢ - السياحة والآثار.

١٣ - العلوم والتكنولوجيا

هوامش ومراجع الفصل السادس عشر





## الفصل السادس عشر

### خطة التنمية في الأردن للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

#### أولاً: الاطار العام لخطة التنمية الخمسية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠<sup>(١)</sup>

##### ١ - الاهداف الكلية

تمكس اهداف خطة التنمية الخمسية الثالثة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ معطيات الاوضاع الاقتصادية الراهنة والمعوقات المالية المتوقعة خلال فترة الخطة. فبعد ان نعم الأردن بمعدل نمو سنوي حقيقي للنتائج المحلي الاجمالي فاق ١٢٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ يتوقع ان يبلغ هذا المعدل ٥٪ خلال الخمس سنوات القادمة. ويعكس هذا الانخفاض المعوقات المالية التي برزت كنتيجة حتمية للهبوط للموس في المساعدات الرسمية من دول الخليج وثبات مستوى تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج. لقد تأثرت هذه التوقعات المالية بالتراخي الاقتصادي المستمر في الدول المصدرة للنفط نتيجة كساد سوق النفط.

وعلى أية حال، يعتبر معدل النمو المتوقع والبالغ ٥٪ معقولاً في ضوء الموارد المالية المتاحة، ويتوقع ان يسهم في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المتوقعة اهمها البطالة المتوقعة.

ويتطلب تحقيق معدل نمو سنوي للنتائج المحلي الاجمالي بنسبة ٥٪ تنفيذ برنامج استثماري يبلغ مجموعه ٣٥١ مليون دينار بالاسعار الجارية. وتعتمد الاستراتيجية هذه اعتماداً كبيراً على مبادرة القطاع الخاص، ويتوقع ان تبلغ استثمارات القطاع الخاص حوالي ١٥٥ مليون دينار معظمها في قطاعات الزراعة والصناعة والسكان والنقل والانشاءات.

تلخص اهداف خطة التنمية الخمسية الثالثة فيما يلي: -

##### ١ - تحقيق نمو اقتصادي

يتوقع زيادة الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة بنسبة ٥٠١٪ من (١٣٩٥) مليون دينار عام ١٩٨٥ الى (١٧٣٩) مليون دينار عام ١٩٩٠ باسعار عام ١٩٨٥ . ويتوقع زيادة الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بنسبة ٥٪ من مستوى عام ١٩٨٥

وبالبلغ (١٨٥٦) مليون دينار الى (٢٣٦٧) مليون دينار عام ١٩٩٠ ، وسيرتفع دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي من ٦٩٥ دينار عام ١٩٨٥ الى ٧٣٩ عام ١٩٩٠ (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٥) اي بمعدل نمو سنوي بمقدار ١.٥٢٪ خلال الفترة.

#### ٢ - زيادة فرص العمل

ستسعى الخطة الى توفير ٢٠١ الف فرصة عمل لاستيعاب التزايد المتوقع في عرض القوى العاملة نتيجة الزيادة الطبيعية في السكان وعودة المغتربين في الدول العربية المجاورة. ويتضمن ذلك استحداث فرص عمل جديدة ناجمة عن البرنامج الاستثماري وتوفير فرص عمل جديدة نتيجة عملية الاحلال محل العمالة الاجنبية والوفيات والتقاعد والهجرة الاردنية الى الخارج خلال الفترة.

#### ٣ - زيادة المدخرات المحلية

يتوقع تخفيض نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي من ١١١٪ عام ١٩٨٥ الى ٩٩٪ عام ١٩٩٠ لزيادة المدخرات المحلية التي لا زالت سالبة. اذ يتوقع ان ينمو الاستهلاك بنسبة تقل عن مثيلها للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق.

#### ٤ - زيادة اليرادات المحلية وترشيد الانفاق الحكومي الجاري

زيادة اليرادات المحلية للحكومة المركزية بحيث تغطي اجمالي النفقات الجارية بحلول عام ١٩٩٠ وسيسهم ترشيد النفقات الجارية في تحسين استغلال الموارد المتاحة.

#### ٥ - الحد من العجز في ميزان السلع والخدمات

تهدف الخطة الى تخفيض العجز في ميزان السلع والخدمات وذلك بزيادة الصادرات السلعية بمعدل نمو سنوي ٧٪ والصادرات من الخدمات بمعدل نمو سنوي ٥.٤٪ وترشيد المستوردات بحيث لا يتجاوز معدل نموها ٢.٧٪ للسلع و ٢.٨٪ للخدمات.

#### ٦ - تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك

سيتم تحقيق ذلك من خلال توطيد العلاقات الاقتصادية الحالية وانشاء المشاريع المشتركة وتنسيق خطط التنمية.

#### ٧ - توزيع مكاسب التنمية بين مختلف الاقاليم

تولي الخطة اهمية خاصة للتخطيط الاقتصادي الاقليمي بنية تحقيق توازن وتوزيع

عادل لمكاسب التنمية بين مختلف الاقاليم في المملكة. وهذا يتطلب الاخذ بعين الاعتبار مدى توافر الموارد الطبيعية في مختلف الاقاليم والابعاد الديموغرافية والاحتياجات الاساسية في كل اقليم.

## ٢ - الاهداف القطاعية

تسعى الخطة الى احداث تغيير في بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلمي، وذلك بايلاء الانتاج الزراعي عناية خاصة بحيث يتوقع ان يزداد بمعدل نمو سنوي ٧,٨٪. ويتوقع ان يتأني معظم انتاج هذا القطاع من التوسع في رقعة الاراضي المروية والانتاج الحيواني وتطوير الاراضي المرتفعة وتطبيق النمط الزراعي وترشيد تكاليف مستلزمات الانتاج. وستستمر القيمة المضافة المتأنية من البوتاس والفوسفات في الجزء الاعظم من الانتاج في قطاع التمدين الذي يتوقع ان يزداد بمعدل نمو سنوي ٧,٨٪ اما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية الذي يتوقع ان يزداد بمعدل نمو سنوي ٦,٩٪ فسيتم تحقيق ذلك باستخدام الطاقة الانتاجية الحالية غير المستغلة ومن خلال انشاء صناعات تصديرية صغيرة ومتوسطة الحجم وايلاء اهتمام متزايد لقطاعات الانتاج السلمي. كما تولي الخطة اهتماما خاصا للدور التنموي لقطاعات الخدمات.

وذلك باحداث تغيير في بني قطاعات الخدمات هذه لصالح الخدمات ذات الارتباط المباشر مع عملية الانتاج ولصالح الخدمات التصديرية التي يتمتع الاردن فيها بمزايا تفضيلية.

بين الجدول رقم (٣٣) معدلات النمو المستهدفة قطاعياً جنباً إلى جنب مع ما تم تحقيقه فعلاً خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

جدول رقم (٣٣)  
معدلات النمو الحقيقية للناج من القطاعات  
خلال سنوات الخطة ١٩٨١ - ١٩٨٥  
والخطة ١٩٩٠ - ١٩٨٦ (%)

القطاع	الخطة ١٩٨٥ - ١٩٨١		الخطة ١٩٩٠ - ١٩٨٦
	المخطط	الفعلي	المخطط
الزراعة	٧٠٥	٧١٠	٧٠٨
التعدين والصناعة	١٧٠٨	٤٠٩	٧٠٢
المياه والكهرباء	١٨٠٩	٩٠٦	٤٠٧
الانشاءات	١٢٠٦	٢٠٣	٤٠٠
مجموع قطاعات الانتاج السلمي	١٤٠٩	٤٠٨	٦٠٤
التجارة	١٠٠٠	٤٠٣	٤٠٠
النقل والمواصلات	١١٠١	٥٠٤	٥٠٦
الخدمات الحكومية	٣٠٥	٢٠٢	٤٠٣
الخدمات الاخرى	٩٠٠	٣٠٩	٣٠٥
مجموع قطاعات الخدمات	٨٠٤	٣٠٧	٤٠٣
الناج المحلي الاجمالي (بسرر الكلفة)	١١٠٠	٤٠٢	٥٠٠

### ٣ - البرنامج الاستثماري

لقد روعي لدى توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الاولوية المعطاة لكل قطاع وحجم النمو المستهدف له ووجود طاقات معطلة. وعليه خصص جزء كبير للمشاريع الزراعية والري بحيث استحوذ قطاع الزراعة على ١٠٪ من اجمالي الاستثمارات مقابل ٥٪ و ٧٪ على التوالي في الخطتين الخمسيتين السابقتين. كما يستحوذ قطاع الخدمات والخدمات القابلة للتسويق على حصة كبيرة. حيث خصص لقطاع الخدمات ٤٠٪ من اجمالي الاستثمارات مقابل ٢٧٪ و ٢٩٪ في الخطتين السابقتين.

ويشمل القطاع العام الحكومة المركزية والمؤسسات العامة المستقلة حيث خصص لها ٥٢٪ من اجمالي الاستثمارات. وتركز استثمارات القطاع العام في مشاريع البنية الاساسية بما في ذلك المياه ومشاريع الري والمواصلات والنقل وقطاعات الخدمات الاجتماعية.

وتشيا مع التوجه المتجدد بالتركيز على تطوير امكانات الزراعة في المملكة فقد تم التركيز بشكل خاص على المشاريع الزراعية في البرنامج الاستثماري للقطاع العام. وتركزت استثمارات القطاع العام في المشاريع الزراعية على تطوير الاراضي المرتفعة. وتعتبر الاستراتيجية استكمالاً للجهود السابقة في تطوير وادي الاردن التي تركزت في معظمها على مشاريع الري والانتاج الزراعي في البيوت البلاستيكية.

وتتضمن المشاريع الزراعية الرئيسية برنامجاً شاملاً لتطوير الزراعة المطرية في الاراضي المرتفعة وتطوير الجزء الاسفل من حوض نهر الزرقاء الذي يغطي ما مساحته ٨٢٠ ألف دونم. وتشمل مشاريع الري الرئيسية انشاء محطات تنقية وشبكات مجاري في معظم المدن الرئيسية. ويتوقع انشاء ما مجموعه ١٥ محطة خلال فترة الخطة. هذا بالإضافة الى مشروع ضخ مياه الخفية الى عمان. وتشمل مشاريع الري مناطق الغور الاوسط والاغوار الجنوبية ووادي عربة وشبكات مياه وسدود تحويلية.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة والتعدين فان الجهود تنجّه نحو الاستثمار في توسيع المدن الصناعية ومشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتسهم في تنمية وتطوير الموارد المعدنية والتعدينية. ويتم حالياً انتاج فوسفات بنوعية متدنية في بعض المناجم وكذلك تطوير منجم الشديدة الجديد في جنوب الأردن.

ويتوقع ان تميز استثمارات القطاع الخاص في قطاع الصناعة بحيث تتجاوز مبلغ ٨٨ مليون دينار خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وتركز الخطة في استراتيجيتها على توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التصديرية المكثفة للعمالة، صغير ومتوسطة الحجم وقادرة على استيعاب الفائض المتوقع من العمالة. ومن المشاريع التي تم تحديدها حتى الان مصنع المسكوبات المعدنية والصناعات الهندسية التابعة.

وتتضمن الاستثمارات في قطاع النقل انشاء و/أو التوسع في الطرق الرئيسية ورفع طاقة النقل للسكك الحديدية لنقل الانتاج الاضافي من مناجم الفوسفات. كما يتوقع ان يبدأ العمل بانشاء سكة حديد جديدة تربط بين منجم الشديدة وميناء العقبة عام ١٩٨٨ بكلفة ٨٢ مليون دينار.

ويشمل قطاع المواصلات مشاريع التوسع في الشبكات المحلية والوطنية والدولية والاستمرار في تحسين نوعية الخدمات الهاتفية والتلكسية والبريدية. كما ان الخطة ستولي اهتماما متزايدا للخدمة نقل المعلومات ضمن خدمات متكاملة تشمل خدمة نقل الصور والوثائق وخدمة النداء الشخصي.

#### ٤ - تمويل الاستثمار

ستساهم الادخارات القومية في ضوء الفرضيات التي وضعتها الخطة في تمويل ٤٦٪ من اجمالي الاستثمار وما نسبته ٣٦٪ من اجمالي الاحتياجات التمويلية بما في ذلك التغير في احتياطي البلاد من العملات الاجنبية وسداد اقساط الدين الخارجي. واذا ما اخذ بعين الاعتبار التحويلات الرسمية للحكومة المركزية والتحويلات الخاصة فان الادخارات من الدخل القومي المتاح سيساهم بما نسبته ٩٢٪ من اجمالي الاستثمار وما نسبته ٧٢٪ من اجمالي الاحتياجات التمويلية.

وتقدر قيمة الاقتراض الخارجي خلال فترة الخطة بحوالي ١٠٤٧ مليون دينار أو ما نسبته ٣٣٪ من مجمل الاستثمار أو ٢٦٪ من مجمل الاحتياجات التمويلية. ونتيجة لذلك سترتفع نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى ١٤٪ من مجمل الصادرات من السلع والخدمات في عام ١٩٩٠ .

## ثانياً: الخصائص والمشكلات والاهداف والاجراءات التنظيمية لبعض القطاعات في الخطة الخمسية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠<sup>(٢)</sup>

### ١ - قطاع الزراعة

يستمد قطاع الزراعة أهميته من كونه مصدراً رئيسياً للدخل الحوالي ٢٠٪ من السكان ولتوفير العمالة الحوالي ١٢٪ من القوى العاملة بالإضافة الى اهميته في تحقيق الامن الغذائي وتحسين الميزان التجاري.

وبالرغم من تزايد الناتج من قطاع الزراعة بشكل مستمر حيث ارتفع من حوالي ٢٤٦٦ مليون دينار للفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ الى حوالي ٤٩٠٢ مليون دينار خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ والى حوالي ٩٠٠٧ مليون دينار خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ والى حوالي ١١٢ مليون لعام ١٩٨٥ بالاسعار الجارية. فإن نسبة مساهمته في اجمالي الدخل المحلي قد تراجعت من حوالي ٩٪ خلال الخطة الثلاثية الى ٨,٦٪ خلال الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ والى ٧,٩٪ خلال الخطة الخمسية الثانية.

#### الاهداف

- ١ - المحافظة على الموارد الزراعية الأساسية وحماية البيئة الطبيعية بوقف تدهورها واستغلالها الاستغلال الاقتصادي الاسلم، واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لذلك.
- ٢ - زيادة العائد على الاستثمار الزراعي ورفع دخول المزارعين والعاملين في القطاع لتشجيع الاستثمار في الزراعة واستقرار المزارعين في مزارعهم وقراهم.
- ٣ - زيادة الدخل الحقيقي من القطاع الزراعي بمعدل نمو سنوي يبلغ ٧,٨٪ بحيث يرتفع من ٩٧ مليون دينار (معدل الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥)، إلى ما معدله ١٣٨ مليون دينار للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وذلك من خلال زيادة الانتاج.

#### السياسات والاجراءات التنظيمية

- ١ - ابلاء القطاع الزراعي أولوية متقدمة وزيادة حصته النسبية من حجم الاستثمارات الحكومية.
- ٢ - تهيئة الظروف الملائمة ووضع الحوافز الممكنة لتشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة.
- ٣ - اعتماد التنمية الريفية الشاملة كأساس للتنمية الزراعية.

- ٤ - تنظيم انتاج السلع الزراعية الرئيسية من خلال تطبيق أنماط زراعية تهدف الى الحد من الفواض، وتحقيق استقرار نسبي في الاسعار، وضمان عائدات مجزية للمزارعين.
- ٥ - استمرار توفير التمويل والتسهيلات الائتمانية المناسبة لمؤسسات الاقراض الزراعي.
- ٦ - تشجيع العمل التعاوني في الزراعة.
- ٧ - اجراء مسح شامل للأراضي الزراعية خلال فترة الحطة لتحديد المناطق البيئية الزراعية.
- ٨ - تشكيل لجنة دائمة للإيمان الزراعي.
- ٩ - تعديل قانون المؤسسة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية بحيث تناط بها مهام التنظيم والتطوير والرقابة على عمليات التسويق الزراعي.
- ١٠ - انشاء اتحاد عام للمزارعين ينشئ عنه اتحادات أو مجالس نوعية متخصصة للمنتجين لمنتج معين أو مجموعة منتجات زراعية.

## ٢ - المياه والري

تعتبر مصادر المياه في الأردن عاملا محددا للتطور الاجتماعي والاقتصادي، وقد يؤدي شح المصادر المائية وتناقص الكميات المتاحة منها الى تقنين خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لذا فإن تطوير قطاع المياه بشكل أساسا هاما لتنمية القطاعات الأخرى.

ويعاني الأردن من مشكلة محدودة مصادر المياه المتاحة. ويقدر المعدل السنوي لكمية الامطار التي تهطل على اراضي الضفة الشرقية من المملكة بحدود (٦٠٠٠) مليون متر مكعب يضاف الى ذلك حوالي (٢٠٠٠) مليون متر مكعب تهطل على الاجزاء الواقعة من الاحواض المائية خارج الاراضي الاردنية. ويفقد القسم الاكبر من هذه الامطار بفعل التبخر، وينساب قسم منها الى الوديان والانهار والسيول، بينما يتسرب القسم الباقي الى باطن الأرض لتغذية طبقات المياه الجوفية حيث سيعود جزء منها ليظهر على شكل ينابيع فوق السطح مرة أخرى. هذا وتقدر كميات المياه المتجددة سنويا للمملكة بحوالي (١٢٠٠) مليون متر مكعب بقسميها السطحي والجوفي.

### الخصائص والمشكلات

- ١ - محدودة مصادر المياه المتاحة، وتذبذبها وابتعادها عن مواقع الحاجة اليها.
- ٢ - العزوف عن مراعاة التشريعات التي تحكم استغلال المياه والتقييد بأحكامها المناسبة ونقص التشريعات لما يستجد من مشكلات.



٣ - اقتصار الدراسات التفصيلية لتقييم مصادر المياه على أحواض معينة دون تغطية كامل مساحة المملكة.

٤ - ازدياد الحاجة الى المصاريف الجوفية في الأراضي المروية.

٥ - قدم واهترأ بعض شبكات توزيع المياه في المدن الرئيسية وشبكات الري السطحي أدى الى ارتفاع الفاقد من المياه وتدني كفاءة ادارتها واستعمالها.

٦ - ارتفاع كلفة تمديدات الصرف الصحي في كثير من المناطق نظرا لطبيعتها الطبوغرافية والجيوولوجية وكذلك اقبالها الى مواقع معالجة مقبولة بيئيا واقتصاديا.

٧ - ازدياد كميات التسرب الى شبكات المجاري العامة في مواسم الامطار بشكل يؤثر على سلامة وكفاءة عمل محطات التنقية.

### الاهداف

الاستغلال الامثل لمصادر المياه المتاحة والعناية بها والحفاظة عليها بما يتجاوب مع متطلبات التطوير الاقتصادي والاجتماعي في المملكة من أجل: -

أ - توفير اقبال المياه المترتبة ومياه الصناعة الى كافة التجمعات السكانية وانشاء أنظمة الصرف الصحي لما نسبته ٦٥٪ من السكان عام ١٩٩٠ .

ب - زيادة الرقعة الزراعية المروية الى المدى الذي تسمح به مصادر المياه.

### الاجراءات التنظيمية

١ - اعتماد خطة توضح بالارقام استغلال مصادر المياه في المملكة للأغراض المختلفة حتى نهاية القرن يتم تحديثها دوريا.

٢ - المحافظة على الاحواض المائية واستغلالها بكفاءة عالية بضمن طاقاتها التوازنية من خلال أنظمة وإدارات متشدة.

٣ - التحديث المستمر لشبكات الرصد وتدريب كوادرها.

٤ - اعداد الدراسات التفصيلية لتقييم مصادر المياه كما ونوعاً واعداد أطلال الموارد المائية للمملكة.

٥ - تنمية الموارد المائية للمملكة عن طريق زيادة التخزين الجوفي والسطحي.

٦ - تحديث وتطوير شبكات المياه لتقليل الفاقد منها الى الحدود الدنيا وادارتها وتشغيلها بوسائل التكنولوجيا الحديثة.

٧ - دعم البحث العلمي التطبيقي في مجال استخدام المياه.

٨ - مراعاة أوضاع مصادر المياه عند ترخيص الصناعات المختلفة بهدف تمكينها من تطبيق

المواصفات القياسية الاردنية المقررة، والتشديد في مراقبة نوعية المياه غير المسموح بربطها في شبكات الصرف الصحي.

٩ - مراجعة مواصفات تمديدات الصرف الصحي وتوصيلاتها للحد من تسرب مياه الامطار الى الشبكة العامة.

١٠ - رصد قطاع المياه بالكوادر الفنية المتخصصة والاستمرار في تدريبها واعداد برامج التدريب المستمر.

### المشاريع

#### خلاصة مشاريع الري (بالألف دينار)

المجموع	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	مشاريع استثمارية
٨٠٩٣	-	-	١٧٠٣	٢٧٩٠	٢٦٠٠	١ - تمديد قناة الغرر الشرقية
٧٠٠٠	-	-	٢٠٠٠	٢٢٠٠	٢٨٠٠	٢ - ري الأغوار الوسطى
٨٠٠٣	٢٨٥٠	٢٢٢٦	٢٨٢٧	-	-	٣ - ري الأغوار الجنوبية
٦٣٠٠	٢٢٠٠	١٦٠٠	١٣٠٠	٩٠٠	٣٠٠	٤ - ري وادي عربة
١٥٩٥	١١٦	١٢٥	١٢٩	٤٩٧	٧٢٨	٥ - لغارة مياه الري
٥٣٠	-	-	٥٠٠	١٥	١٥	٦ - تجميع مياه العذبة
٤٥٣١	١٠٠٠	١١٢١	٩٥٠	٩٩٠	٤٧٠	٧ - الصرف الجبلي
١٥٠٠	-	٥٠٠	٧٠٨	٢٩٢	-	٨ - ري أراضي الخربة
٦٠٠٠	٣٢٠٠	١٦٠٠	١٢٠٠	-	-	٩ - تحويل الري السطحي الى الجبلي
٣٠٠٠	-	١٠٠٠	٥٦٠	٦٦١	٧٧٩	١٠ - ري القرن ووادي العرب
١٥٥٠	-	-	١٥٠٠	٢٥	٢٥	١١ - نال ابن حماد
٥٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	-	-	-	١٢ - ري الزرد والسوية
٥٣١٠٢	١٢٣٦٦	١٠٢٧٢	١٣٣٧٧	٨٣٧٠	٨٧١٧	المجموع

### ٣ - قطاع الصناعة والتعدين

شهد قطاع الصناعة نموا ملحوظا خلال العقد الماضي حيث بلغ الدخل المتأتي من هذا القطاع عام ١٩٨٥ ٢١١٠٨ مليون دينار، ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حوالي ١٩٠٣٪ في عام ١٩٨٥  
ويبلغ عدد العاملين في هذا القطاع حوالي ٦٠٠٠٠٠ عامل حيث يشكلون ١٠٪

من مجموع القوى العاملة في الأردن.

### الخصائص والمشكلات

- ١ - ضعف الترابط بين قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى لا سيما القطاع الزراعي الأمر الذي أدى إلى تخلف الصناعات الغذائية عن باقي القطاعات الأخرى.
- ٢ - ضعف الترابط القائم بين الصناعات المختلفة.
- ٣ - استمرار اعتماد الصناعات التحويلية بشكل رئيسي على المواد الوسيطة والحامات المستوردة من الخارج.
- ٤ - ضعف الاستعداد في مجال توفير الأيدي العاملة الفنية وإيجاد الميكانيكية اللازمة لتدفق الكوادر إلى القطاعات الصناعية التي تحتاج إليها.
- ٥ - ضعف القدرات والخبرات المحلية في مجالات التسويق وتقييم المشاريع وإدارة المشاريع الصناعية وفق الطرق العلمية الحديثة.
- ٦ - النقص في المعلومات الإحصائية المتوفرة والمتعلقة بالقطاع الصناعي.
- ٧ - ضعف قدرة الأجهزة الوطنية على إعداد وتطوير دراسات الجدوى للمشاريع الصناعية الكبرى وعدم الاشتراك الفعلي لهذه الأجهزة مع المستثمرين الأجانب الذين يقومون بأعداد هذه الدراسات.
- ٨ - ضيق السوق المحلي المتاح.
- ٩ - تدني قيمة الصادرات الصناعية نتيجة لضعف التكامل والتنسيق على المستوى العربي.
- ١٠ - ضعف وسائل تشجيع الصادرات والتأمين عليها، وضعف الإشراف على تسويق وترويج المنتجات الأردنية في الأسواق الخارجية.
- ١١ - ارتفاع كلفة المستلزمات والخدمات المحلية المقدمة للصناعة مثل الطاقة.
- ١٢ - تركيز معظم الاستثمارات الصناعية في منطقة محافظة العاصمة.
- ١٣ - عدم وجود قانون للصناعة.

### الأهداف

- ١ - زيادة فرص الاستخدام في القطاع الصناعي بحوالي ١٢٦٠٠ فرصة عمل.
- ٢ - زيادة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية بتشجيع التصدير وتخفيض الاستيراد.
- ٣ - زيادة القيمة المضافة ومراحل التصنيع المحلي بهدف زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

- ٤ - تشجيع نقل وتطبيق التكنولوجيا المتطورة حيث كان ذلك ضروريا وممكنا.
  - ٥ - التنسيق بين الصناعات القائمة خاصة في مجالات التسويق والتدريب والابحاث والصيانة والنقل.
  - ٦ - تقنين الاستيراد من السلع المماثلة للمنتجات المحلية وتوفير الحماية لهياكل السبل الممكنة.
  - ٧ - توليق العلاقات التجارية العربية وتشجيع انشاء المشاريع العربية المشتركة وتوسيع مجالات الاستثمار العربي والاجنبي في الأردن.
  - ٨ - رفع مستوى جودة الانتاج المحلي والعمل بكل السبل على تخفيض التكاليف الصناعية وذلك باستغلال الطاقات المتاحة.
  - ٩ - زيادة فعالية الأنشطة والاجهزة التسويقية في المصانع المحلية على مستوى الاسواق الداخلية والتصديرية.
  - ١٠ - تشجيع اقامة الصناعات المتوسطة والصغيرة والعائلية التي تتناسب مع البيئة المحلية لمناطق المملكة.
- الاجراءات التنظيمية**
- ١ - اعداد الدراسات الاستثمارية الدورية التي توصي بالمشاريع الصناعية ذات الاولوية لدراسة تنفيذها من قبل المستثمرين في القطاع الخاص.
  - ٢ - انشاء مدن صناعية وتوزيعها على المناطق الجغرافية المناسبة في المملكة وتجهيزها بالخدمات اللازمة.
  - ٣ - التنسيق مع الجهات المعنية لتحديد مناطق صناعية مناسبة وقرية من الخدمات.
  - ٤ - تمويل الصادرات الصناعية ومنح الحوافز والتسهيلات الائتمانية لتحقيق هذه الغاية.
  - ٥ - انشاء مؤسسة حكومية لضمان الصادرات ضد الاخطار غير التجارية.
  - ٦ - وضع التشريعات اللازمة لحماية المنتجات المحلية.
  - ٧ - اعفاء المواد الاولى والوسيلة وقطع الغيار اللازمة للصناعات المحلية من الرسوم الجمركية باستثناء المواد التي يوجد لها مثيل محلي.
  - ٨ - وضع قانون للصناعة يراكب المتغيرات المستجدة وينظم عملية اقامة المشاريع الصناعية.
  - ٩ - اعداد المواصفات القياسية للسلع والمنتجات المحلية منها والمستوردة.
  - ١٠ - وضع نظام موحد لحاسبة التكاليف الصناعية لتطبيقه من قبل المؤسسات الصناعية.

- ١١ - تنظيم برامج تدريبية في حقول الادارة الصناعية، التسويق، ورفع مستوى الانتاجية.
- ١٢ - تقوية الاجهزة الحكومية لتصبح قادرة على تقييم دراسات الجدوى.
- ١٣ - تشجيع اقامة الصناعات التي تعمل على تحقيق درجة اعلى من التكامل والترابط بين قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى خاصة الزراعة والانشاءات.
- ١٤ - تطوير المعلومات الصناعية في دوائر الاحصاءات العامة.
- ١٥ - تنظيم نقل التكنولوجيا الصناعية وتسجيل عقود التراخيص الصناعية، وتطوير قسم تسجيل براءات الاختراع وفحصها وتمديدتها.
- ١٦ - توجيه التعليم المهني لخدمة الصناعات المحلية.
- ١٧ - اعتماد نظام تصاعدي للرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة والمماثلة للانتاج المحلي ليتناسب طرديا مع نسبة التصنيع المحلية.
- ١٨ - تجهيز المصانع الكبيرة والمتوسطة بمختبرات مراقبة الجودة والسيطرة النوعية.
- ١٩ - توجيه وسائل الاعلام المحلية للتركيز على توعية المواطن لشراء المنتجات الاردنية.
- ٢٠ - تنظيم مهنة تدقيق الحسابات.

## ٤ - الطاقة والثروة المعدنية

### أ - الثروة المعدنية:

الأردن من البلدان التي تفتقر الى مصادر محلية للطاقة قابلة للاستغلال بشكل تجاري وبالوسائل التكنولوجية المعروفة، وموارده المعدنية محدودة نسبيا باستثناء الفوسفات والبوتاس واملاح البحر الميت والصخر الزيتي والجبس والرمل الزجاجي وخامات الاسمنت ومواد البناء والرخام وبعض الصخور الصناعية بالاضافة لخامات النحاس والمنغنيز المتواجدة في وادي عربة والغير مستغلة للآن بسبب تدني أسعار هذين المعدنين في الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من قلة هذه الموارد فانها تشكل دعامة رئيسية في الاقتصاد الوطني كما أن الحكومة في الخطط التنموية السابقة قد أولت موضوع التحري والتنقيب عن الموارد الطبيعية وتميئتها بما في ذلك التنقيب عن البترول والغاز عناية خاصة لادراكها لأهمية هذا القطاع وانعكاساته على الدخل القومي، ومن هذا المنطلق فقد بلغت معدلات الزيادة في الانفاق السنوي على الدراسات الخاصة بالموارد الطبيعية والبحث والتحري عن المعادن

والبترول خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ حوالي ٨٩٪ سنوياً.

### الخصائص والمشكلات

- ١ - ندرة الخبرات الوطنية الضرورية لتنفيذ بعض المشاريع لا سيما في مجال التنقيب عن البترول.
- ٢ - ضعف وسائل الاتصال وصعوبة الحركة اثناء تنفيذ مشاريع التعدين بسبب الطبيعة الصحراوية للمناطق التي تتم فيها هذه المشاريع.
- ٣ - عدم مرونة الأنظمة المالية وأنظمة اللوازم المطبقة في العمل، الأمر الذي يتسبب في بطء واعاقة اجراءات التنفيذ.
- ٤ - عدم توفر الحوافز التي تساعد على استقطاب الخبرات الوطنية للعمل في المشاريع في المناطق النائية.
- ٥ - وجود هوة بين الأجهزة المعنية بالتنفيذ واجهزة الرقابة المالية، وعدم تفهم الاخيرة لمتطلبات المشاريع والعلم الميداني وأهمية سرعة التنفيذ.

### الاهداف

- ١ - تكثيف عمليات التحري والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في مختلف مناطق المملكة مع التركيز على تطوير حقول حمزة واستغلاله.
- ٢ - الاستمرار في السعي لتأمين مصادر وطنية بديلة للطاقة لما في ذلك دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للصخر الزيتي والبحث والتنقيب عن مصادر الطاقة الحرارية الجوفية.
- ٣ - تدريب وتطوير الكوادر الفنية اللازمة لعمليات التحري والتنقيب عن مصادر الطاقة والثروات المعدنية.
- ٤ - استقطاب اهتمام الشركات العالمية في عمليات التحري والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في اراضي المملكة.
- ٥ - تكثيف عمليات التحري والتنقيب عن المعادن والصخور الصناعية في اراضي المملكة لا سيما تلك التي تحتاجها الصناعة الوطنية كالكبريت.
- ٦ - التركيز على استغلال الخامات المكتشفة لسد احتياجات الصناعة الوطنية والتصدير ايضاً كالفلسبار والربولي والثرافرين.

## الاجراءات التنظيمية

- ١ - تطوير نظام الحوافز يساعد على استقطاب الكفاءات المدربة والاحتفاظ بها خاصة تلك العاملة في المناطق الصحراوية والنائية.
- ٢ - اعادة النظر في قانون المصادر الطبيعية على ضوء التغيرات التي طرأت على مهام سلطة المصادر الطبيعية بعد احداث سلطة المياه.
- ٣ - اعداد نظام خاص بشؤون البترول يحدد المبادئ والأسس الواجب اعتمادها في بناء العلاقة مع الشركات الأجنبية التي تبدي اهتماما في القيام بعمليات التنقيب عن البترول في الأردن.

## خلاصة مشاريع الموارد الطبيعية

(بالالف دينار)

المجموع	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	مشاريع استملية
٤٣٠٩٨	٧٥٢٠	٧٥٩٠	٨٨٤٠	٧٠٠٠	١٢١٤٨	١ - التنقيب عن البترول
٢٧٢٠	٧٠٠	٨٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٦٢٠	٢ - دراسات الصخر الزيتي
١٨٠٠	٥٠	١٢٥	١٢٥	١٠٠٠	٥٠٠	٣ - التنقيب عن مصادر الطاقة الحرارية الجوفية
٧٧٢	١٢٥	١٢٥	١٥٠	٢٠٠	١٧٢	٤ - انحرافات العامة
٥٦٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٦٨	٥ - المسح الجيولوجي العام
٧٠٥	١١٥	١١٤	١٢٠	١٥٦	٢٠٠	٦ - رصد الزلازل
٢٣٧	٢٥	٢٥	٢٥	٤٠	١٢٢	٧ - دراسات الهندسة الجيولوجية للمدن والمرافق العامة
٢٢٥٠	٢٥٠	١٠٥٠	٥٥٠	٣٥٠	٥٠	٨ - للمعهد العربي لتدريب الأطر المتوسطة لقطاع التعدين
٥٢١٥٠	٨٨٨٥	٩٩٢٩	١٠٢١٠	٩١٤٦	١٣٩٨٠	المجموع

## ب - الطاقة

شهد الأردن خلال خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ - ١٩٨٥ تطورا في القطاع حيث بلغ النمو في الطلب على الطاقة حوالي ٩٪ سنويا، وذلك نتيجة انجاز معظم المشاريع الواردة في الخطة لهذا القطاع، وحقق الدخل من قطاع الكهرباء خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ نموا ملحوظا بلغ ١٣٠١٪ سنويا حيث ارتفعت القيمة المضافة من حوالي ١٥٠٤ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى حوالي ٢٨٥٥ مليون دينار عام ١٩٨٥، ونظرا لما حققه الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ من معدلات نمو مماثلة فان الاهمية النسبية لقطاع الكهرباء في الناتج المحلي الاجمالي بقيت ثابتة تقريبا طيلة هذه الفترة.

اما فيما يتعلق بالقيمة المضافة في مجال تكرير البترول فان نمو هذه القيمة قد سجل ما معدله ١٢٠٢٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، حيث ارتفع من ١٥٠٩ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى ٢٦٠٣ مليون دينار عام ١٩٨٣ ثم الى ٢٨٠٣ مليون دينار مقداراً لعام ١٩٨٥ ، هذا وقد ارتفعت الأهمية النسبية لدخل المصفاة من حوالي ١٠٥٪ مقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٠ الى حوالي ١٠٨٪ لعام ١٩٨٤ .

ولقد تطور نمط استهلاك الكهرباء وتوزيع ذلك الاستهلاك على كافة القطاعات المستهلكة بشكل يواكب تطور القطاعات الاقتصادية في المملكة. فنلاحظ ازدياد حصة استهلاك الصناعة سنة بعد أخرى بشكل اكبر من استهلاك باقي القطاعات. وتأتي الصناعة كأكبر مستهلك للكهرباء يليها القطاع المنزلي ثم القطاع التجاري وباقي القطاعات.

### الخصائص والمشكلات

- ١ - اعتماد الأردن الكلي على النفط المستورد لتأمين احتياجاته من الطاقة بحيث تجاوز المستوردات منه قيمة جميع الصادرات الوطنية في المعدل خلال فترة الخطة الخمسية ١٩٨١ - ١٩٨٥ .
- ٢ - طول الفترة اللازمة لتنفيذ بعض مشاريع القطاع وخاصة مشاريع توليد الطاقة الكهربائية مما يؤدي الى استمرار الانفاق على تلك المشاريع لأكثر من خطة خمسية.
- ٣ - ضخامة حجم الاستثمار في مشاريع القطاع الرئيسية.
- ٤ - ندرة الأطر الفنية المحلية المتخصصة والمؤهلة في بعض نشاطات القطاع.
- ٥ - عدم توفر مراكز تدريب توعية متطورة ومتخصصة وذات مستوى متقدم لرفع كفاءة الجهاء الفني وتدريب أطر جديدة.
- ٦ - الاعتماد بشكل كبير على المستشارين والمتعهدين الأجانب في تصميم وتنفيذ المشاريع وذلك بسبب التأخر في نقل المعرفة ووجود صعوبات في بعض الأحيان تعيق استحصال نقل المعرفة والتكنولوجيا.
- ٧ - عدم خضوع الفنيين الكهربائيين العاملين في القطاع الخاص ولا سيما في التمديدات الكهربائية الى تصنيفات فنية محددة.
- ٨ - عدم وجود مخططات تنظيمية لكثير من القرى مما يعيق اقبال الكهرباء اليها بشكل منظم.



٩ - ضعف شبكات التوزيع الكهربائية في بعض المناطق مما يؤدي الى ضعف الجهد الكهربائي.

١٠ - عدم توفر ربط كهربائي مع الأنظمة الكهربائية المجاورة يعتمد عليه وقت الحاجة.

١١ - الاسراف في استعمال الطاقة عند بعض فئات المستهلكين.

١٢ - قلة وسائل النقل الجماعية والكبيرة مما يؤدي الى زيادة استهلاك الطاقة في قطاع النقل.

١٣ - عدم وجود تشريعات ومواصفات قياسية أردنية تحكم تصنيع أجهزة ومعدات الطاقة ومواد العزل الحراري واستخداماته في البناء مما أثر على مستوى الصناعة الوطنية في هذا المجال وأفاق تحقيق الوفرة المنشود في استهلاك الطاقة.

١٤ - عدم التوافق بين الارتفاع العالمي لأسعار الطاقة والارتفاع المحلي لها مما اضطر الدولة لدعم هذه الأسعار وبالتالي لم تعكس الأسعار المحلية للطاقة التكاليف الفعلية الا ان الحكومة بنت سياسة تسعير تعتمد على إلغاء الدعم تدريجيا ليعكس سعر الكلفة.

### الأهداف

١ - تنوع مصادر الطاقة والتركيز على تطوير مصادر محلية لها وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية لتسخين المياه للأغراض المنزلية والصناعة والعمل على تميمها.

٢ - المحافظة على استمرارية التيار الكهربائي باقل تكلفة ممكنة وزيادة استطاعة التوليد لمواجهة الأحمال الكهربائية وابعال الكهرباء الى كامل سكان الريف.

٣ - اعداد وتنفيذ برنامج وطني لترشيد استهلاك الطاقة في كافة القطاعات الاقتصادية بقصد الحد من هدرها.

٤ - العمل على تحقيق الربط الكهربائي مع الأقطار العربية المجاورة وإقامة مشاريع توليد مشتركة.

٥ - دعم ومشاركة الجهود العربية لإنشاء اتحاد منتجي وموزعي الطاقة الكهربائية عن طريق انشاء شركة عربية لهذه الغاية.

٦ - تدريب وتطوير الكفاءات المحلية في جميع مجالات الطاقة.

### الاجراءات التنظيمية

١ - الاستمرار في تطبيق سياسات تسعير واقعية بحيث تعكس الكلفة الفعلية وتساعد على ترشيد استهلاك الطاقة بما في ذلك تطبيق تعريفات تحقق موارد ذاتية

للمؤسسات القطاع تمكنها من المساهمة في تمويل مشاريعها الائتمانية وازداد الاعتماد على التمويل الاجنبي.

٢ - الاستمرار في اصدار المواصفات القياسية للموارد والتنظيمات لأعمال التمديدات الكهربائية الداخلية واصدار نظام يحكم عمل الفنيين الكهربائيين العاملين في هذا المجال وابعاد الهيكلية القادرة على مراقبة المواصفات والتنظيمات وأمال الفنيين بما في ذلك اصدار شهادات التحويل لهم.

٣ - اصدار مواصفات قياسية للأجهزة والمعدات والتشريعات اللازمة لترشيد استهلاك الطاقة وحسن استخدامها وتطوير الصناعة الوطنية في هذا المجال.

٤ - تشكيل لجنة وطنية للطاقة النووية والوقاية من الاشعاعات النووية.

### خلاصة مشاريع الطاقة الصناعية

(بالألف دينار)

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	المجموع
مشاريع استثمارية					
٢٠٥٠	٤١٠٠	٥٨٥٠	٢٣٠٠	١٧٠٠	١٦٠٠٠
٩٠	١٦٠	٢٩٥	٢٣٥	٢٢٠	١٠٠٠
٢٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	٣٠٠	-	٣٠٠٠
٥٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	٥٠٠	-	٢٧٥٠
الصناعية في الضفة					
٢٨٤٠	٦٠١٠	٨٦٤٥	٢٢٣٥	١٩٢٠	٢٢٧٥٠
مجموع الاستثمار					
مشاريع أخرى					
١٥٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٧٥٠
٢٩٩٠	٦١١٠	٨٧٤٥	٢٥٣٥	٢١٢٠	٢٣٥٠٠
٥ - تخطيط الطاقة (دراسات)					
المجموع العام					

### مصادر تمويل مشاريع الطاقة الصناعية

(بالألف دينار)

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	المجموع
-	-	٤٠	٣٠	٢٠	٩٠
٢٠٥٠	٤١٠٠	٥٨٥٠	٢٣٠٠	١٧٠٠	١٦٠٠٠
٢٤٠	٢٦٠	٣٥٥	٤٠٥	٤٠٠	١٦٦٠
٧٠٠	١٧٥٠	٢٥٠٠	٨٠٠	-	٥٧٥٠
٢٩٩٠	٦١١٠	٨٧٤٥	٢٥٣٥	٢١٢٠	٢٣٥٠٠
١ - موازنة عامة					
٢ - تمويل ذاتي					
٣ - مساعدات					
٤ - قطاع خاص					
المجموع					

## ٥ - القوى العاملة والعمل

اثرت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها دول المنطقة ومنها الأردن خلال الفترة الماضية على سوق العمل الأردني بشكل عام وعلى هيكل وخصائص وتوزيع القوى العاملة الأردنية بشكل خاص، حيث تحول الأردن من حالة شبه التشغيل الكامل في نهاية السبعينات الى بلد يشكو من فائض في بعض التخصصات التعليمية والفئات المهنية. ولهذا جاء هدف خلق فرص عمل جديدة للباحثين عن عمل من بين اهم اهداف الخطة الخمسية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

وقد حظي موضوع التوازن بين عنصري العرض والطلب على القوى العاملة خلال سنوات الخطة على أهمية خاصة من قبل المسؤولين والمخططين، حيث تم حشد الموارد الاستثمارية بهدف تحقيق الحد الاقصى من الاستخدام.

### الخصائص والمشكلات:

١ - تراجع بعض الفعاليات الاقتصادية بشكل خاص، وتباطؤ النمو الاقتصادي بشكل عام ادى الى التأثير على قطاع القوى العاملة والانتقال من وضع شبه التشغيل الكامل الذي ساد الأردن في نهاية السبعينات، الى ظهور بواذر بطالة في سوق العمل المحلي في الثمانينات.

٢ - بقاء معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل متدنيا بالرغم من ارتفاعه الطفيف فهو في حدود ٢١٪ من اجمالي السكان.

٣ - تباطؤ معدلات هجرة العمال الأردنيين للخارج، مع ظهور بواذر هجرة عائدة للقوى العاملة الأردنية خلال السنوات الاخيرة من الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

٤ - ارتفاع عدد القوى العاملة الوافدة الى سوق العمل المحلي.

٥ - وجود نقص كمي ونوعي في القوى العاملة الأردنية من مستويات العمل الاساسية (العمال المهرة ومحدودي المهارات)، بينما يوجد فائض من مستويات العمل العليا وبعض مجالات مستويات العمل الاساسية.

٦ - ارتفاع نسبة عاطلين من مخرجات النظام التعليمي العام (الاكاديمي).

٧ - ضعف التنسيق على المستوى المؤسسي بين الجهات المعنية ببرامج الاعداد والتدريب المهني، وكذلك ضعف مشاركة المؤسسات الاهلية والقطاعات في اعداد القوى العاملة وتدريبها.

٨ - بروز الحاجة الى تطوير تشريعات العمل والضمان الاجتماعي والتدريب المهني لتنسجم والتطورات الاقتصادية والاجتماعية وبما يتلائم والخبرات المكتسبة في هذا المجال.

٩ - استمرار النقص في بعض البيانات والمعلومات الاحصائية والدراسات المتعلقة بسوق العمل نتيجة عدم استخدام الحاسوب في هذا المجال.

### الاهداف

١ - بلورة سياسات واضحة فيما يتعلق بالهجرة الوافدة تنسجم بمرونة التطبيق وتتجاوب مع التطورات والمستجدات التي تطرأ على سوق العمل وتستهدف بالدرجة الأولى احدث التوازن في سوق العمل وتوفير المزيد من فرص العمل للعمال الأردنيين لاحتلالهم محل العمالة الوافدة كما وتستهدف تنظيم هجرة الأردنيين للعمل في الخارج.

٢ - توسيع نطاق التدريب المهني افقيا وعموديا ليشمل مختلف التخصصات المهنية.

٣ - زيادة مشاركة المؤسسات الأهلية والنقابات في اعداد القوى العاملة وتدريبها والتنسيق على المستوى المؤسسي بين الجهات المعنية ببرامج الاعداد والتدريب المهني.

٤ - تطبيق نظام وطني شامل لتصنيف المهن وتوصيفها وتحديد مستويات العمل المهني للعمال.

٥ - وضع نظام احصاء وطني شامل لاحصاءات العمل من اجل الاستفادة منه في التخطيط لقطاع القوى البشرية والاستخدام.

### الاجراءات التنظيمية:

١ - دعم وزارة العمل واجهزتها وبالذات مكاتب الاستخدام وتفتيش العمل، وادخال استعمال الحاسوب بفرض بناء نظام معلومات شامل لاحصاءات العمل يوفر البيانات والاحصاءات اللازمة ويحدثها باستمرار لخدمة مختلف الجهات ذات العلاقة، مما يساعد على تطبيق سياسات الاستخدام بمرونة في مجال تشغيل العمالة الاردنية والوافدة.

٢ - تخفيف حدة البطالة المتوقعة عن طريق اتباع السياسات الاقتصادية.

٣ - العمل على تطوير معاهد الثقافة العمالية في مجال الخدمات التي تقدمها للعمال.

٤ - اجراء الاتصالات مع المنظمات العربية والدولية فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للقوى

العاملة في مجالات العمل والضمان الاجتماعي والتدريب المهني.

٥ - انشاء مراكز جديدة للتدريب المهني وتوسيع المراكز القائمة وتعميم خدماتها لتغطي تخصصات جديدة، وتشمل كافة المناطق وتوفير التسهيلات اللازمة للتوسع في برامج التدريب.

٦ - التعاون مع الجهات المعنية وبخاصة وزارتي التربية والتعليم والزراعة لتعميم خدمات التدريب المهني على القطاع الزراعي وقطاع الخدمات كالصحة والفندقة والنقل وغيرها، وتطوير البرامج والمواد والاساليب التعليمية التدريبية في مختلف التخصصات.

٧ - العمل على تطوير دور مؤسسة التدريب المهني في مجال الارشاد الصناعي ضمن اطار العمل الذي تتولاه وزارة الصناعة والتجارة وبالتعاون معها.

٨ - العمل على تطوير معهد السلامة والصحة المهنية لتوفير التدريب وتقديم الخدمات الاستشارية والارشادات اللازمة في هذا المجال.

٩ - اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير كافة البيانات الاحصائية المتعلقة بالمشمولين بالضمان الاجتماعي للاستفادة منها في اتخاذ القرارات والتخطيط ودراسات القوى العاملة.

## ٦ - التربية والتعليم

شهد الأردن في الفترة الماضية تطوراً ملموساً في مجال التربية والتعليم، فارتفع عدد الطلبة من ٢٤٠٠٣ الفا عام ١٩٥٥ الى ٨٦٣٠٩ الفا عام ١٩٨٤ / ١٩٨٥ ، كما ازداد عدد المعلمين من ٦٧٨٨ معلماً ومعلمة عام ١٩٥٥ الى ٣٤١١٩ معلماً ومعلمة عام ١٩٨٤ / ١٩٨٥ وبلغت نسبة التحاق طلبة المرحلة الابتدائية (فئة السن ١٥ - ١٧) نحو ٦٨,٢٪ والعالي (فئة السن ١٨ - ٢٣) نحو ٢٢٪ عام ١٩٨٤ . وخلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٤ انخفض معدل الطلبة لكل مدرس من ٣٥ طالباً الى ٣٢ طالباً في المرحلة الابتدائية، ومن ٢٣ طالباً الى ٢٠ طالباً في المرحلة الثانوية، في حين بقي معدل عدد الطلبة لكل مدرس ثابتاً ٢١ طالباً في المرحلة الاعنادية.

## الخصائص والمشكلات

١ - ارتفاع نسب الرسوب والتسرب.

٢ - عزوف الذكور عن الالتحاق بمهنة التعليم وارتفاع اعداد المعلمين المتسربين من جهة أخرى لأسباب معنوية ومادية ومهنية واجتماعية.

- ٣ - النقص في اعداد المعلمين المؤهلين في المرحلة الثانوية الأكاديمية والمهنية.
- ٤ - قصور بعض المناهج والكتب المدرسية عن ربط المبادئ والنظريات والقوانين بالتطبيقات والمواقف العملية واليومية.
- ٥ - ضعف التركيز على المهارات العقلية المتنوعة، بحيث ينتقل الاهتمام من الحفظ والاستيعاب والتذكر الى التحليل والتركيب والتقويم والتجريب.
- ٦ - الحاجة الى تنظيم العلاقات والصلات بين مناهج المواد المختلفة لازالة ما قد يوجد من التكرار الأفتي والمعمودي، والعمل على ترابط هذه المناهج وتوجهها نحو منطق المنهج المتداخل Inter - disciplinary
- ٧ - وجود بعض الاكتظاظ في المعلومات في عدد من المناهج والكتب الدراسية.
- ٨ - قلة استخدام المختبرات والمكتبات المدرسية مما يؤثر على العملية التربوية.
- ٩ - ارتفاع عدد الأبنية المدرسية المستأجرة غير الملائمة للتدريس.
- ١٠ - افتقار الكثير من المدارس للمرافق المختلفة من مختبرات ومكتبات وقاعات وساحات وملاعب ودورات مياه واسوار.

#### الاهداف

- ١ - رفع نسبة الالتحاق بالتعليم الإلزامي من ٩٠٪ الى ٩٤٪.
- ٢ - الحد من الاهدار التربوي المتمثل في الرسوب والتسرب من خلال تحسين نوعية التعليم، بحيث تقل نسبة التسرب عن ٣٠١٩٪ ونسبة الرسوب عن ٥٠٦٥٪.
- ٣ - توفير الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين.
- ٤ - رفع نسبة المعلمين المؤهلين مسلكيا للتدريس في المرحلة الثانوية الى ٥٠٪ واستكمال تأهيل المشرفين التربويين.
- ٥ - اعادة بناء الخطط الدراسية والمناهج والكتب المدرسية في مختلف مراحل التعليم الذاتي والتعليم المستمر.
- ٦ - استخدام منهج البحث العلمي في مختلف عمليات التطوير وتأكيد اهمية التجريب واختبار الافكار والنظريات وأساليب التعلم المختلفة.
- ٧ - اعتماد الدراسات العلمية التطبيقية والدراسات المقارنة في تطوير المناهج والمتعلقة بحاجات المجتمع الاردني والمفاهيم الأساسية للعلوم المختلفة وخصائص نمو الطلبة الأردنيين.
- ٨ - تنظيم العلاقات والصلات بين مناهج المواد المختلفة لازالة ما قد يوجد من التكرار

الأقضي والممودي مع المحافظة على ترابط هذه المناهج وتوجيهها نحو منطق المنهج المتداخل.

٩ - خفض نسبة الأبنية المستأجرة في المرحلة الالزامية الى ٣٥٪.

١٠ - توفير الأبنية الملائمة لاستيعاب الزبادات السنوية في اعداد الطلبة.

#### الاجراءات التنظيمية

١ - فتح مدارس في التجمعات السكانية التي يتوفر فيها عشرة طلاب أو أكثر.

٢ - تنظيم التشريعات المتعلقة بالزامية التعليم ومعالجة الاهدار الناتج عن التسرب.

٣ - تقديم خدمات الفحص الطبي لمختلف الطلبة.

٤ - تشجيع القطاع الخاص على فتح المدارس في مختلف المناطق السكانية.

٥ - تصميم برامج قوية لتحسين المستوى التحصيلي للطلبة.

٦ - تدعيم الاجهزة العاملة في اقسام رياض الاطفال لتتمكن من الاشراف الاداري

والفني على رياض الاطفال وتشجيع الهيئات والمؤسسات على انشاء رياض اطفال

جديدة في المناطق التي لا تتوفر فيها مثل هذه الرياض.

٧ - وضع برامج لاياد المعلمين الى الجامعات الأردنية لدراسة دبلوم أو ماجستير التربية.

٨ - تطوير البرامج الحالية لاعداد معلمي المرحلة الالزامية في الجامعات الاردنية.

٩ - تنظيم برامج تنمية كفاءات الفنيين في مجالات الحاسب الالي وتقنيات التعليم.

١٠ - اعادة تنظيم بنية التعليم الثانوي بحيث يتحقق التكامل بين التعليم الاكاديمي

والتعليم المهني ما امكن بحيث يدرس الطالب مجموعة من المواد الاكاديمية والمواد

المهنية معا، مع مراعاة صلة التعليم بالعمل المنتج وخطط التنمية، تمهيدا لاعداد

الخطط الدراسية والمناهج والكتب المدرسية في ضوء ذلك.

١١ - تطوير الخطط الدراسية لصفوف المرحلة الالزامية، وبناء مناهج هذه المرحلة وفق

الخطط العريضة الجديدة المقررة لتطوير التعليم الالزامي.

١٢ - اعداد نماذج من الاختبارات المدرسية والامتحانات العامة التي تقيس بشكل متوازن

مجموعة المعارف والمهارات العقلية العليا والمهارات العملية، استخدام هذه النماذج

في تقييم تحصيل الطلبة في الامتحانات المدرسية والامتحانات العامة والعمل على

تقنينها.

١٣ - التوسع في انتاج برامج تلفزيونية واذاعية تتكامل مع النشاطات المنهجية للمساعدة

على تحقيق اهداف المنهج بحيث تسهم هذه البرامج في مساعدة الطلبة على

#### التعليم الذاتي.

١٤ - العمل على تشكيل هيئة أو مؤسسة وطنية تشرف على تخطيط وتنفيذ الأبنية

المدرسية.

١٥ - العمل على تخصيص قطع اراضي لاقامة الأبنية المدرسية في مشاريع الاسكان

المختلفة بالتعاون مع مؤسسة الاسكان ووزارة الشؤون البلدية والقروية.

١٦ - التوسع في انشاء الأبنية المدرسية والمرافق اللازمة للنشاطات التربوية لختلف مراحل

التعليم ومراعاة التوزيع الجغرافي لهذه الأبنية.

#### ٧ - التعليم العالي

انشتت وزارة التعليم العالي في الأردن بتاريخ ١٩٨٥/٤/٤ ، لتتولى ومجلس

التعليم العالي تنفيذ سياسة الحكومة التربوية والثقافية والتعليمية والعلمية في نطاق

مؤسسات التعليم العالي، ولتمارس مهامها وصلاحياتها لتحقيق اهداف التعليم العالي

المختص عليها في المادة (٣) من قانون التعليم العالي رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥ .

- بلغ عدد طلبة مستوى الدكتوراه في قسم اللغة العربية وادابها في كلية الاداب/

الجامعة الأردنية ١١ طالبا في العام الدراسي ١٩٨٤ / ١٩٨٥ .

- يبين الجدول التالي التوزيع النسبي لأعضاء الهيئات التدريسية المتفرغين في كليات

المجتمع الاردنية حسب المؤهل العلمي والسلطة المشرفة في العام الدراسي ١٩٨٤ /

١٩٨٥ .

المجموع الكلية	كليات خاصة	وكالة الفتوح الدولية	وزارات وديارات أخرى	وزارة التربية والتعليم	السلطة المشرفة المؤهل العلمي
٣١٥	١	٣	٨	٤١٥	دكتورة
١٤	١٢	١٤١٤	١٥١٥	١٥١٥	ماجستير
١٤١٥	١٠١٥	٧	١	٢٢	دبلوم عالي
٥٨١٥	٧١٥	٤٩١٥	٣٨١٥	٥٢	بكالوريوس
٩	٤١٥	٢٣	٣٦	٦	دبلوم متوسط
١١٥	١١٥	٣	١	-	توجيهي
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع



## الخصائص والمشكلات

- ١ - اعتماد معيار التحصيل في امتحان الدراسة الثانوية العامة معيارا أساسيا للقبول في الجامعات وفي تخصصات دون غيرها مما أدى إلى أن يتركز قبول أفضل الطلبة تحصيليا في تخصصات معينة.
- ٢ - ضعف الإرشاد والتوجيه للطلبة الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.
- ٣ - ارتفاع نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس عن المعدلات المقبولة.
- ٤ - ضعف الأقبال على البحث العلمي وخاصة ما اتصل منه بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد الحلول التطبيقية لمشكلاتها.
- ٥ - التعليم الجامعي محصور حاليا في المؤسسات الرسمية، أما كليات المجتمع فمنها مؤسسات عامة ومنها مؤسسات خاصة.
- ٦ - ضعف التنسيق بين كليات المجتمع والمعاهد فيما بينها، وغياب التنسيق بينها وبين الجامعات.
- ٧ - توقف فرص التعليم العالي في الأردن أمام خريجي كليات المجتمع عند الامتحان العام (الشامل) لكليات المجتمع.
- ٨ - عدم الموائمة بين حاجات سوق العمل، وفرص الاختصاصات المتاحة في كليات المجتمع.
- ٩ - انخفاض أهلية الأبنية والأجهزة والمرافق اللازمة لأنشطة كلية المجتمع.

## الاهداف

- ١ - مواصلة عملية تطوير التعليم العالي ليواكب التقدم العلمي والمعرفي، ويغنيه ويلبي حاجات المجتمع.
- ٢ - تطوير اسس تقويم مؤسسات التعليم العالي وبرامجها المختلفة.
- ٣ - تنظيم عملية الالتحاق بالتعليم العالي في ضوء دراسة احتياجات المجتمع من القوى العاملة في مختلف المهن والاعمال ولا سيما متطلبات خطط التنمية.
- ٤ - زيادة فرص التعليم العالي في الأردن وتنويعها.
- ٥ - توثيق الصلات بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المختلفة.
- ٦ - تقديم التوجيه والإرشاد لطلبة التعليم العالي.
- ٧ - تعميق البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.
- ٨ - تنمية كفاءات المدرسين العاملين في كليات المجتمع.

- ٩ - تطوير البرامج والخطط والمناهج الدراسية لـ مختلف تخصصات كليات المجتمع.
- الاجراءات التنظيمية**
- ١ - القيام بدراسات وبحوث في المجالات ذات العلاقة بالتعليم العالي لغايات تطويره ورفع مستواه.
- ٢ - انشاء بنك معلومات التعليم العالي لغايات حفظ المعلومات وتخزينها واسترجاعها والافادة منها.
- ٣ - توفير أدوات البحث العلمي من قوى بشرية مؤهلة ومرافق وتجهيزات ومخصصات مالية لاجراء البحوث العلمية الهادفة، والتقوم الدوري لهذه البحوث.
- ٤ - إتاحة الفرصة لأعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي للمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية والدولية والعربية والمحلية، لتمكينهم من الاطلاع على ما يستجد في مجالات تخصصهم.
- ٥ - تطوير الأجهزة الإدارية والفنية في مؤسسات التعليم العالي، وإتاحة الفرص أمام العاملين للالتحاق ببرامج التدريب المحلية والعربية والاجنبية.
- ٦ - تطوير مصادر التمويل الذاتي لمؤسسات التعليم العالي.
- ٧ - مشاركة المتخصصين في مؤسسات التعليم العالي في تقديم الاستشارات والخدمات للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ومشاركة هذه المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في لجان مؤسسات التعليم العالي المختلفة.
- ٨ - تأليف لجنة لتطوير برامج الدراسة في كليات المجتمع وعططها ومناهجها.
- ٩ - التوسع في برامج الدراسات العليا، على مستوى الدبلوم والماجستير والدكتوراه، واستكمال النقص في أعضاء هيئة التدريس عن طريق الايقاد لنيل درجة الدكتوراه.
- ١٠ - توفير التجهيزات والمرافق اللازمة، واستكمال الأبنية والتجهيزات القائمة، لزيادة قدرة الجامعات على الاستيعاب.

### خلاصة مشاريع وزارة التعليم العالي (بالآلاف دينار)

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	المجموع
مشاريع استثمارية					
-	١٢٠	١٢٠	-	-	٢٤٠
١ - تطوير مكتبات كليات المجتمع التابعة لوزارة التعليم العالي.					
-	٣٠	١٥	١٠	٥	٦٠
٢ - مكتبة وزارة التعليم العالي					
-	١١٦	٤٧	٣٤	٣٥	٢٣٢
٣ - بنك معلومات التعليم العالي					
-	٣٠٠	٤٥٠	-	-	٧٥٠
٤ - انشاء كلية مجتمع في معان					
-	٥٦٦	٦٣٢	٤٤	٤٠	١٢٨٢
المجموع					
مشاريع أخرى					
١٠٠	١٥٠	-	-	-	٢٥٠
٥ - اجراء دراسات وبحوث					
١٠٠	٧١٦	٦٣٢	٤٤	٤٠	١٥٣٢
المجموع					

### خلاصة مشاريع جامعة اليرموك الموقع الرئيسي

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	المجموع
مشاريع استثمارية					
١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠	١٢٠٠٠
١ - كلية العلوم الطبية					
٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٦٠٠	-	٣٠٠٠
٢ - كلية الزراعة والطب البيطري					
-	-	٥٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠
٣ - مهني المحور الاجتماعي					
١٨٠٠	٢٨٠٠	٣٨٠٠	٥١٠٠	٥٥٠٠	١٩٠٠٠
المجموع					

### ٨ - الصحة

شهد القطاع الصحي على مدى ربع القرن الماضي تقدماً كبيراً على كل الأصعدة وفي كل القطاعات. حيث انخفض معدل وفيات الاطفال الرضع من ١٥١ وفاة لكل ألف مولود عام ١٩٦١ الى ٦٠ وفاة لكل ألف مولود في عام ١٩٨٤ وارتفع معدل توقع الحياة بعد الستة الأولى من الولادة من ٤٥٠٨ سنة للذكور و ٤٦٠٥ سنة للإناث في عام ١٩٦١ الى ٦٧ سنة للذكور و ٧١ سنة للإناث في عام ١٩٨٤ وارتفعت نسبة الأطباء للسكان من ١٠٨ طبيب لكل عشرة آلاف نسمة عام ١٩٦١ الى ١١٠٤ عام ١٩٨٤ .

وارتفع تبعاً لذلك قطاع الصحة. وارتفع معدل أسرة المستشفيات للسكان من ١٧ سريراً لكل عشرة آلاف نسمة عام ١٩٨١ إلى ١٨٠٨ سريراً عام ١٩٨٤. وارتفع عدد المراكز الصحية من ٦١ عام ١٩٦١ إلى ١٥٠ مركزاً عام ١٩٨٤ وارتفعت موازنة الصحة من حوالي مليون دينار عام ١٩٦١ إلى ٢٠ مليون دينار عام ١٩٨٤.

### الخصائص والمشكلات

- ١ - صعوبة الوصول إلى مراكز الخدمات لعدد من مواقع التجمعات النائية ذات الكثافة السكانية المتدنية، ومن الضروري العمل على توفير الخدمات لهذه المواقع.
- ٢ - تعدد الجهات المسؤولة عن تقديم الرعاية الصحية مما أدى إلى الازدواجية في الأتاحة والاداء وعدم وضوح في توزيع الأدوار، بالإضافة إلى التنافس على الموارد المادية والبشرية المحدودة واستفادة الفرد من أكثر من نظام صحي مما يشكل عبئاً على الموارد المتاحة.
- ٣ - سوء توزيع الخدمات جغرافياً وسكانياً.
- ٤ - تفاوت النمو بين مستويات الرعاية الصحية الأولية والثانية والثالثة وعدم التوازن في كل مستوى من حيث توزيع المسؤوليات والأدوار والخصائص.
- ٥ - تفاوت دخول أفراد نفس الكفاءات في مختلف القطاعات مما يؤدي إلى النزوح من قطاع إلى آخر.
- ٦ - ضعف آلية التخطيط نتيجة لعدم توفر نظام سليم وموحد لجمع المعلومات الصحية واستجابة التخطيط للمطالب وليس استجابة للحاجة الفعلية.
- ٧ - تمركز خدمات القطاع الخاص في المدن الرئيسية وخاصة العاصمة.
- ٨ - ازدياد أعداد الأطباء والصيدال وأطباء الأسنان لعدم وجود ضوابط تعليمية لتحقيق تناسب بين أعداد المدارس لتلك المهن والحاجة إليهم.
- ٩ - تدني معدل استفادة المواطنين من خدمات الرعاية الصحية الأولية المتاحة وذلك بسبب عدم الانتفاع بفعالية وسوية أداء هذه الخدمات وعدم تحمس الأطباء للعمل في هذا الحقل، بالإضافة إلى عجز الاعلام بشكل عام عن توجيه المواطنين للاستفادة منها.
- ١٠ - صفر أعداد الكوادر المساعدة وخاصة في مجال التمريض والقبالة نظراً لعدم إقبال الفتيات على تلك المهن وحتى وقت قريب.
- ١١ - تفاوت الاداء بين الأطباء نتيجة لتعدد واختلاف المدارس العلمية التي تخرجهم

وتفاوت مستويات الخريجين في كوادرات المهن الطبية المساعدة وبالتالي تفاوت مستويات الأداء.

١٢ - تدني معدل اتفاق الفرد على الصحة بالقياس الى متطلباته من الرعاية الصحية.

### الاهداف

١ - خلق الرعاية الصحية الأولية المتكاملة بهدف تخفيض تكاليف الخدمات الطبية.

٢ - توحيد أنظمة التأمينات الصحية المختلفة في القطاعين العام والخاص في نظام واحد.

٣ - الاستفادة من مؤسسات الخدمة الصحية والكوادر الطبية.

٤ - تطوير المشافي الموجودة وتحقيق تكافؤ في توزيع أسرة المشافي على جميع أنحاء المملكة.

٥ - تطوير الكفاءات الادارية في الحقل الصحي من خلال برامج تدريبية كفؤة.

٦ - توفير مصادر مالية لأغراض البحث والتطوير.

### الاجراءات التنظيمية

١ - زيادة عدد المراكز الصحية وتحسين نوعية خدماتها.

٢ - توفير الاطار التشريعي اللازم لتمكين الوزارة من التعاقد مع الأطباء العاملين في القطاع الخاص.

٣ - ان يقوم المجلس الصحي العالي بالتخطيط والتنسيق بين القطاعات الصحية المختلفة.

٤ - تحديث وتطوير الادارة الصحية بتوفير مجموعة كبيرة من المدراء ذوي مستويات علمية متعددة وتخصصات مختلفة بحيث يتمكنوا من تدريب مجموعات من المدراء المساعدين.

٥ - انشاء نظام لحزن وتحليل المعلومات والاحصائيات الصحية.

٦ - تنظيم عملية التعليم الصحي المستمر للعاملين في الخدمة الصحية وبمختلف طبقاتهم واختصاصاتهم.

### المشاريع

تتضمن الخطة ١٨ مشروعا صحيا مختلفا بتكلفة اجمالية قدرها ٦٢ مليون دينار وتتضمن هذه المشاريع بناء ١٤ مركزا صحيا وشاملا و ٢٧ مركزا صحيا أوليا وتطوير ١٣ مركزا لضمان تقديم خدمات صحية متكاملة شاملة. وتهدف المشاريع الخاصة بالتمريض والقبالة الى تخريج ٢٠٠ ممرضة وقابلة قانونية من كليات التمريض في اربد والزرقاء. كما وسينشأ مستشفى بسعة ١٠٠ سرير في الكرك بتكلفة ٣ ملايين دينار. كما وسينشأ المزيد

من المستشفيات في كل من عجلون والبلقاء والمفرق والطفيلة. وتتضمن المشاريع الصحية الاخرى بناء منازل للمرضيات في مستشفيات الخدمات الطبية الملكية واستكمال بناء مستشفى العمال بالعقبة وتوسيع كلية تمريض الاميرة منى للتمريض واتشاء مركز للتدريب العاملين في الخدمات الطبية الملكية.

#### ٩ - الانشاءات

شهد هذا القطاع تطورات متسارعة خلال العقد السابق ترجمت في معدل النمو الحقيقي الذي تحقق خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ حيث بلغ ٢٣.٥٪ والذي فاق جميع معدلات النمو المتحققة في القطاعات الاخرى. وبلغ الانفاق الاستثماري على هذا القطاع ٧٥٠.١٨ مليون دينار خلال السنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٠، وارتفع الى ١٢٣٨.٥٧ مليون دينار خلال السنوات ١٩٨١ - ١٩٨٤، وبلغت نسبة الانفاق على المباني السكنية من مجموع الإنفاق في قطاع الانشاءات ٣٨.٨٪ و ٤٨.٧٪ و ٤٩.٨٪ للسنوات، ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٤ على التوالي، في حين كان نصيب المباني غير السكنية ٤.٥٪، ٧.٥٪، ٨.١٪ لنفس السنوات. وارتفعت الأهمية النسبية لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من ٥٪ في عام ١٩٧٣ الى ١٠٪ في عام ١٩٨٥. ومستوعب هذا القطاع ما نسبته ١٧٪ من مجموع القوى العاملة وهي اعلى نسبة بعد قطاع الخدمات. وباعتبار قطاع الانشاءات اكثر القطاعات حساسية بالنسبة للظروف الاقتصادية، فقد حقق زيادات نمو متواضعة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥.

#### الخصائص والمشكلات

- ١ - يعتبر قطاع الانشاءات قطاعاً حديثاً بمؤسساته وخبراته، بالاضافة الى ان طبيعة الأعمال فيه متشعبة ومتشابهة بدرجة مكثفة مع القطاعات الاخرى، مما يميزه بخاصية ارتفاع نسبة تأثره في مجموع الفعاليات الاقتصادية.
- ٢ - لا يزال هذا القطاع يعاني من الضعف في التخطيط والادارة المالية واستيعاب التقنية الحديثة لتسخيرها في رفع كفاءة الانتاج وتقليل الكلفة.
- ٣ - تدني طاقة ومستوى العديد من شركات المقاولين وضعف القدرات الادارية فيها عامة، بسبب اعتمادها على الاساليب التقليدية الفردية مما يضعف منافستها للشركات الاجنبية.
- ٤ - قصور مؤسسات هذا القطاع عن مواكبة التطور التنموي السريع والاستفادة من الفرص المتاحة بفضل التوسع الكبير في الاستثمارات.

- ٥ - غموض العلاقة بين صاحب العمل والمستشار والمقاول بسبب غياب العقود العادلة الموحدة واعتمادها من الأطراف كافة.
  - ٦ - تفاوت الأساليب المتبعة في تأهيل المستشارين للدراسة وتنفيذ المشاريع.
  - ٧ - النقص في الكفاءات الحرفية وتدريبها وتنظيم اجازتها.
  - ٨ - بطء الأساليب المتبعة في البت بالتزاعلات.
  - ٩ - تدني مستوى صيانة المشاريع المنفذة ونقص الكوادر الفنية العاملة في مجال الصيانة.
- الاهداف:**

- ١ - تحقيق معدل نمو سنوي بالأسعار الثابتة في الدخل المتأني من هذا القطاع مقداره ٤٪.
  - ٢ - توفير ١٢ ألف فرصة عمل جديدة.
  - ٣ - تطوير الأنظمة المؤسسية المختلفة ورفع كفاءة الاجهزة الفنية والادارية والمالية لهذه المؤسسات وإعادة تشكيل شركات للمقاولين والمكاتب الاستشارية بتوحيدها وزيادة درجة التخصص فيها وتشجيع المشاركة مع الشركات الاجنبية لنقل الخبرة والتقنية.
  - ٤ - العمل على اتاحة الفرص للمقاولين والمستشارين المحليين لتنفيذ مشاريع الخطة وتشجيع استخدام المنتجات المحلية وتطوير الصناعات الانشائية المحلية.
  - ٥ - تشجيع وتوفير الحوافز لهذا القطاع لتصدير خدماته للسواق الخارجية.
  - ٦ - العمل على توفير التمويل المناسب بشروط تشجيعية وميسرة.
  - ٧ - العمل على زيادة العائد لعوامل الانتاج في هذا القطاع.
  - ٨ - تبني برنامج تدريبي وتعليمي لتطوير قدرة القوى العاملة واستيعاب عدد اكبر من المهندسين والعمال الوطنيين في هذا القطاع.
  - ٩ - تطوير التشريعات والأنظمة والأساليب التي تنظم العلاقة بين صاحب العمل والمستشار والمقاول بما يكفل العدالة والكفاءة في التنفيذ وتحقيق الوفورات الممكنة.
- الاجراءات التنظيمية**
- ١ - تطوير اسس تصنيف المقاولين وتحديث نظام تصنيف المكاتب الاستشارية الهندسية لضبط ممارسة هذه المهنة وتنظيم العلاقة بين صاحب العمل والمستشار والمقاول بما يكفل العدالة والإسراع في انجاز المهام.
  - ٢ - تحديث نظام الاشغال الخاص بالمجالس البلدية والقروية ليتوافق مع نظام الأشغال الحكومية بهدف تنظيم العلاقة بين البلديات والمجالس القروية والمقاولين.

- ٣ - تعميم استعمال نظام الاشغال الحكومية وعقد المقاولة الموحد على جميع الدوائر والمؤسسات العامة واصدار التشريعات الملزمة بذلك وتطبيق تعليمات اجراءات المعطاة على الشركات العامة التي تساهم فيها الحكومة بما يزيد على ٢٥٪ من رأس مالها.
- ٤ - تحديث طريقة احالة المعطاة بوضع معادلات لاختبار افضل العروض على اسس متعددة وليس بالضرورة اقلها سعراً.
- ٥ - تنظيم طرح عطاءات الدراسات ومقاولات التنفيذ بخطط سنوية مبرمجة وقبني الحوافز اللازمة لاعتماد المقاولين والمستشارين الاردنيين لانجاز المشاريع.
- ٦ - تطوير ورفع كفاءات الاجهزة الفنية والمالية لدى المصارف والمؤسسات المالية لتحسين طريقة دراسة التمويل والتسهيلات الائتمانية للمشاريع.
- ٧ - العمل على تطوير وتشجيع مؤسسات التأمين المحلية للقيام بالتأمين على المؤسسات المدنية والمهنية للمقاولين والمهندسين الاستشاريين.
- ٨ - وضع اسس جديدة لحل النزاعات بين المقاولين واصحاب العمل تبين الحالات والصفة التنظيمية لحل هذه الخلافات كاللجوء الى التحكيم او المحاكم أو تشكيل مجلس متخصص يعطي الصلاحيات للبت بهذه القضايا خلال فترات زمنية محدودة.
- ٩ - العمل على انشاء مجلس دائم لقطاع الانشاءات يرعى جميع الشؤون الخاصة بهذا القطاع لتحاشي الازدواجية في المسؤوليات وتعدد المؤسسات.
- ١٠ - وضع تعليمات اسس تأهيل المستشارين والمقاولين للمشاريع الكبرى والمتخصصة ووضع نماذج موحدة لاتفاقيات العمل الهندسي واصدار دليل الإشراف لضبط العلاقة بين اصحاب العمل والمستشارين والمقاولين.
- ١١ - تحديث المواصفات الفنية للطرق واستكمال اصدار مجلدات دستور البناء الوطني واصدار التشريعات اللازمة لاعتماد وتطوير مديرية المواصفات والمقاييس ووضع اسس اعتماد المختبرات لضبط جودة المواد والتجهيزات الانشائية.
- ١٢ - التوسع في اصدار نشرات اسعار وبنود الاشغال وتوحيد اسس كيل الاشغال.
- ١٣ - وضع نظام خاص باجازة الحرفيين العاملين في قطاع الانشاءات.
- ١٤ - تنظيم عمل شركات تأجير آليات الخاصة بقطاع الانشاءات ودعمها.
- ١٥ - عقد ندوات ودورات لتطوير القدرات الفنية والادارية للعاملين لدى الدوائر



والمؤسسات العامة ولدى منشآت المقاولين والاستشاريين والمجالس البلدية والقروية لغايات تطوير التنظيم المؤسسي.

١٦ - وضع نظام تدريب وتأهيل المهندسين حديثي التخرج والعمل على إيجاد فرص عمل لهم ودعم مؤسسات التدريب المهني.

١٧ - إعادة النظر في مناهج تدريس العلوم الهندسية المساعدة في كليات المجتمع الأردنية للتركيز على مستوى التخصص النوعي.

### خلاصة مشاريع قطاع الانشاءات (بالآلاف دينار)

المجموع	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦
٩٩٢٣٦	٢٩٨٣٦	٢٥٦٣٥	١٨١٥٤	١٧٢٧٢	٨٢٣٩
٩٩٢٣٦	٢٩٨٣٦	٢٥٦٣٥	١٨١٥٤	١٧٢٧٢	٨٢٣٩
مشاريع استثمارية:					
١ - آلات ومعدات					
مجموع الاستثمار					
٢ - مسح ميداني للعمل في السوق المحلي	١٠	-	-	١٠	-
٣ - دراسة الصناعات التحويلية بقطاع الانشاءات	٤٠	-	٢٠	٢٠	-
٤ - دراسة النظم الادارية والفنية للصيانة والتشغيل	٤٠	-	٢٠	٢٠	-
٥ - دراسة متابعة حركة وحجم العمل في مشاريع الانشاءات	١٠	-	-	١٠	-
مجموع للشايع الاخرى	١٠٠	-	٤٠	٦٠	-
مجموع القطاع	٩٩٢٣٦	٢٩٨٣٦	٢٥٦٣٥	١٨١٩٤	٨٢٣٩

### ١٠ - الاسكان والابنية الحكومية

شهد هذا القطاع تطوراً واضحاً في عقد السبعينات استمر حتى مطلع الثمانينات وشمل المؤسسات والادوات وحجم الاستثمار. وكان لظهور بنك الاسكان وفيما بعد المؤسسات العقارية المتخصصة بالإضافة الى تطور وتنوع القروض المتوفرة اثر كبير في تطور هذا القطاع وبروزه وتوجيه الاستثمارات نحوه. ونتيجة لهذا التطور فقد قامت الاستثمارات الفعلية في هذا القطاع تلك المخطط لها في خطط التنمية المتعاقبة فبلغت قرابة ١٨٠٧ مليون دينار خلال الخطة الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ و ٣٠٥ مليون دينار و

٧٨٢ مليون دينار في كل من خطة التنمية الخمسية الاولى والثانية على التوالي.

#### المشاكل والمشكلات:

- ١ - عدم كفاية الاستثمارات في مساكن ذوي الدخل المحدود والمتدنية.
- ٢ - ارتفاع كلفة البناء مقارنة بدخول فئات الدخل المحدود والمتدني.
- ٣ - ارتفاع الثمان الاراضي السكنية المخدومة.
- ٤ - عدم توفر الاحصاءات الدقيقة عن الوضع الاسكاني.
- ٥ - عدم مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بسكنهم.
- ٦ - عدم تمشي بعض الانظمة والقوانين والاجراءات مع ضرورة تلبية الحاجة السكنية لدوي الدخل المتدني.

#### الاهداف:

- ١ - تحسين مستوى معيشة المواطن عن طريق ايجاد المسكن المناسب وذلك من خلال توجيه الاستثمارات الاسكانية لتستفيد منها فئات الدخل المحدود والمتدني.
- ٢ - تشجيع انشاء وتطوير صناعة مواد البناء لتوفير فرص عمل جديدة.
- ٣ - تشجيع القطاع الخاص من افراد ومؤسسات للاستثمار في بناء وتمويل وحدات سكنية.
- ٤ - تطوير صناعة البناء ذي الكلفة المنخفضة من اجل تخفيض كلفة بناء المساكن مع الحفاظ على النوعية والشخصية المحلية واخذ ذلك بعين الاعتبار عند تنظيم الاحياء السكنية بالاضافة الى تخفيض كلفة الارض.
- ٥ - استكمال وضع استراتيجية الاسكان العامة وصولاً الى التنسيق الاوثق بين المؤسسات والاجهزة المختلفة العاملة في مجال الاسكان.

#### الاجراءات التنظيمية:

- ١ - تعزيز الموارد المالية المتاحة لمؤسسة الاسكان لتمكينها من تنفيذ مشاريعها وذلك من خلال رفع سقف القروض التي يقدمها لها بنك الاسكان.
- ٢ - ان يعطي بنك الاسكان الاولوية من عملياته الاقراضية لتوفير وحدات سكنية لدوي الدخل المحدود والمتدني وبشروط ملائمة في مقابل التزام الحكومة ومؤسساتها والبنك المركزي لتمكينه من ائصال قروضه الى الفئات المستحقة.
- ٣ - زيادة تبة المدخرات وتوجيهها لقطاع الاسكان من خلال التوسع في انشاء صناديق ادخار المؤسسات والشركات وجمعيات الاسكان مع اعطاء حوافز مناسبة لتلك

- التي تتوجه لصغار المدخرين ولتوفير القروض الاسكانية لهم.
- ٤ - تنفيذ مشاريع تطوير حضري تغطي جميع أنحاء المملكة.
- ٥ - التنسيق بين المؤسسات المعنية بشؤون الاسكان وتحديد الدور المناط بكل مؤسسة ووضع المعايير الاجتماعية والاقتصادية والانشائية اللازمة لمواجهة الحاجة السكنية مختلف فئات الدخل.
- ٦ - اعادة النظر بشروط وفترات سداد القروض واسعار الفائدة المترتبة على مشاريع مؤسسة الاسكان.
- ٧ - توفير الاراضي الضرورية لمشاريع الاسكان الجماعية في المناطق داخل التنظيم وتسهيل عملية استملاكها لصالح مشاريع الاسكان العامة.

## ١١ - التجارة والتموين والمناطق الحرة والجمارك

يلعب قطاع التجارة والتموين والمناطق الحرة دوراً رئيسياً في تحريك الانشطة الاقتصادية المتأثرة مباشرة في هذا القطاع، ذلك ان حرية انتقال رؤوس الأموال وحرية التجارة أمر ميثاق من روح الفلسفة الاقتصادية ومن صميم النهج الاقتصادي الاردني، مما جعل القطاع الخاص يضم معظم نشاطات قطاع التجارة والتموين والمناطق الحرة.

### الخصائص والمشكلات

- ١ - استمرار العجز في الميزان التجاري السلمي وتزايد معدلات متناقصة.
- ٢ - انخفاض نسبة الصادرات الوطنية الى الناتج القومي الاجمالي، وارتفاع نسبة المستوردات السلعية للناتج المحلي الاجمالي.
- ٣ - تمثل السلع الاستهلاكية المصدرة أكثر من نصف الصادرات الوطنية وتمثل المواد الخام المستوردة المركز الأول من حيث الأهمية بالنسبة الى مجمل المستوردات.
- ٤ - غياب المؤسسات المتخصصة في مجال دعم الصادرات وفتح اسواق جديدة لها.

### الاهداف

- ١ - زيادة الصادرات الوطنية بمعدل نمو سنوي قدره ١٢.٦٪ بالاسعار الجارية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .
- ٢ - التركيز على زيادة الصادرات من المواد الخام.
- ٣ - توجيه المستوردات نحو خدمة تنمية الصادرات الوطنية وتشجيع الانتاج المحلي.
- ٤ - العمل على تناقص معدلات نمو المستوردات لتصل الى ٥.٩٪ سنوياً بالمتوسط خلال فترة الخطة بالاسعار الجارية.

- ٥ - العمل على تحسين شروط التبادل التجاري السلمي.
- ٦ - العمل على تقليص فجوة المعجز في الميزان التجاري بحيث لا تزيد نسبة تزايد هذا المعجز عن ٢٠٥٪ سنوياً خلال فترة الخطة.
- ٧ - تعزيز التعاون التجاري العربي وتسهيل مهمة انتقال السلع وحركة الترانزيت بين الدول المعنية تحقيقاً لأهداف الوحدة الاقتصادية العربية.
- ٨ - تحفيز الاستثمار الاجنبي من خلال توفير المناخ الاستثماري الجيد.
- ٩ - تشجيع اقامة وحدات مصرفية خارجية (OFF SHORE).
- ١٠ - تطوير التشريعات الخاصة بالمناطق الحرة بحيث تشمل:
- أ - تسجيل الشاحنات التي يملكها اردنيون والمسجلة في الخارج بحيث تخصص للنقل الخارجي فقط، وذلك حفاظاً على رؤوس اموال وحقوق الاردنيين وتنظيماً لعملية النقل وزيادة ايرادات المؤسسة.
- ب - زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين لجذب مستثمرين جدد.
- ج - انشاء مواقع مخصصة للمعارض الاجنبية الكائنة في عمان.
- د - انشاء سوق حرة في عمان للدبلوماسيين والهيئات المعفاة في المملكة.
- هـ - تحويل مدينة العقبة الى مدينة حرة صناعية وتجارية.
- و - انشاء مناطق حرة خاصة بالمصانع والمدن الصناعية.
- الاجراءات التنظيمية
- ١ - التوسع في منح الحوافز التصديرية بتوفير الدعم للصادرات بنسب تتصاعد مع مجموع قيمة الصادرات السنوية، وذلك بالاضافة الى حوافز الاعفاء من ضريبة الدخل التي نصت عليها اسس ومبادئ تشجيع التصدير المعمول به.
- ٢ - تأسيس مجلس لترويج الصادرات الوطنية يضم ممثلين من القطاعين العام والخاص لدراسة المجمع السبل لزيادة الصادرات الوطنية.
- ٣ - تجنب اللجوء الى الحماية الاغلاقية كوسيلة لحماية الصناعات المحلية، لان ذلك قد يعود بنتائج عكسية لاحتمال تدني نوعيتها وارتفاع اسعارها في غياب المنافسة والاكتفاء بالحماية الجمركية.
- ٤ - التوسع في اقامة الصناعات لانتاج السلع الاستهلاكية البديلة للمستورادات لتحقيق هدف تناقص معدلات النمو في المستورادات السلمية.
- ٥ - التوسع في تبسيط اجراءات الترانزيت لتسهيل مهمة انتقال السلع وحركة الترانزيت

بين الدول العربية.

## ١٢ - السياحة والآثار

يخزر الأردن بكنوز من المواقع الأثرية والتاريخية والدينية والسياحية الهامة ويمتاز بمناخه المعتدل والمتنوع وتوسط موقعه الجغرافي مما يجعله مؤهلاً لجذب السياح على اختلاف اهتماماتهم وأهوائهم من مختلف أنحاء العالم. وقد شهد قطاع السياحة والآثار تطوراً ملحوظاً شمل العديد من الفعاليات السياحية كزيادة السعة الفندقية وإنشاء الاستراحات وتطوير المواقع السياحية والأثرية كالعقبة والبتراء والقصور الصحراوية ودين وجرش والأزرق وحمامات ماعين وشاطئ البحر الميت.

## الخصائص والمشكلات

### الخصائص:

- ١ - حساسية القطاع للأحداث السياسية والتقلبات الاقتصادية.
- ٢ - يشكل المغتربون الأردنيون رافداً للسياحة الأردنية.
- ٣ - ارتفاع نسبة السياح العرب في حجم الحركة السياحية الاجمالية.
- ٤ - توافر الامكانيات السياحية على مدار السنة وبالتالي فهي ليست موسمية.
- ٥ - ارتفاع نسبة مساهمة السياحة في الدخل القومي ومساهمتها في توفير العملات الصعبة.
- ٦ - دورها البارز في تنمية التفاهم وتعزيز الاتصال الثقافي والحضاري والانساني بين الشعوب.

- ٧ - ديمومة اعمال مشاريع الصيانة والترميم والحفر والتنقيب عن الآثار.
- ٨ - انتشار المواقع الأثرية في مختلف ربوع الأردن وانفرادها بخصائص مميزة.

### المشكلات:

- ١ - تزايد انفاق الأردنيين على السياحة في الخارج مما يقلل كاهل ميزان المدفوعات.
- ٢ - انخفاض نسبة انفاق السائح على مشتريات التحف والهدايا حيث بلغت (٧٠٥٪) من مجموع انفاقه.
- ٣ - ضعف توافر الخدمات والمرافق السياحية الملائمة لاجراض السياحة الداخلية والعربية.
- ٤ - تمركز الاستثمار السياحي في منطقتي عمان والعقبة.

٥ - الافتقار لوجود برنامج متكامل لتنمية الحرف والصناعات التقليدية التي تعتبر رافداً للعملية السياحية.

٦ - ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية لغايات ترخيص ومراقبة المرافق السياحية.

٧ - تنفيذ عدد من المشاريع السياحية بدون اعداد دراسات للمجوى الاقتصادية اللازمة.

٨ - عدم شمول قانون السياحة لبعض الأنشطة والفعاليات السياحية مما يعيق ترخيصها.

٩ - نقص الكوادر والبرامج السياحية على المستوى التسويقي والتخطيطي والاداري.

١٠ - ارتفاع نسبة المستوردات في مكونات الاستهلاك والانفاق الاستثماري السياحي بسبب ضعف الانتاج المحلي.

١١ - ضعف الاحصاءات الدقيقة والشاملة عن السياحة. وخاصة ما يتعلق منها بالدخل والانفاق وعدد السياح.

١٢ - تدني المخصصات المالية لغايات استملاك المواقع الاثرية.

١٣ - تشويه المعالم والأبنية الأثرية لضعف الوعي بأهمية هذه المعالم القومية.

#### الاهداف:

١ - زيادة الدخل السياحي من ١٨٣ مليون دينار عام ١٩٨٥ الى ٢٢٢ مليون دينار عام ١٩٩٠.

٢ - تنشيط السياحة الداخلية والاقليمية العربية لتكون بمثابة قاعدة لتطوير السياحة الدولية.

٣ - تطوير الحرف والصناعات التقليدية وتنويعها لحفز السياح والمواطنين على زيادة المشتريات منها.

٤ - تطوير القدرات الادارية والتخطيطية والتعليمية والتدريبية في قطاع السياحة.

٥ - تخفيض كلفة الخدمات السياحية المحلية والعربية والدولية مع المحافظة على مستوى الاداء الافضل.

٦ - حماية وصيانة وترميم الأبنية والمواقع الأثرية.

٧ - زيادة جهد التنقيب عن مواقع اثرية جديدة.

٨ - تطوير المتاحف في مختلف المحافظات.

٩ - التعرف بأهمية الأردن التاريخية والحضارية والدينية.

١٠ - مراعاة المحافظة على البيئة والمواقع الطبيعية عند انشاء المرافق والمنشآت.

## الاجراءات التنظيمية:

- ١ - تعديل القوانين والانظمة السياحية لتنسجم مع التطورات الحديثة في العمل السياحي.
- ٢ - حصر مسؤولية الترخيص ومزاولة المهنة ومراقبة عمل الفعاليات السياحية في سلطة السياحة بالتنسيق مع الاجهزة المعنية الأخرى.
- ٣ - التعاون والتنسيق مع مختلف الفعاليات السياحية المحلية والعربية والدولية لتكثيف العملية التسويقية ورفع مستوى الأداء.
- ٤ - انشاء صندوق وطني للتسويق والترويج السياحي يرتبط بسلطة السياحة وتسهم فيه كفاءة الفعاليات الرسمية ومؤسسة عالية والقطاع الخاص والشركاء في العملية السياحية وذلك بموجب نظام يستند الى قانون سلطة السياحة رقم (١٠) هام ١٩٦٨ .
- ٥ - اعداد دراسة للدخل والانفاق السياحي، وكذلك احصاء الليالي السياحية وهدف الزبارة من خلال اسس جديدة. وتحديث دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في القطاع السياحي.
- ٦ - تبني السوق الاقليمي العربي المشترك على أن يراعى تثبيت المنتج السياحي الأردني في الأسواق السياحية مستقبلاً كسلعة مطلوبة لذاتها.
- ٧ - متابعة دراسة المسح السياحي الميداني للمملكة بالتعاون مع وزارة التخطيط.
- ٨ - توفير الوسائل الضرورية لخلق انماط من السياحات الجديدة كالسياحة الصحراوية والعلاجية والرياضية وسياحة الشباب مع التركيز على خلق سياحة المؤتمرات.
- ٩ - ادخال المسابقات الفندقية والسياحية في مناهج الجامعات الأردنية وكليات المجتمع ودعم المؤسسات التدريبية القائمة بهدف رفع كفاءة العاملين لدى الاجهزة الرسمية والفعاليات السياحية ووضع برامج شاملة لتدريبهم على المخصصات السياحية المختلفة.
- ١٠ - اقامة مركز تدريبي شامل تكون مهمته تدريب الأيدي العاملة فنياً في مجال الصناعات والحرف التقليدية للحفاظ عليها وتلافي اندثارها وصيانة عصبويتها.
- ١١ - تشجيع تكوين فرقة قومية للفنون الشعبية تكون نواتها فرقة عالية للفنون الشعبية وكذلك الفرق الفولكلورية المحلية، وتوفير الخدمات الترفيهية الريفية لتساعد على زيادة الانفاق واطالة مدة الإقامة وتشجيع وترويج السياحة الداخلية.

١٢ - تطوير عمل هيئات تنشيط السياحة الاقليمية في المحافظات ومراكز الزوار والاستعلامات السياحية في المطارات ونقاط الحدود.

١٣ - تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في حقل السياحة وتوجيه تلك الاستثمارات لاقامة المشاريع السياحية التي تخدم التكامل في العملية السياحية من خلال قانون تشجيع الاستثمار وتقديم التسهيلات والحوافز اللازمة.

١٤ - فتح مكاتب ملحقيات سياحية في الدول العربية للقيام بعملية الترويج السياحي الاقليمي.

١٥ - الاتصال مع الجامعات المحلية والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بالآثار في الدول العربية والاجنبية لتنسيق الجهود في اجراء الحفريات الأثرية في المملكة وتبادل الخبرات في مجال الصيانة والترميم وتسهيل مهمة البعثات الأثرية المختلفة.

### ١٣ - العلوم والتكنولوجيا

تعتبر العلوم والتكنولوجيا من اهم العوامل التي أدت الى تسارع النمو الاقتصادي والاجتماعي في الأردن.

وقد كرس الأردن جهودا مكثفة منذ الخمسينات لتنمية القدرة العلمية والتكنولوجية الوطنية، وقد ركزت خطط التنمية على تكاملية وتحديث هذه القدرة واستخدام التكنولوجيا المتقدمة في قطاعات الانتاج السلمي. وادت سياسة التنمية هذه الى نماء الاقتصاد الوطني خلال السنوات الاثني عشرة الماضية بنسب سنوية عالية لم تصل اليها كثير من الدول في العالم. وقد اصبح الاردن خلال تلك الفترة يشغل مركزا بارزا في ميادين عديدة، كما اسهم مساهمة فعالة في نقل تلك الخدمات الى الدول العربية الشقيقة من خلال انتقال القدرات الوطنية الأردنية للمشاركة في عملية التنمية والبناء والاعمال في تلك الدول.

### الخصائص والمشكلات

١ - ما زالت الحاجة قائمة للاستفادة بصورة اكبر من المدخلات العلمية والتكنولوجية الوطنية كمدخلات نوعية في عملية التنمية، وبما يؤدي الى زيادة كفاءة انتاج الخدمات ورفع نسبة مساهمة قطاعات الانتاج السلمية في الناتج المحلي الاجمالي.

٢ - ان التطوير النوعي الذي يسعى اليه الأردن بحاجة الى اعادة النظر في التنظيم المؤسسي وتعزيز الدعم المالي للبحث.

٣ - بالرغم من غزارة الانتاج العلمي في الجامعات الاردنية، ما زالت الحاجة قائمة لمواصلة



- نشاطات البحث والتطوير القائمة والمستقبلية مع الاحتياجات الوطنية الخاصة ضمن اولويات البلد والتنسيق بين المؤسسات العلمية في هذه المجالات.
- ٤ - بالرغم من التطور الكبير في قطاع التعليم في الأردن، ما زالت هناك حاجة الى تطوير مناهج تعليم العلوم في المراحل الالزامية والثانوية وكليات المجتمع.
- ٥ - هناك حاجة لتكثيف الجهود في مجالات وضع المواصفات القياسية ودساتير الممارسة الوطنية ومراقبة تنفيذها وابعاد التنظيم المناسب لذلك من اجل رفع مستوى جودة المواد والسلع.
- ٦ - ما زال حقل الاستشارات الهندسية والادارية والمقاولات يتصف بالتعددية مما يضعف اداءه وقدرته على المنافسة في الأردن والخارج، ولذلك فهو بحاجة الى المزيد من الجهود التنظيمية ورفع كفاءته.
- ٧ - اقبال حملة شهادة الدراسة الثانوية على دراسة العلوم التطبيقية والادارة والعزوف عن دراسة العلوم الاساسية البحث في الجامعات.
- ٨ - اختلال التوازن في اعداد الخريجين من مستويات التعليم العالي المختلفة، اذ ان نسبة حاملي درجتي الماجستير والدكتوراه ما زالت ضعيفة خاصة اذا ما قيست باحتياجات التنمية وسوق العمل في الأردن والخارج.

#### الاهداف

- ١ - رفع مساهمة المؤسسات الوطنية في تنفيذ مشروعات التنمية وخاصة تلك التي تتضمن تكنولوجيات متقدمة، وبناء القدرات الوطنية في هذا المجال في القطاعين العام والخاص بما في ذلك العمل على تنظيم وتقوية المكاتب الاستشارية وشركات المقاولات وابعاد غير المتوفر منها، وتنمية الكفاءات الادارية العليا.
- ٢ - ايجاد التنظيم المؤسسي الحكومي المناسب لتوجيه نشاطات البحث العلمي والتكنولوجي في المؤسسات العلمية وتقديم الدعم المالي للبحوث في تلك المؤسسات في مجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية ضمن اولويات التنمية وتأسيس مراكز علمية بارزة وفقا للاهداف المرجوة من عملية التنمية.
- ٣ - تحديث وتطوير مناهج العلوم في مراحل التعليم الالزامية والثانوية وكليات المجتمع وزيادة اعداد الطلبة المتحقيين بكليات العلوم في المراحل الجامعية وادخال علوم الحاسبات الالكترونية في المؤسسات التربوية على اختلاف انواعها ومستوياتها وخاصة في مراحل التعليم الالزامي والثانوي.

٤ - رفع مستوى نوعية المنتجات المحلية وكفاءة انتاجها لزيادة قدرة الاردن على التصدير، وتخفيض منافسة السلع الاجنبية المستوردة لها عن طريق تكثيف الجهود في الارشاد الصناعي والزراعي، ورفع المواصفات القياسية الوطنية وتطبيقها بصورة شاملة واهماد التنظيم المؤسسي المناسب والقادر على تحقيق ذلك.

٥ - ضبط وتنظيم عملية نقل واستيراد التكنولوجيا المتطورة وتشجيع تنفيذ المشروعات بصورة مشتركة بين المؤسسات الوطنية والاجنبية لا سيما في الاعمال التي لا تستطيع المؤسسات الوطنية تنفيذها منفردة.

٦ - توسيع برامج التعاون والتكامل العربي في ميدان العلوم والتكنولوجيا وزيادة التعاون في هذا المجال مع الدول النامية والصناعية وتشجيع اقامة المراكز العلمية والاقليمية والدولية في الأردن.

#### الاجراءات التنظيمية

١ - تأليف فريق عمل، بقرار من رئيس الوزراء، يضم ممثلين من الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص والمؤسسات العلمية ذات العلاقة، ليقوم باقتراح التنظيم الوطني الملائم للتخطيط للعلوم والتكنولوجيا.

٢ - زيادة التخصيصات المالية لدعم نشاطات البحث والتطوير والبنية الاساسية اللازمة لها.

٣ - اصدار التشريع المناسب والذي يمنح مؤسسات القطاع الخاص اعفاءات ضريبية مقابل انفاقها على نشاطات البحث والتطوير التعاقدي الذي تقوم به المؤسسات العلمية الوطنية.

٤ - انشاء مؤسسة للمواصفات الاردنية ذات استقلال مالي واداري وستكون مهام هذه المؤسسة اصدار دساتير الممارسة ووضع المواصفات القياسية الوطنية والالتزامية ومراقبة تطبيقها واعتماد المختبرات المتوفرة في المؤسسات العلمية في المملكة لغايات الفحوصات المخبرية الضرورية والتي تتولى اصدار شهادة المطابقة.

٥ - انشاء بنك وطني للمعلومات يحتوي على معلومات تفصيلية عن قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة الجزئية منها والكلية.

٦ - تعزيز القدرة البشرية لدائرة الاحصاءات العامة بما يمكنها من تحليل المعلومات والبيانات المتوفرة لديها بدقة وسرعة.

٧ - ادخال الاجهزة اللازمة الى الأنظمة العاملة في مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لتسهيل اتصال اجهزة الحاسبات الالكترونية في المؤسسات الوطنية مع

- بنوك المعلومات العلمية والتكنولوجية المختلفة في العالم.
- ٨ - تأسيس مركز اتصال في الجمعية العلمية الملكية تكون مهمته ربط الشبكة المشار اليها وعبر اجهزة الاتصالات المتوه عنها اعلاه مع بنوك المعلومات العلمية والتكنولوجية المختلفة في العالم.
- ٩ - تأسيس مراكز بحوث علمية متميزة في مجالات العلوم المتقدمة التي اصبحت حقولا متخصصة جديدة في العالم خاصة في مجالات التكنولوجيا الحيوية وعلم المواد وعلم الاتصالات وغيرها، على ان تقوم كل جامعة في الأردن بتأسيس مركز متخصص في احد هذه الموضوعات.
- ١٠ - تشكيل لجان فنية متخصصة تقوم باعادة النظر في مناهج العلوم في المرحلتين الالزامية والثانوية بفرض اراء محتوياتها العلمية واساليب تدريسها.
- ١١ - اصدار التشريعات الكفيلة باعادة تنظيم المكاتب الاستشارية الهندسية وشركات المقاولات الصغيرة نسبيا بما يكفل تكوين وحدات ذات حجم مناسب لتنفيذ المشروعات الكبرى في الاردن والمنطقة العربية.
- ١٢ - تأسيس شركة هندسية اردنية للقيام باجراء الدراسات والتصاميم الهندسية والاشراف على التنفيذ في مجالات الصناعات الاستخراجية الكبرى والصناعات الكيماوية.
- ١٣ - اصدار التشريعات الكفيلة بتنظيم عمل الشركات الاجنبية التي تقوم بتنفيذ الدراسات أو التصاميم الهندسية أو اقامة المشروعات الانشائية والصناعية والاشراف على تنفيذها وادائها بما يضمن دخول الشركات المحلية كشركاء في التنفيذ الفعلي لهذه الاعمال على ان لا تقل مشاركة الجهة المحلية في العمل عما نسبته ٢٥٪ من قيمة هذا العمل.
- ١٤ - تنظيم عملية نقل واستيراد التكنولوجيا من خلال تجزئة عناصر المشروعات بما يمكن من اختيار الملائم منها واستيعابها وتطويرها وتشغيلها وصيانتها وتطويرها واستخدام العناصر البشرية والمادية الوطنية فيها الى اقصى حد ممكن، بما في ذلك التشريعات التي تعالج حماية البيئة وتنظيم براءات الاختراع وحقوق الامتياز والنشر والتأليف.
- ١٥ - تخصيص نسب متزايدة من المساعدات الفنية الخارجية لدعم وتطوير القدرات الوطنية للبحث والتطوير والخدمات العلمية والتكنولوجية، وتوسيع برامج التعاون

- في هذه المجالات.
- ١٦ - التوسع في برامج الدراسات العليا في الجامعات الاردنية ودعمها خاصة في مجال توفير التمويل للبحوث التي يقوم بها الطلبة، وتوفير الحوافز لتشجيع الطلبة للاقبال على دراسة العلوم الاساسية.
- ١٧ - التوسع في تدريس علوم الحاسبات الالكترونية في المؤسسات التربوية على اختلاف انواعها ومستوياتها وخاصة في المرحلتين الاعدادية والثانوية.

## هوامش ومراجع الفصل السادس عشر

- ١ - وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ عمان، الاردن.
- ٢ - وزارة التخطيط، غلاصة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، عمان الاردن.

## الفصل السابع عشر

### متابعة وتنفيذ خطط التنمية في الأردن

- ١٧ - ١ متابعة تنفيذ الخطط الانمائية وآفاق التنمية بعيدة المدى ومدى نجاح العملية التخطيطية في الأردن.
- ١٧ - ١ - ١ - العملية التخطيطية ومتابعة تنفيذ الخطط الانمائية.
- ١٧ - ١ - ٢ - آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى.
- ١٧ - ١ - ٣ - مدى نجاح العملية التخطيطية والبرامج الحالية لتحسين عملية الاداء التخطيطي والتنفيذي في الأردن.
- ١٧ - ١ - ٤ - اسلوب التخطيط واجراءاته في الأردن.

هوامش ومراجع الفصل السابع عشر



## الفصل السابع عشر

### متابعة وتنفيذ خطط التنمية في الأردن<sup>(١)</sup>

## ١٧ - ١ متابعة تنفيذ الخطط الانمائية وآفاق التنمية بعيدة المدى ومدى نجاح العملية التخطيطية في الأردن

### ١٧ - ١ - ١ العملية التخطيطية ومتابعة تنفيذ الخطط الانمائية

لقد تحددت المعالم الرئيسية للعملية التخطيطية في الأردن بعوامل ترتبط بالسياسة الاقتصادية، والمعطيات الموارد المحلية المتاحة في البلاد. وقد مرت العملية التخطيطية بمراحل متعددة تأثرت خلالها بالتطورات الاقتصادية والتحديات السياسية الناجمة عن العدوان الصهيوني واسهمت في اثناء علاقاته بالاقتصادات العربية والدولية على حد سواء. واصبح للاقتصاد الوطني توجه متميز الهوية في ضوء فلسفته وسياساته. فالأردن ينتهج مبدأ الاقتصاد الحر ويعتمد على المبادرة الفردية ويتكيف مع عوامل العرض والطلب في السوق. ويتم التوجه الاقتصادي في الأردن في اطار التخطيط التأشيرى باعتباره القاعدة العملية المرنة لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية وذلك من خلال اسهامات القطاعين الخاص والعام.

ويقوم القطاع العام الذي تمثله الحكومة المركزية بدور قيادي في انشاء البنية الاساسية وتوجيه الجهد التنموي في ضوء الخطط الانمائية والبرامج المصاحبة لها بما يكمل تحقيق التنمية المتوازنة بتوزيع مكاسب التنمية بشكل عادل بين جميع الفئات السكانية والمناطق. كما تقوم الدولة باصدار التشريعات والقوانين والانظمة التي تضمن تطوير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ويمتد هذا الدور الى المشاركة في المشروعات الكبيرة التي لا يستطيع القطاع الخاص تحمل عبئها منفردا، اما لضمخامة رأس المال المطلوب أو لارتفاع المخاطر.

وفي ضوء هذه المبادئ والاسس حققت عملية التنمية السابقة نجاحات ملموسة على المستوى القطاعي، وخاصة فيما يتعلق بقطاعات البنية التحتية، كما تم انجاز العديد من المشاريع الانتاجية والاجتماعية الهامة التي مكنت بمجموعها من احداث التحولات

الاقتصادية والاجتماعية المخططة واللازمة لاستمرارية النمو الاقتصادي ولرفع المستوى المعيشي للسكان.

وتتميز الخطة الخمسية (١٩٨٦ - ١٩٩٠) بأنها اخذت بعين الاعتبار ثلاثة ابعاد رئيسية جديدة اعتبرت ضمن الاولويات الاساسية للخطة وتمثلت هذه الابعاد فيما يلي:-  
- ادخال التخطيط الاقليمي كمحور رئيسي في العملية التخطيطية. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية تم تخصيص جزء ثالث في الخطة يتضمن خططاً لجميع اقاليم المملكة تبين خصائصها ومشكلاتها وواقع التنمية وعناصر وامكانات التطوير فيها. كما تشمل استحداثاً لتقسيمات تنمية وادارية ضمن اطار التنمية الوطنية.

- تكثيف وتوسيع المشاركة الشعبية في العملية التخطيطية في مراحلها المتعددة واسهامها في عملية صنع القرار، وتحديد الاولويات ومتابعة تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية وينبع الاهتمام بالمشاركة الشعبية من منطلق ان الانسان هو وسيلة التنمية وهدفها. فهو وسيلتها في مشاركته في العملية التخطيطية وتقديم جهده بما يتناسب مع قدرته، وهدفها بان يشارك بثمار مكاسب التنمية في توفير العمل والدخل المناسب.

- تنظيم عملية المتابعة من خلال بناء نظام متابعة متكامل يوفر المعلومات والبيانات الاساسية التي تساعد على التقييم المستمر لانجازات الخطط على مستوى تنفيذ المشاريع وتحقيق السياسات والاجراءات التنظيمية لاهدافها، وسيمكن تطبيق نظام المتابعة الجديد من رصد التغيرات بشكل دوري، وبضاعف من امكانية تحديث الاهداف واولويات تنفيذ المشاريع بما يتناسب مع الانجازات المتحققة ومع المستجدات في السوق المحلي والاسواق المجاورة.

وتظهر اهمية ادخال عامل المرونة والتحديث المستمر على الخطط الخمسية في ضوء الاحداث السياسية والاقتصادية في المنطقة، وازدياد حالات عدم اليقين التي تحيط بالعملية التخطيطية في الأردن خاصة فيما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية المرتبطة بشكل رئيسي بعوامل خارجة عن مجال تأثير السياسات التخطيطية.

وتبرز مع هذه المستجدات، أهمية استيعاب اثر التطورات الاقتصادية غير المتوقعة وتوجيهها نحو تحقيق الاهداف المرجوة، من خلال تبني منهج التقييم المستمر للانجازات وللداء الاقتصادي وتحديث الاهداف السنوية والسياسات قصيرة الامد بما يتلاءم مع الاوضاع السائدة ومع الاهداف متوسطة الامد للخطط التنموية الخمسية. وتدعو الخطة



الى تبني نظام متابعة جديد يعتمد على بناء شبكة متكاملة للمعلومات تستخدم الحاسب الالى وترتبط نظام المتابعة في وزارة التخطيط مع الدوائر التخطيطية في الوزارات والمؤسسات والمحافظات المختلفة وسيتم تطوير هذا النظام تدريجيا ليشمل بالإضافة الى متابعة المشاريع من حيث الانجاز الحسي والاتفاق المالي عليها متابعة العلاقة بين تنفيذ هذه المشاريع والمتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني بشكل يمكن من دراسة اثر المشاريع على الاداء الاقتصادي العام.

وسيتم تنفيذ هذا المشروع على مرحلتين يتم خلالها تعيين وتدريب الكوادر المناسبة وانشاء الوحدات الضرورية لاداء هذا النظام.

وتتشهد المرحلة الاولى لنظام المتابعة تحقيق الاهداف الرئيسية التالية:

- ضمان تنفيذ المشروع حسب البرنامج الزمني وخطة العمل له.
- اجراء التعديلات اللازمة والمناسبة في مكونات وخطة المشروع في ضوء المستجدات التي تطرأ خلال التنفيذ.

- توفير المعلومات اللازمة عن المشروع قبل وثناء التنفيذ وادخالها ضمن نظام للمعلومات لتخدم اغراض المرحلة الثانية من هذا النظام على مستوى مدخلات القطاعات والاقتصاد الوطني.

تكون المرحلة الثانية من تطوير النظام وتوسيعه ليشمل علاقات هيكلية تربط المعلومات الواردة في المشاريع بالمتغيرات الاقتصادية الكلية بحيث تمكن الجهات المسؤولة من تحليل الاثار الاقتصادية المختلفة المترتبة على تنفيذ هذه المشاريع خاصة ما يتعلق فيها بحجم الانتاج، والاستخدام، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات.

ويقضي هذا النظام انشاء الوحدات الادارية التالية:

- وحدة مراقبة ومتابعة المشاريع في وزارة التخطيط.
- وحدات تخطيط ومتابعة في الوزارات والمؤسسات العامة.
- وحدات تخطيط ومتابعة في المحافظات.
- انشاء مركز وطني للمعلومات.

وقد تم تحديد المدخلات اللازمة لخدمة النظام بمرحلتيه بحيث تغطي الفعاليات الخاصة بالمشاريع، وتشمل معلومات عن تمويل المشروع من حيث قيمة الاستثمارات وخطة الاتفاق سنويا خلال فترة الخطة الخمسية، وكذلك تتضمن معلومات تصنيفية لهذه الاستثمارات من حيث القطاع، والإقليم، والجهة المنفذة، ومصادر التمويل

محلي أو/ وأجنبي.

كما ستتضمن معلومات عن شروط الاقتراض الخارجي والسداد للمشاريع وعن عناصر المشروع كالعمل وأصناف المهارات والخبرات المطلوبة، والاستخدام. وفي مرحلة متأخرة من هذا النظام يمكن اعتماد بما يسمى بالموازنين المادية لأهم المواد في عملية الانتاج وعلى أساسها يمكن برمجة وتقدير الاستهلاك والاستيراد وامكانيات التصدير.

## ١٧ - ١ - ٢ آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى

ان التصورات المستقبلية بعيدة المدى للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لا تتصل فقط بالطموحات والجهود التنموية المحلية، وإنما تتفاعل وتتأثر بالمستجدات والمتغيرات الاقتصادية والسياسية في الدول العربية المجاورة والتي قد يتسم التنبؤ باتجاهاتها خلال الحقبة المقبلة بقدر كبير من عدم التيقن. ولهذا ستقتصر النظرة المستقبلية للاقتصاد الأردني على نظرة اجمالية لأهداف وطموحات التنمية وللتحديات التي ستواجهها، وللسياسات الكفيلة بتحقيقها في ظل آلية توليد النشاط الانتاجي داخِل الاقتصاد الأردني من جهة، وفي ضوء الترابط بين الاقتصاد الأردني والاقتصادات العربية المجاورة من جهة أخرى. ويشير واقع المعطيات في الوقت الحاضر الى امكان استمرار الكساد القائم حالياً في سوق النفط العالمية. ومن المتوقع ان يترك ذلك انعكاسات سلبية على اقتصادات الأقطار العربية المصدرة للنفط التي ستأثر بدرجات مختلفة فيما بينها وستؤثر هذه المستجدات المرتقبة على قدرات هذه الدول على الاستيراد والتشغيل والانفاق في المدى القصير، وهو أمر له تأثيره على النشاط الاقتصادي في الأردن. وسيحفز هذا الوضع، وخاصة في ضوء محدودية الموارد الخارجية للاقتصاد الأردني على اعطاء اهمية اكبر للانتاج المحلي لأغراض الاحلال محل المستوردات وزيادة حصيلة الأردن من العملات الأجنبية.

ويمكن القول انه في ضوء تفاعلات الاقتصاد الأردني بالاقتصادات العربية وانطلاقاً من البعد القومي في توجهاته العربية، فان التنمية البعيدة المدى تستدعي الاستمرار في السعي الحثيث لتوثيق أو اصر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع الدول العربية تحقيقاً لأهداف التكامل الاقتصادي العربي. ويقتضي هذا مزيداً من الجهد والتنسيق لتوسيع فرص وامكانات الاستثمارات المشتركة مع رؤوس الأموال العربية في المجالات المختلفة وخاصة في المجال الصناعي، وفي تحقيق الأمن الغذائي العربي وذلك من خلال توفير المرونة والقدرة الاستقطابية في الهيكل الاستثماري الأردني.

ويسعى الأردن من خلال هذا كله الى تكثيف الجهد العربي المشترك للحد من التبعية الغذائية والسيطرة على الانكشاف الاقتصادي المتزايد الذي اخذ يعاني منه الوطن العربي، والذي يهدد استقلاله ومستقبل اجياله.

ويتطلب تحقيق طموحات التنمية الاستمرار في سياسات التعاون الدولي وترسيخ العلاقات الاقتصادية الأردنية مع دول العالم الأخرى. وستساعد الميزات التي يتمتع بها الأردن، والمتمثلة بالموقع الجغرافي وكفاءة موارده البشرية، بالإضافة الى امكانيات الاتصال المتطورة، والبنية التحتية المتكاملة على تعزيز الهيكل الاقتصادي الأردني، وعلى تحقيق تطور تقني ومؤسسي يمكنه من القيام بدور أكبر في المجالين الاقتصادي والتقني على الصعيدين المحلي والعربي. وبهذا سيقوم الأردن بدور خاص في المنطقة العربية من خلال التطور الذي يشهده ليصبح مركزاً لرشد الدول العربية بالمهارات والخبرات التكنولوجية الحديثة، ولينفذ جسراً لنقل التكنولوجيا بين دول العالم المتقدم ودول المنطقة، وسيتم وضع التصورات التنموية المستقبلية بعيدة المدى ضمن الآفاق التالية:

#### أولاً: الآفاق الاقتصادية:

ستتركز الطموحات الاقتصادية للتنمية خلال العقدين القادمين في الاتجاهات التالية:

١ - استمرار الاقتصاد الأردني في تحقيق نمو يفوق معدله معدل النمو السكاني بحيث يرتفع دخل الفرد الحقيقي من الناتج القومي الاجمالي بنسبة لا تقل عن ١٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ ، ليلبلغ حوالي ٨٥٠ ديناراً في عام ٢٠٠٠ ، وذلك بأسعار عام ١٩٨٥ ، وبحيث يرتفع دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ٢٪ سنوياً.

٢ - تحقيق مزيداً من الاستقرار في النشاط الاقتصادي والحيلولة دون حدوث تقلبات حادة في معدلات الاداء الاقتصادي. وبهذا فان التوجه لتحقيق هذا الهدف في عام ٢٠٠٠ يستلزم احداث تغير هيكلي في بنية قطاعات الخدمات من ناحية والى تحقيق نمو أسرع في حصة قطاعات الانتاج السلمي من ناحية أخرى. فسترتفع حصة قطاعات الانتاج السلمي لتبلغ حوالي ٤٣٪ في عام ٢٠٠٠. ورغم ان هذه النسبة متواضعة الا انها ستتجم عن معدل نمو سنوي في قطاعات الانتاج السلمي يقدر بحوالي ٦٪ سنوياً، في حين لن تتجاوز نسبة النمو في قطاعات الخدمات ٤٥٥٪. وقد قدر معدل النمو لقطاعات الانتاج السلمي بحوالي ٦٪ حتى عام

٢٠٠٠ بافتراض ان الجزء الأكبر من مشروعات الكهرباء والماء والانشاءات تكون قد انجزت بحدود عام ١٩٩٠ وبافتراض انه لن يتم اكتشاف واستغلال موارد طبيعية جديدة خلال هذه الفترة.

وعلى صعيد الخدمات فانه ايضا باكتمال البنية التحتية وتطورها فستشهد المؤسسات والخدمات المتصلة بالتمويل والتجارة والتسويق نموا متميزا ليصبح الأردن مركزا اقليميا للمؤسسات المالية والمناطق الحرة مما سيسهم في مزيد من الاستقرار في النمو الاقتصادي وفي دعم ميزان المدفوعات.

ورغم هذه التطورات فان معدل النمو المنخفض نسبيا في قطاعات الخدمات ككل يعود بالدرجة الأولى الى ان قطاع الخدمات الحكومية، الذي يمثل المكون الأكبر للخدمات (حوالي ٣٠٪ منها)، سينمو بمعدلات أقل من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وباقي الخدمات الأخرى.

٣ - تعميق الارتباطات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق زيادة المدخلات المحلية من السلع الصناعية والزراعية، وتطوير انتاج السلع الرأسمالية بحيث تزداد قدرة مساهمة الانتاج المحلي على مواجهة الطلب الاستثماري على المواد الخام والسلع الانتاجية، مما سينعكس على معدلات النمو الاقتصادي ويساهم في ان تصبح الصناعة المحلية القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني.

٤ - تحقيق مزيد من التوازن في ميزان المدفوعات الأردني، وهو توازن سيسهم فيه التوجه نحو تعميق التشابهات الصناعية، وزيادة انتاج المواد الوسيطة، وتطوير انتاج المواد الرأسمالية محليا، بحيث تولد نسبة اكبر من الطلب الاستثماري داخليا بدل تسربها الى الخارج. ورغم توقع استمرار العجز في الميزان التجاري إلا أن الخطة طويلة الأمد تهدف الى ازالة العجز في ميزان السلع والخدمات، بحيث تتم تغطية العجز في الميزان التجاري كليا بالفائض المتحقق في ميزان الخدمات. ومن اجل تحقيق هذا الهدف سيتم التركيز خلال التسعينات على زيادة وتنويع وتطوير الانتاج المحلي، بحيث يلبي جزءاً أكبر من احتياجات السوق المحلي فتتخفض بذلك نسبة المستوردات الكلية من السلع والخدمات (من غير عوامل الانتاج) الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق وبالاسعار الثابتة من حوالي ٩٠٪ عام ١٩٨٥ الى ٥٦٪ عام ٢٠٠٠ وسيسهم هذا في تطوير الانتاج للتصدير بحيث يتجاوب بشكل اكبر مع متطلبات الاسواق المجاورة.

٥ - تحقيق التميز بكفاءة القوى العاملة الأردنية مهنيا وإداريا من خلال التدريب المستمر واستيعاب المعرفة الفنية المتجددة، وسيؤدي تحقيق ذلك الى زيادة الانتاجية، وتخفيض الكلفة، وزيادة القدرة على التصدير، والى دعم ميزان المدفوعات الأردني. كما ان التميز في الكفاءة سيسهم في زيادة الطلب على الأيدي العاملة الأردنية في سوق العمل العربي.

٦ - تحسين صورة تمويل الاستثمار بحيث يمكن بحلول عام ٢٠٠٠ تحقيق درجة عالية من التمويل الذاتي للاستثمار. وسيتم تحقيق ذلك من خلال نضوج البناء الاستثماري والمؤسسي وزيادة الادخار المحلي الناجم عن انخفاض معدلات نمو الاستهلاك والاستثمار دون معدل نمو الناتج المحلي خلال التسعينات بحيث ترتفع نسبة تمويل الاستثمار من الادخارات المحلية بشكل مطرد.

#### ثانيا: الآفاق الاجتماعية

يحتل البعد الاجتماعي في أهداف التنمية حتى عام ٢٠٠٠ أهمية بالغة، خاصة وان التطوير الاجتماعي يمثل ركنا اساسيا من أركان التنمية الاقتصادية وهو في نفس الوقت الهدف النهائي لجهود التنمية. فالخدمات الصحية والتعليمية والسكن الملائم حق لكل مواطن يجب توفيرها جنبا الى جنب مع تحقيق عدالة أوسع في توزيع الدخل بين السكان والأقاليم.

كما تطمح جهود التنمية المستقبلية الى معالجة جذرية لجيوب الفقر، وذلك من خلال توفير فرص العمل والمشاريع المدرة للدخل، ومن خلال التدريب والتأهيل المستمرين. وستركز جهود التنمية الاجتماعية في المجالات التالية:

١ - تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع مناطق المملكة بما يضمن احداث توازن جغرافي في توزيع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. وسيتم ذلك من خلال تطوير الاقاليم والمناطق التنموية وتحفيز السكان على المساهمة والمشاركة في وضع وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية الشاملة، وذلك بتعميق اساليب التخطيط الاقليمي. وستشكل هذه الأساليب التخطيطية الجديدة الاطار الرئيسي الذي سيوجه مسار التنمية المستقبلية على المستوى الوطني والاقليمي والمحلي.

٢ - ستوجه برامج التنمية بعيدة المدى جهودا خاصة للتوجهات الهادفة الى تطوير مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البادية الأردنية التي تشكل مساحتها حوالي ٩٠٪ من المساحة الكلية للمملكة. وسيتم ذلك من خلال توجه شامل

يتضمن تطوير الهيكل المؤسسي الحالي ليصبح قادراً على تحديد إمكانات المناطق الصحراوية في الأردن واستغلال ثرواتها الطبيعية، وتعميرها من خلال إنشاء البنى التحتية وتنمية الأنشطة المختلفة فيها.

٣ - تطوير وتعميم الخدمات الصحية ورفع كفاءتها بحيث تنخفض نسبة السكان الذين لا تتوافر لديهم خدمات صحية مباشرة من ٨١.٨٪ من مجموع السكان عام ١٩٨٥ الى اقل من ٣٪ في عام ٢٠٠٠. وسينخفض عدد السكان لكل طبيب الى حوالي ٦٠٠ في عام ٢٠٠٠ مقابل ٩٠٠ عام ١٩٨٥ وترنو الخطة من خلال التوسع في هذه الخدمات وتحسين نوعيتها الى اطالة معدل توقع الحياة الى ٦٩ عاماً للذكور و٧٢ عاماً للاناث في عام ٢٠٠٠ مقابل ٦٧ و ٧١ في عام ١٩٨٥ على التوالي. كما تهدف الى تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع الى حوالي ٤٠ بالالف للذين تقل اعمارهم عن السنة والى حوالي ٢ بالالف للأطفال الذين تبلغ اعمارهم بين ١ - ٤ سنوات، مقابل ٦٠ بالالف و ٥ بالالف في عام ١٩٨٥ على التوالي. وتركز الخطة الصحية طويلة الأمد على ترسيخ مفاهيم الطلب الوقائي والعناية الأولية وزيادة الوعي الصحي عند المواطنين.

٤ - توسيع وتطوير الخدمات التعليمية بحيث يتحقق محو الأمية محوا كاملا في حلول عام ٢٠٠٠ ، وبحيث ترتفع نسبة المتحققين في المراحل الاعدادية والثانوية الى السكان من فئة العمر ١٢ - ١٧ سنة الى حوالي ٨٥٪ مقابل ٧٧٪ في عام ١٩٨٥ وسيصاحب ذلك تحسين في نوعية المناهج والأساليب والخدمات التعليمية المقدمة بحيث تتناسب بشكل اكبر مع الاحتياجات المستقبلية. وتتطلب جهود التنمية في قطاع التعليم احداث نقلة كبيرة في أساليب التعليم وفي مناهجه وكتبه من خلال تحسين المرافق المساندة كالمختبرات والمكتبات واستعمال أدوات نقل المعرفة المناسبة ابتداء من مراحل التعليم المبكرة. كما يتطلب ذلك تطوير قدرات المعلمين وتأهيلهم واعتماد المفاهيم التعليمية الحديثة القادرة على احداث نقلة نوعية متميزة في مخرجات النظام التعليمي في الأردن.

٥ - توسيع خدمات الاتصالات المختلفة والتي ترتبط بالدور التنموي الذي سيلعبه الأردن على المستوى العربي خلال فترة التسعينات. ولما كانت هذه الخدمات تتسم بالتقدم التقني السريع والابتكارات الجديدة فان الطموحات التنموية تستدعي الاستمرار في توسيع قدرة الأردن على استيعاب وسائل الاتصالات الحديثة ونقل

المعلومات وشبكات الحاسوب والبريد الالكتروني، بحيث تصبح في متناول الجميع. وعلى صعيد آخر ستعمم خدمات الهاتف بحيث تصل نسب الانتشار إلى ١٥٦ لكل منزل في عام ٢٠٠٠، مقابل نسبة تبلغ ٥٦ في عام ١٩٨٥ .

٦ - توفير السكن المناسب للمواطنين كافة وخاصة ذوي الدخل المحدود، وتزويد جميع المناطق السكنية بالمياه والكهرباء والمجاري وجميع الخدمات. وسينعكس التطور في قطاع الاسكان بانقاص معدل اشغال الغرفة الواحدة في عام ٢٠٠٠ الى ٢٥ شخص للغرفة مقابل ٢٧ في عام ١٩٨٥ وانقاص معدل اشغال الوحدات السكنية الى اسرة واحدة للسكن الواحد مقابل ١٣١٥ اسرة للسكن الواحد في عام ١٩٨٥ . ومن ناحية أخرى فان خدمات وبرامج الاسكان ستشمل جميع مناطق المملكة وستشهد الفترة المقبلة عناية خاصة بالاسكان الوظيفي ليتناسب وتحقيق التطورات التي ستشهدها الأقاليم التنموية.

### ١٧ - ١ - ٣ مدى نجاح العملية التخطيطية والبرامج الحالية لتحسين عملية الاداء التخطيطي والتفذي في الأردن

ان تحليل مدى نجاح العملية التخطيطية يتطلب دراسة مستفيضة للأهداف وعلاقتها مع البرنامج الاستثماري بالمقارنة مع ما تحقق من تلك الأهداف في ضوء برنامج الاستثمار القطاعي. ولأغراض التقييم الموضوعية لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار أي ظروف أو فرضيات لم تكن واردة ضمن إطار الخطة. وبالإضافة إلى ذلك فإن عملية التقييم تشمل تحليل السياسات والإجراءات التنظيمية التي وضعتها الخطة ضمن وسائل تحقيق الأهداف بقصد تقييم نجاحها. إن إجراء هذا التحليل التقييمي يتطلب دراسة تفصيلية لكل هدف من أهداف الخطة ومعرفة أسباب الانحراف عن الأهداف وفيما إذا كانت تعود بالدرجة الأولى إلى الفرضيات التي اعتمدها الخطة أو إلى خلل في النموذج التخطيطي المتبع أساساً أو إلى بعض السياسات أو الإجراءات التنظيمية المكتملة لم يتم تطبيقها أو أن تطبيقها لم يكن فعالاً.

ولأغراض وضع الإطار لعملية التقييم فقد تم دراسة أهم الأهداف التي شملتها خطط التنمية ومقارنتها مع المتحقق حسب ما أوضحناه سابقاً. وقد تبين ما يلي: -

أ - إن أهداف النمو الاقتصادي بشكل عام قد تحققت بشكل إيجابي. إلا أن هذا التحقيق قد اختلف في مدى الإنجاز بين خطة وأخرى. إذ في حين بلغ معدل النمو

المتحقق خلال فترة الخطة الثلاثية حوالي ٦٪ مقابل ٨٪ المستهدف، كانت فترة الخطة الخمسية الأولى قد شهدت معدل نمو أعلى قليلاً من المستهدف. أما فترة الخطة الخمسية الثانية، فإن معدلات النمو المتحققة (٤٠٢٪) قد بلغت أقل من نصف تلك المعدلات المستهدفة (١١٪) مما يعني أن هناك ظروفًا اقتصادية قد أثرت على الخطة الثانية لم تكن عملية التخطيط قد أخذتها بعين الاعتبار.

ب - وفي حين نجحت الخطط الاقتصادية في تحقيق معدل النمو الاقتصادي الإجمالي، إلا أن أهدافها المتعلقة بهيكلية الاقتصاد الأردني وإعادة توجيهه نحو زيادة مساهمة الإنتاج السلمي للنتائج المحلي الإجمالي تبدو بعيدة عن التحقيق، إذ بلغت نسبة مساهمة الإنتاج السلمي إلى الناتج الإجمالي ٣٥٪، ٣٩،٣٪، ٣٦،٤٪، مقابل ٣٧،٦٪، ٤٤،٢٪، ٤٦٪ استهدفته الخطط الثلاث. إن هذا الانحياز يجب ألا يقودنا إلى الاستنتاج أن معدلات النمو في قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي قد تخلفت، لكن الوزن النسبي لهذا النمو كان أقل من نمو قطاعات الخدمات الأخرى مما يدعو إلى القول أن أهداف التغيير الهيكلي لم تكن محددة بشكل يتناسب مع إجمالي النمو، وإن المخطط الأردني كان قد بالغ في مساهمة هذه القطاعات في إجمالي الإنتاج. ورغم ذلك فإنه يمكن القول بأن عملية التخطيط اعتمدت في تقديرها لدور القطاعات الإنتاجية على بعض المشاريع التي وضعتها في الخطة والتي كان من المؤمل أن تكون مساهمتها أكبر من تلك التي تحققت.

وفي هذا الصدد فإن عدم مساهمة بعض هذه المشاريع بالشكل المتوقع سواء كان ذلك بالنسبة للمشاريع في الخطة الخمسية الأولى أو الثانية نجم عن ظروف خارجة عن إرادة المخطط الأردني حيث إنها تتعلق بتصدير بعض الصناعات المعتمدة على استغلال الموارد المتاحة مثل الأسمدة والبوتاس والتي واجهت صعوبة تسويقية نظراً لأوضاع السوق والأسعار العالمية التي شهدت تراجعاً كبيراً مع بداية إنشاء هذه المشاريع. وبالقدر الذي يمكن أن يقال فيه أنه كان على المخطط أن لا يقوم بمثل هذا المشاريع وأن يأخذ عوامل السوق بعين الاعتبار، فإنه يمكن القول أيضاً أن مثل هذه المشاريع كانت تتصل في خلق الارتباطات الأمامية والخلفية واستغلال الموارد المتاحة والتي لا بد لاقتصاد نام من السير بها لأنها تتصل بعملية التنمية طويلة المدى ويجب أن لا تؤخذ بعين الاعتبار الظروف قصيرة المدى فقط.

ج - أما بالنسبة لهدف تخفيض العجز في الميزان التجاري أو نسبة نموه قد اعتمد تحقيق



هذا الهدف على تطور المستوردات والتي ارتبطت الى درجة كبيرة بالنمو الإقتصادي وبحجم الاستثمار المتحقق. ففي الخطوة الثلاثية والخمسية الأولى تجاوز حجم المستوردات مستواه المخطط خاصة في الخطوة الخمسية الأولى وذلك نظراً للارتفاع الكبير في الدخل المتاح والذي تحقق بفضل زيادة الموارد الخارجية من تحويلات وحالات. أما في الخطوة الخمسية الثانية فقد تحقق انخفاض في نسبة العجز الى الناتج المحلي وذلك بسبب التباطؤ الإقتصادي غير المتوقع وأثره على إنخفاض المستوردات السلعية الاستهلاكية منها والرأسمالية.

د - لقد تأثر تحقيق هدف زيادة نسبة الإيرادات المحلية بعوامل داخلية وخارجية. ومن أهم العوامل الداخلية هو حجم النمو الإقتصادي المتحقق وبالتالي عائدات الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. أما العوامل الخارجية فتتلخص بالتحويلات الرسمية للحكومة المركزية. وهكذا تم تحقيق هذا الهدف في الخطوة الثلاثية ولم يتحقق في الخطوة الخمسية الأولى بسبب زيادة التحويلات الرسمية عن حجمها المتوقع كما لم يتحقق في الخطوة الخمسية الثانية نظراً لقصور الإيرادات المحلية عن المتوقع بسبب التباطؤ الإقتصادي.

### البرامج الحالية لتحسين عملية الأداء التخطيطي والتنفيذي

لقد عملت وزارة التخطيط على اتخاذ اجراءات محددة لتحسين عملية الأداء التخطيطي والتنفيذي. ويمكن تصنيف هذه الإجراءات ضمن مجالات التنسيق مع الدول العربية المجاورة بناء القدرة الذاتية على تطوير أنظمة التخطيط وتوفير المعلومات اللازمة لإعداد المخطط ومتابعة تنفيذها.

وعليه فإن من أهم الإجراءات التي تتبعها وزارة التخطيط حالياً هي:  
أولاً: التوجه نحو التنسيق في العملية التخطيطية مع الدول العربية المجاورة، خاصة تلك التي لها أثر على الأداء الاقتصادي العام في الأردن، وذلك لمحاولة احتواء المتغيرات الخارجية للتقليل من عوامل عدم اليقين.

ومن أهم المجالات التي يمكن التعاون فيها:  
أ - التنسيق في سوق العمل خاصة وأن الأردن يعتبر من البلدان العربية المصدرة للعمالة والمستقبلة في آن واحد. وبالتالي فإن سوق العمل الأردني يؤثر ويتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية في الدول المجاورة.

ب - في مجال الصناعات المشتركة، فمن الجدير بالذكر أن هناك ٢٥٢ مشروعاً عربياً

مشتركاً منها ٣٢ مشروعاً في الأردن. ولا شك ان تطوير هذه المشاريع وزيادتها سيكون له الأثر الكبير في التقليل من تعرض التدفقات الاقتصادية عبر البلدان العربية للعوامل السياسية. كما سيساهم في إدخال مزيد من الثبات في العلاقات العربية وبالتالي إعطاء فرصة أكبر لتنفيذ المشاريع حسب المخطط لها.

ج - هناك فرص كبيرة للتنسيق في مجال الاستثمار الخاص المباشر بين الدول العربية. ثانياً: بناء قاعدة معلومات واسعة محدث بشكل مستمر لتتيح ما يلي:

أ - إعداد خطط التنمية ووضع الاستراتيجيات اعتماداً على معلومات دقيقة ومتكاملة.

ب - توفير المعلومات والبيانات الأساسية التي تساعد على التقييم المستمر لإنجازات الخطة سواء كان ذلك على مستوى المشروع أو السياسات الاقتصادية والاجتماعية أو الإجراءات التنظيمية وكذلك إتاحة المجال لتعديل المخطط في ضوء المستجدات المحلية والعربية والعالمية.

ثالثاً: تطوير القدرة الذاتية على النمذجة، وذلك لتحديد الإطار التخطيطي والعمل من خلال نظام اقتصادي تخطيطي شامل يتخذ من قاعدة المعلومات أساساً له ويأخذ بعين الاعتبار الروابط بين النشاطات الاقتصادية المختلفة وتأثيرها على الأداء الاقتصادي بشكل عام. ويمكن في مراحل لاحقة من تسويق النماذج الوطنية لتشمل معظم المتغيرات على صعيد المنطقة العربية.

رابعاً: تطوير القدرات التحليلية في مجال التنبؤ الاقتصادي Economic Forecasting لعملية التنمية في أي وقت من الأوقات وذلك لتحديد أية انحرافات عن مسار الخطة حتى انتهاء فترة تنفيذها.

خامساً: تطوير القدرات التحليلية في مجال رسم السياسات الاقتصادية من خلال تطوير القدرة على إعداد نماذج للمحاكاة Policy Simulation لتمكين القائمين على عملية التخطيط في حال حدوث أية انحرافات من معرفة كيفية تغيير السياسات الاقتصادية لتصحيح هذه الانحرافات أو الحد من تفاقمها.

النظام التخطيطي المتكامل

ومن هذا المنطلق فإن وزارة التخطيط تسعى إلى بناء نظام تخطيط متكامل يتخذ من الحاسب الآلي أساساً له. ويعمل هذا النظام على ثلاثة مستويات هي:

١ - المستوى الجزئي MICRO LEVEL

٢ - المستوى القطاعي SECTORAL LEVEL والمستوى الإقليمي REGIONAL LEVEL

٣ - المستوى الكلي MACRO LEVEL

مكونات النظام:

- ١ - المستوى الجزئي: ويشتمل هذا الجزء على نظامي معلومات هما:
  - أ - نظام مراقبة المشاريع ويتم من خلاله متابعة تنفيذ المشاريع حيث تصب معلومات تفصيلية من إدارات المشاريع والجهات المسؤولة عنها في هذا النظام. ويشمل النظام كل ما يتعلق بالمشروع من معلومات وصفية ومالية وحسية على المستويين التخطيطي والتنفيذي. ويخدم هذا النظام ثلاثة أغراض أساسية هي:
    - متابعة سير الخطة حسيًا وماليًا وزمنيًا وتحسس العقبات والمشاكل أثناء تنفيذ المشاريع لتصويب مسيرتها.
    - تعديل الخطة سنويًا كتوقعات النمو والاستثمار الحكومي والاستيراد بناء على سير المشاريع.
    - دراسة أثر المشاريع على القطاعات المختلفة وعلى الاقتصاد الكلي بشكل عام.
  - ب - نظام القروض: ويتم من خلاله رصد لجميع اتفاقيات القروض التنموية التي توقعها الأردن مع حكومات أو مؤسسات تمويلية عربية وأجنبية. ويشمل النظام كل ما يتعلق بالقروض من شروط الإقراض والسحوبات والتسديدات ويتيح هذا النظام معرفة ما يلي:
    - متابعة كل قرض من القروض المعاقدة عليها ومعرفة الموقف المالي الفعلي من السحوبات والتسديدات.
    - معرفة وضع الأردن من ناحية المديونية الخارجية ومقدرة الأردن على الاقتراض الخارجي ضمن ضوابط اقتصادية كنسبة خدمة الدين.
    - معرفة المصادر التمويلية الخارجية المتاحة وشروط الإقراض المثلّي التي يمكن للاقتصاد الأردني تحملها كسعر الفائدة وفترات السماح والسداد.
٢. أ. المستوى القطاعي: ويشتمل هذا المستوى على عدة نماذج قطاعية كالزراعة والصناعة والطاقة والخدمات يتم توسيعها حسب توفر المعلومات القطاعية التفصيلية. ولكل قطاع يمكن حساب القيمة المضافة والإنتاج والمستوردات والعمالة والصادرات ويمكن البدء في العمل في المستوى القطاعي من خلال تجميع المعلومات المتوفرة

حول المشاريع عن كل قطاع على المستوى الجزئي وسد الثغرات في القطاعات التي لا تغطي بشكل واف على المستوى الجزئي من خلال استخدام جدول المدخلات والمخرجات والمتوفرة حالياً لعام ١٩٨٣ . ويتيح نموذج المدخلات والمخرجات ما يلي:

- معرفة التشابهات القطاعية في الاقتصاد الأردني من خلال تحديد استعمالات منتجات كل قطاع في القطاعات الأخرى.
- دراسة أثر المشاريع على القطاعات المختلفة في الاقتصاد.

٢ . ب المستوى الإقليمي: لغايات التخطيط الإقليمي فقد قسمت المملكة إلى اقاليم تنموية تتطابق في المرحلة الحالية مع توزيع المحافظات بغرض متابعة التطورات الاقتصادية في كل إقليم لتحقيق والممكن منها على صعيد توزيع مكاسب التنمية بين الأقاليم بشكل عادل وتحقيق اللامركزية في التخطيط. ويشتمل كل إقليم من هذه الأقاليم على نفس النماذج القطاعية في المستوى القطاعي.

٣ . المستوى الكلي: ويتضمن هذا المستوى مجموعة من النماذج الفرعية قد تشمل:

- أ - الحسابات القومية
  - ب - التمويل العام ويشمل الموازنات الجارية والرأسمالية والإئتمانية.
  - ج - التجارة الخارجية وتشمل الصادرات والواردات.
  - د - ميزان المدفوعات
  - هـ - السكان والعمالة.
  - و - الجهاز المصرفي.
  - ز - الإقراض الخارجي وإدارة الدين
  - ح - القطاع الخاص وتشمل الاستهلاك والامثمار
- وسيصبح بالإمكان تجميع هذه المعلومات من خلال متابعة حجم المتغيرات الاقتصادية كالعمالة والإنتاج في كل من القطاعات وتجميعها لتقدير حجمها على المستوى الكلي وتتم الإستعانة من بعض الإحصاءات الرسمية المتوفرة لسد بعض التغيرات الموجودة في المعلومات على المستوى القطاعي. ويتيح مجموعة النماذج الفرعية ما يلي:
- إعداد الخطط التنموية وذلك عن طريق إجراء توقعات للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية في المجالات السابقة الذكر.
  - ربط هذه للمتغيرات على الصعيد الكلي بالمعلومات المتوفرة على الصعيد القطاعي والجزئي.

- متابعة الخطة بشكل دوري.
- دراسة الآثار المترتبة عن السياسات المختلفة أو التغيرات الاقتصادية الخارجية.
- وفي مجموعة فإن هذا النظام المتكامل بشكل إطاراً شاملاً يبدأ من القاعدة أو المشروع وينتهي بالقمة أو التغيرات الاقتصادية الكلية. وتحديث قاعدة المعلومات بشكل مستمر يمكن تحقيق الهدفين الأساسيين في العملية التخطيطية هما:
- ١ - اعداد خطط تنموية مبنية على معلومات دقيقة ومحدثة.
  - ٢ - التقييم المستمر للخطط التنموية وتعديلها بشكل دوري إما بتغيير توقعات الخطة أو باتخاذ الاجراءات أو السياسات اللازمة لتصويب مسيرة الخطة.

## ١٧ - ١ - ٤ اسلوب التخطيط واجراءاته في الأردن

ان اسلوب التخطيط واجراءاته يتغير من خطة لاخرى في الأردن وغيره، ولكن سنحاول هنا الاعتماد على مصدر واحد وهو د. يوسف عبد الحق في كتابه عن التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن لتوضيح اسلوب التخطيط واجراءاته في الأردن. هذا وتقر العملية التخطيطية بعدة مراحل واجراءات في الأردن يمكن ايجازها بما يلي: (٢)

### المرحلة الأولى:-

تبدأ الخطوة الأولى في العملية التخطيطية في الأردن بتشكيل لجنة تسمى «اللجنة العليا للخطة»، وهي لجنة مؤقتة يرأسها صاحب السمو الملكي الامير حسن بن طلال - ولي العهد - وتتألف من عشرة اعضاء من بينهم وزير التخطيط وامين عام وزارة التخطيط، واما الباقون فيتم اختيارهم من ذوي الكفاءات والقدرات الفنية من مؤسسات اقتصادية وعلمية هامة في البلاد مثل البنك المركزي ، دائرة الموازنة العامة، بنك الائتماء الصناعي، مؤسسة الاقراض الزراعي، الجامعات الاردنية والجمعية العلمية الملكية بالاضافة الى تمثيل فعال ومؤثر للقطاع الخاص في اللجنة مثل عضو يمثل اتحاد الغرف التجارية واخرى يمثل غرفة صناعة عمان، بالاضافة الى عضوين يمثلان اتحاد النقابات في البلاد. ومن اهم مهام هذه اللجنة تتمثل في دراسة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وتقوم باعداد تقييم عام للتطور الاقتصادي والاجتماعي خلال المرحلة الماضية، ثم تضع بعد ذلك تصورا شاملا اي اقتراحات بالاهداف والاولويات الرئيسية للخطة القادمة ترفعه الى السلطة السياسية العليا والتي تقوم بدراسة المقترحات والموافقة عليها بعد ذلك. وبعد الموافقة على الاقتراحات بالاهداف والاولويات للخطة من قبل السلطة

السياسية العليا تباشر اللجنة بعد ذلك في رسم الاستراتيجية العامة للخطة ثم تقوم بوضع الخطوط العريضة مع التركيز في هذه المرحلة على العلاقات الكلية في الاقتصاد القومي من حيث الناتج القومي الاجمالي وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار ونمط الاستثمار القومي وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية وتحديد دور كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الخطة ككل.

المخطط الاردني عادة يستعين في عمله ببعض الاساليب الرياضية البسيطة مثل المعامل الحدي لرأس المال/ الانتاج وحساب الدخل القومي، حيث يعتمد اساسا خلال هذه المرحلة على الاساليب التقريبية وعلى طريقة التجربة والخطأ. ويرجع السبب في هذا الى نقص الاحصاءات الدقيقة من جهة والى عدم توافر الامكانيات الفنية من جهة أخرى.

المرحلة الثانية: -

ثم تبدأ الخطوة الثانية من التخطيط في الأردن والتي تتمثل بصدر بلاغ من رئيس مجلس الوزراء يطلب فيه من كل وزارة ومؤسسة حكومية يشملها قانون الموازنة العامة، القيام بتشكيل لجنة تخطيط قطاعية تضم في عضويتها ممثلا عن وزارة التخطيط واخر عن الجامعة الأردنية. وقد وصل عدد اللجان في المخطط الخمسية في البلاد الى (١٤) لجنة. اما بالنسبة للقطاع الخاص فتشكل لجنة من وزارة التخطيط ومثليه في اللجنة العليا للخطة حسب ما ذكرنا سابقا وعددهم اربع ممثلين.

وبعد ذلك تقوم هذه اللجان كل في مجال تخصصها، باعداد برنامج ائتمالي جزئي وذلك استنادا على الاسس والخطوط العريضة التي وضعتها اللجنة العليا، ووفقا للتعليمات المرفقة مع بلاغ رئيس مجلس الوزراء والتي تتضمن خطوات اعداد البرامج القطاعية وذلك على النحو التالي: -

١ - تقييم انجازات القطاع خلال الفترة السابقة مع بيان المشاريع التي شرع في تنفيذها خلال تلك الفترة والتي سوف يستمر العمل فيها خلال الخطة القادمة.

٢ - يتم بناء على ما تقدم، تحديد اهداف القطاع ماليا وعينيا وعلى اساس مستوى واجمالي على أن يكون ذلك منسجما مع استراتيجية واهداف الخطة المقبلة.

٣ - يتبع ذلك تحديد وسائل تحقيق هذه الاهداف وتشمل على: -

أ - اقتراح الاجراءات التنظيمية اللازمة لتحقيق الاهداف المذكورة وذلك من حيث تحديث القوانين والانظمة المعمول بها واصدار التشريعات الجديدة لتطوير المؤسسات القائمة أو خلق مؤسسات جديدة كوسيلة لرفع الكفاءة الانتاجية للجهاز الاداري والتنفيذي.

ب - اعداد المشاريع الائتمانية التي تهدف الى تحقيق اهداف القطاع وترتيبها حسب الاولوية ويرفق مع ذلك وصف كامل لكل مشروع يشمل اهدافه، مدى توفر دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية له، تصاميمه النهائية، كلفته الاجمالية، مصادر تمويله الاجنبية المقترحة، المردود المتوقع منه، تقدير نفقات ادارته المتكررة بعد انجازه واحتياجاته من القوى البشرية المدربة، على ان يوضع لكل ذلك برنامج تنفيذ موزع على مراحل زمنية مفصلة.

ج - اجراء تقدير للاستثمارات الخاصة في القطاع المذكور وذلك بناء على التجربة السابقة للقطاع الخاص مع الاخذ بعين الاعتبار اجمالي زيادة هذه الاستثمارات نتيجة لارتفاع الدخول وتطبيق الحوافز التشجيعية للقطاع الخاص.

#### المرحلة الثالثة: -

وبعد ان تنتهي اللجان القطاعية من اعداد برامجها الائتمانية الجزئية تقوم برفعها الى اللجنة العليا للخطة لتبدأ بذلك الخطوة الثالثة من العملية التخطيطية في البلاد، حيث تقوم اللجنة العليا خلال هذه المرحلة بتقسيم نفسها الى لجان فرعية تختص كل منها بدراسة قطاع معين واذا اتضح ان هناك بعض الاضافات او التعديلات في التخصيصات المالية لكل قطاع تدرس التعديلات حيث تعاود الاتصال مع اللجان القطاعية كل على حدة لاعادة النظر في برامجها القطاعية. وبعد الاتصالات المستمرة يتم الاتفاق على البرنامج القطاعي وبعد ان ينتهي العمل من عملية تعديل جميع البرامج القطاعية تشكل اللجنة العليا مجموعة من بين اعضائها لصياغة مسودة الخطة في صورتها الاولى وذلك على اساس ما تم الاتفاق عليه في البرامج القطاعية.

#### المرحلة الرابعة: -

واما المرحلة الرابعة فتتمثل في البحث عن مصادر التمويل اللازم للخطة، حيث تتولى هذه المهمة لجنة فرعية منبثقة عن اللجنة العليا تسمى لجنة التمويل، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء رئيسا ومن عضوية كل من وزراء الخارجية، والعدل، والصناعة والتجارة والمالية ووزير التخطيط والامن العام لوزارة التخطيط، ومحافظ البنك المركزي ومدير دائرة الموازنة العامة، بالاضافة الى الوزير المعني بالقطاع المطلوب تمويله. وتنقسم هذه اللجنة المالية الى ثلاث لجان متخصصة تسمى لجنة الاتصالات الاولى

وهي: -

أ - لجنة الاتصال مع الحكومات لدعم الموازنة.

ب - لجنة الاتصال مع الحكومات والمؤسسات الدولية والاقليمية للمساعدات الانمائية.  
ج - لجنة الاتصال مع المؤسسات الخاصة للمساعدات الانمائية.  
وترفع هذه اللجان الثلاث نتائج اتصالاتها الى لجنة التمويل التي تقوم بدراستها ومن ثم تتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

#### المرحلة الخامسة: -

وبعد اتمام المرحلة الرابعة من العملية التخطيطية اي بعد اتمام معالجة التمويل من مصادره المختلفة تأتي بعد ذلك المرحلة الخامسة والتي تتمثل في عقد جلسات موسعة لمناقشة مسودة الخطة حيث يرأس هذه الجلسات صاحب السمو الملكي الامير حسن بن طلال - ولي العهد - ويتراوح عدد المشتركين فيها ما بين (٦٠ - ٩٠) شخصا حيث يحضرها ايضا مجلس الوزراء والمخططون وهم وزارة التخطيط واللجنة العليا للخطة والخبراء المتخصصون والفنيون ويمثلو القطاع الخاص واتحاد النقابات بالإضافة الى عشرين شخصا يمثلون القطاعات المختلفة في البلاد.

#### المرحلة السادسة: -

وهكذا بعد الانتهاء من هذه المناقشات واعادة الخطة في مسودتها الثابتة، تصبح هذه المسودة خليط من تخطيط المخطط، ومصالح القطاع الخاص ورغبات السلطة السياسية. ثم تأتي المرحلة السادسة من العملية التخطيطية وهي المرحلة التي تعرض فيها الخطة على مؤتمر التنمية الاردني الذي يدعى اليه عدد كبير من الخبراء المحليين والعرب والاجانب بالإضافة الى مندوبي كثير من الدول العربية والاجنبية والهيئات الدولية والاقليمية والخاصة. وفي النهاية يقوم المؤتمر في ختام مناقشاتهم باصدار تقرير عام يضم ملاحظاتهم على الخطة في مختلف ابعادها. ومن ثم وفي ضوء هذا التقرير يتم وضع الخطة في صورتها قبل النهائية تمهيدا لرفعها الى السلطة السياسية العليا لاعتمادها.

#### المرحلة السابعة والاعيرة: -

واخيرا تأتي المرحلة السابعة والاعيرة حيث ترفع الخطة الى السلطة السياسية العليا المتمثلة في صاحب الجلالة الملك ومجلس الوزراء حيث تقوم هذه السلطة السياسية العليا بدراستها وتنقيحها ثم تصدرها بقرار من مجلس الوزراء لتصبح بذلك سارية المفعول اعتبارا من بداية سنتها الاولى.

وبعد ذلك تتولى الوزارات والمؤسسات الحكومية متابعة عملية التنفيذ كل حسب قطاعه حيث تشمل تقارير المتابعة من الناحيتين المالية والعينية من التنفيذ.



## هوامش ومراجع الفصل السابع عشر

- ١ - تم الاعتماد على المصادر التالية: -  
د. زيايد محمد فريز، تجربة التخطيط الاقتصادي في الأردن، المنتدى العلمي بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس المعهد العربي للتخطيط بالكويت من الفترة ٣ - ٥ فبراير ١٩٨٦ ، الكويت.  
- د. مروان المشر، التجربة الاردنية في عملية التخطيط الاقتصادي، تقيم عام، ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي، ٢٥ - ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦ ، الجزء الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، ١٩٨٨.  
- وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، عمان، الاردن.  
- المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، عمان، الأردن.  
٢ - د. يوسف عبد الحق، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة الدكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٩ ، الباب الثالث.



## الجزء السادس الاستثمار في الأردن

### الفصل الثامن عشر مناخ الاستثمار في الأردن

- ١٨ - ١ مقدمة
- ١٨ - ٢ مزايا وحوافز الاستثمار في الأردن
- ١ - ضريبة الدخل.
- ٢ - حماية الاستثمارات المحلية من خلال بعض الاجراءات
- ٣ - اصفاءات على المشاريع الاستثمارية.
- ٤ - تشجيع الصادرات
- ٥ - حوافز للمستثمر غير الأردني
- ١٨ - ٣ مؤسسات لخدمة الاستثمار
- ١ . مؤسسة المدن الصناعية
- ٢ . مؤسسة المناطق الحرة
- ١٨ - ٤ خدمات الاستثمار
- ١٨ - ٥ فرص الاستثمار في الأردن
- اولا: الاستثمار الصناعي
- ثانيا: الاستثمار الزراعي
- ثالثا: الاستثمار الخدمي
- ١٨ - ٦ قوانين الاستثمار في الأردن
- ١ . قانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٧
- قانون تشجيع الاستثمار
- ٢ . قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٨
- قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار
- هوامش ومراجع الفصل الثامن عشر



## الجزء السادس

### الاستثمار في الأردن

#### الفصل الثامن عشر

#### مناخ الاستثمار في الأردن<sup>(١)</sup>

#### ١٨ - ١ مقدمة

يتمتع الأردن بمناخ استثماري يمتاز من حيث الاستقرار السياسي الذي ينعم به اردننا العزيز وهذا اهم عامل من عوامل تشجيع الاستثمار. كما ان الأردن يمتاز بموقع استراتيجي بين دول الشرق الاوسط وشرق افريقيا. هذا فضلاً عن توافر الكوادر الادارية والفنية والعمالية المدربة ونظام مواصلات واتصالات متطورة وجهاز مالي ومصرفي متكامل. سنتعرف هنا عن مزايا وحوافز الاستثمار في الأردن من حيث ضريبة الدخل، حماية الاستثمارات المحلية وذلك من خلال بعض السياسات والاجراءات، اعفاءات على المشاريع الاستثمارية كالمشاريع الاقتصادية، تشجيع الصادرات، حوافز للمستثمر غير الاردني، مؤسسات لخدمة الاستثمار كمؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة المناطق الحرة، خدمات الاستثمار (النافذة الاستثمارية)، فرص الاستثمار في الأردن. بالإضافة الى قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ وقانون مؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٨ وهو قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار.

#### ١٨ - ٢ مزايا وحوافز الاستثمار في الأردن

يتمتع المستثمرون في الأردن بامتيازات عديدة منها تعدد الاعفاءات الضريبية وسخاءها من ناحية، وانعدام القيود المفروضة على حركة رأس المال المستثمر وإيراداته من الناحية الأخرى. اضيف الى ذلك ان المشروع الأردني قد ساوى في المعاملة بين راس المال العربي والاجنبي المستثمر في المملكة مع رأس المال الوطني في المزايا والاعفاءات للمشاريع

الاستثمارية، كما ساوى المشرع أيضاً بين المكلف بدفع الضريبة الاردني والمكلف العربي والاجنبي من حيث الاعفاءات والتزيلات المسموح بها لحساب الدخل الخاضع للضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية، وضريبة الاراضي والابنية). وفيما يلي بعض التفصيل عن مزايا وحوافز الاستثمار:

#### ١ - ضريبة الدخل:

تعتبر معدلات ضريبة الدخل في الأردن معتدلة نسبياً وهي تعتمد على نوع ونشاط المكلف بالضريبة.

#### ٢ - حماية الاستثمارات المحلية وذلك من خلال:

- فرض الرسوم على استيراد السلع المماثلة للمنتجات المصنعة في الاردن، والعمل على الحد من استيراد بعض السلع الكمالية لتشجيع تصنيعها محلياً.
- تشجيع الصناعات التي تنتج المواد الأولية والوسيلة اللازمة للصناعات المحلية بإعفاء المواد الخام اللازمة لانتاجها من الرسوم الجمركية.
- اعفاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية المستوردة واللازمة لتنفيذ المشروعات الانتاجية.
- تسهيل تسويق المنتجات الأردنية وإقامة المعارض الدائمة والمؤقتة والترويج للتعريف بالسلع الأردنية - وكذلك منح حوافز للتصدير وتبسيط اجراءات التصدير والادخال المؤقت.

#### ٣ - اعفاءات على المشاريع الاستثمارية \*

تنقسم المشاريع الاستثمارية بالنسبة للاعفاءات التي يمكن ان تمنح لها الى قسمين:  
أ - المشاريع الاقتصادية:

ويعتبر المشروع اقتصادياً اذا كان في احد قطاعات: الصناعة والتعدين، الزراعة

---

\* تنقسم المملكة لغايات تطبيق قانون تشجيع الاستثمار الى ثلاث فئات: حسب درجة التطور الاقتصادي لكل منها. وهذه الفئات هي:

- ١ - فئة (أ) للمناطق الأكثر تطوراً، وتشمل: محافظتي عمان والزرقاء.
- ٢ - فئة (ب) للمناطق المتوسطة في تطورها، وتشمل: محافظتي اربد واللقاء.
- ٣ - فئة (ج) للمناطق الأقل تطوراً، وتشمل باقي المملكة.
- ٤ - تحتر كل مناطق المملكة من فئة (ج) لاغراض المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية.
- ٥ - تعامل مناطق الاغوار كمناطق تنمية من فئة (ج) لاغراض السياحة والمستشفيات.

والثروة الحيوانية وتربية الاسماك وصيدها، السياحة والفنادق، (باستثناء النقل السياحي) النقل البحري، المستشفيات، والتعليم. ويشترط ان لا تقل قيمة المشروع عن الحد الأدنى الذي حدده قانون تشجيع الاستثمار ويتراوح الحد الأدنى من ٥٠٠٠ دينار في مناطق التنمية من فئة ج إلى (٢٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠) ألف دينار في مناطق التنمية من فئة (أ) وهي منطقة عمان والزرقاء.

وتعفى جميع الاجهزة والمعدات والموجودات الثابتة بشكل عام من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية للمشاريع الاقتصادية، كما تعفى مثل هذه الاجهزة والمعدات للمشاريع القائمة لغايات التوسع وتطوير المشاريع وادخال تقنية جديدة في عملها.

ب - المشاريع الاقتصادية المصدقة:

ويمكن اعتبار المشروع اقتصادياً مصداً إذا كان في أحد قطاعات الصناعة والتعدين، الزراعة والثروة الحيوانية وتربية الاسماك وصيدها، الفنادق السياحية والنقل السياحي، والمستشفيات، ويشترط ان لا تقل قيمة موجودات المشروع في مجال الصناعة والتعدين عن ٧٥٠٠٠ دينار في مناطق التنمية من فئة أ وهي عمان والزرقاء، وعن ٣٥٠٠٠ دينار في مناطق التنمية من فئة ب وعن ٢٠٠٠٠ دينار في مناطق التنمية من فئة (ج). أما في مجال الزراعة والثروة الحيوانية فالحد الأدنى هو ٢٠٠٠٠ دينار لمنطقة (أ)، و ١٥٠٠٠ دينار لمنطقة ب، و ١٠٠٠٠ دينار لمنطقة (ج).

أما في قطاع الفنادق فيشترط ان تكون في مناطق التنمية من فئة ب و ج فقط وان لا يقل تصنيفها عن فئة ثلاثة نجوم. وفي مجال النقل السياحي يشترط أن لا تقل قيمة الحافلات المعدة لنقل السياح عن ٣٠٠٠٠٠ دينار. أما في مجال المستشفيات فيجب أن يكون المستشفى في مناطق التنمية ب و ج وان لا تقل سعته عن ٣٠ سريراً في منطقة (ب) وعن ٢٠ سريراً في منطقة (ج). وتمنح المشاريع الاقتصادية المصدقة جميع الاعفاءات التي تمنح للمشروع الاقتصادي بالإضافة الى اعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء الانتاج على أن لا تتجاوز مدة انشاء المشروع ثلاث سنوات.

- اعفاءات اضافية:

تمنح القوانين اعفاءاً ضريبياً جزئياً بحدود ٢٥٪ من الارباح الصافية للمشاريع القائمة لغايات التوسع والتطوير لمدة ستين لمنطقة (أ) ولمدة ثلاث سنوات لمنطقة (ب) ولمدة اربع سنوات لمنطقة (ج).

#### - تدوير الخسائر:

يسمح القانون بتدوير الخسائر اذا حصلت خلال فترة الاعفاء الى السنوات التالية. اي اذا كان المشروع اقتصادياً مصداقاً ومتمتعاً بالاعفاء الضريبي ولحقت به خسائر في سنوات اعفائه من الضرائب، فتبدأ مدة تنزيل الخسائر المتراكمة اعتباراً من السنة الاولى التي تلي سنوات الاعفاء الاصلية.

كما تتمتع المشاريع التي تقام في المدن الصناعية والمناطق الحرة في الاردن اعفاءات اضافية اخرى متعددة سترد فيما بعد في هذا الفصل.

#### ٤ - تشجيع الصادرات:

تسعى الحكومة الى اتخاذ كل الخطوات والاجراءات لتنمية الصادرات الأردنية وتشجيع ودعم المصدر الأردني وأهمها:

أ - التوسع في عقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول لاعطاء السلع الأردنية المزايا التي تمكنها من دخول اسواق هذه الدول.

ب - عقد الصفقات المتكافئة لتسويق المنتجات الأردنية.

ج - فتح المراكز التجارية في الدول العربية للتعريف بالسلع الاردنية ودراسة الاسواق، والمساعدة في عقد الصفقات التجارية وتقديم جميع الخدمات الممكنة للمصدر الأردني.

د - اقامة المعارض المتخصصة في الدول العربية والاجنبية والاشتراك في المعارض الدولية للترويج للسلع الأردنية.

هـ - منح التسهيلات المالية للمصدرين الأردنيين لتمكينهم من المنافسة في تسويق المنتجات الأردنية، ويقوم البنك المركزي بدور هام في هذا المجال، وقد تطور حجم هذه التسهيلات من (٢٠٠٠٠٠) دينار عام ١٩٨٠ الى (٣١) مليون دينار عام ١٩٨٨ .

ز - تشجيع القطاع الخاص على انشاء شركات التصدير المتخصصة وتقديم كل المساعدات والتسهيلات الممكنة لثل هذه الشركات لزيادة حجم الصادرات الأردنية.

جـ - تقوم الحكومة بدراسة لانشاء مؤسسة لضمان الصادرات.



## ٥ - حوافز للمستثمر غير الأردني:

أ - يعامل المستثمر العربي والأجنبي، من حيث التسهيلات والفرص، معاملة المستثمر الأردني عند استثمار أمواله في قطاعات الصناعة، والزراعة، والسياحة، والخدمات بما فيها النقل، والتعليم، والصحة، والاستثمار العقاري في الأراضي ضمن المناطق داخل حدود البلديات، والاكتاب بالاسهم وشرائها ويعمها.

ب - يسمح للمواطن العربي والأجنبي بالاستثمار في قطاع التجارة وقطاع المال والتأمين وذلك بالمشاركة مع اردنيين ونسبة لا تتجاوز (٤٩٪) في المشروع الواحد على أن يسمح للمستثمر العربي بالاستثمار في المملكة بأكثر من تلك النسبة في أي مشروع من تلك القطاعات اذا كانت دولته تسمح للمستثمر الاردني بذلك.

ج - يتمتع المستثمر العربي والأجنبي بجميع الاعفاءات من الضرائب والرسوم التي يتمتع بها المستثمر الأردني عند استثماره في القطاعات المشار اليها.

- ضمانات وتسهيلات مالية للاستثمار:

جميع الاموال الوافدة للاستثمار مضمونة بحكم القانون لا يجوز تأميمها أو مصادرتها أو الحجز عليها الا بحكم قضائي، كما يمكن ادخال الاموال للاردن واخراجها منه بما في ذلك الارباح الناجمة عن الاستثمار بالعملة الاجنبية التي يريدها المستثمر العربي أو الاجنبي.

كما يسمح للعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير الاردنيين بتحويل ٧٠٪ من صافي رواتبهم وتعميضااتهم الى خارج المملكة.

هـ - يسمح للمواطن العربي الاستثمار في سندات الخزينة واسناد القروض الاردنية دون قيد أو شرط.

و - قانون الشركات:

يسمح قانون الشركات المعمول به في الأردن للشركات المؤسسة خارج الأردن بأن تمارس اعمالها في الأردن شريطة تسجيلها في سجل الشركات الاجنبية بعد الحصول على تصريح بمزاولة عملها بمقتضى القوانين والانظمة المعمول لها.

كما يسمح القانون بمساهمة الاجانب في الشركات الوطنية في حدود ونسب معينة.

## ١٨ - ٣ مؤسسات لخدمة الاستثمار

### ١ - مؤسسة المدن الصناعية:

تأسست المدن الصناعية بموجب احكام القانون رقم (٣٤) لعام ١٩٨٠ وتهدف المؤسسة الى انشاء وإدارة المدن الصناعية في مختلف انحاء المملكة تحقيقاً لتوزيع عادل لمكاسب التنمية. وتتوفر في المدينتين الصناعيتين القائمتين في سحاب واربد جميع الخدمات والتسهيلات اللازمة لاقامة المشروعات الاستثمارية من طرق وخدمات كالمياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات كالهاتف والتلكس والفاكس باعلى مستوى من الكفاءة. بالإضافة الى توفير العديد من الخدمات المساندة للصناعة مثل مراكز الاطفاء والصيانة والمحروقات والمراكز الصحية وفروع البنوك ومراكز التدريب المهني ومكاتب العمل والمحلات التجارية والمطاعم والبريد ومكاتب الدعاية والاعلان وخدمات الحراسة والسكان.

#### وأهم اهداف المدن الصناعية:

- دراسة وتخطيط وإنشاء وإدارة جميع المدن الصناعية في المملكة.
- تشجيع إنشاء وتطوير المشاريع الصناعية.
- تشجيع وتوزيع الصناعات على مختلف المناطق.
- العمل على تطوير وتكامل الصناعات في المدن الصناعية وتذليل أية صعوبات تعترضها.

#### تسهيلات ومزايا للمشروعات التي تقام في المدن الصناعية:

- أ - بيع وتأجير قطع أراضي بمساحات مختلفة من (١٥٠٠م<sup>٢</sup> أو أكثر ليقم عليها المستثمرون مشاريعهم. بإيجور أو أثمان معتدلة.
- ب - توفير مباني جاهزة بمساحات تتراوح بين (٢٠٠م<sup>٢</sup> - ٢٠٠٠م<sup>٢</sup>) يستطيع المستثمر ان يستأجرها أو يشتريها حسب رغبته وامكاناته. وتتوفر في هذه الابنية والاراضي في المدن الصناعية جميع الخدمات اللازمة للصناعة كالمياه والكهرباء والاتصالات الهاتفية والتلكسية والفاكسميلي على اعلى مستويات الكفاءة.
- ج - الاعفاءات التي تتمتع بها المشاريع التي تقام في هذه المدن وتشمل:
  - الاعفاء من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين.
  - اعفاء دائم من ضريبة المسقفات (الابنية والاراضي).
  - الاعفاء من الرسوم البلدية والتنظيمية.

## ٢ - مؤسسة المناطق الحرة:

اسست بموجب القانون رقم (٢٢) لعام ١٩٨٤ وتعني هذه المؤسسة بانشاء المناطق الحرة في مختلف انحاء المملكة حيث تم الان انشاء اربع مناطق هي: المنطقة الحرة في العقبة، المنطقة الحرة في الزرقاء، المنطقة الحرة في مطار الملكة علياء، والمنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة. وتقوم هذه المناطق بتخزين البضائع لاغراض الترانزيت والتصنيع مع تعليق استيفاء الضرائب والرسوم المترتبة عليها ما لم تسحب للاستعمال المحلي. وتمتع المشاريع القائمة في المناطق الحرة بالاعفاءات التالية:

- أ - الاعفاء من ضريعتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة (١٢) عاما كما تعفى جميع المنشآت في المناطق الحرة من كافة الرسوم والضرائب.
- ب - اعفاء رواتب وعلاوات الموظفين من غير الاردنيين من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية كما يسمح بتحويل نسبة من تلك الرواتب للخارج.
- ج - اعفاء البضائع الواردة للمناطق الحرة والمصدرة منها من جميع الرسوم والضرائب.
- د - تسمح المنطقة الحرة بتأجير مساحات مكشوفة أو مستودعات جاهزة أو أبنية تجهز خصيصا لاقامة الصناعات وذلك مقابل اجور سنوية معتدلة.

## ١٨ - خدمات الاستثمار

### (النافذة الاستثمارية)

تم تأسيس مديرية متخصصة بتقديم الخدمات للمستثمرين في وزارة الصناعة والتجارة. هي مديرية خدمات الاستثمار (النافذة الاستثمارية). والهدف الاساسي من انشاء هذه الوحدة خدمة المستثمر من خلال ايجاد مرجع واحد أو محطة واحدة يتقدم إليها المستثمر بطلب اقامة مشروع استثماري دون أن يحتاج الى مراجعة اية جهة أخرى للحصول على الاذن الرسمي والترخيص القانوني لمشروعه الاستثماري.

وتقوم (النافذة الاستثمارية) بانجاز جميع المعاملات والاجراءات مع الجهات المعنية في الدولة للحصول على الترخيص المطلوب خلال مدة اقصاها شهر واحد من تاريخ تقديم الطلب.

وتتولى النافذة شرح المتطلبات والشروط التي يجب ان تتوفر في المشروع الاستثماري وبخاصة المتطلبات الفنية للجهات الاخرى غير وزارة الصناعة كما تعمل

النافذة الاستثمارية بالإضافة الى انجاز المعاملات للمشروعات الاستثمارية في المجالات التالية:

١ - تقديم المشورة والنصح للمستثمر في كل ما يتعلق بالاستثمار وتتيح له الفرصة للاستفادة من جميع المعلومات والدراسات المتوفرة لدى الدولة بشكل عام ولدى وزارة الصناعة والتجارة بشكل خاص. والاجابة على اية استفسارات بهذا الخصوص.

٢ - جمع المعلومات واجراء الدراسات واصدار النشرات عن فرص الاستثمار المتاحة في المملكة.

٣ - الترويج للمشاريع الاستثمارية المجدية من خلال الندوات والمؤتمرات واللقاءات والاتصال بالمستثمرين وبيان مزايا الاستثمار في الأردن.

٤ - الاتصال والتنسيق مع كافة الجهات الرسمية والشعبية المعنية بالاستثمار حيثما وجدت تلك الجهات.

وتقدم النافذة الاستثمارية خدماتها بدون أي مقابل ويمكن الاتصال للاستفسار والحصول على أية معلومات حول الاستثمار في الأردن على العنوان التالي:

النافذة الاستثمارية

وزارة الصناعة والتجارة

عمان - الأردن

تلكس رقم: Mintr Jo 21163

فاكس رقم: ٦٠٣٧٢١

هاتف رقم: ٦٦٣١٩١

## ١٨ - ٥ فرص الاستثمار في الأردن

ان فرص الاستثمار في الأردن متعددة ومتنوعة في ظل التسهيلات التي سبق ذكرها.

ويمكن للمستثمرين الاستفادة من هذه الفرص (الشاملة للاستثمار في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية ضمن التوجهات التالية:

أولاً: الاستثمار الصناعي:

ففي مجال الاستثمار الصناعي تم التركيز ضمن الأولويات التالية:

- التوجه لاقامة الصناعات التي تهدف الى استخدام الطاقة الانتاجية غير المستغلة في الصناعات التصديرية والصناعات التي تحمل محل الواردات.
- الصناعات ذات القيمة المضافة المحلية العالية التي تعزز التكامل السلمي الصناعي والتشايك الصناعي الامامي والخلف على المستويين الوطني والاقليمي.
- الصناعات التي تساهم في استغلال الخامات المحلية.
- الصناعات التي تساهم في نقل وتطبيق التكنولوجيا المتطورة أو تؤدي الى اقامة صناعات تصديرية.

### ثانيا: الاستثمار الزراعي:

تهدف الحكومة الى تحقيق الاولويات التالية:

- زيادة المساحة المروية في حوض نهر الأردن عن طريق مد المزيد من شبكات الري تشمل الحوض كله من أقصى شمال المملكة الى أقصى جنوبها.
- الاستفادة القصوى من المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية باستثمار الموارد المائية المتوفرة لزيادة الرقعة المزروعة من هذه المناطق وبخاصة الحبوب والأعلاف وزيادة المناطق الرعوية.
- تطوير منطقة حوض الحماد ومنطقة المرتفعات المحيطة بسيل الزرقاء وتمويل المشاريع الزراعية الفردية والجماعية على اوسع نطاق.
- تطوير الاراضي المرتفعة بتمويل اقامة المشروعات الزراعية في تلك الاراضي وبخاصة زراعة الأشجار المثمرة.
- دعم المنتجات الزراعية ومنحها الاعفاءات الضريبية الكاملة ومساعدة المصدرين على تسويق منتجاتهم من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات مع الدول الاوروبية والعربية المجاورة وتخفيض كلفة النقل الجوي لهذه المنتجات.
- تمويل المشروعات الزراعية عن طريق منح المزيد من التسهيلات الائتمانية والقروض الميسرة للمزارعين.

### ثالثا: الاستثمار الخدمي:

- يشمل قطاع الاستثمار الخدمي العديد من المجالات من أهمها السياحة والانشاءات. ففي قطاع الانشاءات والمقاولات عملت الحكومة على فتح المجال امام هذا القطاع للاسواق الخارجية وخاصة القطرين الشقيقين العراق واليمن للاستفادة من الخبرات والكفاءات الاردنية في هذا المجال.

أما في مجال السياحة فتوجه الحكومة الاستثمار في هذا القطاع الى الاستفادة من موقع الاردن التاريخي والأماكن الأثرية والدينية وتوسطه في المنطقة ومن أماكن السياحة الصيفية والشتوية المتوفرة في الأردن لجذب المزيد من السياح العرب والأجانب. وفي إطار هذا النشاط يمكن إقامة المنتجعات السياحية الصيفية والشتوية وإقامة المؤسسات السياحية المتخصصة التي تستطيع الاستفادة من الامكانيات المتوفرة في المملكة وكذلك التنسيق مع الدول المجاورة للترويج والتسويق السياحي وتنظيم الرحلات الجماعية المشتركة مع تلك الدول.

## ١٨ - ٦ قوانين الاستثمار في الأردن

### ١ - قانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٧

#### قانون تشجيع الاستثمار

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة:

### قانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٧

#### قانون تشجيع الاستثمار

#### الفصل الأول - اسم القانون

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٧) ويعمل به بعد

ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

#### الفصل الثاني - التعاريف

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني

المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

الوزارة : وزارة الصناعة والتجارة.

الوزير : وزير الصناعة والتجارة.

اللجنة: لجنة تشجيع الاستثمار المؤلفة بموجب احكام هذا القانون.

الموجودات الثابتة: الآلات والاجهزة والمعدات واللوازم وقطع الغيار اللازمة

لها والتي تستورد بقصد استعمالها في المشروع بما في ذلك الباصات المعدة خصيصاً للنقل السياحي والسفن المعدة للنقل البحري واثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات.

الرسوم: رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية والرسوم والعوائد التي تستوفي على الموجودات الثابتة عند استيرادها.

الضرائب: ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية وضريبة الابنية والأراضي داخل المناطق البلدية.

الطاقة الانتاجية: هي الطاقة التصميمية للمصنع.

المادة ٣ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة:

تقسم المملكة لغايات هذا القانون الى مناطق تنمية تصنف الى ثلاث فئات (أ) و (ب) و (ج) حسب درجة التطور الاقتصادي في كل منها، ويحدد مجلس الوزراء حدود كل منها بقرار ينشر في الجريدة الرسمية، ويجوز لمجلس الوزراء تعديل تلك الحدود كل خمس سنوات حسب حاجات ومتطلبات التنمية فيها.

ب - مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتوصية من اللجنة:

١ - ان يستثنى قطاعاً أو أكثر أو أي جزء منه في أي منطقة من مناطق التنمية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وان تطبق على هذا القطاع او على جزء منه الاعفاءات والتسهيلات والامتيازات الممنوحة لأي قطاع في منطقة أخرى.

٢ - ان يصدر قوائم دورية تتضمن المشاريع والقطاعات التي يحق لها التمتع بالاعفاءات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ٤ - أ - لغايات تنفيذ أحكام هذا القانون فإن عبارة رأس المال العربي أو الاجنبي تعني القيمة المقدرة لكل منهما ومحدد على النحو التالي:

١ - رأس المال بعملة اجنبية قابلة للتحويل، يحولها عربي أو اجنبي بقصد الاستثمار في المملكة.

٢ - الموجودات الثابتة التي تستورد للمشروع بقصد الاستثمار فيه.

٣ - الحقوق المعنوية كالترخيص وبراءات الاختراع والعلامات والاسماء التجارية المسجلة في المملكة والمستثمرة في مشاريعها والتي يملكها عرب

أو اجانب غير مقيمين في المملكة.

٤ - ارباح ومكاسب استثمار رأس المال العربي أو الأجنبي المحولة الى رأس مال عن طريق استثمارها.

ب - تقوم الوزارة بتقدير قيمة رأس المال وتقرير ما اذا كان قد استورد لغايات المشروع وكان من رؤوس الأموال التي تنطبق عليها أحكام البندين (٢) و (٣) من الفقرة أ من هذه المادة.

### الفصل الثالث - لجنة تشجيع الاستثمار

المادة ٥ - أ - تشكل لجنة تشجيع الاستثمار على الوجه التالي:

- |               |  |
|---------------|--|
| رئيساً        | ١ - الوزير   |
| نائباً للرئيس | ٢ - وكيل الوزارة   |
| عضواً         | ٣ - ممثل عن وزارة التخطيط يعينه وزير التخطيط   |
| عضواً         | ٤ - ممثل عن وزارة الطاقة والثروة المعدنية يعينه وزير الطاقة والثروة المعدنية                 |
| عضواً         | ٥ - ممثل عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة يعينه وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة |
| عضواً         | ٦ - مدير عام دائرة ضريبة الدخل   |
| عضواً         | ٧ - مدير عام دائرة الجمارك   |
| عضواً         | ٨ - ممثل عن البنك المركزي الأردني يعينه محافظ البنك المركزي                                  |
| عضواً         | ٩ - مدير عام بنك الائماء الصناعي أو نائبه  |
| عضواً         | ١٠ - مدير مديرية الدراسات وتشجيع الاستثمار في الوزارة  |
| عضواً         | ١١ - مدير الصناعة في الوزارة   |
| عضواً         | ١٢ - رئيس اتحاد الغرف التجارية الاردنية  |
| عضواً         | ١٣ - رئيس غرفة صناعة عمان  |
|               | ١٤ - شخصان من القطاع الخاص يعينهما مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لمدة                   |



مستين قابلة للتجديد

عضوين

ب - تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل شهر بناء على دعوة الرئيس أو نائبه في حالة غيابه ويكون الاجتماع قانونياً إذا حضره الأربعة الأعضاء على أن يكون الرئيس أو نائبه في حالة غيابه واحداً منهم، وتتخذ قرارات اللجنة بالاجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي أيده رئيس الجلسة وتكون مداولات وتوصيات اللجنة سرية ولا يجوز نشرها الا بعد ان تصدر القرارات اللازمة بشأنها.

ج - اذا كان لأي عضو مصلحة في اتخاذ قرار من قرارات اللجنة فعليه ان يعلن ذلك وأن ينسحب من الجلسة التي يبحث فيها موضوع القرار.

د - للوزير ان يدعو مختصاً أو أكثر لحضور اجتماعات اللجنة لتقديم المشورة في الموضوع المعروض عليها دون ان يكون له الحق في التصويت.

هـ - يعين الوزير أحد موظفي مديرية الدراسات وتشجيع الاستثمار في الوزارة أميناً لسكر اللجنة.

المادة ٦ - أ - تمارس اللجنة الصلاحيات والمهام التالية:

١ - التوصية لمجلس الوزراء بشأن اعتبار اي مشروع مشروعاً اقتصادياً أو مشروعاً اقتصادياً مصداقاً بالمعنى المقصود في هذا القانون ومنحه الاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها فيه.

٢ - الموافقة على طلبات نقل ملكية رأس المال المستثمر أو أي جزء منه الى أي مشروع تنطبق عليه أحكام هذا القانون وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية.

٣ - التوصية للسلطات المختصة باتخاذ الاجراءات التي من شأنها توفير المناخ الملائم للاستثمار.

٤ - النظر في التقارير المرفوعة من مديرية الدراسات وتشجيع الاستثمار في الوزارة بشأن المشاريع المستفيدة من أحكام هذا القانون وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية.

٥ - النظر في أي أمور أخرى تتعلق بتشجيع الاستثمار يعرضها عليها الوزير.

ب - يترتب على اللجنة في سياق ممارستها لصلاحياتها ومهامها ان تراعي ضرورة انسجام المشاريع التي ستمتع بالاعفاءات المنصوص عليها في هذا القانون مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

## الفصل الرابع - المشروع الاقتصادي

المادة ٧ - يعتبر المشروع اقتصادياً إذا كان في أحد القطاعات التالية وتوافرت فيه الشروط

النصوص عليها في هذا القانون:

أ - الصناعة والتعدين.

ب - الزراعة والثروة الحيوانية.

ج - السياحة والفنادق (باستثناء النقل السياحي).

د - النقل البحري.

هـ - المستشفيات.

و - التعليم.

المادة ٨ - أ - إذا كان المشروع في قطاع الصناعة والتعدين، فيشترط لاعتباره مشروعاً

اقتصادياً أن لا تقل قيمة الموجودات الثابتة عن (٢٥٠٠٠٠) خمسة وعشرين

الف دينار إذا كان في منطقة تنمية فئة (أ) وعن (١٥٠٠٠٠) خمسة عشر

الف دينار إذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (ب) وعن (٥٠٠٠) خمسة

الاف دينار إذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (ج).

ب - إذا كان المشروع في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية فيشترط لاعتباره

مشروعاً اقتصادياً أن لا تقل قيمة موجوداته الثابتة عن (٢٠٠٠٠٠) عشرين

الف دينار إذا كان في منطقة تنمية فئة (أ) وعن (١٠٠٠٠٠) عشرة الاف

دينار إذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (ب) وعن (٥٠٠٠) خمسة الاف

دينار إذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (ج).

ج - وإذا كان المشروع في الفنادق من قطاع السياحة فيشترط لاعتباره

مشروعاً اقتصادياً أن يكون في منطقة تنمية فئة (ب) أو (ج) وأن يقل تصنيفه

عن نجمتين.

د - وإذا كان المشروع في قطاع النقل البحري فيشترط لاعتباره مشروعاً

اقتصادياً أن تكون بواخره أو مراكبه مخصصة لنقل البضائع أو الركاب أو

كليهما.

هـ - وإذا كان المشروع في قطاع المستشفيات فيشترط لاعتباره مشروعاً

اقتصادياً أن لا تقل سعته عن (١٥) خمسة عشر سريراً وأن يكون موافقاً عليه

كمستشفى من السلطات الصحية المختصة.

و - وإذا كان المشروع في قطاع التعليم فيشترط لاعتباره مشروعاً اقتصادياً أن يكون في مجال المهن أو الحرف الطبية أو الهندسية أو الصناعية أو التجارية أو فيها جميعاً وأن لا تقل مدة الدراسة في أي من هذه المهن أو الحرف عن سنتين بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها.

ز - يشترط في جميع الأحوال أن يكون المشروع حائزاً على موافقة السلطات المختصة وفقاً للقطاع الذي يعمل فيه المشروع.

المادة ٩ - ينظر مجلس الوزراء في تنسيب اللجنته وله أن يوافق على اعتبار المشروع اقتصادياً أو أن يرفض إعطائه هذه الصفة ويعتبر قراره بالموافقة ساري المفعول اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ١٠ أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة تعفى الموجودات الثابتة التي تستورد للمشروع الاقتصادي في أي من القطاعات المنصوص عليها في الفقرات (أ) - (هـ) من المادة (٧) من هذا القانون من الرسوم، وإما في قطاع التعليم فيعفى من الرسوم ما يستورد لحساب المشروع الخاص به من المعدات والأدوات، المخبرية والأجهزة اللازمة للتعليم المهني والطبي والهندسي والصناعي والتجاري، ويشترط في منح هذه الإعفاءات، أن يتم استيراد الموجودات الثابتة المشمولة بها خلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية باعتبار المشروع اقتصادياً ولمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة تمديد هذه المدة سنتين إضافيتين.

ب - للجنة أن تسمح باعفاء قطع الغيار اللازمة للمشروع من الرسوم بما لا يزيد على (١٠٪) من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة، شريطة أن يتم استيراد تلك القطع خلال مدة خمس سنوات من تاريخ نشر القرار باعتبار المشروع اقتصادياً في الجريدة الرسمية.

ج - للوزير بناء على تنسيب من اللجنة أن يعفى من الرسوم الزيادة التي طرأت على قيمة الموجودات الثابتة التي يراد استيرادها لحساب المشروع الاقتصادي إذا كانت هذه الزيادة ناجمة عن ارتفاع الأسعار في بلد المنشأ أو تغيير سعر التحويل على الموجودات الثابتة وقطع غيارها.

د - تعفى الموجودات الثابتة التي تستورد لغايات التوسيع في المشروع الاقتصادي في أي من القطاعات المنصوص عليها في الفقرات من (أ) - (و) من

المادة (٧) من هذا القانون من الرسوم شريطة ان يتم استيراد الموجودات الثابتة المشمولة بها خلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار الاعفاء المتعلق بالتوسيع في الجريدة الرسمية.

هـ - يعني التوسيع لغايات تطبيق احكام هذا القانون اي تعديلات على المشروع الاقتصادي تؤدي الى زيادة لا تقل عن (٢٥٪) خمسة وعشرين بالمئة من طاقته الانتاجية قبل اجراء التوسيع وان لا تقل قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لغايات التوسيع عن (٢٥٪) خمسة وعشرين بالمئة من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة في المشروع الاصلي.

و - تعني الموجودات الثابتة المستوردة لاغراض التطوير في اي مشروع اقتصادي قائم من الرسوم شريطة ان يتم استيراد هذه الموجودات الثابتة خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار الاعفاء المتعلق بالتطوير في الجريدة الرسمية، ويعني التطوير لغايات هذه الفقرة استعمال تقنية جديدة لرفع كفاءة الانتاج وفق الاسس والمعايير التي تحددها الجهات المختصة.

#### الفصل الخامس - المشروع الاقتصادي المصدّق

- يعتبر المشروع «اقتصادياً مصدقاً» اذا كان في أحد القطاعات التالية:  
أ - الصناعة والتعدين.

ب - الزراعة والثروة الحيوانية وتربية الاسماك وصيدها.

ج - الفنادق السياحية والنقل السياحي.

د - المستشفيات

- توضع المعايير والاسس التي يتحدد بموجبها اعتبار المشروع مشروعاً اقتصادياً مصدقاً بنظام يصدر لهذه الغاية على ان تتوافر فيه الشروط التالية بالاضافة الى تلك المعايير والاسس:

أ - اذا كان المشروع في قطاع الصناعة والتعدين ان لا تقل قيمة موجوداته الثابتة عن (٧٥٠.٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فة (أ) وعن (٣٥٠.٠٠٠) خمسة وثلاثين الف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فة (ب) وعن (٢٠٠.٠٠٠) عشرين الف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فة (ج).

ب - واذا كان المشروع في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وتربية الاسماك وصيدها ان لا

تقل موجوداته الثابتة عن (٢٠٠٠٠٠) عشرين ألف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (أ) وعن (١٥٠٠٠) خمسة عشر ألف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (ب) وعن (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (ج).

ج - واذا كان المشروع في قطاع الفنادق السياحية ان لا يقل تصنيف الفندق من قبل وزارة السياحة عن ثلاثة نجوم وان يكون في منطقة تنمية فئة (ب) أو فئة (ج).  
د - واذا كان المشروع في قطاع النقل السياحي ان لا تقل قيمة الباصات المعدة خصيصاً لنقل السياح والتي تتوافر فيها المواصفات التي تقررها وزارة السياحة عن (٣٠٠٠٠٠) ثلاثماية ألف دينار.

هـ - واذا كان المشروع في قطاع المستشفيات ان يكون موافقاً عليه كمستشفى من قبل السلطات الصحية المختصة وان لا تقل سعته عن (٣٠) سريراً اذا كان في منطقة تنمية فئة (ب) وعن (٢٠) عشرين سريراً اذا كان في منطقة تنمية فئة (ج).  
و - ان يكون المشروع حائزاً على موافقة السلطات المختصة وفقاً للقطاع الذي يعمل فيه المشروع.

المادة ١٣ - ينظر مجلس الوزراء في تنسيبات اللجنة وله ان يوافق على اعتبار المشروع اقتصادياً مصدقاً يتمتع بالاعفاءات من الرسوم والضرائب التي تنص عليها احكام هذا القانون او رفض اعطائه هذه الصفة ويعتبر قراره بالموافقة ساري المفعول اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

#### الفصل السادس - الاعفاءات من الرسوم والضرائب

المادة ١٤ أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة تعفى الموجودات الثابتة التي تستورد للمشروع الاقتصادي المصدق في اي من القطاعات المنصوص عليها في الفقرات (أ، ب، ج، د، هـ) من المادة (١٢) من هذا القانون من الرسوم شريطة ان يتم استيراد تلك الموجودات خلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية باعتبار المشروع مشروعاً اقتصادياً مصدقاً وللمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة تمديد هذه المدة بما لا يزيد على ستين على ان يكون قد نفذ ما لا يقل عن نصف المشروع.  
ب - للجنة ان تسمح باعفاء قطع الغيار اللازمة للمشروع من الرسوم بما لا يزيد على (١٠٪) من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة شريطة ان يتم استيراد

تلك القطع خلال مدة خمس سنوات من تاريخ نشر القرار باعتبار المشروع اقتصادياً مصدقاً في الجريدة الرسمية.

ج - للوزير بناء على تنسيب من اللجنة ان يعفى من الرسوم الزيادة التي طرأت على قيمة الموجودات الثابتة التي يراد استيرادها لحساب المشروع الاقتصادي المصدق اذا كانت هذه الزيادة ناجمة عن ارتفاع الاسعار في بلد المنشأ او تغيير سعر التحويل على الموجودات الثابتة وقطاع غيرها.

المادة ١٥ - على اللجنة ان تفضل الانتاج المحلي على المستورد عند اقرار اعفاء الموجودات الثابتة لاي مشروع اقتصادي أو اقتصادي مصدق بمقتضى احكام هذا القانون اذا كان الانتاج المحلي في متطلبات المشروع ويستثنى من احكام هذه المادة استيراد المواد الاولى المماثلة للمواد المحلية اذا كانت مرتبطة بمشروع مع شريك اجنبي بناء على اتفاق يقره مجلس الوزراء.

المادة ١٦ أ - تعفى الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من الضرائب كما يلي:

١ - لمدة (٧) سنوات متتالية تعفى الخمس سنوات الاولى منها بنسبة (١٠٠٪) من الارباح وبنسبة (٦٠٪) من الارباح للسنتين التاليتين اذا أقيم المشروع في منطقة تنمية من فئة (أ).

٢ - لمدة (١٠) عشر سنوات متتالية، تعفى الثماني سنوات الاولى منها بنسبة (١٠٠٪) من الارباح وبنسبة (٦٠٪) من الارباح للسنتين التاليتين اذا أقيم المشروع في منطقة تنمية من فئة (ب).

٣ - لمدة (١٥) خمسة عشر سنة متتالية اذا أقيم المشروع في منطقة تنمية من فئة (ج).

ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة زيادة مدة الاعفاء الواردة في البنود (١) و (٢) و (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة مدة سنتين اذا كان المشروع مملوكاً لشركة مساهمة عامة.

ج - مع مراعاة احكام الفقرة (د) من هذه المادة تسري مدى الاعفاء المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة من تاريخ يوم بدء الانتاج او العمل اذا لم يتجاوز مدة تنفيذ المشروع ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار مجلس الوزراء باعتبار المشروع اقتصادياً مصدقاً في الجريدة الرسمية والمجلس

الوزراء بناء على تنسيب اللجنة منح المشروع مهلة أطول من تلك المدة اذا كان تنفيذه يتطلب ذلك.

د - اذا استغرق تنفيذ المشروع مدة اكثر من ثلاث سنوات أو أكثر من المهلة الممنوحة من مجلس الوزراء فتحسم مدة التجاوز من اصل مدة الاعفاء المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

هـ - للجنة منح مدة انتاج او تشغيل تجريبي للمالك المشروع الاقتصادي المصدق لا تتجاوز اربعة أشهر يعتبر الانتاج او التشغيل قد بدأ فعلاً بعد انتهائها مباشرة لغايات هذا القانون.

و - بالرغم مما ورد في اي تشريع آخر تعفى الارباح الصافية من الضرائب للمشروع الاقتصادي والمشروع الاقتصادي المصدق المتأتية من الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.

المادة ١٧ - أ - بعد انقضاء مدة الاعفاء المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون

لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة اعفاء ما يعادل (٢٥٪) من الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية في حالة توسيع المشروع وذلك لمدة سنتين اذا كان في منطقة تنمية من الفئة (أ) ولمدة ثلاثة سنوات اذا كان المشروع في منطقة تنمية من الفئة (ب) ولمدة اربع سنوات اذا كان المشروع في منطقة تنمية من الفئة (ج).

ب - يشترط لمنح الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ان لا تقل قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لغايات توسيع المشروع عن (٢٥٪) من مجموع قيمة الموجودات الثابتة في المشروع الأصلي وتبدأ مدة الاعفاء في هذه الحالة من تاريخ يوم الانتاج او العمل بعد التوسيع.

ج - يقصد بالتوسيع لغايات تطبيق احكام هذا القانون اية تعديلات على المشروع الاقتصادي المصدق تؤدي الى زيادة لا تقل عن (٢٥٪)، خمسة وعشرين بالمائة من طاقته الانتاجية قبل اجراء التوسيع.

د - تعفى الموجودات الثابتة التي تستورده لغايات التوسيع في المشروع الاقتصادي المصدق في اي من القطاعات المنصوص عليها في الفقرات (أ) -

هـ) من المادة (١٢) من هذا القانون من الرسوم شريطة ان يتم استيراد الموجودات الثابتة المشمولة بها خلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من

تاريخ نشر قرار الاعفاء المتعلق بالتوسيع في الجريدة الرسمية.

هـ - تعفى من الرسوم الموجودات الثابتة المستوردة لأغراض التطوير في أي مشروع اقتصادي مصدق قائم شريطة أن يتم استيراد هذه الموجودات الثابتة خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار الاعفاء المتعلق بالتطوير في الجريدة الرسمية ويعني التطوير لغايات هذه الفقرة استعمال تقنية جديدة لرفع كفاءة الانتاج وفق الأسس والمعايير التي تحددها الجهات المختصة.

و - ١ - تعفى من الرسوم اثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات اللازمة لغايات التجديد والتحديث بعد مرور عشر سنوات على استفادة هذه المشاريع من احكام هذا القانون.

٢ - مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يعفى من الرسوم الاثاث والمفروشات واللوازم العائدة لها لأي من الفنادق والمستشفيات التي لم تستفد من تطبيق احكام هذا القانون لغايات التجديد والتحديث.

٣ - يتم استيراد الاثاث والمفروشات واللوازم التي يسمح باستيرادها خلال مدة سنة من تاريخ نشر قرار الاعفاء المتعلق بالتجديد والتحديث في الجريدة الرسمية ولمرة واحدة.

المادة ١٨ - يتوجب على مالك المشروع الاقتصادي المصدق اعلام الوزارة بتاريخ يوم بدء الانتاج او العمل بما في ذلك بعد توسيع المشروع وذلك قبل طرح أي منتجات في الاسواق او تقديم أي خدمات الى الجمهور حسب واقع الحال وفي حالة التخلف عن القيام بذلك يجوز للوزير اعتبار تاريخ بدء الانتاج او العمل في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار مجلس الوزراء باعتباره مشروعاً اقتصادياً مصدقاً في الجريدة الرسمية.

المادة ١٩ أ - اذا انتقلت ملكية المشروع الاقتصادي المصدق بموافقة اللجنة بالبيع او بأي طريقة اخرى من طرق انتقال الملكية يحل المالك الجديد للمشروع محل المالك السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة عليه بموجب احكام هذا القانون ويمنح المالك الجديد الاعفاءات التي منحت للمالك القديم فيما لو واصل استثمار المشروع بما في ذلك الاعفاءات الخاصة بالتوسيع والتطوير.

ب - اذا اندمجت شركتان او اكثر من الشركات المساهمة العامة وكانت المشاريع التي تقوم بها كل منها أو أي منها متمتعة بالاعفاءات والامتيازات -



والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون فان الشركة الجديدة الناتجة عن الدمج ملازمة بتنظيم حسابات منفصلة للمشروع المستفيد من هذه الاعفاءات والامتيازات والتسهيلات طيلة مدة الاعفاء او المدة المتبقية له وذلك لحصر تطبيقها على المشاريع المعفاة دون غيرها من مشاريع الشركة الجديدة.

#### الفصل السابع - اعفاءات اضافية

المادة ٢٠ - أ - للمستخدمين (بفتح الدال) غير الاردنيين الذين يعملون في الوظائف الفنية والادارية في المشاريع الاقتصادية الاردنية ان يحولوا (٧٠٪) من صافي رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج المملكة بموافقة اللجنة والطريقة التي يقرها البنك المركزي الاردني.

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز بموافقة اللجنة تحويل كامل قيمة تعويضات انتهاء الخدمة الى الخارج بالطريقة التي يقرها البنك المركزي الاردني.

ج - لا تسري احكام هذه المادة اذا كان الاختصاصي من غير الاردنيين شريكاً في شركة عادية أو مساهماً في شركة مساهمة خصوصية تملك المشروع.

المادة ٢١ - مع مراعاة احكام قانون ضريبة الدخل الساري المفعول تعفى من ضريبتى الدخل والخدمات الاجتماعية ما يلي:

أ - فوائد الودائع والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها المؤسسات المالية الاجنبية غير المقيمة للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة.

ب - فوائد الودائع في البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة وصندوق التوفير البريدي.

ج - فوائد التوفيرات والمدخرات في صناديق الادخار والتقاعد والضمان الاجتماعي.

د - فوائد سندات الدين وجوائزها التي يصدرها البنك المركزي الاردني لصالح الخزينة او المؤسسات العامة أو مؤسسات الاقراض المتخصصة.

هـ - فوائد سندات الاقراض التي تصدرها الشركات المساهمة العامة التي يقرها مجلس الوزراء اعفاءها.

و - فوائد او ارباح القروض الخارجية التي تقترضها الحكومة او المؤسسات العامة بكفالة الحكومة او مؤسسات الاقراض المتخصصة.

ز - بدل الایجار المقدور لابیئة السکن التي یشتغلها مالکوها لغايات السکن  
سواء كانوا من الاردنیین او من رعايا الدول العربیة.

المادة ٢٢ - أ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسیب اللجنة ان یعفی في کل سنة مالیه  
بما لا یزید علی (١٠٪) عشرة بالمائة من الدخل السنوي الخاضع لضریبة  
الدخل الذي یتحقق لأي مشروع في قطاع الصناعة او التعدين من ضریبتي  
الدخل والخدمات الاجتماعیة اذا جرى تخصیص ذلك المبلغ لانشاء أبنیة  
سكن للمتسخدمین والعمال في المشروع اما مباشرة او عن طریق المساهمة مع  
مؤسسة الاسکان او المؤسسات المتخصصة. او لانشاء الابنية الثقافیة او  
الصحية لأولئك المتسخدمین والعمال شریطة موافقة وزارة العمل علی ملائمة  
الابنية للأغراض التي أقيمت من اجلها، كما تعفی كذلك النفقات السنویة  
التي تترتب علی ادارة وصيانة تلك الابنية.

ب - اذا لم یقم مالک المشروع باتمام اقامة الابنية المنصوص علیها في الفقرة  
(أ) من هذه المادة خلال مدة اقصاها ثلاث سنوات من تاریخ صدور قرار  
مجلس الوزراء بالاعفاء، فیمعتبر الدخل الذي اعفی بموجب تلك الفقرة  
خاضعاً لضریبة خلال السنة التي تلي تلك المدة مباشرة وذلك بالرغم من  
مضي المدة التي يجوز إعادة النظر في التقدير خلالها الذي اجرى علی مالک  
المشروع من قبل دائرة ضریبة الدخل بمقتضى قانون ضریبة الدخل الساري  
المفعول عن تلك السنة.

المادة ٢٣ - أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسیب اللجنة ان یعفی من ضریبة الدخل  
والخدمات الاجتماعیة في کل سنة مالیه مبلغاً لا یزید عن (٢٥٠٠٠٠)  
خمسة وعشرين الف دينار من الدخل السنوي الخاضع لضریبة الدخل الذي  
یتحقق لأي مشروع في قطاع الصناعة والتعدين اذا جرى تخصیص وانفاق  
ذلك المبلغ في أي من الأغراض التالية:

١ - تدريب المتسخدمین والعمال ضمن برامج توافق علیها مؤسسة التدريب  
المهني وتنفيذ تحت اشرافها.

٢ - اجراء بحوث ودراسات تستهدف تطوير وتحسين الانتاج بالانفاق مع  
احدى الجامعات الاردنیة أو الجمعیة العلمیة المملکیة او احدى المؤسسات  
العامة.

ب - يشترط للاعفاء المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة المباشرة في التدريب أو اجراء البحوث والدراسات خلال سنة واحدة من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء على اعفاء كل مبلغ خصص للقيام بتلك الأغراض وأن يبرز الوثائق التي تثبت اتفاق المبلغ فيما خصص له.

المادة ٢٤ - أ - بالرغم مما ورد في قانون ادارة املاك الدولة المعمول به لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة تأخير المساحات اللازمة من املاك الدولة لأي مشروع تنطبق عليه احكام هذا القانون اذا كان منشأ في منطقة تنمية فة (ب) او منطقة تنمية فة (ج) ويحدد مجلس الوزراء بدلات ايجاراتها ومدد الاجار وفقاً لحاجات ومتطلبات المشروع الضرورية على أن تكون تلك البدلات تشجيعية ومدد الاجارة طويلة.

ب - في حالة اقامة المشروع او نقله الى مكان اخر او تصفيته او اذا تبين ان المساحات التي فوضت له قد استعملت كلياً أو جزئياً في غير الأغراض التي فوضت من أجلها او تم تأجيرها أو بيعها أو انها تزيد عن حاجة المشروع الفعلية فلمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة اعتبار قراره بتفويض تلك الأراضي كلياً أو جزئياً حسب مقتضى الحال لاغياً وإعادة ملكيتها الى الدولة وتسجيلها بأسمها.

#### الفصل الثاني - احكام عامة

المادة ٢٥ - أ - يعامل رأس المال العربي أو الاجنبي المستثمر في اي مشروع تنطبق عليه احكام هذا القانون معاملة مساوية لرأس المال المحلي سواء اكان استثماره بالاشتراك معه أو بصورة مستقلة بما في ذلك الاعفاء من الرسوم والضرائب. وتضمن الحكومة لرأس المال العربي أو الاجنبي التمتع بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تمنح له بمقتضى احكام هذا القانون وعدم الفائها أو خفضها أو المساس بها بمقتضى اي تشريع اخر.

ب - تسري على رأس المال العربي المستثمر بمقتضى احكام هذا القانون الضمانات الممنوحة لرؤوس الأموال العربية بمقتضى احكام اتفاقية استثمار الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية وجميع الاتفاقيات المعقودة مع الدول العربية واية تعديلات تطرأ عليها.

المادة ٢٦ - يتم تحويل رأس المال العربي أو الاجنبي الذي استورد الى المملكة واستثمر

فيها بمقتضى احكام هذا القانون او اي تشريع اخر سابق عليه الى خارج المملكة بموافقة الوزير وبالطريقة التي يقرها البنك المركزي الاردني على ان يحول القسط الاول منها بعد مرور سنتين من تاريخ يوم بدء الانتاج او العمل وللوزير في حالات خاصة الموافقة على تحويل رأس المال العربي او الاجنبي الى خارج المملكة دون التقييد بهذه المدد والاقساط المحددة بها وبشروط ان يكون مالك رأس المال قد سدد جميع الالتزامات المستحقة عليه.

المادة ٢٧ - تحول الى خارج المملكة بموافقة الوزير وبالطريقة التي يقرها البنك المركزي الاردني الارباح والمكاسب وحصص ارباح الاسهم والفوائد المتأتية عن استثمار رأس المال العربي أو الاجنبي أو المعاد استثمارها والتي سبق ان استوردت الى المملكة واستثمرت فيها بمقتضى احكام هذا القانون او أي تشريع سابق عليه.

المادة ٢٨ - يتوجب على مالك المشروع الاقتصادي المصدق القيام بما يلي:  
أ - اعلام الوزارة بتاريخ يوم بدء الانتاج أو العمل حسب مقتضى الحال.  
ب - مسك حسابات منظمة حسب متطلبات المشروع ونوع الانتاج أو الخدمات التي يقدمها.  
ج - مسك سجل للموجودات الثابتة تدرج فيه جميع التفاصيل المتعلقة بها وبيان مستقل لسجل قطع الغيار التي اعفيت من الرسوم بمقتضى احكام هذه القانون.

د - تقديم ميزانية مصدقة من مدقق حسابات قانوني - مشتملة على حساب التشغيل وحساب المتاجرة وحساب الارباح والخسائر وذلك خلال الثلاثة اشهر التي تعقب مباشرة انتهاء السنة المالية للمشروع.

هـ - تقديم أي كشوفات او بيانات او وثائق تطلبها الوزارة وتتعلم بالمشروع وتنفيذه وتشغيله.

و - السماح لاي موظف حكومي مفوضاً خطياً من الوزارة أن يدخل خلال ساعات الدوام أي مشروع لتدقيق حساباته، وسجل الموجودات الثابتة والفواتير والمستندات وأي وثائق أخرى خاصة به وان يطلع على الموجودات والمواد الأولية والسلع المنتجة وان يطلب اية ايضاحات بشأنها وذلك بقصد التأكد من الالتزام باحكام هذا القانون.

المادة ٢٩ - أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة ان يلقى كل أو بعض الاعفاءات

من الرسوم والضرائب الممنوحة لأي مشروع تنطبق عليه احكام هذا القانون اذا تبين ان تلك الاعفاءات قد منحت استناداً الى معلومات كاذبة أو اذا خالف اصحاب المشروع احكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وينشر قرار مجلس الوزراء بذلك في الجريدة الرسمية.

ب - يترتب على اصحاب المشروع دفع جميع الرسوم والضرائب التي كانوا قد اعفوا منها بمقتضى احكام هذا القانون وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تبليغهم أو تبليغ أي منهم بقرار الالغاء.

المادة ٣٠ - أ - يجوز لمالك المشروع الاقتصادي المصدق بيع الموجودات الثابتة لمشروع

اخر اعتبر مشروعاً اقتصادياً أو مشروعاً اقتصادياً مصداقاً بموافقة اللجنة.

ب - يجوز لمالك المشروع الاقتصادي المصدق بيع الموجودات الثابتة لمشروع آخر غير معفى بموافقة اللجنة شريطة دفع الرسوم المتحققة على قيمتها عند البيع.

ج - يجوز لمالك المشروع الاقتصادي أو الاقتصادي المصدق إعادة تصدير الموجودات الثابتة المعفاة بموافقة اللجنة شريطة إعادة قيمة بيعها بالعملة الاجنبية من خلال الجهاز المصرفي.

د - اذا ظهر بأن الموجودات الثابتة المستوردة قد استعملت في مشروع غير المشروع الاقتصادي أو الاقتصادي المصدق أو تم تأجيرها أو بيعها دون موافقة اللجنة في ذلك الوقت وفي هذه الحالة تدفع الرسوم التي تتحقق خلال تسعين يوماً من تاريخ تبليغ قرار اللجنة بشأنها.

المادة ٣١ - أ - مع مراعاة احكام المادة (٢٤) من هذا القانون، يحظر استعمال الابنية

والاراضي التي يملكها المشروع الاقتصادي المصدق والتي جرى اعفاؤها من ضريبة الابنية والأراضي داخل المناطق البلدية (المسقطات) وفقاً لأحكام هذا القانون في أي مشروع آخر الا بعد الحصول على موافقة اللجنة ودفع تلك الضريبة عنها كما لو انها لم تمنح الاعفاء أصلاً.

ب - اذا ظهر بأن الابنية والأراضي المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قد استعملت في مشروع غير المشروع الاقتصادي المصدق دون الحصول على موافقة اللجنة فيتوجب دفع مثلي ضريبة الابنية والأراضي

داخل المناطق البلدية (المسقفات) المترتبة عليها وفقاً لأحكام الفقرة (أ) المشار إليها.

ج - تدفع الضريبة المتحققة بمقتضى أي من الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة خلال تسعين يوماً من تاريخ تبليغ قرار اللجنة بشأنها.

المادة ٣٢ - أ - مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المستند إلى توصية مبررة من اللجنة ان يوافق على عقد اتفاق مع أي مستثمر في أي مشروع اقتصادي مصدق لا يقل رأسماله عن مليون دينار بحيث يضمن عدم السماح باقامة أي مشروع آخر مماثل لمشروعه للمدة التي يتم الاتفاق عليها بحيث تبدأ من تاريخ بدء الانتاج وتحدد في الاتفاق الأسس والشروط التي يراها مجلس الوزراء ضرورية لمراعاة المصلحة العامة.

ب - لمجلس الوزراء بناء على توصية من الوزراء الاتفاق المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة اذا تبين له ان المستثمر قد اخفق في تنفيذ الاتفاق، والسماح لأي استثمارات اخرى في مشاريع مماثلة وفق أحكام هذا القانون.

المادة ٣٣ - أ - لا تسري احكام المواد (٧) و (٨) و (١٠) و (١١) و (١٢) و (١٤) و (١٦) من هذا القانون على القرارات التي اصدرها مجلس الوزراء قبل العمل بموجبه.

ب - يستمر أي مشروع جرت الموافقة على اعتباره اقتصادياً مصداً بمقتضى احكام قانون تشجيع الاستثمار رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢ والتعديلات التي طرأت عليه بالاستفادة من جميع الاعفاءات من الرسوم والضرائب التي منحت بموجب ذلك القانون دون ان يمنح أي زيادة في الاعفاءات من الرسوم والضرائب الواردة في هذا القانون.

المادة ٣٤ - لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ٣٥ - يلغى قانون تشجيع الاستثمار رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢ والتعديلات التي طرأت عليه وأي تشريع اخر تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون.

المادة ٣٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

## ٢ - قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٨

### قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الأصلي على الوجه التالي:  
أولاً : باضافة التعريف التالي اليهما بعد تعريف اللجنة الواردة فيها: -

المديرية : مديرية الدراسات وتشجيع الاستثمار في الوزارة.  
ثانيا : بالغاء كلمة (الباصات) من تعريف الموجودات الثابتة الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (الحافلات).

المادة ٣ - يلغى نص البند ٢ من الفقرة أ من المادة ٥ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي: -

٢ - الأمين العام للوزارة نائبا للرئيس.

المادة ٤ - تعدل الفقرة ب من المادة ٧ من القانون الأصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها. (بما في ذلك تربية الأسماك وصيدها).

المادة ٥ - تعدل المادة ١٠ من القانون الأصلي على النحو التالي:  
أولاً : بالغاء كلمة (اللجنة) الواردة في الفقرة ج منها والاستعاضة عنها بكلمة (المديرية).

ثانيا : بشطب العبارة التالية من آخر الفقرة هـ منها: -

«عن ٢٥٪ خمسة وعشرين بالمائة من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة في المشروع الأصلي».

والاستعاضة عنها بالعبارة التالية: -

(عن ١٠٪ من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة في المشروع الأصلي وذلك في حالة استخدام الطاقة الانتاجية الكاملة للمشروع).

ثالثاً : بالغاء عبارة (التي تحددها الجهات المختصة) الواردة في آخر الفقرة (و) منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية (التي يحددها الوزير بناء على تنسيب اللجنة).

رابعا : باضافة الفقرة (ز) بالنص التالي اليها.

ز - يتوجب على المالك المشروع الاقتصادي المتمتع بالاعفاءات المنصوص عليها في هذه المادة تقديم تقارير دورية للوزير لا يقل عددها عن تقريرين في السنة عن تطور العمل في مشروعه.

المادة ٦ - تلغى كلمة (الباصات) الواردة في الفقرة (د) من المادة ١٢ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بكلمة (الحافلات).

المادة ٧ - تعدل الفقرة (جـ) من المادة ١٤ من القانون الأصلي بالغاء كلمة (اللجنة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (المديرية).

المادة ٨ - تعدل المادة ١٦ من القانون الأصلي على النحو التالي: -

أولاً: بالغاء الفقرات (أ، ب، ج، د) منها والاستعاضة عنها بما يلي: -  
أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة تعفى الأرباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من الضرائب لمدة (٥) خمس سنوات من تاريخ بدء الانتاج أو العمل اذا لم تتجاوز المدة التي تم تنفيذ المشروع خلالها ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار مجلس الوزراء الذي وافق فيه على اعتبار المشروع مشروعا اقتصاديا مصدقا في الجريدة الرسمية.

ب - اذا استغرق تنفيذ المشروع مدة تزيد على ثلاث سنوات فتحسم مدة التجاوز من أصل المدة الاعفاء المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة. ثانيا: باعادة ترقيم الفقرتين (هـ، و) منها لتصبحا (جـ، د) على التوالي.

المادة ٩ - تعدل المادة ١٧ من القانون الأصلي على النحو التالي: -

أولاً: بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

ب - يشترط لمنح الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة أ من هذه المادة أن تكون الطاقة الانتاجية للمشروع مستخدمة بكاملها فعلا وان لا تقل قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لغايات توسيع المشروع عن ١٠٪ من مجموع قيمة الموجودات الثابتة في المشروع الأصلي وتبدأ مدة الاعفاء في هذه الحالة من التاريخ الذي بدأ فيه الانتاج أو العمل بعد التوسيع.

ثانيا: بالغاء عبارة (التي تحددها الجهات المختصة) الواردة في آخر الفقرة هـ منها والاستعاضة عنها بالمعبرة التالية: -

«بقرار من الوزير بناء على تنسيب اللجنة».



ثالثاً: باضافة الفقرة ز التالية اليها: -

ز - على الرغم مما نص عليه في قانون ضريبة الدخل المعمول به اذا لحقت بالمشروع الاقتصادي المصدق خسائر في سنوات اعفائه من الضرائب والرسوم بمقتضى احكام هذا القانون أو في اي سنة منها، فبدأ مئدة تنزيل وتدوير الخسائر المتراكمة خلال تلك السنوات أو التي وقعت في أي منها اعتباراً من السنة الأولى التي تلي سنوات الاعفاء المشار اليها وتطبق عليها أحكام قانون ضريبة الدخل الخاصة بالخسائر على هذا الأساس.

المادة ١٠ - تعدل المادة ١٨ من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة أ واطافة الفقرة ب التالية اليها:

ب - يصدر الوزير تعليمات لتحديد تاريخ بدء الانتاج أو العمل للمشروع الاقتصادي المصدق اذا كان يشتمل على عدة خطوط انتاجية لسلع مختلفة.

المادة ١١ - يلغى نص الفقرة ب من المادة ٢٥ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي: -

ب - تسري على رأس المال العربي المستثمر بمقتضى احكام هذا القانون الضمانات الممنوحة لرؤوس الاموال العربية بمقتضى احكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية وجميع الاتفاقيات الأخرى المعقودة معها وأي تعديلات تطرأ عليها.

المادة ١٢ - تعدل الفقرة أ من المادة ٢٨ من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها بند ٢ واطافة البند ١ التالي اليها:-

أ - ١ - اعلام الوزارة فور الانتهاء من تركيب الموجودات الثابتة المعفاة المستوردة لغايات المشروع وذلك لأغراض المطابقة الفعلية وتثبيت الاعفاءات المقررة.

المادة ١٣ - تعدل المادة ٢٩ من القانون الأصلي على النحو التالي:

أولاً: باضافة الفقرة أ التالية اليها: -

أ - تسري الاعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى على ما يستورد للمشاريع الاقتصادية والمشاريع الاقتصادية المصدقة ويتم تثبيت تلك الاعفاءات بعد تركيب تلك المستوردات واستعمالها فعلا في المشروع الذي منح تلك الاعفاءات أو أي منها ومطابقة ما استورد فعلا منها وتم تركيبه

واستعماله في المشروع. ويصدر وزير المالية - الجمارك التعليمات بأحكام وشروط واجراءات ادخال المستوردات المعفاة إلى حين اجراء تلك المطابقة. ثانيا: باعادة ترقيم الفقرة أ منها لتصبح ب وشطب كلمة (اللجنة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (الوزير).

ثالثا: باعادة ترقيم الفقرة ب منها لتصبح ققرة جـ.

المادة ١٤ - تعدل المادة ٣٠ من القانون الأصلي بالغاء كلمة (اللجنة) حيثما وردت في الفقرة أ، ب، ج، د منها والاستعاضة عنها بكلمة (الوزير).

المادة ١٥ - يلغى نص الفقرة أ من المادة ٣٣ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

أ - لا تسري أحكام المواد ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٦، ١٧، من هذا القانون على القرارات التي اصدرها مجلس الوزراء قبل العمل بموجبه. المادة ١٦ - تضاف المادة التالية برقم ٣٤ الى القانون الأصلي ويعاد ترقيم المواد ٣٤، ٣٥، ٣٦، منه لتصبح ٣٥، ٣٦، ٣٧ على التوالي.

المادة ٣٤ - أ - ينشأ بمقتضى هذا القانون صندوق يسمى (صندوق تشجيع الاستثمار) يتمتع بالشخصية الاعتبارية وله بهذه الصفة القيام بجميع الأعمال والمهام المتعلقة بدعم وتمويل المشاريع التي تقام في منطقتي التنمية ب، ج المنصوص عليها في هذا القانون.

ب - يتولى ادارة الصندوق والاشراف على أعماله لجنة يؤلفها مجلس الوزراء ويسمى رئيسا لها من بين اعضائها.

ج - تحدد موارد الصندوق والأمور الادارية والمالية المتعلقة به بما في ذلك المهام المنوطة بلجنة الصندوق ومدتها والطريقة التي تمارس بها اعمالها وأسس وشروط منح القروض منه بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

## هوامش ومراجع الفصل الثامن عشر

- (١) تم الاعتماد بالكامل على مصادر وزارة التجارة والصناعة  
- وزارة التجارة والصناعة، دليل المستثمر في المملكة الاردنية الهاشمية، ١٩٨٩ ،  
عمان الاردن.  
وزارة التجارة والصناعة، قانون تشجيع الاستثمار، قانون رقم (١١) لسنة  
١٩٨٧، مديرية الدراسات وتشجيع الاستثمار، ١٩٨٧ ، عمان ، الأردن.

## الجزء السابع

### ملحق احصائي

### الفصل التاسع عشر

### احصاءات عامة عن الأردن

- جدول رقم (١) تطور الناتج القومي الاجمالي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
- جدول رقم (٢) تطور الانفاق على الناتج القومي الاجمالي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .
- جدول رقم (٣) تطور انتاج اهم المحاصيل الزراعية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
- جدول رقم (٤) تطور الرقم القياسي للانتاج الصناعي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
- جدول رقم (٥) تطور الانتاج الصناعي لاهم الصناعات للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .
- جدول رقم (٦) تطور عدد الشركات الصناعية المسجلة ورأس المال للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
- جدول رقم (٧) تطور الارقام القياسية لتكاليف المعيشة في المملكة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
- جدول رقم (٨) تطور تفصيلات الابرادات المحلية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
- جدول رقم (٩) تطور تفصيلات النفقات الجارية في المملكة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
- جدول رقم (١٠) تطور تفصيلات النفقات الرأسمالية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
- جدول رقم (١١) تطور الدين العام الداخلي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
- جدول رقم (١٢) تطور الرصيد القائم للدين العام الخارجي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
- جدول رقم (١٣) تطور التركيب السلعي للتجارة الخارجية حسب الاغراض الاقتصادية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
- جدول رقم (١٤) تطور التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
- جدول رقم (١٥) تطور التركيب السلعي للمستوردات التصنيف الدولي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
- جدول رقم (١٦) تطور التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
- جدول رقم (١٧) تطور ميزان المدفوعات الأردني للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

**جدول رقم (١)**  
**تطور الناتج القومي الاجمالي**  
**للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)**

١٩٨٦	١٩٨٧	(١) ١٩٨٨	(١) ١٩٨٩	(٢) ١٩٩٠
١٠٠١	١٢٥٠	١٢٤٠	١٤٢٨	١٦٨٥
٦٣١	٦٢٦	٨٠٧	١٦١٣	١٧٩٢
١٨٠٠	١٩٩٦	٢٣١٤	٣٠٩٣	٣٣٦٣
٤٤٢	٤٨٥	٥٠٦	٥٤٤	٦١١
١٣١٤	١٢٤٣	١٢٦٨	١٢٩١	١٣٦٧
٢٧٥١	٢٧١٣	٢٥٥٦	٣٢٢٧	٣١٣٨
٢٣٩٩	٢٣٩٨	٢٤٤٨	٣٠٧٤	٢٠٧٨
٢٨٥٧	٢٩١٤	٣٢٠٧	٣٥٦٤	٣٧٣٥
٣٩٤	٤٠٣	٤٦٤	٥١٠	٥٢٩
- ٢٨٠٨	- ٣٩١٣	- ٣٢٧٧	- ٤٦٦٦	- ٥٠١
٣٥٦٧	٣٧٢٦	٤٠٢٣	٤١٨٩	٤٣٦٣
١٨٧	١٩١	٢٢٠	٢٥٣	٢٨١
٥٥٨	٥٥٩	٥٥٦	٦٠	٦٤
١٧٠١٣	١٧٦١٣	١٨٧٨٠٢	٢٢٣٨٠٠	٢٢٥٠٠٤
٣٣٨٣	٣٢٧٢	٣٢٣٢	٣٠٢٦	٣١٧٠
٢٠٣٩٠٦	٢٠٨٨٠٥	٢٢٠١٠٤	٢٥٤٠٠٦	٢٥٦٧٠٤
- ١٧٤	- ٥٠٢	- ٨٨٦	- ١٩٢٠٢	- ٣١٠١
٢٠٢٢٠٢	٢٠٢٨٠٣	٢١١٢٠٨	٢٣٤٨٠٤	٢٢٥٧٠٣

المصدر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي ١٩٩٠ جدول رقم (١) ص ١٥١

(١) أولية.

(٢) تقديرية.

**جدول رقم (٢)**  
**تطور الاتفاق على الناتج القومي الاجمالي للفترة**  
**١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)**

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨ <sup>(١)</sup>	١٩٨٩ <sup>(١)</sup>	١٩٩٠ <sup>(٢)</sup>	
٥٤٦٠٥	٥٦٦٠٣	٥٧٨٠٨	٥٥٦٠٨	٥٥٥٠٦	الاتفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
١٥٧٣٠٤	١٥٤٧٠٠	١٦٢٠٠٥	١٧٣٧٠٤	٢٣١٩٠٣	الاتفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
٢٩٠٨	٦١٠٧	٨٨٠٢	١٣٢٠٧	-	التغير في المخزون
٤٢٣٠٤	٤١١٠٨	٤١٥٠٠	٤٦٥٠٠	٥١٢٠٣	تكوين رأس المال الثابت الاجمالي
٦٣٠٠٣	٧٥٣٠٥	٩١٢٠٥	١٣٥٠٠٥	١٥٦٢٠٣	تصدير السلع والخدمات
٣٧٠٣٠٤	٣٣٤٠٠٣	٣٦١٥٠٠	٤٢٤٢٠٤	٤٩٤٩٠٥	الاتفاق على الناتج اجمالي الاجمالي وللمسرودات
١١٦٢٠٨	١٢٥١٠٨	١٤١٣٠٦	١٧٠١٠٨	٢٣٨٢٠١	ناقص البضائع والخدمات المستوردة
٢٠٣٩٠٦	٢٠٨٨٠٥	٢٢٠١٠٤	٢٥٤٠٠٦	٢٥٦٧٠٤	الاتفاق على الناتج اجمالي صافي الدخل من عوامل الانتاج
١٧٠٤-	٥٠٠٢-	٨٨٠٦-	١٩٢٠٢-	٣١٠٠١-	في الخارج
٢٠٢٢٠٢	٢٠٣٨٠٣	٢١١٢٠٨	٢٣٤٨٠٤	٢٢٥٧٠٣	الاتفاق على الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق

المصدر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم (٣) ص ١٥٣ .

(١) أولية.

(٢) تقديرية.

جدول رقم (٣)  
تطور انتاج اهم المحاصيل الزراعية للفترة  
١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالالف طن)

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ (١)
المحاصيل الحقلية				
٣٠٨	٧٩٨	٧٨٨	٥٤٥	٨٢٩
٩٥	٣٣٥	٤٤٩	٢٠٦	٤٢٤
١٥٧	٢١٩	٣٥٧	٢١٩	٢١٩
١٨	٥٢	٦٥	١٦	٤١
١٣	١٣	٢٥	١٢	١٤
٥٦	١٣	١٨	٥١	٥٣
الحضروات				
٢٢٠٦	٢٣٦٨	٢١٨٧	٢٥٠٤	٣٥٨١
٦٤٣	٦٧٢	٦٨٥	٥٣١	٥٤٣
٥٠٦	٥٦٦	٧٢٩	٤٣٨	٥٩٥
٦٦٥	٩١٣	٨٧٥	٦٦٧	٨٠٥
٤١٥	٣٤٢	٣٣٦	٢٣٧	٤٤٣
٤٤	٧١	٤٥	٥٤	٥٤
الاشجار المثمرة				
٣١٨	٢٠٤	٧٠٨	٢٥٧	٦٣٧
٢٣٢	١٨٦	٢١٥	٢١٨	٤٥٧
٨٧٤	١١٨٤	١٠١٣	١٦٦٧	١٥٤٢
١٣٤	١٢٨	٣٣٣	١٣٤	١٨٩
١٤	١٣	٢٢	٢٤	٢٤

المصدر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي ١٩٩٠ جدول رقم (٤) ص ١٥٤  
(١) أولية.

**جدول رقم (٤)**  
**تطور الرقم القياسي للانتاج الصناعي للفترة**  
**١٩٨٦ - ١٩٩٠ (١٩٧٩ = ١٠٠)**

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
٨٣٠٥	٨٦٠٢	٩٦٠٢	٩٦٠٩	٩٨٠١
المواد الغذائية والمشروبات والأعلاف				
٩٧٠٩	١٠٢٠٨	١١٢٠٥	١١٢٠٨	١١٩٠٠
المواد الغذائية				
٦٩٠٠	٧٧٠٣	٨٧٠٥	٨٩٠٤	٨٩٠٦
المشروبات الغازية				
٧٣٠٢	٦٧٠٩	٦٥٠٠	٦٧٠٤	٨٣٠٧
المشروبات الروحية				
٨٧٠٨	٨٥٠٧	٩٥٠٨	٩٩٠٩	٩١٠٩
الأعلاف				
١٠٠٠١	١٢٥٠٩	١١٥٠٣	٨٦٠٣	٩٧٠٣
السجائر والتغاب				
١٤٨٠٢	١٦٧٠٣	١٧٥٠٩	١٤٩٠٨	١٥٩٠٦
الانسجة والملابس				
٢١٧٠٣	٢٢٦٠٨	١٩٣٠١	٢٢٦٠٧	٢٧١٠٧
الصناعات الكيماوية				
٣٣٩٠٢	٣٧٧٠١	٣٤٥٠١	٤٩٨٠٤	٤٤٩٠٧
الأدوية				
٩٥٠٦	١٠٥٠٩	٩٩٠٢	٨٩٠٩	١٠٩٠٧
الدهانات				
١٧٥٠٣	١٦٤٠١	١١٩٠٢	١٦٦٠٤	٢٠٤٠٥
المنظفات الكيماوية والصابون				
١٨٢٠٢	٢٠١٠٦	١٧٦٠٢	١٧٤٠٧	١٦٧٠٩
مواد البناء				
١٧٣٠٧	١٨٣٠٣	١٦٢٠٩	١٤٧٠٥	١٤٦٠٤
الحديد				
٢٨٧٠٩	٣٨٠٠٥	٢٨٥٠٢	٣٠٩٠٧	٢٧٨٠٨
الاسمنت				
٣٠٥٠٥	٣٥٩٠٤	٣٣٣٠٥	٣٥٤٠٨	٣٧٨٠٣
صناعة الطاقة الكهربائية والبطاريات				
٣٢٣٠٧	٣٨١٠٨	٣٥٣٠٠	٣٧٥٠٣	٤٠١٠٧
الطاقة الكهربائية				
٧٢٠٣	٣٧٠٣	٨٤٠٥	٩١٠٩	٧٨٠٢
البطاريات				
١١٨٠٧	١١٣٠٦	١٢١٠٠	٩٨٠٧	١٠٧٠٨
الجلود والاحذية				
١٣٤٠٢	١٤٠٠٠	١٣٧٠٧	١٤٠٠٧	١٥٤٠٩
المنتجات البترولية				
٢٢١٠٠	٢٤٢٠١	١٩٩٠٠	٢٣٤٠٧	٢٠٣٠٣
الفوسفات				
١٧٠٠٥	٢٤٥٠٣	٢٠٨٠٠	٢٩٣٠٠	٢٧٤٠٨
الزيت والكاربون				
١١٤٠١	١٠٧٠٨	١٢٢٠٢	٩٢٠٧	١٠٢٠٩
اللاستيك والاسفنج				
١٨٧٠٨	٢٠٥٠٢	١٨٨٠٥	١٩٧٠٩	١٩٨٠٩
الرقم القياسي العام				
١٠٤	٩٠٣	٨٠١-	٥٠٠	٠٠٥
نسبة التغير (%)				

المصدر: البنك المركزي الأردني/ التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم (٥) ص ١٥٥ .



**جدول رقم (٥)**  
**تطور الانتاج الصناعي لاهم الصناعات للفترة**

**١٩٨٦ - ١٩٩٠**

الوحدة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الفوسفات	الف طن	٦٢٤٩٠٢	٦٨٤٥٤٤	٥٦٢٨٠٢	٦٦٣٥٠٦	٥٧٤٨٠١
البوتاس	الف طن	١١٠٢٠٠	١٢٠٣٠٢	١٢٩٨٠٩	١٣٥٠٠٧	١٤١٥٠١
الاسمنت	الف طن	١٧٩٤٥٢	٢٣٧١٠٦	١٧٧٧٠٦	١٩٣٠٠٠	١٧٣٨٠١
المنتجات البترولية	الف طن	٢٢٥٧٠١	٢٤٠٤٠٥	٢٣١٦٠٠	٢٣٣٥٠١	٢٥٩٣٠٨
الاسمدة	الف طن	٥٥١٠	٦٠٤٠٠	٦١٥٠٨	٦٠٢٠٧	٥٩٥٠٨
الاحماض الكيماوية	الف طن	١٠٢٤٠٨	١١٠٣٠٢	١١٥٧٠٠	١١٦٩٠٥	١١٣٥٠٥
الحديد	الف طن	٢٠٩٠٦	٢١٧٠٠	١٩٤٠٣	١٧٦٠٥	١٧٩٠١
الانابيب المعدنية	الف طن	١٢٠٥	١٨٠٥	١٥٠٦	١٤٠٠	٩٠٦
الطاقة الكهربائية	مليون ك.و.س	٢٦٤٦٠٨	٣١٢٣٠٨	٢٨٨٧٠١	٣٠٦١٠٥	٣٢٨٤٠٨
السجائر	مليون سجارة	٣٣٢٧٠٧	٤٠٠٠٠٤	٣٧٠٤٠٢	٢٧٩١٠٨	٣١٨٤٠٨
الاعلاف	الف طن	٤٤٠٦	٤٣٠٧	٤٨٠٩	٥٠٠٨	٤٧٠٠
الكحول والمشروبات	الف لتر	٥٤٥٧٠٢	٥٣٢٠٠٠	٥٤٩٠٠٣	٥٤٣٢٠٣	٦٨١٤٠٤
الروحية						
مسحوق الصابون	الف طن	٢٨٠١	٢٥٠٩	١٦٠٨	٢٥٠٤	٣٢٠٥
الورق والكرتون	الف طن	١٥٠١	٢٠٠٥	١٧٠٢	٢٢٠٣	٢٢٠٦
الاجواخ	الف ياردة	٢٢٤٩٠٢	١٩٥٧٠٩	٢١٣٦٠٤	١٦١٧٠٧	١٤٣٦٠٧
الفزل	طن	٩٨٧٠٠	٢١٧٩٠٨	٢٠٠٢٠٥	١٩٠٥٠٥	١٩٣٦٠٣
الجلد العلوي	الف قدم	٢٣٩٣٠١	٢١٤٠٠٦	٢١٣٣٠٨	١٨٢٤٠١	١٨٧٨٠٣
جلد الثعل والصوف	طن	١٨٠١	٣٤٠٤	٥٨٠١	٧٦٠٩	٨٧٠٩
البطاريات السائلة	الف بطارية	٥٥٠٧	٥٤٠٤	٦٣٠٢	٦٨٠٤	٥٩٠٥

المصدر: البنك المركزي الاودني/ التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم (٦) ص ١٥٦ .

**جدول رقم (٦)**  
**تطور عدد الشركات الصناعية المسجلة ورأس المال**  
**للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (رأس المال بالليون دينار)**

	١٩٩٠		١٩٨٩		١٩٨٨		١٩٨٧		١٩٨٦	
	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد
التضامن	٧٠٧	٣٨٦	٥٥١	٣١٦	٥٥٧	٣٣١	٣٥٢	٣٠٤	٢٥٦	٢٠٩
(عادية عامة)										
الترصية البسيطة										
(عادية محدودة)	١٥٠	٤٩	٠٥٨	٣٥	٠٥٤	٢٥	٠٥٦	٣١	٠٥٩	٢٠
ذات المسؤولية المحدودة										
(مساهمة شخصية)	٦٥٣	٥٢	٨٥٢	٥٢	٦٥٣	٣٥	٤٥٨	١٧	٠٥٩	١٧
المساهمة العامة	١٥٨	١	٥٥٠	١٠	٢٥٠	١	-	-	-	-
المجموع	١٩٠٧	٤٨٨	١٩٥١	٤٠٤	١٤٥٤	٣٩٢	٨٥٦	٣٥٢	٤٥٤	٢٤٩

المصدر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم (٧) ص ١٥٧ .

جدول رقم (٧)  
تطور الارقام القياسية لكاييف المدينة في المملكة للفترة  
١٩٨٦ - ١٩٩٠ = (١٠٠٠)

	السرقم القياسي				الاحمية النسبة	
	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦		
١٥١٠٢	١٢٥٥٥	١٠٣٠٩	٩٨٥٥	١٠٠٠٠	٣٨٥٥	المواد الغذائية
١٣٠٠٩	١١٧٠٦	١٠٣٠٦	٩٦٥٧	١٠٠٠٠	٢٨٠١	المساكن وتواضعها
٢٣١٠٨	١٧٧٥٤	١٠٨٥١	١٠٣٠٨	١٠٠٠٥	٧٥٤	الملابس والاحذية
١٥٥٥٩	١٤٠٥٢	١١٠٥٣	١٠٨٥٧	١٠٠٠٥	٢٥٧	المشروبات والتبغ
١٦٧٠٩	١٥٣٠٨	١١٣٠٩	١٠٤٥٥	١٠٠٠٥	٢٣٠٣	السلع والخدمات الاخرى
١٥٥٥٤	١٣٣٠٨	١٠٦٠٤	٩٩٠٨	١٠٠٠٥	١٠٠٠٥	الرقم القياسي العام

المصدر: البنك المركزي الاردني / التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم (٩) ص ١٥٩ .

جدول رقم (٨)  
تطور تفصيلات الإيرادات المحلية للفترة  
١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ <sup>(١)</sup>
٢٣٧,٩	٢٤٢,٣	٢٥٥,٩	٢٧٣,٩	٣٨٨,٥
٤٧٩	٤٥٣	٤٣٣	٥١٤	١١٣,٣
١١٢,٠	١٠٨,٥	١١٧,٤	١٠٣,٩	١١٨,٣
٥١٦	٥٨٣	٦١٢	٧٧,٥	٩٣,٧
٢٦٤	٣٠٢	٣٤٠	٤١١	٦٣,٢
٢٧٦,٥	٢٨٩,٢	٢٨٨,٥	٢٩١,٥	٣٥٧,٦
٣٠٠	٣٣,٠	٣٦,١	٣٢,٣	٣٩,٠
٤١٣	٥٠١	٥٠٧	٦٢٣	٧٠,٧
٤٥٦	٤١٨	٥٠٧	٦٢,٧	٨٠,٢
٣٩٠,٧	٣٧٠	٢٧,٦	٤٤,٧	٧٦,٧
١١٩,٩	١٢٧,٣	١٢٣,٤	٨٩,٥	٩١,٠
٥١٤,٤	٥٣١,٥	٥٤٤,٤	٥٦٥,٤	٧٤٦,١

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ١٩٩٠ جدول رقم (٣٦) ص ١٨٥.

(١) إعادة تقدير.

(٢) ضريبة الانتاج المحلي/ المكوس سابقاً.

(٣) تشتمل على ضريبة الاملاك والضريبة الاضافية وضريبة المغادرين وضريبة بيع

العقار وضريبة تذاكر السفر بالجو وضريبة مبيعات الفنادق والمطاعم والضريبة

الاضافية لمتطلبات الدفاع المدني.

(٤) تشتمل فوائد القروض المستردة.

**جدول رقم (٩)**  
**تطور تفصيلات النفقات الجارية في المملكة**  
**للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)**

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ <sup>(١)</sup>
١٣٠٠٦	١٣٨٠٩	١٥٤٠٨	١٥٩٠٠	١٦٦٠٧
٥٨٠٠	٧٥٠٣	١٠٢٠٧	١٣٧٠٩	١٧٥٠٣
٢٠٠٠	٣٠٠٢	٣٥٠٣	٤٥٠٥	٤٠٠١
٣٨٠٠	٤٥٠١	٦٧٠٤	٩٢٠٤	١٣٥٠٢
٩٠٢	٨٠٨	١٧٠٢	٢٧٠١	٦٣٠٥
٢٥	٢٠٤	٣٠٤	٢٣٠٨	٦٠٠٨
٢٠٩	٢٠٤	٣٠٦	١٠٧	١٠٧
٣٠٨	٤٠٠	١٠٠٢	١٠٦	١٠٠
٨١٠٥	٨٣٠٩	٩١٠٧	١٣٣٠٢	٢٤٥٠٧
٦٨٠٧	٧٠٠٤	٧٨٠٨	١٢١٠٠	١٣٠٠٣
٢٠٠	١٠٦	١٠٦	١٠٦	٢٠٠
٣٠٠	٣٠٩	٤٠٢	٣٠٩	٤٠٣
٧٠٨	٨٠٠	٧٠١	٦٠٧	٩٠١
٢٤٩٠٦	٢٥٢٠٩	٢٥٧٠٣	٢٥١٠٥	٢٥٤٠٨
٤٠٠٨	٤٢٠٢	٤٥٠٣	٤٠٠٧	٣٩٠٤
٥٠١	٥٠٤	٤٠٢	٤٠٦	٤٠٧
٥٠٠	٥٠٢	٦٠٠	٦٠٤	٥٠٩
٨٠٦	٩٠٧	٨٠٩	٩٠٠	٩٠٨
٢٢٠١	٢١٠٩	٢٦٠٢	٢٠٠٧	١٩٠٠
٥٠٨	٥٠٧	٥٠٦	٥٠٣	-
٥٧٠٠٥	٦٠٢٠٧	٦٦٩٠٦	٧٤٩٠٧	٨٤٥٠٤

المصدر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي ١٩٩٠ جدول رقم (٣٧) ص ١٨٦ .

(١) اعادة تقدير.

جدول رقم (١٠)  
تطور تفصيلات النفقات الرأسمالية (١) للفترة  
١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ <sup>(٢)</sup>	
١١٠٨	١٧٠٦	١٥٠٩	١٢٠٢	١١٠٢	أولاً: النفقات الرأسمالية العادية
٩٠٦	٩٠٤	١٠٠٦	٥٠٥	٥٠٢	أراضي وبنية وانشاءات
٢٠٢	٨٠٢	٥٠٣	٦٠٧	٦٠٠	آلات ومعدات واجهزة
٢٤١٠٧	٢٥٤٠٧	٢٤٠٠٤	٢٣٠٠٧	١٧٧٠١	ثانياً: النفقات الرأسمالية الاثباتية
٣٠٦	٣٠٨	٤٠٢	٣٠٠	٣٠٦	رواتب واجور
١١٠٢	١٠٠٢	٩٠٦	٦٠٩	٦٠٢	دراسات وابحاث
٩٠٦	١٤٠٦	١٤٠٠	٧٠٢	١٠٠٧	آلات ومعدات واجهزة ولوازم
١٥٨٠٧	١٧٠٠٤	١٥٧٠٢	١٦٤٠٣	١٠٣٠٥	أراضي وبنية وانشاءات
٥٣٠٩	٤٩٠٢	٥٠٠٦	٤٤٠٧	٣٢٠٥	قروض واستثمارات
٤٠٧	٦٠٥	٤٠٨	٤٠٦	٢٠٠٦	اخرى
٢٥٣٠٥	٢٧٢٠٣	٢٥٦٠٣	٢٤٢٠٩	١٨٨٠٣	مجموع النفقات الرأسمالية

المصدر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، جدول رقم (٣٨) ص ١٨٧  
(١) لا تشمل على تسديد القروض والالتزامات الداخلية والخارجية.  
(٢) اعادة تقدير.



جدول رقم (١٢)

تطور الرصيد القائم للدين العام الخارجي (١) للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠  
(بالمليون دينار)

المصدر	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
(١) قروض طويلة الاجل	٣٣١٠,٥	٤٨٣٥,٥	٥٤٥٦,٧
(أ) الحكومات العربية والاجنبية منها:	٢١٢٨,٦	٣١٦٩,١	٣٦٧٠,٧
السعودية	٩٤,٢	١٢٥,٨	١٢٠,٨
العراق	٢٨,٧	٢٣,٧	٢٠,٧
المانيا	١٤٣,٦	٢٢٢,٦	٢٩٥,٤
اليابان	١٥٩,٢	٢٧٩,٨	٥٢٥,٩
فرنسا	٥٧٦,٥	٨٣٨,٣	٩٩٢,١
المملكة المتحدة	٢٦٣,٣	٣٥٢,٢	٤٣٢,٥
الولايات المتحدة الامريكية	٢٥١,٤	٤٧٦,٥	٤٥٩,٥
الاتحاد السوفيتي	٢٧٥,٨	٣٨٧,١	٣٨٤,٩
(ب) مؤسسات اقليمية ودولية منها:	٥٢٣,٩	٧٢٠,٨	٨٦٣,٦
الصندوق العربي للائحة	٧٦,٩	١٠٩,٤	١٢٨,٩
الاقتصادي والاجتماعي	٣٣,٢	٤٨,٥	٤٣,٥
البنك الاسلامي للتنمية	٣١١,٦	٣٩٠,٤	٥١٢,١
البنك الدولي ومؤسسة الائحة الدولية	٢٢,٧	٦٠,٨	٦٢,٢
صندوق النقد الدولي	٤٨,٤	٦٠,١	٦٨,٤
بنك الاستثمار الاوروبي	٦٣٠,١	٩٠٧,٧	٨٨٣,٥
(ج) مصارف اجنبية	٢٧,٩	٣٧,٩	٣٨,٩
(د) شركات اجنبية	١٥٠,٦	٦٨,٨	٢٦,٦
(٢) قروض قصيرة الاجل	٣٧٥,٨	٥٠٥,١	٥٦٩,٢
(٣) اخرى <sup>(٢)</sup>	٣٨٣٦,٩	٥٤٠٩,٤	٦٠٥٢,٥
الاجمالي			

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ١٩٩٠، جدول رقم (٤) ص ١٨٩٠

(١) أولي ويثل الرصيد اجمالي القروض المتعاقد عليها مطروحا منه الاقساط المدفوعة.

(٢) تشمل السندات وعقود التأجير.



جدول رقم (١٣)  
تطور التركيب السكاني للتجارة الخارجية حسب الافتراض الاقتصادي  
للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)

١٩٩٠		١٩٨٩		١٩٨٨		١٩٨٧		١٩٨٦	
الاسمية	القيمة	الاسمية	القيمة	الاسمية	القيمة	الاسمية	القيمة	الاسمية	القيمة
السيئة	١١٦١٣	١٠٠٠٠	٥٣٤١	١٠٠٠٠	٣٢٤٨	١٠٠٠٠	٢٤٨٨	١٠٠٠٠	٢٥٥٦
١٠٠٠٠									
٥٥٨	٢٤١١٤	٥١٠٠	٢٧٧٥	١٠٠٤	١٩٦١	٥٧٢	١٤٢٣	٦١٤	١٣٨٦
٣٥٩	٢٢٠٠٠	٤١٥٥	٢٢١٥	٣٤٦١	١١٧٦	٣٥١	٨٧٦٣	٣٣٩	٧٦٥
٨١٣	٥٠٠٩	٧٥٥	٤٠٠١	٥١٠	١٦١١	٧٧٢	١٩٢٢	٤٥٢	١٠٥٥
-	٩٢٨	-	١٠٣٥	-	٥٦٧	-	٦٦٩	-	٣٠٤
١٠٠٠٠	١٧٣٥٨	١٠٠٠٠	١٢٣٠٥	١٠٠٠٠	١٠٢٦٥	١٠٠٠٠	٩١٥٥	١٠٠٠٠	٨٥٠٢
٢٦١٩	٢٣٦٠٩	٣١١٩	٣٢٢٠٩	٣٢٥	٣٣١٧	٣٦٤	٣٣٢٥	٢٨١٧	٣٣٩٢
٤٠٦	٧٠٠٨	٣٩٦٦	٤٨٦٨	٣٥٥	٣٦٢٣	٣٧٦	٣٤٠٢	٣٣٤	٢٨٤١٢
٢١٥	٣٧١٥	٢٦١١	٢٢٠٥	٢٨٢	٢٨٨٩	٢٤٠٢	٢٢١٦	٢٢١	١٩٥٩
١٠	١٦١٦	٢٥٤	٢٩٨	٢٦٢	٣٦٦	٢٠٢	١٩٥٢	٤٨	٤٠٩

المصدر: البنك المركزي الأردني/ التقرير السنوي ١٩٩٠، جدول رقم (٤٦) ص ١٩٢

جدول رقم (١٤)

تطور التركيب السلمي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي للفترة

١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
٥٩١,٨	٤٨١,٦	٣٠١,٠	٣٣١,٨	٤١٠,٩	.. المواد الغذائية والحيوانات الحية، منها:
(١٠١١)	(١٠١٥)	(٥٠٩)	(٤١٥)	(١٠٨)	(الالبان والبيض)
(٤٤٠٧)	(٣٢٠٥)	(١٩٠٦)	(٢٠١٠)	(٢١٠٩)	(الخضروات والفواكه والمكسرات)
٤٠٥	٢٠٨	١٠٥	٣٠٠	١٠٤	١. المشروبات والتبغ
					٢. المواد الخام غير الصالحة
٢٣٥,٢	٢٢٤,٩	١٤٦,٩	٩١,٥	٩٧,٨	للكل عدا المخروقات منها:
(١٣٨٠٧)	(١٤٦٠٣)	(٧٦٠٧)	(٦١٠٠)	(٦٤٠٨)	(القرسفات)
(٨٨٠٥)	(٧١٠٢)	(٦٧٠٣)	(٢٨٠٠)	(٣١٠٤)	(البوناس)
-	-	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٣. الوقود المعدني ومواد التشحيم
٠,٦	٢,٥	٠,٦	٠,٥	١,٥	٤. زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
١٨٩,٠	١٥٦,٠	٩١,٦	٦٩,٩	٥٤,٥	٥. مواد كيميائية منها:
(٤٠٠٣)	(٢٩٠٩)	(١٨٠٥)	(١٨٠٦)	(١٥٠٤)	(الاذرية)
(٩٧٠٤)	(٦٩٠٠)	(٤٨٠٩)	(٣٠٠١)	(٢٩٠١)	(الاسمدة)
٧٧,٨	٦٣,٧	٣٥,٤	٣٧,٣	١٩,٦	٦. بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة
١٤,٣	١٠,٩	٣,٨	٢,٥	١,٤	٧. آلات ومعدات نقل
٣١,١	٢٤,٧	١٣,٧	٩,٩	٧,٣	٨. مصنوعات متنوعة
-	-	١,٠	-	-	٩. اصناف ومعاملات غير مصنفة
٦١٢,٣	٥٣٤,١	٣٢٤,٨	٢٤٨,٨	٢٢٥,٦	المجموع

المصدر: البنك المركزي الاردني/ التقرير السنوي ١٩٩٠، جدول رقم ٤٤، ص ١٩٣

**جدول رقم (١٥)**  
**تطور التركيب السلمي للمستوردات حسب التصنيف الدولي للفترة**  
**١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)**

	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦
١. المواد الغذائية والحيوانات الحية، منها:	٤٠٣٠٩	١٩٧٠٧	١٧٢٠٩	١٥٥٠٧	١٦٥٠٦
(اللحوم)	(٣٥٠٠)	(١٨٠٢)	(٢٨٠٧)	(٢٧٠٠)	(٢٤٠٣)
(منتجات الالبان والبيض)	(٢٧٠٥)	(١٩٠٣)	(١٦٠٧)	(١٥٠٨)	(١٧٠٠)
(دقيق الحنطة والقمح)	(٧٤٠٤)	(١٧٠٥)	(٢٥٠٤)	(٢٨٠٧)	(١٥٠٨)
(ارز مقشور)	(٢٧٠٩)	(٨٠٠)	(١٠٠٦)	(٧٠٣)	(٩٠٨)
(الخضروات والفواكة والمكسرات)	(٢٧٠٠)	(٢٤٠٥)	(١٧٠٤)	(١٦٠٥)	(٢٥٠٤)
٢. المشروبات والتبغ	٩٠٨	٨٠٩	٦٠٨	٨٠٠	٦٠٧
٣. المواد الخام غير الصالحة للاكل	٤٣٠٢	٤٠٠٧	٣٧٠٦	٣٤٠٧	٢٨٠٦
٤. الوقود المعدني ومواد التشحيم، منها:	٣١٢٠١	٢٣٥٠٤	١٥٧٠٨	١٥٦٠١	١١٦٠٥
(النفط الخام)	(٢٣٦٠١)	(١٩٠٠٣)	(١٢٧٠١)	(١١٨٠٦)	(٩٢٠٨)
٥. زيوت وشموع حيوانية ونباتية	٢١٠٩	٧٠٢	١٠٠٩	٨٠٠	٩٠٤
٦. مواد كيميائية، منها:	١٩٠٠٢	١٣٤٠٣	١٠٠٠٥	٩١٠٧	٧٤٠٩
(ادوية ومستحضرات طبية)	(٣٧٠٢)	(٣٧٠٣)	(٢٤٠٧)	(١٩٠٦)	(١٨٠٠)
(مواد بلاستيكية)	(٥١٠٩)	(٣٤٠٢)	(٢٧٠٧)	(٢٤٠١)	(١٤٠٣)
٧. بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة، منها:	٢٩٩٠٧	٢٢٥٠٥	١٧٧٠١	١٦٣٠٢	١٤٠٠٩
(النزل والمنسوجات)	(٧٠٠٨)	(٥٠٠٩)	(٣٤٠٤)	(٢٩٠٥)	(٢٦٠١)
(الحديد والصلب)	(٧٠٠٢)	(٥٤٠٣)	(٤٣٠٢)	(٥١٠١)	(٤١٠٩)
٨. آلات ومعدات النقل	٣٢٧٠٢	٢٥٨٠٧	٢٣٣٠٧	١٨٦٠٣	١٧٦٠٦
٩. مصنوعات متنوعة	٩٢٠١	٨٤٠٩	٧٥٠٤	٨٧٠٧	٧٩٠٩
١٠. اصناف ومعاملات غير مصنفة	٢٥٠٧	٣٦٠٧	٤٩٠٨	٢٤٠١	٥١٠١
<b>المجموع</b>	<b>١٧٢٥٠٨</b>	<b>١٢٣٠٠٠</b>	<b>١٠٢٢٠٥</b>	<b>٩١٥٠٥</b>	<b>٨٥٠٠٢</b>

المصدر: البنك المركزي الاردني/ التقرير السنوي ١٩٩٠، جدول رقم ٤٥ ص ١٩٤.

جدول رقم (١٢)  
تطور التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للفترة  
١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)

الاسمية	القيمة	الاسمية	القيمة	الاسمية	القيمة	الاسمية	القيمة	الاسمية	القيمة
١٠٠٠٠	١١٢٠٣	١٠٠٠٠	٥٣٤٠١	١٠٠٠٠	٣٢٤٠٨	١٠٠٠٠	٢٤٨٠٨	١٠٠٠٠	٢٢٥٠٦
٢٤٠٠	١٤٥٩٩	٢٦٠٢	١٤٥٠٢	٢٣٤٤	٧٥٠٩	٣١٠٩	٨١٠٩	٢٣٤٤	٥١٠٨
(١١٥٤)	(١١٨٥٥)	(٢٣٢١)	(١٢٣٢٩)	(١٦٠٩)	(٤٦١٢)	(٥٩٠٩)	(١٨٥٨)	(٤٦١٢)	(٢٣٥٨)
١٨٨٣	١١٢١٠	١٨٥٠	٩٦١١	١٨٤٦	٦٠٠٣	١٨٤٣	٤٨٥٠	٢١٥٨	٤٩٠٢
(٢٠١٢)	(٤٣٥٨)	(٨٥٩)	(٤٧٧)	(٩١١)	(٣١١٧)	(١٠٠٥)	(٢٦١٢)	(١٢٠٢)	(٣٧٥٨)
٢٢١	٤١٢	٤١٢	٢٥٠٠	٧٥٨	٢٥٠٤	٦٠٩	١٧١	٨٤٤	١٨٥٨
٦٠٩	٤٢٤٤	١٠٠٠	٥٢٥٧	١٢٠٢	٣٩٠٧	١٢٠٢	٣١٠٣	١٢٠٢	٢٨٤٤
٢١٠١	١٢٠١١	٢١٠١	٩٤٤٤	١٧٥١	٥٥٠٤	٢١٠١	٢١٠١	١٥٠١	٢٨٤٤
٢٠١	١٢٠٠	٢٠١	١٨٤٢	٢٠٠	٦٠٢	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٢٤٠٠	١٤٢٥٨	١٨٥٩	١٠١٥٠	١٨٥٩	٦١٥٠	١٨٥٩	٤١٠١	١٨٥٩	٢٠٠
١٧٥٧	١٧٢٥٨	٢٥٠١	١٢٣٠١	١٢٠٢	١٢٣٠١	١٢٠٢	١٢٠٢	١٢٠٢	٢٠٠
(١٥٥٨)	(٢٣٢٠٢)	(١٧٥٧)	(٢١٢٠٢)	(١١٥٥)	(١١٧٥٧)	(١٠٠٩)	(١١٧٥٧)	(١١٥٥)	(٢٠٠)
٧٠١	١٢٣٠٠	٧٠١	٨٢٥٩	١١٥٩	١٢٣٠١	١١٥٩	١١٥٩	١١٥٩	٢٠٠
(٢٠١٢)	(٤٢١٢)	(٢٠١٢)	(٢٠١٢)	(٢٠٠)	(٢٠٠)	(٢٠٠)	(٢٠٠)	(٢٠٠)	(٢٠٠)
(٥٠١)	(٨٥٠٤)	(٦٠٠)	(٢٤٠٠)	(٦٠٤)	(٦٠٤)	(٦٠٤)	(٦٠٤)	(٦٠٤)	(٦٠٤)
(٥٠٧)	(٩٧٥٩)	(٥٠٩)	(٣٢٠٦)	(٣٠٩)	(٣٠٩)	(٣٠٩)	(٣٠٩)	(٣٠٩)	(٣٠٩)
٢٥٠	٩٥٨	٤١٢	٥٥٠٤	٤١٢	٤٦٠٧	٤١٢	٤٦٠٧	٤١٢	٤٦٠٧
١٧٥٤	٢٩٩٥٥	١٢٠٢	١٧٥٠٨	١٢٠٢	١٢٨٥٩	١٠٠٢	٩٢٤٤	٨٠٩	٧٥٥٥
٦٠١	١١٤٤٧	٦٠١	٨٢٤٢	٨٠٢	٨٢٤٢	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٥٥٥
١٨٥٨	٣٢٢٠٧	١٧٥٩	٢٢٠٠١	١٨٥٨	٢٠٢٥٥	١٩٦٠٢	٢٤٠١	٢١٠١	٢٠٠

المصدر: البنك المركزي الأردني، تقرير التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، جدول رقم (٢٤) ص ١٢٥.

جدول رقم (١٧)  
تطور ميزان المدفوعات للأشهر الستة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦
	مليون	مليون	مليون	مليون	مليون
(١) ١٩٩٠	مليون	مليون	مليون	مليون	مليون
٢١١٧,٨	٢٦٠٠,٩	١٧٣١,٩	١٨٨٨,٨	١٢٣٣,٩	١١٠١,٤
٧٠٦١	١٧١,٤٧	٢٣٧,٦	١٢٢,٩٩	٢٨١,٥	٣١,٥٠
٢٣٩٨	٢٢٣,١	٢٤٣,٦	٢٤٧,٤	١٧٨,٣	١٩٦,٤
٤٤٧	١٨٧,٤	٢٣١	١٣٤,٩	١٥١	١٣٠,٦
١١٦٣	٩١,٣	١٠٤	٥٩,٧	٤٦	٥٠
٢٤٤,٨	٢٣١,٥	١٥٧,١	١٣٨,٥	١٢٤,١	١١٧,٥
٧٧١,١	١٤٤,٩	٥٨٩,١	٩١,٤	٤٨٣,٧	٩٢,٥
(٤٠,٦١٢)	٤١,٨٩	(٣٥,٨٢)	(٣٥,١٠)	(٣٧,٧٦)	(٢١,٤)
٤٨٣,١	١٥٩,٩	١٥٩,٩	٢٣٧,٨	٢١٧,٦	٢١٧,٦
١٠٠,٨٦	٥٨,٣	٦٣,٨٥	٥٩,٦٩	٥٩,٦٩	٥٩,٦٩
٥٢٥,٥	٤٧,٨٤	٣٠,٠٧	٣٠,٠٧	٢٧,٩٣	٢٣٧,٨
٤١٤,٥	٥,١	٨٠,٢	٢٤١,٩	٩,٦	٢٠,٦٣
٢٤٥	٥,١	٨٥,٢	٢٦١,٣	٩,٦	٧,٠
٣٩,٠٥	-	-	٢٠,٩١	٢٠,٩١	٢٢,١٣
٢٧٩,٤	٧٣,٧	١٢,٣	٣٢,٨	٧٥,٩	١١,٨٣
٤٥,٨	١١	-	٩,٧	١,٣٥	٥,١٠
٤١٢,٨	١٧٩,١	٢٤٧,٧	٢٢٦,١	٢٠,٧٦	٢٦,٩١
٢,٥١٧	-	-	-	-	-
٢٥٨,٦	٣٢٧,٥	٣١,١٣	٤٨,٢	٤٢,٤	٣٥,١
٥٢,٩	٣٢,٨	٢٤,٥	٥,٩	-	-
١٨,٣	١٦,٧	-	-	-	-
١٦,٧	-	-	-	-	-

١٩٩٠ - جدول رقم ٥٠ ص ١٩٩ - المصدر: البنك المركزي الأردني / التطوير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم ٥٠ ص ١٩٩ - (١) كروية.





# التسمية

## وانت خطبة الاقتصاديات

التخطيط هو سمة من سمات العصر الان. ويعتبر احد السبل المؤدية الى التقدم الذي تتسابق اليه معظم الدول. من اجل تحقيق الحياة الافضل للفرد في شتى المجالات. وقد اتبعت معظم البلدان النامية ومنها البلاد العربية اسلوب التخطيط كوسيلة ناجحة لتنظيم عمليات التنمية وترشيدها سعيا الى تحقيق ارتفاع متواصل في مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ثم الخلاص تدريجيا من قيود التنمية الاقتصادية والاعتماد على النفس (الذات) باستغلال كافة الموارد المتاحة سواء كانت طبيعية او مادية بشرية. هذا وان التخطيط لم يقتصر على البلدان النامية فقط بل اخذت به ايضا الدول المتقدمة التي يقوم التقدم الاقتصادي والاجتماعي بها على آلية السوق. ولكن يتجلى التخطيط في السوية التي تصب التخطيط كاسلوب أو نهج علمي يجب أن يكون هناك ارتباط حقيقي بين أهداف الخطة والامكانيات المادية والبشرية والطبيعية المتاحة. كما أن الخطة الناجحة لا بد وأن تتصف بواقعية الاهداف وشمولها وان تكون مرنة قابلة للتكيف والتماشي والترابط بين المتغيرات القطاعية البناء والتفريق. ويشتمل هذا الكتاب على سبعة اجزاء، والتركيز في هذا الكتاب على الاجزاء الاربعة الأخيرة الرابع، الخامس، السادس والسابع. على وطننا العزيز الاردن من اجل الوقوف على الصورة الحقيقية لاقتصادنا الوطني ومن ثم التعرف بالتفصيل على مسيرة التنمية والتخطيط خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٠ والافاق المستقبلية لعملية التنمية والتخطيط في الاردن.